بسم الله الرحمن الرحيم

افادة

نحن دار الجندي للنشر والتوزيع – فلسطين نشهد انه تم اصدار كتاب الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط للمولف طيايبة ساعد.

المدير العام

سمير الجندي

الدبلوماسية العامة ومكانتها

في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

طيايبة ساعد

الدبلوماسية العامة ومكانتها
في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

طيايبة ساعد

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي سعت كل القوى الكبرى للسيطرة عليها، لأهميتها الاستراتيجية ولأنها تمثل مخزون نفطي هام في العالم، والولايات المتحدة الأمريكية بما أنها القوة العظمى في العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية، زادت في بداية عهد الأحادية القطبية من الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وتجلى ذلك من خلال تدخلها في تحرير الكويت الذي اعتبر بمثابة البوابة الشرعية للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة وفرض هيمنتها على المنطقة، والسعي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية فيها.

دار الجندي للنشر والتوزيع
samirjundi58@gmail.com

الدبلوماسية العامة ومكانتها

في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس
*
darjundi46@gmail.com

الدبلوماسية العامة ومكانتها

في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

طيايبة ساعد

*

الطبعة الأولى (2025).
*

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher

الدبلوماسية العامة ومكانتها

في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

طيايبة ساعد

الطبعة الأولى
2025 م

مقدمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي سعت كل القوى الكبرى للسيطرة عليها، لأهميتها الاستراتيجية ولأنها تمثل مخزون نفطي هام في العالم، والولايات المتحدة الأمريكية بما أنها القوة العظمى في العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية، زادت في بداية عهد الأحادية القطبية من الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وتجلى ذلك من خلال تدخلها في تحرير الكويت الذي اعتبر بمثابة البوابة الشرعية للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة وفرض هيمنتها على المنطقة، والسعي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية فيها.

توجهت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ونشاطها الدبلوماسي منذ نهاية الحرب الباردة إلى منطقة الشرق الأوسط، وسعت إلى السيطرة على هذه المنطقة لعدة أسباب أهمها:

- امتياز هذه المنطقة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة.
- الاتساع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من استخدامه عسكريا.
- إن منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية، ما يساعد على إيجاد مراكز نفوذ أمريكي تكون قريبة من دول وتكتلات قد تهدد المصالح الأمريكية، كالاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين ودول شبه القارة الهندية.
- توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعة حربية، ومصادر الطاقة اللازمة للعمليات العسكرية.
- وجود موانئ صالحة للملاحة تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية.

إن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وكسب تأييد حكام وشعوب المنطقة تعتبر من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وبما أن الدبلوماسية تعتبر أهم أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، جدير بنا أن نهتم بدراسة الدبلوماسية الأمريكية ونشاطها في هذه المنطقة، والطرق التي توظف بها الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية من أجل الحفاظ على مصالحها وزيادة نفوذها في المنطقة.

إن المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية يلحظ العودة النسبية لما يُعرف بالقوة الناعمة كأحد أوجه وأدوات القوة الأمريكية، حيث يتمثل الهدف – وفق التصوّر الأمريكي- في امتلاك القدرة على إقناع الدول الأخرى بتنفيذ ما تقتضيه السياسة الأمريكية، دون عملية الإجبار العسكري أو الإخضاع المرتكز على القوة العسكرية أو الاقتصادية، التي تعرف بمصطلح القوة الصلبة.

وبالتالي تكون عملية الإقناع التي تنفذ بالطرق الدبلوماسية، هي البديل الأساسي عن عملية الإجبار أو الإكراه للدول الأخرى لتنفيذ ما تقتضيه المصالح الأمريكية.

لقد كان أوج التوظيف السياسي للقوة الناعمة خلال الحرب الباردة، حين كانت تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين صورتها في العالم من خلال برامج مساعداتها الاقتصادية (مثل مشرع مارشال لإعادة بناء أوروبا الغربية على نسق الفكر الرأسمالي لاقتصاد السوق)، وعمليات التبادل الطلابي مع دول العالم، وبتوظيف وسائل الإعلام لنشر قيم الحرية والديمقراطية (مثل راديو أوروبا الحرة، صوت أمريكا..)، وقد كان لهذا الدور الأثر الفعال في عملية احتواء المد الشيوعي، فقد كانت القوة الناعمة عنصرا أساسيا في الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر خططت الولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب عالمية على الإرهاب، ولهذه الحرب الجديدة بلورت واشنطن استراتيجيتها التي اعتمدت بشكل رسمي على القوة العسكرية، وأهملت في ذات الوقت توظيف القوة الناعمة، وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية حققت جزءا من أهدافها، إلا أنها أدت إلى بروز موجة عالمية من كراهية الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة رئاسة **جورج ووكر بوش** الأولى.

يمكن القول أن إعادة التفكير مرّة أخرى في استخدام القوة الناعمة وزيادة الاهتمام بالدبلوماسية كأداة أساسية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من قبل إدارة **ووكر بوش** الثانية، جاء كنتيجة لزيادة معدلات الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة لدى دول العالم الإسلامي.

تعتبر الدبلوماسية العامة من بين الآليات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها، وهي أداة من أدوات القوة الناعمة التي تهدف إلى تحقيق التواصل الأمريكي مع شعوب العالم بهدف استمالتها لمواقفها والتأثير فيها في الاتجاه الذي يخدم المصالح الأمريكية.

إن الدبلوماسية الأمريكية دبلوماسية نشطة على المستوى العالمي، ويعتبر هذا أمرا منطقيا بما أنها تعتبر القوة الأولى في العالم، ورغبتها في أن تبقى القطب المهيمن على العالم، كما أننا ربطنا دراسة الدبلوماسية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط لأنها منطقة مستهدفة من قبل الدبلوماسية الأمريكية لما لها

من أهمية استراتيجية وما تمتلكه من موارد طاقوية، وباعتبارها سوق مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فمن الأهمية أن نفهم الدبلوماسية الأمريكية والطرق المختلفة التي توظف بها الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة. وقد اخترنا في الجزء التطبيقي الدبلوماسية العامة ودورها في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية وتمرير سياساتها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لما للدبلوماسية العامة من أهمية وتأثير كبيرين على المجتمعات العربية، لأنها تهتم بالتأثير على ثقافة المجتمع ومبادئه، وتستهدف الشعوب الأجنبية مباشرة، وتحاول التأثير على إدراكاتهم وسلوكاتهم تجاه مواقف معية بما يخدم مصالحها.

فدراسة الدبلوماسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، تعني محاولة فهم المصالح الأمريكية وتطلعاتها في هذه المنطقة، ثم فهم الاستراتيجيات التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق هذه الأهداف، ثم معرفة كيفية استخدام الدبلوماسية من أجل إنجاح هذه الاستراتيجية.

تعتبر الدبلوماسية العامة من بين أهم أنواع الدبلوماسية التي أصبحت تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتمد على القوة الناعمة وتركز على العوامل الثقافية، فقد استخدمت الولايات المتحدة الدبلوماسية العامة خلال الحرب الباردة بهدف احتواء المد الشيوعي وجلب دول العالم إلى أيديولوجيتها، إلا أن نشاط هذه الدبلوماسية قد تراجع بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الولايات المتحدة وأيديولوجيتها على الاتحاد السوفييتي والشيوعية. لكن الملاحظ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو العودة النسبية لاستخدام القوة الناعمة والتركيز على الدبلوماسية العامة، خاصة بعد شن الحرب على أفغانستان والعراق، حيث أدركت الولايات المتحدة مدى خطر رفض شعوب معظم دول العالم لسياساتها تجاه الدول الإسلامية خاصة، وعدم رضا الشعوب الإسلامية نفسها بما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية تجاههم، فذلك يزيد من خطر الإرهاب عليها، ويؤثر سلبا على مصالحها المختلفة في الدول العربية والإسلامية. أو ربما لعدم فاعلية ونجاح سياسة القوة المفرطة والحروب الوقائية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. هذا ما جعل الولايات المتحدة تعيد التفكير في استخدام الدبلوماسية العامة من أجل تحسين صورتها وحماية مصالحها.

وهذا يجعلنا نتساءل مكانة الدبلوماسية العامة في السياسة الخارجية الأمريكية، وكيف يتم توظيفها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط.

تم تقسيم الكتاب إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: نتناول فيه ملامح السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال التطرق إلى النظريات المفسّرة للسياسة الخارجية الأمريكية وأبعاد السياسة الخارجية الأمريكية ودور وتأثير المؤسسات المختلفة في صناعة قرارات السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، نتطرق فيه إلى مفهوم الشرق الأوسط، ثم مصالح وأهداف الولايات المتحدة في المنطقة، ثم برامج الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، وفي الأخير دراسة لمشروع الشرق الأوسط الكبير كنموذج لبرامج الإصلاح الأمريكية في المنطقة.

الفصل الثالث: دراسة نظرية للدبلوماسية العامة، مفهومها وتطورها التاريخي، ثم أهميتها ووسائلها المختلفة.

الفصل الرابع: دور الدبلوماسية العامة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث سيتم التفصيل في وسائل الدبلوماسية العامة الأمريكية المختلفة من أجل كشف دور وأهمية هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

الفصل الأول:

ملامح السياسة الخارجية الأمريكية

السياسة الخارجية لدولة ما هي نشاطاتها وسلوكها السياسي الخارجي المرتبط بأهداف معينة والتي تعبر عن مصالحها، ويتم صنعها واتخاذ قراراتها من قِبل الهيئات المسؤولة في الدولة وفقا لنصوص دستورها.

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأية دولة، يمكن تصنيفها كعوامل ثابتة وأخرى متغيرة، أو كعوامل خارجية وأخرى داخلية، فجميع هذه العوامل تؤثر على أداء الدولة سلبا أو إيجابا، وهذه العوامل بمجملها تحدد أهداف السياسة الخارجية كتعبير عن مصالحها الأساسية والعامة، والوسائل التي تستخدمها لتنفيذ سياستها وصيانة مصالحها، وسدّ الثغرات التي تكتنف تطبيقها.

ولفهم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية يستوجب علينا التعرّض لأهم النظريات التي تساعد على وصف وتفسير السياسة الخارجية الأمريكي، ثم التطرّق إلى الأبعاد المختلفة التي تقوم عليها هذه السياسة، وبعد ذلك التعرّف على المؤسّسات التي تقوم بوضع استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية، والمؤسّسات والعوامل الأخرى التي لها تأثيرات متفاوتة في رسم هذه الاستراتيجية.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

يرى **فيليب باريار** (***BARAILLARD Philippe***) أن نظرية العلاقات الدولية هي مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية.[1] ومنه فإن النظرية تساعد على فهم الظاهرة السياسية الدولية، وهي موجّهة أصلا لتفسير هذه العلاقات وهيكلها وتطوّرها، لاسيما تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، ويمكن أن تساعد في تفسير التطوّر المستقبلي لهذه العلاقات، كما أنها تساعد على فهم الأحداث لتنظيمها سببيا لذلك فهي تهتم بتفسير حدوثها.

أولا/ النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.

1. النظرية الواقعية:

من المؤكد أن الواقعية، والتي تسمى أحيانا بمدرسة سياسة القوة الفكرية (*Power-politics*) سيطرت بشكل أو بأخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية، وعلى تصوّرات صانعي السياسة والدبلوماسيين منذ أن فكّر **ميكيافيلي** بالموضوع.[2]

يعود الفضل لإدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية إلى **هانس مورغانتو**، من خلال عمله الشهير (*Politics among nations*) سنة 1948، الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية. وفي أواخر العقد السابع من القرن العشرين، أحدث **كينيث والتز** شرخا كبيرا في واقعية **مورغانتو** التقليدية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت تعرف بالواقعية الكلاسيكية[3].

فالواقعية كنظرية يراد تطبيقها على مشكلات السياسة المعاصرة لم تتبوأ مكانتها المرموقة إلا عقب الحرب العالمية الثانية، فقد اعتمد **هانس مورغانتو** على التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب **هنري كيسنجر** (***Henry KISSINGER***) **وجورج كينان** (***George KENNAN***)، الذي كان قد اعتمد على تاريخ العلاقات شرق-غرب في دراسته لنظرية الاحتواء (*Containment theory*) من خلال الواقعية السياسية[4].

---

[1] **Philippe Baraillard**, *Théories des relations internationales*, Paris: Presse universitaires de France, 1977, p.18.

[2] **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص636.

[3] **Glenn H. Snyder**, "*Mearsheimer's world_offensive Realism and the struggle for security"*, A Review Essay, International Security, vol.27, No.1 (Summer 2002), p 149

[4] **عبد الناصر جندلي**، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007، ص140.

يرى الواقعيون أن السياسة تحكم من طرف القوانين الموضوعية التي تجد أصولها في نقص أو عيب في الكون، وفي طبيعة الإنسان. فالواقعيون يشككون فكرة وجود مبادئ أخلاقية عالمية، وهم يحذرون قادة الدول من التضحية بمصالحها من أجل الالتزام ببعض مبادئ السلوك الأخلاقي. ورغم أن جوهر الفكر وضع أسسه **ميكيافيلي**، إلا أن بعض الواقعيون من أنصار فكرة (عقل الدولة) يتحدثون عن معيار أخلاقي مزدوج، واحد للأفراد الذين يعيشون داخل حدود الدولة، وآخر للدولة في علاقاتها مع الأمم الأخرى انطلاقا من واقع أن السياسات الدولية غالبا ما تجعل قادة الدول مرغمين على التصرّف بطرق غير مقبولة كليا لدى الأفراد. فالطبيعة الأخلاقية بالنسبة للواقعيين تتمثل في أن الدولة تمثل قوة أخلاقية، وأن وجود الدولة يخلق إمكانية قيام جماعة سياسية أخلاقية، ومن ثم فإن المحافظة على حياة الدولة يعد واجبا أخلاقيا.[1]

تركز الواقعية على الدولة الأمة بوصفها الطرف الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وموقفها المركزي هو أنه بما أن هدف إدارة الدولة هو استمرار بقاء الدولة في بيئة عدائية، فإن حيازة القوة هي الهدف المناسب والعقلاني والحتمي للسياسة الخارجية، فالسياسة الدولية هي إذا صراع من أجل القوة. فمفهوم القوة بهذا المعنى يصوَّر على أنه وسيلة وغاية بحد ذاته.[2]

وقد تبنى الاتجاه الواقعي المنطق الذي يقول بأن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلف أحيانا بالعديد من الشكليات القانونية، فإن ذلك يجب ألاّ يخدعنا على إدراك هذه الحقيقة الأساسية المتحكمة في توازن العلاقات الدولية برمتها.

ويشرح **شوارزنبرغ (*SCHWARZENBERG*)** مفهومه للقوة، فيقول أنها ليست مجرّد أداة للتدمير، وإنما هي بمفهومها الصحيح مزيج من القدرة على الإقناع (*Persuasion*) والقدرة على الإكراه (*Coercion*)، كما أنه ليس معنى القوة بمثل هذه الدرجة من الأهمية في العلاقات الدولية. إن لكل دولة طبيعة عدوانية أو نزعة توسعية كامنة فيها، وتعزيز الدول لقواها ليس مؤشرا دالا في كل الأحوال على أنها تنوي استخدامها كسلاح للإكراه والضغط، ذلك أن القوة كثيرا ما تستخدم للدفاع عن الكيان القومي، أو الأمن أو النظم والمعتقدات السياسية، أو المصالح القومية الأساسية للدول. ومن ناحية أخرى فقد يكون الهدف من الحصول على القوة هو المساعدة في الحصول إلى بعض الغايات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو حتى النفسية، وهو ما قد يساعد بدوره في النهاية على تحقيق التنمية للدولة.[3]

---

[1] **Tim Dunne** and **C. Schmidt**, "*Realism"*, in: **John Baylis** and **Steve Smith**; *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 3rd edition, Oxford: Oxford University Press, 2005, p 163.

[2] **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص637.

[3] **إسماعيل صبري مقلد**، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، الكويت: جامعة الكويت، 1982، ص17-18.

يعتبر **مورغانتو** أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة، فسلوكات الدول تحرّكها حوافز الحصول على مزيد من القوّة والتسابق لزيادة قوّة كل دولة باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لذلك. ويرى **مورغانتو** أن الدول تتبع ثلاث أنواع من السياسات هي: سياسة المحافظة على الوضع القائم، سياسة التوسّع وسياسة الهيمنة، فالاثنتان الأولتان تتطلبان المحافظة على القوة وزيادتها، في حين أن الثالثة تتطلب إظهار القوة.[1]

تعد القوة وميزان القوى والمصلحة الوطنية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي. فالواقعيون يعتبرون المصلحة الوطنية معيارا أساسيا في السياسة الخارجية، ذلك لأن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياساتها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة التي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية. لذلك فإن الواقعيون يرون أن المصلحة هي المرجع الأساسي للأحداث الدولية.[2]

يرى **مورغانتو** أن مفهوم المصلحة ليس مضامين ثابتة وغير متغيرة على مدى الزمن، إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان، ويستشهد **مورغانتو** بما قاله **ماكس فيبر** في هذا الخصوص، وهو أن المصالح (المادية والمثالية) وليس الأفكار تسيطر مباشرة على أنشطة الناس، ولكن تتأثر المصلحة التي تحدِّد النشاط أو السلوكية السياسية في فترة تاريخية معينة، بالإطار السياسي والثقافي الذي تصنع ضمنه تلك السياسة.[3]

ويصنف **هانس مورغانتو** المصلحة حسب تعريفه إلى عدّة أشكال أهمها: المصالح الأولية، وهي تلك المصالح المتعلقة بالحفاظ على الوحدة الجغرافية وهوية الدولة السياسية والثقافية؛ المصالح الثانوية التي تهدف إلى حماية المواطنين الذين يعيشون خارج الدولة؛ المصالح الدائمة الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة، وهو ما يقابلها في السياسة الخارجية الأهداف الطويلة المدى أو الاستراتيجية، وهي أهداف ليست في متناول كل الوحدات السياسية بل إنها تقتصر على القوى الكبرى أو القوى العظمى في العالم؛ المصالح المتغيرة التي تعبّر عن أراء المسؤولين أو الرأي العام أو جماعات الضّغط في تعاملها مع موقف أو هدف معين؛ المصالح العامة التي تمثل المبادئ والتوجّهات في السياسة الخارجية لدولة معينة، وهي المصالح التي كانت مهيمنة خلال الحرب الباردة؛ المصالح الخاصة والمتعلقة بضمان حياد دولة معينة في إطار إبقاء توازن في ميزان إقليمي بغرض المحافظة على الوضع القائم؛ المصالح المتطابقة

---

[1] **ناصيف يوسف حتي**، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 116-117.
[2] **Jean-Jacques Roche**, *Théories des relations internationales*, 5em édition, Paris: Montchrestien, 2004, p33.
[3] **ناصيف يوسف حتي**، مرجع سابق، ص 27.

التي تتطابق فيها مصالح دولتين أو أكثر، وهي المصالح التي تكون عادة في علاقات التكامل بين الوحدات السياسية.[1]

ترى الواقعية أن الفوضى هي سمة من سمات النظام الدولي، وذلك ناتج عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هو الحال في الدولة، وتتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة، أما المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية فهي ذات تأثير محدود جدا إن لم يكن منعدما، لأن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية، والدولة تعمل دائما لزيادتها تجاه محيطها والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين، والصداقة التي قد تنشأ بين بعض الدول تعبر عن التقاء المصالح بينها، وقد تنتهي هذه الصداقة بمجرد تحقيق المصالح. وفي هذا السياق يقول السياسي البريطاني **ديز راتيلي** (***Diz RATILY***) فيما يخص علاقات الدول مع بعضها البعض أنه: ((لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل مصلحة دائمة)).[2]

يرى **فرانسيس فوكوياما** أن الواقعية قد لعبت دورا كبيرا ومفيدا في تكييف تفكير الأمريكيين بصدد السياسة الخارجية عقب الحرب العالمية الثانية، إذ أنقذت الولايات المتحدة الأمريكية من ميلها إلى الحفاظ على الأمن في صورة النزعة الليبرالية الساذجة، مثل الاعتماد الكبير على الأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف. كما يرى أن الواقعية كانت إطارا مناسبا لفهم السياسة الدولية في تلك الحقبة، حيث أن العالم كان يتصرف عن طريق الاعتبارات الواقعية، ولم يكن العالم يتصرف على هذا النحو لأن المبادئ الواقعية تعكس حقائق خالدة، وإنما لأن العالم كان وقتها منقسما إلى دول شديدة التباين فيما بينها وذات إيديولوجيات متعادية.[3]

2. الواقعية الجديدة:

إن الإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا، بعد سياسة الانفراج الدولي بينهما، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية، أو كما يرى **روبرت كوكس** (***Robert COX***) أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة، العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير.[4] فالواقعية الجديدة تعتبر امتدادا للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم كتابها **كينيث والتز، ستيفن كريزنر، روبرت جيلبن، روبرت**

---

[1] **عبد الناصر جندلي**، مرجع سابق، ص 156-157.
[2] **ناصيف يوسف حتي**، مرجع سابق، ص 25.
[3] **فرانسيس فوكوياما**، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 222.
[4] **Barry Buzan** (and others), *"The logic of anarchy: Neorealism to Structural realism"*, In: http://www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html; [05/11/2009].

تاكر و**جورج مودلسكي**. ويتميز هؤلاء عن أسلافهم في الواقعية التقليدية في أنهم تجاوزوا ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء (*Atomistic empiricism*)، بمحاولتهم تقديم نظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية، فبالرغم من انطلاق هذه النظرية من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية، فإنها تحاول تحويل العلاقات الدولية إلى علم اجتماعي.[1]

الواقعية الجديدة أو تسمى أحيانا الواقعية البنيوية، تمثل منظورا نظريا يقترن بكتابات **كينيث والتز** (***K.N. Waltz***) لاسيما كتاب "نظرية السياسة الدولية" (*Theory of international politics*) سنة 1979. ومع الاحتفاظ بالكثير من السّمات الأساسية للواقعية الكلاسيكية (مثل كون الدول أطرافا أحادية عقلانية أساسية وكون القوة مفهوما تحليليا مركزيا)، فإن الواقعية الجديدة توجه الانتباه إلى الخصائص البنيوية لنظام دول دولي وليس إلى وحداته المكونة، ويشير مفهوم البيئة هنا إلى مفهوم وترتيب أجزاء النظام ذاته، وحسب **والتز** فإن القيود البنيوية للنظام العالمي ذاته، وليس ما تعزوه وحدات مكونة معينة، هي التي تفسر إلى حد بعيد سلوك الدول وتؤثر في النتائج الدولية. وكما قال **والتز**: ((إن الواقعية الجديدة من خلال تصويرها لنظام سياسي دولي في مجموعة، فيه مستويات بنيوية ومستوى وحدات متميزة ومترابطة في الوقت نفسه، تقيم استقلالية السياسة الدولية، وبالتالي تجعل النظرية عنه ممكنة. وتطوّر الواقعية الجديدة مفهوم بنية النظام الذي يقيد المجال الذي يتعامل معه الذين يدرسون السياسة الدولية وتمكنهم من رؤية كيفية تأثير بنية النظام وتنويعاته في الوحدات المتفاعلة والنتيجة التي يحققونها. فالبنية الدولية تبرز من خلال تفاعل الدول ثم تحُول دون قيامهم ببعض الإجراءات وتدفعهم في الوقت نفسه نحو إجراءات أخرى)).[2] فالواقعية الجديدة هي تلك الطريقة المنهجية العلمية للتفكير من أجل فهم النظام الدولي واستمراريته وديناميكيته.

أما من حيث مستويات التحليل، فإن الواقعية الجديدة رغم اقتناعها بوجود ثلاث مستويات للتحليل في السياسة الدولية: التحليل على المستوى المحلي أي الدولة؛ التحليل على المستوى الإقليمي (المنظمة أو التكتل الإقليمي) والتحليل على مستوى النظام الدولي، إلا أنها تركز على الدولة، وكذلك النظام الدولي لأنها تنظر إليه نظرة كلية شمولية ولا تنظر إليه بنظرة تجزيئية خصوصية.[3]

بالنسبة لعناصر التحليل الأساسية عند الواقعيون الجدد، فنجدهم يركزون إضافة لبنية النظام على الفوضى، المساعدة الذاتية وتوازن القوى، فمن وجهة نظر الواقعيون الجدد فإن النظام الدولي يتميز بالفوضوية، ويقصدون بالفوضوية عدم وجود حكومة عالمية وليس انعدام النظام في العالم، وحسب **والتز** فإن فوضوية النظام يمكن فهمها بشكل أفضل عند مقارنة النظم الدولية بالداخلية، حيث يقول:

---

[1] **ناصيف يوسف حتي**، مرجع سابق، ص 62.

[2] **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص 496-497.

[3] **Barry Buzan** (and others), Op.Cit.

((الفرق بين حقلي السياسة الدولية والداخلية لا يمكن إيجاده من خلال معيار استخدام أو عدم استخدام القوة. الحكومة من خلال احتكار بعض مظاهر الشرعية تخوّل لنفسها حق استخدام القوة، أي تطبيق نوع من العقوبات لضبط استخدام الرّعية للقوة، وفي حالة استخدام البعض لقوتهم الخاصة، يلجأ الآخرون للحكومة. في السياسات الدولية لا توجد ثمة حكومة عالمية، والسياسات الدولية تسمى سياسات في غياب حكومة)).[1]

أما فيما يخص سياسات المساعدة الذاتية، فيؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي إلى انتهاك سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (*Self-help*)، ومنه سيكون الاكتفاء الذاتي (*Autarky*) هدفا رئيسيا لكل دولة، والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة، حيث يقول **والتز** في هذا الصدد: ((الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة فوضوية [..] عليها الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، مبدأ (اللهم نفسي) هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي)).[2]

تنظر الواقعية الجديدة للقوة على أنها وسيلة فقط (*Power as mean*) للبحث عن الأمن، وليس غاية كما يراها **مورغانتو**، فانعدام الأمن في نظام فوضوي يخلق ضغوطا على الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، ويفسر **جون هيرز** (***John HERZ***) ذلك بقوله: ((في مثل هذا الوضع الفوضوي، فإن الشعور بعدم الأمن النابع من الشك والخوف المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن)). ويرى الواقعيون الجدد أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في النسق أو ما يسمى بـ (الموقع النسبي لقوة الدولة)، ويعتقدون أن هذا الموقع هو حصيلة اجتماع متغيرين اثنين هما: نصيب الدولة من القدرات المركبة (ويقصدون بها القدرات في المجالات المختلفة: السياسية، الاقتصادية، العسكرية..) التي تمتلكها مقارنة بالقوى الأخرى، وكذا قطبية النظام الدولي، حيث لا ينظر الواقعيون الجدد لقطبية النظام الدولي كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل.[3]

وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران وهما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون، حيث تعترف كل من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية، لكنهم يختلفان في انجاز هذا الأمن، فيقول الهجوميون إن إدارة الأمن ترغب في أغلب الأحيان في تبني

---

[1] **Kenneth Waltz**, *Theory of international politics*, Reading, mass: Addison-Wesly, 1979, p 126.

[2] Ibid

[3] **رابح زغوني**، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، 2008/2007. نقلا عن: **Rainer Baumann** (and Others), *" Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy"*, Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen,Germany, Working Paper, N30, PP. 5-6.

استراتيجيات التوسّع والهجوم. ويعتقد **روبرت جيلبين** أن شن حرب وقائية ضدّ القوى الصاعدة يعتبر أمرا ذا جاذبية، وهذا ما روّجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001. ويؤكد **ميرشايمر** أن الواقعيون الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع، حيث الدول تبحث عن استغلال بعضها البعض والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة، لكنها في حالة منافسة شديدة على الأمن.

والواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون الرسمي، وحسب **ميرشايمر** فالتعاون يأخذ صيغة التحالف المؤقت حيث أن حليف اليوم قد يصبح عدوّ الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول، وهذا ما يعزز طبيعة المنافسة للنظام الدولي الفوضوي ويحدث نزاعات لا يمكن تجنبها، وهكذا فنداءات تخفيض ميزانيات التسلح مع نهاية الحرب الباردة تصرف غير صائب فالزعماء يجب أن يكونوا جاهزين للتوسع، لأن حملة نزع السلاح تعتبر دعوة للدول الأخرى أو التوسعية للهجوم.[1]

وقد ظهر ضمن الواقعية الجديدة تيار يسمى استقرار الهيمنة، حيث يرى هذا التيار أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام والإدارة، وتستند الهيمنة على دعائم اقتصادية وتكنولوجية كبيرة وسلطة سياسية قوية مدعَّمة بقدرات عسكرية، وتاريخيا ظلت كل الدول تحاول الحصول دائما على أكبر قدر من المكاسب، والدولة الأقوى تحاول فرض سيطرتها وذلك لتحقيق أهدافها (الهيمنة)، ويدعم هذا التيار حاليا الهيمنة الأمريكية، حيث يرى أن انتشار وسيطرة القوة الأمريكية يسمح ببقاء النظام الغربي ويقدم تحريضا للديمقراطيات الغربية الأخرى للمحافظة على المؤسسات السياسية.[2]

ثانيا/ النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة.

1. النظرية الليبرالية:

الليبرالية مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي، ففي الميدان السياسي وعلى النطاق الفردي يؤكد هذا المذهب على القبول بأفكار الغير وأفعاله حتى ولو كانت متعارضة مع أفكار المذهب وأفعاله، شرط المعاملة بالمثل. وعلى النطاق الجماعي فإن الليبرالية هي النظام السياسي المبني على التعددية الإيديولوجية والتنظيمية الحزبية والنقابية، التي لا يضمنها حسب

[1] **ميلود العطري**، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2008/2007، ص 25-26.
[2] نفس المرجع، ص 27.

هذا المذهب سوى النظام البرلماني الديمقراطي الذي يفصل فعليا بين السلطات الثلاثة، ويؤمن الحرّيات الشخصية والعامة.[1]

تعود جذور الليبرالية التي تشير إلى جملة واسعة من أفكار ونظريات ذات صلة بالحكم تدافع عن الحرية الفردية، إلى عصر التنوير الغربي، وكلمة ليبرالي (*Liberal*) مصدرها اللفظة اللاتينية (*Liber*) التي تطلق على الإنسان الحر، وهي مرتبطة عادة بكلمة (*Liberty*) التي تحمل مدلول الحرية، والليبرالي هو الشخص الذي يؤمن بالحرية، والليبراليون يؤكدون عموما على أولوية الحرية كقيمة سياسية، وهي المبدأ الذي قامت الليبرالية على أساسه.[2]

تملك الليبرالية بُعدا متجذرا في تاريخ الأفكار السياسية، أخذا في الاعتبار إسهامات فلاسفة الأخلاق والسياسة والاقتصاد، مع بداية العصر الحديث في أوروبا، أمثال: **إيمانويل كانط، أدم سميث، جيرمي بينتام**...الخ. أما كنظرية للعلاقات الدولية فهي تحوز مجموعة من الأفكار والفرضيات والمفاهيم الخاصة بها، بما يعطيها فهمًا خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية ويشرحها لتكون إحدى المنظورات الكبرى في نظرية العلاقات الدولية.[3]

والليبرالية في جانبها الاقتصادي هي الاعتراف بالحق في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل الاقتصادي الحرين على أساس الملكية الخاصة وقوانين السوق.[4]

لقد كانت بريطانيا وأمريكا موطني الفكر الجديد، وذلك يعود جزئيا إلى أن هذين البلدين كانا أقل عرضة للدّمار في الحرب العالمة الأولى من غيرهما، وبالتالي فقد كانا أكثر استعدادا للنظر إلى ما يتجاوز القضايا الفورية، وأيضا لأن الطبيعة الفوضوية للسياسة العالمية بدت تعيسة بشكل خاص لأولئك الذين نشئوا على التقاليد الليبرالية للقوتين الانجليزيتين. فانطلاقا من هذه النقطة الأخيرة يمكن تلخيص الفكر الجديد الذي حصل في بريطانيا وأمريكا بوصفه النزعة الدولية الليبرالية (*Liberal Internationalism*)، أي تكييف المبادئ السياسية الليبرالية مع إدارة النظام الدولي.

تم في بريطانيا تطوير أفكار النزعة الليبرالية من قِبل الفابيين (*Fabians*)، والليبراليين الرّاديكاليين عبر اتحاد المراقبة الديمقراطية (*Union for Democratic Control*). أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تبنى هذه الأفكار **ويلسن** (***WOODROW Wilson***)، وضمنها في خطبة النقاط الأربعة عشر في يناير 1918.[5]

---

[1] **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج 5، ط2، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، 1985، ص 566.

[2] "*Liberalism*", Wikipedia, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Liberalism, [11/11/2009].

[3] **Andrew Moravcsik**, *Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics*, International Organization,vol.51, n.4, Autumn 1997, P. 513.

[4] **فرانسيس فوكوياما**، مرجع سابق، ص 55.

[5] **كريس براون**، مرجع سابق، ص 24-25.

رغم أن الواقعيّة اعتبرت النظرية السائدة في العلاقات الدولية، فإن لليبرالية ادعاء قوّيا بأنها البديل التاريخي، وكما هو الحال في الأحزاب السياسية، فإن الواقعيّة هي الحزب الطبيعي للحكومة، والليبرالية هي زعيمة المعارضة، التي يعدّ سبب وجودها هو ترصد الرؤوس الناطقة لسياسة القوة لتشاؤمهم الكبير.

وقد عادت المشاعر الليبرالية لفترة وجيزة في نهاية الحرب العالمية الثانية مع ولادة الأمم المتحدة، لكن ذلك لم يدم طويلا جرّاء عودة سياسة القوة المقترنة بالحرب الباردة. وقد شهدت نهاية الحرب الباردة انبعاث الليبرالية حيث أعلن زعماء الدول الغربية عن ولادة نظام دولي جديد، وقدّم المفكرون الليبراليون تبريرات نظرية لما تتمتع به الليبرالية من تفوّق متأصّل على الإيديولوجيات المتنافسة.[1]

هناك عدّة اتجاهات في الفكر الليبرالي، كالليبرالية المثالية، الليبرالية التجارية والليبرالية الجمهورية. حيث ترى الليبرالية المثالية تناسق شكل الهويات والقيم الاجتماعية الداخلية كمحدّد أساسي لخيارات الدولة ومن ثم للصراع والتعاون بين الدول، معتمدة على التقليد الليبرالي للفلسفة السياسية التي تعود إلى **ستيوارت ميل** (***John Stuart Mill***)، **جوسيب مازيني** (***Jiuseppe MAZZINI***) وولسن (***Wilson***)، التي عاشت عصرها في فترة ما بين الحربين، لكن انهيار عصبة الأمم كان صافرة النهاية لعصر المثالية، حيث تبنت الليبرالية لغة أكثر براغماتية بعد 1945.[2]

أما النظرية الليبرالية التجارية فإنها تبحث عن تفسير السلوك الفردي والجماعي للدول المبني على نماذج من حوافز السّوق التي تواجه فواعل اقتصادية داخلية وأخرى عابرة للقوميات. الليبرالية التجارية تستند إلى حجج وظيفية إلى حدّ بعيد، حيث أن التحوّلات في بُنية الاقتصاد الداخلي والدولي تغير من تكاليف ومكاسب التبادلات الاقتصادية العابرة للقوميات مشكلة ضغوطا معينة على الحكومات لتسهيل أو إعاقة مثل هذه التبادلات، من خلال سياسات خارجية اقتصادية وأمنية مناسبة، ومع ذلك فإن النظرية الليبرالية التجارية لا تتنبأ بأن الحوافز الاقتصادية تفرز آليا تجارة حرّة وسلام عالمي.[3]

تشكل الليبرالية الجمهورية أو يطلق عليها أيضا نظرية السّلام الديمقراطي (*Democratic Peace*)، دعامة الفكر الليبرالي على المستوى الدولي، وعلى الرغم من أن جوهر هذه النظرية قديم، تعود إلى القرن الثامن عشر مع كتابات **كانط** و **جيرمي بنتام**، إلا أنّ هذه الفكرة أعيد طرحها بقوة منذ ثمانينات القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت ما يسميه البعض بالموجة الديمقراطية الثالثة، التي

[1] **جون بيليس و ستيف سميث**، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 313-314.
[2] **Andrew Moravcsik**, "*Liberal internationals relations theory a scientific assessment*", in: **Colin Elman** and **Miriam Fendius Elman**, *Progress in international relations theory: Appraising the field*, Cambridge: MIT Press, 2003, p 161.
[3] **Tim Dunne**, "*Liberalism*", Op.Cit, p 191

امتزجت مع إعادة بعث **مايكل دويل** (***Michael DOYLE***) للسلوك السّلمي للدول الديمقراطية، والتي تدعم بقوة الاعتقاد بأن الحرب قد بطل استعمالها بين الدول الصناعية الكبرى.[1]

الأفكار الأساسية للنظرية الليبرالية:

بالنسبة للدول فإن الليبراليون لا يعتبرونها وحدات (*Units*) كما يرى الواقعيون، بل يرون أن الدولة عبارة عن مؤسسات سياسية (*Political Institution*) تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب أخرى، سواء في الأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطية. والخيارات المرجّحة لهذه الفواعل هي التي تشكل الأهداف الأساسية (خيارات الدولة التي يسعى ممثلو الدول الرّسميون تحقيقها من خلال السياسة الخارجية).[2]

هذا التصوّر يقود الليبراليين إلى المسلمة الأولى حول الدولة، حيث يرون أنها ليست فاعلا موحّدا، وإنما هي مؤسسة تمثيلية معرّضة باستمرار لإعادة التوزيع أو إعادة البناء، من طرف الفواعل المجتمعية بما يخدم مصالحها، ومعرفة طبيعة الممارسة ضمن هذه المؤسّسة يحدّد – بشكل حاسم – وجهة السياسة الخارجية للدولة.

تعتبر الليبرالية النفعية أن أهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما هم الأفراد العقلانيين (*Rational Individuals*)، وجماعات المصالح الخاصة (*Interest Private Groups*)، والذين ينتظمون في جماعات لتعزيز وضمان مصالحهم، هذه الفواعل المجتمعية هي التي تحدد خيارات وأفضليات الدولة في سياساتها المحلية وحتى في سياستها الخارجية. وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب العمل الجماعي، المقايضة وحتى المنافسة، لحماية مصالح متمايزة في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد، تضارب القيم وتفاوت القدرة على التأثير.

هذا الافتراض يوصل الليبراليين إلى المسلمة الثانية حول الفواعل المجتمعية، حيث ترى أنه لا يمكن استخدام القوة أو تطوير علاقات تعاون من دولة تجاه أخرى، إلا إذا علم وتحدّد مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة إلى تحقيقها.[3]

يستخدم الليبراليون مفهوم الشبكة السياسية (*Political Network*) كإطار تحليلي لتفسير سلوكات السياسة الخارجية لدولة معينة، لأنه يوفر -تحليليا- معطيات عن الفواعل الأكثر تأثيرا، وخياراتها في مجال السياسة الخارجية.[1]

---

[1] **Kenneth N. Waltz**, "*Structural Realism After the Cold war, International Security*", Vol.25, n1.(Summer 2000), p.05.
[2] **Andrew Moravcsik**, Op.Cit, p.164.
[3] Ibid, p.162.

والنموذج التفسيري الذي يقدمه المقترب الليبرالي لسلوك السياسة الخارجية يتضمّن ثلاث خطوات متتالية هي:

1- التعريف بفواعل النسق السياسي- الإداري، والفواعل الخاصّة داخل الشبكة السياسية.

2- التحقق من أولويات وأهداف سياستهم الخارجية.

3- التعريف بالفواعل الأكثر قدرة على الهيمنة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

تعتمد النظرية الليبرالية على نموذج الرجل الاقتصادي (*Homo Economic*)، مدركة بأن الفواعل المجتمعية مهتمة أساسا بمصالحها الخاصة (*Self-interested*)، ساعية لتحقيق أهدافها (*Goal-oriented*). أي ينتج سلوكها عن حساب دقيق وعقلاني للتكاليف والفوائد المرجوّة، هذا النموذج المفترض لسلوك الفاعل الاجتماعي -كما تتبناه الليبرالية- يرجع إلى أدبيات البراغماتية الكلاسيكية مع بداية القرن التاسع عشر، مع **جيرمي بيتنام** (***G. BETNAM***) وستيوارت ميل (***J.S.MILL***)..، وفقا لهذا النموذج فإن كل الأفراد يشتركون في خاصيتين: الأولى، أن الفرد يبحث دوما عن تعظيم فوائده. والثانية، أنه يوجّه سلوكه لتحقيق أهدافه بالحدّ الأدنى من الجهد والكلفة، فمن بين جميع البدائل المتاحة يختار البديل الذي يخدم إلى أقصى حد ممكن أولوياته على القيود التي تواجهه، أي أنه باختصار يتصرف بعقلانية. وهذا المنهج هو الذي تسلكه الفواعل المجتمعية في مسار صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية.[2]

وبالنتيجة يكون السّعي لتحصيل المكاسب هو الحافز المشترك الأساسي لجميع الفواعل المجتمعية، وهي إما مكاسب مادّية (مداخيل مالية) أو معنوية (القدرة على التأثير). ولمّا كانت الليبرالية النفعية تفترض أن الأهداف المتبعة من طرف الفواعل المجتمعية الأكثر تأثيرا تترجم في أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية. إذا فإن طبيعة السياسة الخارجية -وفق هذا المقترب- من المناسب إدراكها على أنها سياسة البحث عن المكاسب (*Gains Seeking Policy*) أو سياسة تعظيم المنفعة (*Utlity Maximization*)، بدلا عن سياسة القوّة كما تفترض الواقعية ذلك.

ترى الليبرالية أن سلوك الدولة في النظام الدولي هو محصّلة لضبط خياراتها، والدولة في حاجة إلى هدف/رهان معين لكي تثير نزاع أو تباشر تعاونا، أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية، وطبيعة هذه الرهانات هي التي تشكل سياستها، لكن هذا لا يعني أن كل دولة تتبع ببساطة سياستها المثالية غافلة

---

[1] **Derk Bienen** (and Others), *"Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy*: *An Outline of Utilitarian Liberal Foreign Policy Theory"*, Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper, N 33a, P.11.

[2] Ibid, p.4

عن الآخرين، بدلا من ذلك فإن كل دولة تبحث عن إدراك خياراتها في ظل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى.[1]

السلم بالنسبة لليبراليين هو حالة عادية وطبيعية، أو بعبارة **كانط**: ((السلام يمكن أن يكون أبديا))، وأن قوانين الطبيعة تنصّ على الانسجام والتعاون بين الشعوب. ومنه فإن الحرب حالة غير طبيعية وغير مرغوبة، لذلك فهي اصطناع وابتكار وليست من صنع الشعوب. فالليبراليون يعتقدون أن الإنسان يمتاز بالتقدم والكمال، من خلال ثقتهم في قدرة العقل البشري على تحقيق قدراتهم الذاتية، وهم على ثقة أن أثر الحرب يمكن إزالته عن طريق الخبرة والتجربة البشرية.[2]

يعتقد الليبراليون أنّ النزاعات يمكن تجنبها بتحقيق أكبر قدر من الأنظمة الديمقراطية، ويركزون في ذلك على نقطتين أساسيتين هما:

- إن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، فالعوائق المؤسساتية من جهة، ودور الرأي العام وتأثير الديمقراطية على السوق والتطوّرات الثقافية، تكون بمثابة مكابح فعّالة لقيام الحروب بين الديمقراطيات.
- ميل الديمقراطيات لتحديد مصالحها بطريقة يكون فيها التعاون مع الديمقراطيات الأخرى ضروريا، وهذا يساهم في ضمان السلم الداخلي وتفضيل الاستقرار الإقليمي.[3]

كذلك فإن التكاليف الاقتصادية للحرب قد ازدادت زيادة كبيرة نتيجة لتقدم التكنولوجيا. ففي زمن الحرب العالمية الأولى كانت التكنولوجيا التقليدية قد جعلت الحرب باهظة التكلفة، لدرجة أنه أصبح بالإمكان زعزعة أسس مجتمعات بأسرها نتيجة اشتراكها في الحرب، حتى وإن كانت في صف الجانب المنتصر. وغني عن القول أن الأسلحة النووية قد زادت من التكاليف الاجتماعية للحرب أضعافا مضاعفة، وقد أدرك الكثيرون دور الأسلحة النووية في حفظ السلام إبان الحرب الباردة.

ويتضح الطابع غير النزاعي في جوهره للمجتمعات الليبرالية من العلاقات السلمية للغاية فيما بينها، وثمة الآن كتابات كثيرة تلاحظ أنه لم يحدث إلاّ نادرا -إن كان قد حدث على الإطلاق- أن دخلت ديمقراطية ليبرالية في حرب ضدّ أخرى [..] غير أنه من الممكن بطبيعة الحال أن تخوض الديمقراطيات الليبرالية حروبا ضدّ دول ليست ديمقراطيات ليبرالية.[4]

---

[1] **Andrew Moravcsik**, Op.Cit, p.165.
[2] **Scotte Burchill** (and others), *Theories of international relations*, 3rd edition, New York: Palgrave Macmillan, 2005, p.58.
[3] **Jean-Jacques Roche**, Op.Cit, p 97.
[4] **فرانسيس فوكوياما**، مرجع سابق، ص 230-231.

2. الليبرالية الجديدة:

يُشار إليها أحيانا بمصطلح المؤسساتية الليبرالية الجديدة (*Neoliberal Instititionalism*)، وهذا المصطلح يميّز الليبرالية الجديدة عن التنويعات السابقة لليبرالية مثل الليبرالية التجارية التي تربط التجارة الحرّة بالسلام، والليبرالية الجمهورية السوسيولوجية (نظريات التكامل الدولي). تعدّ الليبرالية الجديدة والتي تشمل جميع ما سبق بصفة عامة أشمل تحدي نظري للمعتقدات التقليدية في النظرية الدولية السائدة.[1]

برز تيّار الليبرالية الجديدة مع بداية سبعينات القرن الماضي على خلفية أزمة 1973، حيث لم تعز أفكار هذه النظرية الأزمة فقط إلى ارتفاع أسعار النفط، بل أيضا إلى ارتفاع نفقات الدولة على الفئات الاجتماعية البسيطة، وقد اعتبرت هذه الأفكار ارتداد على المنظور الكينزي الدّاعي إلى تدخل الدولة. وتأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج الإقليمي كأرضيات بناء هذه النظرية، حيث يفترضون أن السلم والتقدّم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول، وذلك بالتنازل على جزء من سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية.[2]

فالنظرية الليبرالية الجديدة استقطبت أبرز وجوه البرادايم التعدّدي في سنوات السبعينات، أمثال **روبرت كيوهن** (***Robert KEOHANE***) وجوزيف **ناي** (***Joseph NYE***)، وهي تمثل اليوم مصدر التحدّي الأساسي للواقعية، وتتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية المعاصرة.

لقد سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيّق للسيادة الوطنية، لتصل إلى نوع من التعاون الدولي من خلال دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي أخذ دورها يتنامى بشكل كبير، ومن أبرز تياراتها الوظيفية و الوظيفية الجديدة، و يعتقد **ديفيد ميتيراني** أن ظهور هذه المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص الذين يريدون المسار العبر الوطني، ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائط الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تتعهد بإنجاز مهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب.

---

[1] **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص 493.

[2] **Steven L. Lamy**, *"contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism"*, in: **John Baylis** and **Steve Smith**, Op.Cit, p.213.

وضِمن تيار الليبرالية الجديدة، أشار **كارل دوتش (*Karl DEUTSCH*)** وهو يفكر من داخل حلقة الاندماج إلى دور التواصل والإعلام بين الأفراد والجماعات، وسجّل كل من **كيوهن** و **ناي** أن العلاقات الدولية يجب أن تتجاوز إطار العلاقات بين الكيانات الدولية، لتدخل غمار العلاقات العبر وطنية.[1]

الأفكار الأساسية لليبرالية الجديدة:

يرى الليبراليون الجدد أن الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمّة الوحيدة، والدول هي فواعل عقلانية (*Rational*) أو مسؤولة، تسعى دومًا لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول.[2] حيث أن التهمة الرئيسية الموجّهة إلى الواقعية السياسية هي انشغالها بالحرب والسلم والبعدين العسكري والدبلوماسي للعلاقات، وتركيزها على الدولة الأمة بوصفها الطرف الفاعل الأساسي. رغم أن الليبراليون الجدد لا ينكرون الطابع الفوضوي للنظام الدولي، إلاّ أنهم يرون أن الواقعيون والواقعيون الجدد بالغو في ذلك.[3]

نظرية النسق الوظيفي عند **روبرت كيوهن** (1984) وأغلب الاتجاهات المؤسساتية (أعمال **ستيفن كراسنر** 1983، **دونكان سنيدال** 1986) يشتركون مع الواقعية في الافتراضات القاضية بأن الدولة فاعل موحّد وعقلاني لها خيارات ثابتة، وبأنها -أي الدول- تعتبر فاعلا أساسيا في السياسة الدولية، وبأن المكاسب الدولية تتجه نحو التعاظم نتيجة لبعض أنماط التفاعل الاستراتيجي، وبأن المحدّدات الأساسية للتغير في سلوك الدولة هو التغيّر الثابت في بنية النظام الدولي. النيوواقعية عند **وولتز** ونظرية الأنساق عند **كيوهن** مرتبطتان بشكل كبير لتركيزهما على أهمية اللايقينية والمعلومات، ولو أن **وولتز** يستقي الوضعية المعلوماتية الدولية من القوة **وكيوهن** من الصفقات (*Transactions*) والمؤسسات.[4]

في هذا المحيط التنافسي، تسعى الدول لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، والسلوك العقلاني يدفع لرؤية المنفعة التي تكمن في السلوك التعاوني. والدول بذلك تصبح أقل انشغالا بالمزايا والأفضليات التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية.

يرى الليبراليون الجدد أن العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات الغش والتنصل التي قد تلجأ إليها بعض الأطراف.

---

[1] **محمد عصام لعروسي**، "العلاقات الدولية، شيء من النظرية وآخر من التطبيق"، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543 [22/01/2009];

[2] **Steven L.Lamy**, Op.Cit, p.213

[3] **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص 493.

[4] **أندرو مورافيسك**، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي- بنيوي"، ترجمة: عادل زقاغ، في: http://www.geocities.com/adelzeggagh/trans.html [22/01/2009];

كما يرون أن التعاون يمكن أن يكون مقرونا بوجود مشاكل، لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها ومواردها إلى هذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية، وتمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

الليبرالية الجديدة لها علاقة أكبر بالمسائل التي تكون للدول فيها مصالح جماعية، فمعظم قادة العالم اليوم يعتقدون أن نظاما تجاريا مفتوحا سيحقق فوائد جماعية، ومعظمهم يؤيّد القواعد التجارية الدولية، ومن ثم خلق مؤسسات عديدة لإدارة السلوك الدولي في هذه المسألة.[1]

الليبراليون الجدد يعرفون الأمن من منطلقات أوسع نطاقا من تعريف الواقعيين الجدد، فهم يبتعدون عن قراءة جغرافية وعسكرية للمصطلح، ويؤكدون على أنه لقضايا الثروة والرفاه وقضايا البيئة اعتبارات لا تقل أهمية. لذا فهم يركزون على بناء المؤسّسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية.[2]

ترى الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار، حيث يرى **كيوهن** (***KEOHANE***) و**مارتن** (***MARTIN***) أن: ((بوسع المؤسّسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نمط تركيز من أجل التنسيق. وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل)).[3]

اكتسب نهج ليبرالي آخر إزاء الأمن الدولي زخما في عالم ما بعد الحرب الباردة، ويتركز هذا الزخم على الحجة القائلة: إن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى، لذا فإن الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام. وكما هو الحال بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي، فقد لقيت تلك الفكرة دعما واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية الأوروبية، وقد تعمّد الرئيس **بيل كلينتون** في خطابه عن حالة الاتحاد عام 1994 الإشارة إلى غياب الحرب بين الديمقراطيات كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية إلى تعزيز عملية نشر الديمقراطية في أنحاء العالم.

لقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات **مايكل دويل** (***Michael DOYLE***) و**بروس راست** (***Bruce Russet***). وكما أن الواقعيين المعاصرين تأثروا بأعمال **هوبز و روسو** و **ميكيافيلي**، فإن **دويل** يشير إلى النظرات المتضمّنة في مقالة **إيمانويل كانط** (***Immanuel KANT***)، سنة 1975، بعنوان السّلام الدائم (*Perpetual Peace*)، حيث يرى **دويل** أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسّر اتجاهات الميل إلى السّلام، التي تتميز بها الدول الديمقراطية، ويجادل أيضا بأن غياب هذه الصّفات يفسر السبب الذي

[1] **Steven L. Lamy**, Op.Cit, p.215

[2] **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص 493-494.

[3] **جون بيليس** و **ستيف سميث**، مرجع سابق، ص 427.

يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة إلى الحرب. فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوم يحل مكان منطق التوفيق.[1]

إن عوامل ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول في مختلف المجالات، بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول بعض القضايا الدولية (تهديدات أمنية: الإرهاب الدولي، البيئة، الجريمة المنظمة، المخدرات..) تعتبر المدخل الرئيسي لليبرالية الجديدة لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة، فحسب الليبراليون الجدد أن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها المطلقة في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون عكس الواقعيون الجدد، فعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى حيث تؤمن الليبرالية الجديدة بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح، كما أنها لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المأسسة على المستوى الدولي ودور الهويات المحلية في تفسير السلوك الخارجي، ويعتقد دعاة هذه النظرية أن الهيمنة والحماية الأمريكية ستقلص من مخاطر الصّراعات الإقليمية وتزيد من إمكانات تعزيز فرص السّلام الديمقراطي، ويرى **فوكوياما** أن السبيل الوحيد الذي تمارس به الولايات المتحدة الأمريكية قوتها وتأثيرها على العالم ليس بالقوة العسكرية ولكن بإعادة تشكيل المؤسسات العالمية، خاصة الأمم المتحدة.[2]

ويرى **غراهام أليسون** أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب خلق أنظمة إقليمية وعالمية لتزيد من التعاون وتنسيق ردود الفعل، كما يرى **روبرت كيوهن،** أن أحد نتائج أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو خلق نوع من الائتلاف الواسع ضدّ الإرهاب، وهكذا فهم يدعمون التعاون متعدد الأطراف وينتقدون استعمال الهجوم الإستباقي والأحادي الموجود في مذهب **جورج ووكر بوش**.[3]

3. النظرية البنائية:

يمكن تمييز النظريات حسب كونها إما تفسيرية أو تكوينية، أو حسب كونها تأسيسية أو مناهضة للتأسيسية. وكمبدأ عام فإن النظريات التفسيرية هي نظريات تأسيسية، أما النظريات التكوينية فهي مناهضة للتأسيسية.

منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين نشأ هناك رفض لنظرية الفلسفة الوضعية، حيث أصبحت المناهج الرئيسية الجديدة تتجه نحو نظريات تكوينية مناهضة للتأسيسية.[4]

---

[1] **جون بيليس** و **ستيف سميث**، مرجع سابق، ص 428-429.

[2] **إبراهيم درويش**، قراءة لكتاب: (أمريكا على مفترق الطرق: الديمقراطية والسلطة وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما)، في: http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67.[07/01/2010]؛

[3] **Steven** L. **Lamy**, Op.Cit, p.213.

[4] **جون بيليس** و **ستيف سميث**، مرجع سابق، ص 358.

تعتبر البنائية منظورا جديدا نسبيا للسياسة العالمية، تطوّرت مع بداية الثمانينات وأصبحت أكثر تأثيرا في هذا الحقل، وبتأييد متزايد من الدارسين والمحللين منذ نهاية الحرب الباردة، الذي ساهم في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، بالنظر لتمكّنها التعامل مع العديد من المسائل الدولية الجديدة التي عجزت النظريات العقلانية التقليدية (الواقعية والليبرالية) عن إدراكها بسبب تلاشي الضوابط التقليدية التي أثبتت لها جدارتها سابقا.[1] فالبنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا. وكان من أبرز دعاة البنائية: **بيتر كارتزنشتاين** (***Peter KARTENSTEIN***)، **فريدريك كارتوشويل** (***Fredrick KARTOCHWIL***)، **نيكولاس أوناف** (***Nicholas ONUF***) الذي يعد أول من استخدم مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" (*World of Our Making*) منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية **والتز** الجديدة، و**ألكسندر واندت** (***Alexander WENDT***)، الذي لقب بأب البنائية.[2]

يقدّم البنائيون منظورا اجتماعيا للسياسة العالمية مؤكدين على أولوية المعايير على البنى المادية، وقد ازداد عدد المهتمين بهذه النظرية، وأصبح لها تأثير كبير على مدرسة العلاقات الدولية. وبربطها بالسياق الزمني الذي ظهرت فيه و الظروف المحيطة به، يمكن القول أن نهاية صراع المعسكرين عجّل بتفجير الكثير من الحروب والنزاعات الداخلية (رواندا، البوسنة..)، التي أخذت طابعا عرقيا حيث استهدفت المحافظة على هوّية الأقليات. ومن جهةٍ أخرى فإن بروز تأثير العولمة بشكل كبير زاد من مخاوف تهديد الخصوصيّات الثقافية المحلية، حيث يجادل **صامويل هانتنغتون** في كتابه **"**صدام الحضارات**"** أن مصدر الصّراع مستقبلا سيكون تأثير العوامل الثقافية والحضارية.[3]

الأفكار الرئيسية للنظرية البنائية:

البنائية هي مقاربة مميّزة للعلاقات الدولية تشدّد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصرّ البنائيون أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها في أفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية (كما يدعي بعض الواقعيون)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يرى الليبراليون). فبالنسبة للبنائيين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صياغته عبر الزمن. وتقدم البنائية الاجتماعية خلافا للمقاربات النظرية الأخرى نموذجا للتفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري

[1] **Stephen M. Walt**, *"International Relations: One World, Many Theories"*, Foreign Policy, Washington, The Carnegie Endowment for International Peace, Spring 1998, vol.110, P. 41.

[2] **عبد الناصر جندلي**، مرجع سابق، ص 322-323.

[3] **ميلود العطري**، مرجع سابق، ص 30.

للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك تتم في الوقت ذاته إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات متبادلة.[1]

يعتبر **ألكسندر واندت** (***A. WENDT***) البنائية منهج للعلاقات الدولية، ويفترض ما يلي:

- إن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتنية (*Inter-subjectivity*) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[2]

كما يركز **واندت** على البنية والمسار المؤدي لتكوين الهويات، فالبنية عبارة عن مصادر مادية، بالإضافة إلى مجموعة القواعد والمعايير والأفكار والخطابات وتفاعلات المؤسسات. ويبرز المسار كمصدر محدد لكيفية التفاعل عبر عمليات اجتماعية وتاريخية، ويؤكد **واندت** على أن البنية ليس لها وجود ولا القدرة السببية خارج المسارات، حيث يظهر البنائيون كيف أن خلق مؤسسات دولية جديدة يساهم في مسار إدخال المعايير التي تقود الدول إلى إعادة التفكير في هوياتهم ومصالحهم.[3]

فبالنسبة للبنائيين، للمؤسسات الدولية وظائف تنظيمية وإنشائية، وتحدد القواعد التنظيمية القواعد الأساسية لمعايير السلوك عبر السماح ببعض التصرفات والنهي عن بعضها الآخر. كما يرون أن الدولة تتمتع بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية، كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلة بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات.

يوافق البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يرون أنها لا تعني شيئا في ذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافا كبيرا عن تلك الناجمة عن الأعداء، ولكن الاثنتين ممكنتين. والمهم في الأمر هو تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى. ومن المهم أيضا أن نفهم أيضا انه قد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تنازعيه، وأن مصالحها تتنوع وفقا لهذه الهويات.

---

[1] **مارتن غريفيتش** و **تيري أوكالاهان**، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص108.
[2] **عبد الناصر جندلي**، مرجع سابق، ص 323.
[3] **ميلود العطري**، مرجع سابق، ص 31.

وتشدد البنائية على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية. فهي تعطي العلاقات الاجتماعية معنى للقدرات المادية. وتتألف البنى التنظيمية الذاتية المشتركة من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة ملحقة بالمؤسسات الدولية. حيث يقصد البنائيون أن المؤسسات بنية تفوق بنية المنظمات الحالية، فهم يرون المؤسسة على أنها مجموعة ثابتة أو هيكلية مؤلفة من هويات ومصالح. فالمؤسسات هي عبارة عن كيانات إدراكية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم.[1]

فالبنائية كإطار نظري جاءت لمعالجة إشكالية علاقة الفاعل (*Actor*) بالبنية (*Structure*)، أو ما يسمى مشكل الفاعل/البنية (*Actor/Structure problem*) وهي ثنائية تتصل بمستوى التحليل. كما أنها تركز على مفاهيم: البنية، الفعل، الهوية، المصالح والمعايير.

تفترض البنائية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية، إنما تعكس تلك التوقعات القيمية المشتركة للسلوك (المعايير) التي تواجهها في البيئة الاجتماعية الدولية والداخلية، فمدى تأثير هذه المعايير يحدد بشكل حاسم التوجهات الخارجية لهذه الدولة. ومن هنا تقترح البنائية ضرورة التعريف والاقتراب لهذه المعايير من زاوية مختلفة تماما عن النظريات العقلانية، فهي لأجل هذا الغرض توظف مفهوما خاصا بها هو التنشئة السياسية (*Socialization Processes*).[2]

إن مفهوم التنشئة الاجتماعية يحمل في الأصل مضمونا اجتماعيا، فهي العملية التي من خلالها ينمو الفرد محاطا بثقافة وقيم مجتمعه، وبتعلمه للمعايير والأدوار الاجتماعية يصبح كائنا اجتماعيا مستقلا. ومن خلال هذه العملية المستمرة بسبب الفعل ورد الفعل، يضفي هذا الفرد صفة ذاتية على مضامين السلوك المستقاة من بيئته الاجتماعية. وتنطبق نفس العملية على الدولة في بيئتها الاجتماعية، ولكنها مقارنة بالأفراد، فإن بنية صناعة سياستها الخارجية معرضة لعمليتين من التنشئة الاجتماعية في الوقت ذاته، هي التنشئة فوق القومية (*Transnational Socialization*) والتنشئة المجتمعية (*Societal Socialization*).

تأخذ التنشئة الاجتماعية فوق القومية مجراها ضمن المجتمع الدولي، بدليل أن المعايير الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل هويات ومصالح الفواعل وتخلق نوعا من التشابه في سلوكاتها. وتنطوي عملية التنشئة على فواعل متعددة، ولاشك أن الدول – باعتبارها وحدات منشئة للمجتمع الدولي- هي احد أهم فواعل هذه العملية في ترسيخ المعايير الدولية، كما تضطلع المنظمات الدولية والإقليمية بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، لكونها وحدات اجتماعية تمثل مجموعة من الدول وتعكس قيمهم

[1] **مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان**، مرجع سابق، ص 109.

[2] **Henning Boekle (**and others), *"Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory"*, in: http://www.uni-tuebingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm; [13/01/2010].

الجماعية المشتركة. وفي مقام ثالث، فإن لائتلافات الدفاع الجماعية (كالمنظمات غير الحكومية) دورا في عملية التنشئة هذه، فهي فضلا عن مساهمتها في نشر المعايير الدولية القائمة، تساهم في تأسيس معايير جديدة، وتسعى من وراء ذلك إلى تحصيل قبول أوسع لهذه المعايير بين الدول.[1]

أما على مستوى التنشئة المجتمعية فيُنظر للمجتمع ككل، وكذا مختلف المجموعات الاجتماعية الداخلية كعامل له تأثير حاسم في التنشئة الاجتماعية التي تفرز توقعات قيمية حول السلوك الملائم للسياسة الخارجية.[2] فأفكار مثل: من نحن؟ كيف نعرف أنفسنا؟ كيف ينظر إلينا الآخرون؟ كيف يعاملوننا؟ وماهو الدور المتوقع منا، والذي نتوقعه لأنفسنا؟ هي بمثابة مرجعية لرؤية الدولة لنفسها في السياق الدولي، ومن ثم لسلوكها الخارجي. ويضع البنائيون ثلاثة أسباب وراء تأثر صناع القرار بالمعايير الاجتماعية هي:

- يتبنى صناع القرار معايير السلوك الناشئة عن عملية "التنشئة السياسية" التي تعكس هوية جميع أفراد المجتمع.
- غالبا ما يمر صناع القرار قبل أن يصبحوا ممثلين لدولهم في المجمع الدولي بتجارب سياسية وطنية يتبنون ضمنها عددا من المعايير المجتمعية التي تعكس هوية الأمة.
- يتصرف صناع القرار باستمرار باسم الهوية الوطنية، لأنها الطريقة الوحيدة التي يرون فيها أنفسهم ممثلين شرعيين معترف بهم من طرف مجتمعهم في تعاملهم مع البيئة الدولية.[3]

تناقض البنائية نموذج الفاعل العقلاني المهتم بالمصلحة والمتجه نحو تحقيق أهدافه أو ما يعرف بـ"نموذج الرجل الاقتصادي" الذي يعتمده العقلانيون، وبدلا منه تقترح نموذجا آخرا هو **"نموذج الرجل الاجتماعي"** (*Homo-sociologicus*) أو **"صاحب الدور"** (*Role-player*).

إن الرجل الاجتماعي هو الفرد الذي يحاول في البداية امتلاك فهم للبيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد أساسا على أحاسيسه الإدراكية وليس فقط حساباته العقلانية، ثم يحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة. وحتى يتخذ القرار المناسب، فإن الرجل الاجتماعي يشكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشعور بالطمأنينة والسعادة – وليس المنفعة- التي يمكن أن تجنيها خياراته، وهو يختار البديل الذي يعتقد بأنه سيحقق هذا الشعور بشكل أفضل، إلا انه حتى يختار بديلا ما، فهو يقارن نتائج اعتماد

[1] Ibid.
[2] **Marysiak Zalkawi** and **Cynthia Enloe**, *"Questions About Identity in International Relations"*, In: **Ken Booth** and **Steve Smith**, *International relations today*, (second edition), Pennsylvania: University press, 1997, p.282
[3] **Henning Boekle** (and others), Op.Cit.pp 10-11.

هذا الخيار على حساب أخر بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته، التي يعتبر الحفاظ عليها وترقيتها هدفا في حد ذاته.[1]

والرجل الاجتماعي من منظور بنائي ليس شخصا مبرمجا (*Programmed*) بمجموعة من الأهداف الأنانية يختار على أساسها بعقلانية الوسائل التي تخدم أهدافه، بل هو شخص متكيف مع الدور الاجتماعي الذي يكتسبه عبر عملية التنشئة الاجتماعية، وهو الدور الذي يتصرف وفقا له في جميع الحالات التي يواجهها. وعليه فليست النتائج المرغوب فيها والمنسجمة مع الأهداف المسبقة هي التي تقود سلوك الفاعل الاجتماعي (منطق النتائجية)، بل الأخذ في الاعتبار النتائج الأكثر ملاءمة لهوية ودور هذا الفاعل هي ما يرجح خياراته، وهذا ما يصطلح على تسميته في المقترب البنائي للسياسة الخارجية بمنطق الملاءمة (*Logic of Appropriateness*).[2]

إذا كانت الدولة من منظور اجتماعي هي بمثابة فاعل اجتماعي يوجه سياسته الخارجية بناء على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك (المعايير)، ويتصرف وفق (نموذج الرجل الاجتماعي)، أي وفق منطق الملاءمة، فلاشك أن الأهداف التي يريد تحقيقها لا تخرج عن السياق التصوري الاجتماعي. فالمتغير للبنائية يزودنا ببعد تفسيري جديد لسلوك السياسة الخارجية ينافس كلا من مفهومي (سياسة القوة) عند الواقعية الجديدة، والفرضية الليبرالية عن (تحصيل المكاسب). هذا البديل يفهم جوهر السياسة الخارجية على أنها سياسة الثبات على المعايير، أو بشكل أدق الثبات على الهوية (*Identity Consistent Policy*).

تعتبر الهوية رؤية لأدوار الدولة التي تلعبها في السياسة الدولية، فإنه حسب **دافيد كامبل** (***David CAMPBELL***) وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية، فمن جهة الزعماء يستظهرون دائما الهوية الوطنية لدعم شرعية قراراتهم وأفعالهم ومن جهة أخرى فإن السياسة الخارجية تساهم في حماية الحرية بعبارة التضاد (نحن-هم)، حيث تستعمل هنا الخطابات لإظهار خطر التهديدات. وحسب البنائيين فإن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس معايير، أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية والتاريخية، بالإضافة إلى عوامل المؤسسات، وهكذا فإن السلوكات الناتجة تعتبر متغير تابع للمتغير المستقل المتمثل في المعايير والهويات، حيث تعتبر الهويات هي المحدد لمختلف الأهداف ومصالح الأطراف، بتوجيهها لصانعي القرار، ويعتبر القانون الدولي والمعاهدات الدولية وغيرها من الأعراف الدولية احد أهم مرتكزات المعايير.[3]

---

[1] **Norman Frohlich** (and Others), "*A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory*", In: http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf; [15/01/2009].
[2] **Henning Boekle** (and others), Op.Cit.p 10.
[3] Ibid.

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة، لأنها توفر تصورات خاصة حول غاية ووسائل سياستها الخارجية، وهذه العلاقة لا تُختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة أو التجارب الوطنية السابقة، بل أن فهم الدولة للبيئة التي تتفاعل في ظلها وموقعها ودورها فيها يضفي بعدا تقويميا (*Evaluative*) على توجهات سياستها الخارجية. هذا التقويم يرتبط غالبا بطريقة إدراك وتفسير الدولة لسياقها الاجتماعي، فإقرارها بمعايير معينة يعني أنها تفسرها كمعايير ملائمة للسلوك، وعلى سبيل المثال، إذا ما قررت دولة الانضمام إلى منظمة معينة فإنها تعاين أولا معايير مثل: نمط التعاون بين الدول الأعضاء، درجة الاستشارة بين الأجهزة..، فإذا توافقت هذه المعايير مع هويتها الوطنية وهويتها كدولة، فان المعايير ستتعدى مجرد كونها وسائل لتصبح غاية وأهداف لسياستها الخارجية.[1]

لا يعني اهتمام البنائية بالهوية والمعايير رفضا تاما للحوافز العقلانية، فأغلبية البنائيين ينظرون إلى العقلانية كآلية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل بالمصلحة والقيود المادية، ومع ذلك فهم يرفضون اخذ هذه المصالح المادية كمعطى مسبق عن البيئة الاجتماعية للفاعل (*Exogenous*)، بل يدركونها كمعطى تذاتاني منشأة اجتماعيا – داخليا- (*Endogenous*) عن تفاعل الفاعل الاجتماعي ببيئته الاجتماعية.[2]

وعموما فإن النظرية البنائية للسياسة الخارجية لا ترى اختزال مصلحة الدولة في الهوية، بل تقر أن هذه المصلحة هي محل قيود داخلة وخارجية، ولكنها تؤكد أن تأثير الهوية يكون من خلال الطريقة التي يتموقع ويحدد بها صناع القرار أنفسهم بالنظر لهذه القيود، و بالتالي لا تعتبر أن وجود هذه المعايير يفضي إلى خلق بيئة توجه سلوكات الدولة في اتجاه معين بدل آخر، فهي لا تضمن أن الدولة ستتصرف بالضرورة بطريقة معينة.

بإسقاط الأفكار السابقة على السياسة الخارجية الأمريكية فإن **ستيفن كراسنر** (***Stephen KRASNER***) يعترف بأن السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الإيديولوجية أكثر من كونها مدفوعة بمصلحة وطنية محددة[3]، ويؤكد **ارنست ماي** (***Ernest MAY***) على الأهمية المركزية للثقافة والهوية عندما يقول أن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالا واحدا: (من نحن؟)، وخلال صراع الحرب الباردة وحسب **كامبل** فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت خاصة وبوضوح بالتهديدات

[1] **Thomas Banchoff**, *"Germany European Policy: A Constructivist Perspective"* ,In: http://www.ciaonet.org/wps/bat01; [05/01/2010].
[2] Ibid.
[3] **Ronald L. Jepperson** (and others), *"Norms, Identity, and Culture in National Security"*, in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/katz02.html; [05/01/2010].

الشيوعية، وهكذا ظلت خلال الحرب الباردة مركزة على تحديد وإظهار الخطر السوفييتي حيث قال **جورج كينان** سنة 1950: ((هذه الشيوعية ينظر لها كأزمة لحضارتنا)).

وقد كان كل من **نيكسون** و **كارتر** و **ريغان** يتعاملون مع الاتحاد السوفييتي بمنطق المتخلف والبربري المهدد للتحضر الأمريكي والغربي[1]. وتجادل البائية أن الولايات المتحدة حافظت عل سياسة الردع وأحجمت عن استعمال الأسلحة النووية في كثير من الحروب وذلك بدافع أخلاقي وهو المحافظة على المعايير الدولية وعلى الهوية الأمريكية، كما أن ابتكار أسلحة جديدة مثل القنابل الذكية كان بدافع تجنب استعمال الأسلحة النووية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا نظير لها في تصدير ثقافتها الشعبية إلى كل أنحاء العالم (أفلام، مواد استهلاكية وأطعمة..)، ويؤكد جوزيف ناي على دور القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة (عسكرية واقتصادية)، فالقوة الناعمة هي القدرة على جلب الأتباع والتقليد حيث تعتبر أكثر إقناعا بالحجة وتنشأ من القوة الأمريكية المعبر عنها بالثقافة والعقيدة الأمريكية، إنها الهام الأخريين والتأثير عليهم، وهي أيضا المعايير التي تدافع عنها الدولة في الخارج كالديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المؤسسات الدولية، ومصادر القوة الناعمة مرشحة للتزايد بتطور وسائل المعلومات والاتصالات.[2]

[1] **Toru Oga**, *"From Constructivism to Deconstructivism: theorizing, the Construction and Culmination of Identities"*, in: http://www.isanet.org/portlandarchive/oga.html; [06/01/2010].

[2] **جوزيف ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص38-39.

المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية.

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات السياسة الدولية على نحو شبه مطلق بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، حيث جسد ذلك نظام القطبية الأحادية بعد أن كان النظام الدولي قائم على الثنائية القطبية.

إن مظاهر التفوق في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و بدءًا من العقد التاسع من القرن العشرين، اتخذت أبعادا اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية غيرت كثيرا من قواعد السلوك في التفاعلات السياسية الدولية، وبما يخدم أهداف ومصالح الولايات المتحدة التي لم تجد منافسا أو رادعا يحد من فرض هيمنتها العالمية؛ حتى أن البعض ذهب إلى وصفها بأنها دولة توتاليتارية على الصعيد العالمي، طالما أنها تحتكر لوحدها ثلاثة عناصر مهمة للقوة وهي: احتكارها للقوة العسكرية بشقيها التقليدي و النووي على نحو تفوقت فيه على بقية الدول؛ العنصر الثاني هو تفوقها الاقتصادي وتفوق أيديولوجيتها الليبرالية؛ والعنصر الثالث الذي يتمثل في احتكارها لوسائل الاتصال الجماهيري وإعدادها لصياغة وترويج نمط الحياة وقواعد السلوك بما يتماشى مع النموذج و الثقافة الأمريكية.

ومنه فهناك عدة أبعاد تؤثر في الاستراتيجية الأمريكية، أهمها البعد الأمني والعسكري؛ البعد الاقتصادي والبعد الثقافي والديني أو الحضاري.

أولا/ البعد الأمني والعسكري:

يتحدد البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكية، وخصوصا في المرحلة التي تلت غياب الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية على الصعيد العالمي، بضمان قدرة عسكرية متفوقة ولا نظير لها، وتكون مؤهلة لحماية المصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت، كما يكون بمقدورها إنزال هزيمة عسكرية بأعداء قائمين أو محتملين، وبزمن قياسي مختزل وبأقل تكلفة من الخسائر البشرية والمعدات العسكرية في الجانب الأمريكي.[1]

فقد أكد الواقعيون على ضرورة اللجوء إلى القوة ورفع شأن المصلحة القومية في تسيير العلاقات الدولية، مع تأكيد ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية. أما الواقعية الجديدة فتقوم فلسفتها على كون الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة فرض هيمنتها وسياساتها، واعتماد التدخل بقوة السلاح.[2]

---

[1] **عبد القادر محمد فهمي**، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة، ط1، الأردن: دار الشرق، 2009، ص147.

[2] **عامر هاشم عواد**، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص193.

إن استراتيجية الهيمنة تعتبر واقعية لأنها تهدف إلى توسيع سيطرة الولايات المتحدة من الناحية الجيوسياسية وهو أمر لابد منه إذ أنه يساهم في تأمين المناطق التي بها المصالح الأمريكية. إن هذا الهدف لن يتم من خلال الأخذ بسياسة توازن القوى بل من خلال سياسة الهيمنة أي هيمنة الولايات المتحدة وفرض نفوذها على القوى المنافسة لها. وفي عالم مليء بالمنافسة والعنف، ليس هناك بديل سوى القوة العسكرية التي تساندها النظم الاقتصادية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والحد من الأسلحة الفتاكة، لذلك يجب أن تكون الولايات المتحدة المتفوقة على كل منافسيها.

إن ضمان الأمن والاستقرار يعتبران من المصالح الحيوية لاستراتيجية الولايات المتحدة وهذا يعنى أن وراء هذه الاستراتيجية نوع من القلق مما يمكن أن يحدث في عالم لم يتشكل بعد على أساس هيمنة الولايات المتحدة لتدعيم الاستقرار العالمي، ولا شك أن عدم الاستقرار يهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية التي تعتمد على التجارة الحرة، وهي السياسة التي تركز عليها الخارجية الأمريكية باعتبار أنها أساس السلام والاستقرار للنظام العالمي.[1]

لقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إعادة النظر في سياساتها العسكرية، لتكون منسجمة مع الوضع الدولي الجديد الذي زالت منه المحددات الكبرى التي حكمت، والمتمثلة في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وزوال الأنظمة الدفاعية في شرق أوروبا.[2]

أعلن الرئيس الأمريكي **جورج بوش** (***George Herbert W. BUSH***) عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، عن بداية عهد جديد في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، في خطاب ألقاه أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في "بنسلفانيا" سنة 1992، قال فيه: ((لقد حان الوقت لتقول أمريكا للعالم أن عهدا جديدا قد بدأ، عهدا تصنعه الولايات المتحدة بمبادئها الليبرالية التي تدافع عن الشعوب وعن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا. إنه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة على عاتقها مسؤوليات جسيمة، ولكنها قادرة على تحملها، لأننا شعب خلقنا لتحمل المسؤوليات الدولية)).[3]

إن مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية يرتبط ارتباطا وثيقا بالرؤيا الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي فهو يرتبط بالعقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، إلا إذا كانت هذه المصالح عالمية الانتشار، وعندها يكون الأمن القومي الأمريكي وبالتالي المصالح الحيوية الأمريكية، فهما كذلك ينطويان على امتدادات عالمية.

---

[1] **هدى راغب عوض**، "الإستراتيجية الدولية في القرن القادم: بين الاستمرار و التغيير"، مجلة السياسة الدولية، العدد134، المجلد33، أكتوبر 1998، ص313.

[2] *"**Armes nucléaires dans l'ex Union Soviétique et puissance nucléaire en Europe centrale et orientale**"* ; L'Assemblée de l'Atlantique Nord (Rapport de commission scientifique et technique), Bruxelles: OTAN, octobre 1993,p.2.

[3] **Paul Marie De La Gorce**, "*Comment l'alliance atlantique tente d'adopter son système de sécurité*", Le mande diplomatique, Paris, (décembre 1993), p.4

وفي الواقع، فإنه بعد غياب الاتحاد السوفييتي ومحدودية الروادع النووية الدولية (كالصين وروسيا الاتحادية)، أصبح من الضروري بالنسبة للكثير من منظري سياسة الأمن القومي الأمريكي، إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن القومي الأمريكي من مخاطر. ومن الناحية الفكرية التنظيمية، يمكن ترتيب المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي إلى ثلاث مستويات مرتبة حسب درجة خطورتها:

المستوى الأول: ويشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت متمثلة في الاتحاد السوفييتي، والقوى المرشحة كبدائل له، كالصين وروسيا الاتحادية.

المستوى الثاني: يشمل المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية، وهو المستوى الأكثر احتمالا وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي، وميدانها العملياتي هو آسيا، والحالات الرئيسية التي تمثل هذا النمط من المخاطر هي: الصين، روسيا الاتحادية، شبه الجزيرة الكورية، منطقة آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط.

المستوى الثالث: يشمل مناطق لا تهدد الوجود والمصالح الأمريكية تهديدا مباشرا، إلا أن وجودها يعتبر مقلقا من الناحية الأمنية، وينبغي التحسب لها، مثل منطقة (البلقان، الصومال، السودان، هاييتي ورواندا).[1]

فقد كان تركيز الإستراتيجية الأمريكية بمفردها، - ولاسيما إزاء المتغيرات التي شهدها النظام الدولي نهاية ثمانينيات القرن الماضي- على الدفاع عن المصالح الحيوية بالترادف مع استعداد عسكري عال، جعل من العامل العسكري الحكم الرئيسي في حسم المنازعات بين الدول. وحاول الرئيس **جورج بوش** الربط بين ذلك والدعوة إلى نظام عالمي جديد يسوده السلام والاستقرار. إلا انه حسب رأي المفكر الأمريكي **جوزيف ناي** لم يحسم العلاقة بينهما بصورة واضحة أو قطعية.[2]

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (على الرغم من وجود اختلاف بشأن توصيف هذه الأحداث)[3]، فإن الجدل الذي كان حول ما يجب فعله قد انتهى إلى تداعيات مهمة، إذ تدخلت الولايات المتحدة في أفغانستان سنة 2002، وفي العراق عام 2003، وظهرت إستراتيجية تعتمد الأسلوب الوقائي في التعامل مع الدول والقضايا ذات التماس مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما هدف هذه الأخيرة فيكاد يكون غير واضح إذ اعتبر ابتداء كلمات الرئيس **جورج ووكر بوش** بقوله: ((من لم يكن معنا في مواجهة الإرهاب فهو ضدنا))؛ وتكاد معظم الدراسات الأمريكية ولغة الخطاب الأمريكي تنتهي إلى أن الإرهاب الذي تعمل

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص161-162.

[2] **Joseph S. Nye**, "*What new world order?"*, Foreign Affairs, vol.71, n.2 (Spring1992), p.83

[3] لمزيد من الاطلاع انظر، دراسة لـ: **زبير سلطان**، بعنوان: أحداث الحادي عشر من أيلول صناعة وأهدافا والحرب على العراق، على الرابط: http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/7sept11.pdf

الولايات المتحدة على مواجهته هو التشدد الإسلامي، وليد الراديكالية المتأتية من مشكلات تعامل الإسلام مع الحداثة، كما يرى الأمريكيون.[1]

فقد جاءت إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002* تعكس وقع هذه الأحداث وتغييرها لمفاهيم الأمن الأمريكي، واعتبارها أن البيئة الأمنية العالمية قد تغيرت، وأن الولايات المتحدة تواجه أخطارا وتحديات جديدة تتطلب إستراتيجية جديدة، تختلف عن إستراتيجية الاحتواء التي اعتمدت عليها خلال الحرب الباردة، ولعل أهم أركان إستراتيجية 2002، هو مفهوم الضربات الإستباقية (*Preemptive Strikes*)، وهو المفهوم الذي يمكن الولايات المتحدة أن تستبق الأخطار، وأن تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة لدرء هذه الأخطار قبل وقوعها. وقد فسر الرئيس الأمريكي السابق جورج **ووكر بوش** هذا المفهوم بقوله: ((إننا لا نستطيع أن ننتظر الأخطار حتى تتجمع)).[2]

لقد كانت المرحلة الأولى من فترة حكم **جورج ووكر بوش** عنوانها الرئيسي هو الحرب على الإرهاب، وفي إطار هذه الحرب برز "مبدأ بوش" الذي ركز على التدخل المنفرد والحروب الإستباقية و الهيمنة الأمريكية. لكن مع بداية الولاية الثانية فقد تغيرت النظرة، وأصبح الاستبداد هو المستهدف، والوسيلة لمواجهته هي الحرية؛ فالقضية المركزية التي ترى الإدارة الأمريكية أنها أصبحت تشكل أهم مصدر لتهديد الأمن القومي الأمريكي لم تعد الإرهاب، وإنما الاستبداد. فرغم أن هذا التغير لا يمس المضمون (الإرهاب)، فقد عكس خطاب بوش اقتناع الإدارة الأمريكية بأن القضاء على الإرهاب لا يكون إلا باستئصال التربة التي أنبتته، أي بالقضاء على أنظمة الحكم الاستبدادية التي تستعبد شعوبها وتخضعها بالحديد والنار ولا تشركها في صنع القرار، والسعي لإحلال نظم ديمقراطية ترسي آليات واضحة لتداول سلمي للسلطة.[3]

ثانيا/ البعد الاقتصادي:

يرى بعض الدارسين أن أهمية القوة الاقتصادية تزايدت نتيجة لتدهور أهمية الأسلحة النووية بسبب زوال الخطر النووي المتبادل. بل إن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك مؤكدا أن أهمية الأسلحة التقليدية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، قد تدهور نتيجة الخوف من احتمال تصاعد المواجهة بالأسلحة التقليدية إلى مواجهة بالأسلحة النووية؛ ويضيف هؤلاء أن أهمية القوة الاقتصادية قد ازداد

* وثيقة عن الأمن القومي الأمريكي، تطالب الإدارات الأمريكية بإصدارها كل أربع سنوات، وذلك وفقا لتشريع أصدره الكونغرس الأمريكي سنة1986.

[1] **Francis Fukuyama**, *"Has History Started Again?"*, in: http://www.cis.org.au/Policy/winter02/polwin02-1.pdf ; [19/02/2010].

[2] **السيد أمين شلبي**، نظرات في العلاقات الدولية، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2008، ص166.

[3] **عصام محمد عبد الشافي**، "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكالات"، مجلة السياسة الدولية، العدد160، المجلد40، أبريل 2005، ص156.

نتيجة تعاظم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، كما أن الأدوات الاقتصادية تمكن الدولة من إثابة الدول الأخرى أو معاقبتها، وبالتالي تمكنها من التأثير في سلوكها السياسي الخارجي، وربما كانت المعونة الخارجية هي أهم شكل من أشكال الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية.[1]

على الدوام شكل العامل الاقتصادي ركنا أساسيا في منهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي لضمان الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي؛ وقد أدركت الولايات المتحدة منذ وقت مبكر أن القوة الاقتصادية يمكن أن تنجز أهداف قد تعجز عن تحقيقها القوة الاقتصادية، فإذا كان استخدام القوة له اشتراطات وموجبات محددة، فإن النشاط الاقتصادي يمثل ضرورة تتطلبها الحياة الإنسانية على نحو مستمر. فالإستراتيجية الأمريكية بمضمونها الاقتصادي صممت بعد الحرب العالمية الثانية لأن تكون ذات طابع عالمي، وقد كانت عاجزة على أن تكون كذلك، حيث لم تستطع أن تشمل أجزاء أخرى من العالم بسبب سيطرة الأنظمة الشيوعية على هذه المناطق. وبزوال معظم هذه الأنظمة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، استطاع النظام الرأسمالي أن يتحول إلى نظام عالمي تتحكم بآليات عمله الاقتصادية الكثير من المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التجارة العالمية.[2]

يتمحور البعد الاقتصادي للإستراتيجية الأمريكية حول فكرة أن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هو في جوهره نظام اقتصادي قائم على أسس رأسمالية، مركزه الدول الصناعية التي تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وهامشه الدول النامية المستهلكة والمصدرة للمواد الأولية؛ وهذه الفكرة ترمي أساسا إلى توحيد العالم على أسس إنتاجية واحدة، وبناء سوق عالمية واحدة تُدار عملياتها من قبل مؤسسات وشركات عالمية متعددة الجنسية، ذات تأثير على كل الإقتصادات المحلية. أما الأسواق التجارية والمالية، فإنها لم تعد موحدة أكثر من أي وقت مضى فحسب، بل أصبحت أيضا خارج تحكم كل دول العالم.

إن الفكر الليبرالي القائم على مفاهيم التجارة الحرة، آلية السوق، الخوصصة..، يمثل الأساس الإيديولوجي للإستراتيجية الأمريكية التي ترى أن الاقتصاد العالمي لم يعد يخضع اليوم إلى الرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات و رأس المال، فلقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية، وعن الإقتصادات الوطنية التي كانت قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الأساسية، والتي تتحكم في مجمل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ إلا أن هذا التحكم التقليدي للدول في النشاط الاقتصادي أخذ بالتراجع لصالح تنامي واتساع النموذج الليبرالي الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] **لويد جنسن**، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، ط1، السعودية: جامعة الملك سعود، 1989، ص258.
[2] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص133.

لعب النفط والسياسات المرتبطة به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية دورا بارزا على مستوى العلاقات الثنائية والمتعددة بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة للنفط، وكذلك على مستوى العلاقات السياسية الدولية، ففي بداية الخمسينيات لم تتردد الدول المستهلكة في المساهمة في انقلابات عسكرية، وإدارة التغيير السياسي في الدول النفطية كرد فعل على محاولات التأميم التي نادت بها الدول النفطية من أجل فرض السيادة المحلية على هذه الثروة، ومن بين الأمثلة على ذلك، الانقلاب العسكري المبرمج بواسطة وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) للإطاحة بحكومة "محمد مصدق" في إيران. فنظرا لأهمية النفط للآلة الصناعية الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، فقد سعت هذه الدول إلى ربط الدول النفطية بعلاقات تبعية معها، وذلك لتأمين احتياجاتها النفطية وبأسعار معقولة.[1]

إن تنوع المصالح وانتشارها في العالم حتّم على الولايات المتحدة الأمريكية وضع خطط إستراتيجية شاملة، تؤمّن من خلالها ضمان واستمرارية مصالحها في الخارج، خاصة الحيوية منها، وعلى رأس هذه المصالح النفط كأكبر داعم لتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي، وكأحد أهم ركائز الأمن القومي الأمريكي.

ونظرا لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية والعالمية، كذلك مع استمرار تراجع الاحتياطي النفطي للعديد من الدول الصناعية الكبرى وانحصاره في مناطق محددة في العالم، وهذا ما يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي، حيث تمثل الطاقة أهم مرتكز في الإستراتيجية الأمريكية، ولتأمين ذلك يستلزم المزيد من الحماية للمصالح الحيوية التي عرفها مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1998 على أنها: ((المصالح ذات الأهمية الواسعة بالنسبة لبقاء وسلامة وحيوية أمتنا)). وهذا ما ذهب إليه وزير الخارجية الأمريكي السابق **هنري كيسنجر**، حيث يرى أن العالم يشهد منذ فترة عملية إعادة تركيب للخريطة الجيو-استراتيجية، وأن هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد.[2] فمنذ المقاطعة النفطية العربية عامي 1973 و 1974 أصبح النفط أهم الأسلحة الاقتصادية.[3]

وبفعل النموذج الليبرالي أو العولمة الاقتصادية، التي تمثل الولايات المتحدة مركزها وآلية عملها، شهد النظام الاقتصادي العالمي منذ بداية تسعينات القرن الماضي مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة، مثل الاتجاه نحو تداخل الاقتصاد العالمي واندفاع الدول نحو الاقتصاد الحر، والاندماج في النظام الدولي الرأسمالي كوسيلة لتحقيق النمو، وتحول المعرفة والمعلومة إلى سلعة إستراتيجية وإلى مصدر جديد للربح، وتحول الإقتصادات المتقدمة من التركيز على الصناعة إلى التركيز على الخدمات والسلع الاستهلاكية، هذا فضلا عن بروز منظمة التجارة العالمية، وتنامي دور الشركات الدولية وتعدّد

---

[1] **مرسي مشري**، الخلفيات والأبعاد السياسية للحرب على الإرهاب، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005، ص115-116.

[2] **عمرو كمال حمودة**، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أفريل2006، ص54.

[3] **لويد جنسن**، مرجع سابق، ص259.

نشاطاتها في المجالات التجارية والاستثمارية. فهذه الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وغيرها من التطورات تشكل في مجملها أسس الإستراتيجية الأمريكية في المجال الاقتصادي، التي تفرض على العالم أن يكون وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق، وترتبط بها مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للحدود القومية. فالهدف هو تحويل المجتمعات الإنسانية إلى مجتمعات مستهلكة للسلع والخدمات التي تروّج على نطاق عالمي، وتديره أو تتحكم فيه عدد من الشركات المتعددة الجنسيات، والتي في الغالب تعود أصولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

يعد برنامج المعونة الخارجية من البرامج الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، فهو يخدم المصالح الأمريكية من خلال تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لدعم استقرار الدول الرئيسية في الإستراتيجية الأمريكية كما يعود بفائدة اقتصادية على بعض القطاعات، خاصة تلك المتعلقة بالإنشاء وبيوت الخبرة الاستشارية التي تضطلع بمسؤولية تنفيذ برامج المعونة سواء منفردة أو بالاشتراك مع الخبرات المحلية في الدول المستقبلة للمعونة.[1] كما تعتبر المساعدات الخارجية وسيلة ضغط في يد الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المستفيدة من هذه المساعدات، بهدف الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية المختلفة في تلك الدول.

ثالثا/ البعد الديني والثقافي:

1. البعد الديني:

تعددت الاتجاهات حول ماهية الدين والدور الذي يمكن أن يقوم به في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد تعددت التعريفات بتعدد هذه الاتجاهات، ومن ذلك النظر إلى الدين على أنه نظام فكري وشعوري وعملي مشترك بين مجموعة من الأفراد، حيث يعطي الأفراد نوعا من الولاء. كما أنه يشكل رمزا لسلوك الأفراد على أساسه يقيمون النتائج الشخصية والاجتماعية لأعمالهم، وأنه مجموعة من العقائد والعبادات التي يمارسها الأفراد بعد أن يقتنع بها العقل ويؤمن بها القلب ويطمئن إليها الضمير. وهو ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية التي لا تغني عنها الأفكار العقلية أو المذاهب الوضعية.[2]

ترى العقيدة الدينية البروتستانتية الكالفينية أن الدين هو الضمان الوحيد للفضائل القومية التي تسمح بالنجاح الدنيوي، وأن الحياة الأخروية هي امتداد للحاضر، وأن ما يجنيه الإنسان فيها هو نتاج عمله الدنيوي. كما تذهب هذه العقيدة إلى اعتبار أن الإيمان هو الذي ينقذ الإنسان دائما، وهو الذي يقوده إلى الخلاص من كل خطيئة..، كما تربط هذه العقيدة مسألة الإيمان بالعمل، فالإيمان لا قيمة له أو انه لا

[1] **محمد جاد**، "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، المجلد 32، أكتوبر1996، ص106.
[2] **عصام محمد عبد الشافي**، "دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، المجلد 38، جويلية 2003، ص130.

يكتمل ما لم يتحد مع العمل. ومثل هذا الاعتقاد الديني بقدر ما يكون محفزا للعمل ورافعا للكسب والثراء، فإنه يقدم تفسيرا لعبارة الثروة والنجاح المادي التي سادت ولا تزال تسود الولايات المتحدة.[1]

والولايات المتحدة في نظر الرئيس **جون أدمز (*John ADAMS*)** (1735- 1826): ((هي المكان المخصص لتحقيق سعادة الجنس البشري. وفي نظر كل الأمريكيين أن أمريكا هي المكان المحظوظ، هذه الأرض المحمية بالعناية الآلهة والتي تنزاح نحوها الحضارة، وهي مرحلة انتقالية نحو العالمية، نحو تحرير الأرض بكاملها)). ويذهب الرئيس **بنيامين فرانكلين (*Benjamin FRANKLIN*)** إلى اعتبار أن: ((أمريكا معززة بإيديولوجية لن يزعزعها شيء أبدا، وأن الولايات المتحدة ستكون مولدة لمجتمع عالمي، فالمؤسسات و العادات والمبادئ الأمريكية مخصصة للتطبيق في كل مكان، ولمحو ما بين البشر من اختلافات أينما كانوا. إن أمريكا النموذجية في رأي مواطنيها أعلى كعبا من الأمم الأخرى، وهي بذلك مدعوة إلى ملء مركزها نهائيا)).[2]

ولم يخرج الرئيس **جورج ووكر بوش** عن القاعدة التي وضعها سلفه من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية عندما قال: ((لا يمكن للمرء أن يكون رئيسا لهذه البلاد من دون قناعة أننا الأمة الوحيدة الخاضعة لأوامر الله)).[3]

وفيما يتعلق بالجماعات الدينية، نلاحظ أن الدستور الأمريكي قد أقر فصل الدين عن السياسة الرسمية للإدارة والدولة، إلا أن الدين فعليا يؤدي أدوارا مهمة في الساحة الأمريكية. فبعد أن كان خمس الأمريكيين ملتزمين بالذهاب إلى الكنيسة عام 1776، صارت النسبة في العقد الماضي ثلثي مجموع الشعب الأمريكي. كما أشارت الاستطلاعات عام 1997 إلى أن 85% من الأمريكيين يعرفون أنفسهم على كونهم بروتستانت، و27% منهم على أساس أنهم كاثوليك، و36% على أساس كونهم في ولادة جديدة وعودة والتزام بتعاليم الكنيسة، و02% على أساس أنهم يهود، و05% بوصفهم منتمون إلى ديانات أخرى، كما أشارت إلى أن 09% فقط ادعوا عدم تمسكهم بالدين. وبعد سنتين جرى استطلاع آخر، انتهى إلى حدوث تغيير في توجهات الرأي العام الأمريكي، فأغلب البروتستانت أصبحوا يعرفون أنفسهم بكونهم محافظين، في حين ازداد ميل اليهود نحو الليبرالية. وبين الاستطلاع أن التوجهات الدينية تؤثر في التوجهات السياسية للمواطنين الأمريكيين، ففي حين يميل الكاثوليكيون إلى التصويت لصالح الديمقراطيين وكذلك اليهود؛ فإن 78% من الملتزمين دينيا من البروتستانت صوتوا عام 1994 لصالح

---

[1] **عبد القادر محمد فهمي**، مرجع سابق، ص34-35.

[2] للمزيد من الاطلاع أنظر: **هربرت شنيدر**، تاريخ الفلسفة الأمريكية، ترجمة محمد فتحي الشنيطي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1974، ص83.

[3] **عبد القادر محمد فهمي**، مرجع سابق، ص40.

الجمهوريين، والحال نفسها تكررت في انتخابات سنة 2000، إذ صوت 79% من اليهود و 50% من الكاثوليك لصالح **ألبرت غور** (***Albert Arnold GORE***).[1]

اليمين الديني المتطرف:

خرج اليمين الديني كحركة سياسية دينية من عباءة الأصولية البروتستانتية التي ظهرت مع بداية القرن الماضي، ويشتركان معا في الأساس النظري من حيث النظرة إلى العالم والمجتمع والإنسان. فالأصولية البروتستانتية تبلورت فكريا في أعقاب نشر سلسلة من اثنا عشر مجلد تحت عنوان "الأصول"، ضمت تعين مقالة حررها مختلف اللاهوتيين البروتستانت المعارضين لأي تسوية أو حل وسط مع الحداثة، حيث نظروا إلى نتاج الحداثة على أنه فسادا لإرث الوطن، بل وامتدوا بهذا التصور إلى السياسة الخارجية الأمريكية إبان الحرب العالمية الأولى – على سبيل المثال – حيث اعتبرت الحرب صراعا بين العقلانية الألمانية والمسيحية الأمريكية.[2]

يتضمن اليمين الديني أفكارا متشددة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية، كذلك أكثر حرفية لنصوص الكتاب المقدس، بالإضافة إلى أن رؤيتهم السياسية تعتمد كثيرا على النص الديني.

فمنذ عام 1980 بدأ صعود اليمين الديني اللافت أثناء حملة ريغان الانتخابية، تحت شعار "الولادة مرة أخرى كمسيحيين" (*The Born Again Christians*)، حيث يقسم أنصار هذا الاتجاه العالم إلى معسكرين: معسكر الخير يضم المسيحيين، ومعسكر الشر الذي يضم أنصار الديانات الأخرى بما فيهم المسيحيين الذين لا يؤمنون بقيم اليمين الديني (كالمسيحية الشرقية مثلا).[3]

وقد استمر هذا التأثير في التزايد في العشرين عاما الأخيرة من القرن الماضي، فكارتر الديمقراطي وريغان الجمهوري تبنيا مقولات اليمين الديني، بل إن المستشارين المقربين لهما كانوا من رموز اليمين الديني (مثل جيري فولويل). أما أثناء فترتي حكم **بيل كلينتون** حاول أن يكون متوازنا مع تأثيرات اليمين الديني، وكان لديه هامشا من المناورة، غير أن اليمين الديني كان قد نجح في أن يصنع لنفسه شبكة مصالح تمكنه من كسب العديد من الجولات، مثل إصدار قانون الحرية الدينية وقيادة الحملة لمحاكمة كلينتون.

ومن هنا فقد كان الدين عاملا فاعلا في تأسيس القيم وترسيخ القواعد الأساسية التي قام عليها النظام السياسي والاجتماعي في المجتمع الأمريكي؛ تلك القواعد والقيم التي اعتمد عليها الآباء

---

[1] **Karen O'Connor** and **Larry J. Sabato**, *The essentials of American government: Continuity and change*, (New York: Longman, 2002), p337.

[2] **سمير مرقس**، "اليمين الديني الأمريكي: المسيرة من التأثير القاعدي إلى المشاركة في السلطة"، في: **جون سبوزيتو** (وآخرون)، السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين، (سلسلة محاضرات حوار الحضارات)، القاهرة: جامعة القاهرة، 2002، ص152.

[3] نفس المرجع، ص157.

المؤسسون في بناء المجتمع. والدور الذي يلعبه الدين اليوم في الحياة الأمريكية تحكمه عدة اعتبارات أهمها: [1]

- تزايد قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي، حيث تتمتع بدرجة عالية من التنظيم ولديها الإمكانيات الضخمة، كما أن بإمكانها توفير التسهيلات المادية وتسخير الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها.

- إن الدوافع الدينية تلعب دورا رئيسيا في تحريك الأمريكيين في الكثير من مواقفهم، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها.

- شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة حركة إحياء ديني كبيرة، كان لها العديد من السمات الأساسية، من بينها: انتشارها في أوساط الشباب، وقيامها بالدعوة إلى فرض قواعد أخلاقية صارمة تضبط نطاق الحياة الخاصة، ورفض كل ما من شأنه تدمير الهوية.

ومما يدل على تزايد دور الدين – من وجهة نظر البعض – أن المواطن الأمريكي أصبح يشارك في الحياة السياسية والاجتماعية لا بصفته مواطنا أمريكيا علمانيا، بل – غالبا – بروتستانتيا أو كاثوليكيا، يهوديا أو مسلما، أو غير ذلك من المذاهب والانتماءات الدينية التي لا حصر لها في المجتمع الأمريكي؛ إضافة إلى الأصول والانتماءات العرقية والإثنية التي يقوم عليها هذا المجتمع. وأصبح دعم هذه الجماعات الدينية أو الإثنية لأحد الأحزاب أو لأحد المترشحين يتوقف على قدرة هذا الحزب أو المرشح على التعبير عن مصالح هذه الجماعات والدفاع عن حقوقها.[2]

فالإدارات الأمريكية المتلاحقة استخدمت الحس الديني ومصطلحاته لتحقيق أهدافها، وهذا ما يجعلها نتساءل حول طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إحدى الطرق التي أصبح بها الدين منخرطا في السياسة، هو عمل الجماعات الدينية كجماعات مصالح، ومحاولتها التأثير على المسار السياسي بعدة أساليب، فقد أصبحت المنظمات المحافظة الأصولية – بوجه خاص – أكثر فعالية في السياسة خلال العقود الماضية. وجميع الأحزاب السياسية تحاول إضفاء صبغة دينية على سياساتها وممارساتها غير أن موازين القوى بين أطياف هذا التدين في حالة حراك وتغير دائمين حيث أن شعبية البروتستانت المحافظين هي في تزايد خلال الفترة الأخيرة وذلك على حساب البروتستانت الليبراليين ولكن كثير من دارسي السياسة الخارجية الأمريكية، كما يقول الباحث، يجهلون طبيعة التيار البروتستانتي الأمريكي حيث أن تأثير تيار شخص كالقس **بيلي غراهام**

[1] **عصام محمد عبد الشافي**، "دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا"، مرجع سابق، ص131.
[2] نفس المرجع، ص132-133.

(***Billy GRAHAM***) على السياسة الخارجية الأمريكية يختلف عن تأثير التيار الأصولي لجامعة "بوب جونز" (*Bob Jones University*).[1]

وهذه الاعتبارات وغيرها أدت إلى وجود دينامية في العلاقة بين الدين والسياسة الأمريكية، حيث تبرز هذه الدينامية في:

- إن الدين والسياسة بحكم طبيعتهما الخاصة لا يمكن تجنب ترابطهما، وتتخذ العلاقة بينهما أشكالا عديدة، ومع تعددها فإنها ستظل موجودة دائما ومستمرة ومتجددة.

- إن إلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية (أي الفصل القانوني بين مؤسسات الحكومة والمؤسسات الدينية)، يعني أن العلاقة بين الحكومة والدين في الولايات المتحدة لا يمكن أن تحسم بشكل نهائي، أي أنها ستظل دائما محل تفاوض.

- أن للدين المدني الأمريكي توراته الخاصة، وهي الدستور الأمريكي الذي وضعه الآباء الأوائل، والذي يعتبره الأمريكيون توراتهم الجديدة. وتحاول الإدارة الأمريكية تصدير هذه التوراة الجديدة إلى أصحاب الديانات الأخرى.[2]

ظل الدين في الجانب الأكبر من استخداماته أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية طوال مرحلة الحرب الباردة وفى السنوات التالية لانتهائها، إلا أنه ومع تصاعد تأثير تيارات اليمين الديني والسياسي في صياغة وتشكيل هذه السياسة، أصبح يمثل إطارا مرجعيا لها، دعم ذلك اتجاه هذه التيارات إلى التصدي لقضايا اضطهاد المسيحيين في العالم وتحديدا في الدول الإسلامية، وممارسة ضغط كبير على الكونجرس لإصدار تشريع يقضى بفرض عقوبات على البلدان التي تثبت إدانتها بانتهاك الحقوق الدينية، ونجحت في استصدار قانون الحرية الدينية في أكتوبر 1998، وقانون تجريم معاداة السامية 2004.[3]

ومنذ تسلمت إدارة بوش مسئوليتها، تبنت مجموعة من السياسات التي تعكس في مجملها رؤية دينية محافظة تجاه القضايا التي تتعامل معها الولايات المتحدة داخليا وخارجيا، ثم جاءت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 لتكشف عن عمق تأثير اليمين الديني والسياسي على السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة **جورج ووكر بوش**، التي أخذت تستدعى أفكارا مثل: إن أمتنا شهدت الشر (*Our Nation Saw Evil*)، و إنهم يكرهون قيمنا، و مسئوليتنا أمام التاريخ: الرد على الهجوم والتخلص من الشر، إنه نوع جديد من الشر، وحملتنا الصليبية سوف تأخذ وقتا، وإنها حرب حضارات. وهو ما دفع المؤرخ

---

[1] **Walter Russell Mead**, *"God's Country?"*, (Foreign Affairs, September/October 2006), in http://oscar.ctc.edu/economics/God's%20Country.pdf; [10/03/2010].

[2] **عصام محمد عبد الشافي**، "دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا"، مرجع سابق، ص133.

[3] **عصام محمد عبد الشافي**، "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكالات"، مرجع سابق، ص155.

الأمريكي **آرثر شليسنجر** (***Arthur Meier SCHLESINGER***) إلى القول: ((إن رئاسة جورج بوش أول رئاسة في تاريخ الولايات المتحدة تقوم على الإيمان (أي يشكل الدين إطارا مرجعيا لها) فإذا كان القرن العشرون قد شهد رؤساء من ذوي الإيمان العميق، مثل ويلسون وكارتر، وريجان، فإن هؤلاء لم يحاولوا الحكم على القضايا السياسية من منظور ديني، ولم يلجؤوا إلى استغلال الدين لأهدافهم السياسية، أما إدارة بوش، فقد شهدت قيام أول مؤسسة رئاسية أمريكية على أساس الدين في التاريخ الأمريكي)).[1]

كما أنه وللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة، تمارس أيديولوجية دينية تأثيرا مباشرا في الحياة العامة، فإذا كان في أمريكا رؤساء متدينون من قبل، فإن بوش هو أول رئيس يفتتح حملته الانتخابية بدعوة ألفين من القساوسة والقادة الدينيين إلى حفلة كبرى، ويخطب فيهم كما لو أنه راع وليس رئيسا أو مرشحا لفترة ثانية.

2. البعد الثقافي:

ارتبط مفهوم الثقافة منذ ظهوره بحياة الإنسان أو ما يتعلق بها، فكانت لصيقة به في حياته الخاصة منها والاجتماعية، فما من مجتمع إلا وارتبط بنمط ثقافي معين، ذلك أن مكونات وعناصر الثقافة تمس جوهر الوجود والحياة الإنسانية.[2]

هناك اختلافات كثيرة حول تحديد مفهوم الثقافة، إلا انه يمكن تعريفها على أنها: الكل المعقد والمتشابك في الأنظمة التي تتضمن أساليب الحياة المادية والروحية، فهي تتولد من عملية إنتاج الوجود الجماعي بوصفة وجودا اجتماعيا؛ ومن خلال هذه العملية تخلق الجماعات أنماط متميزة من الوي والسلوك، ومنظومات قيم وقواعد اجتماعية وعقلية مرتبطة بالحقبة والبيئة والظروف العامة لتشكلها، وتصبح هذه الأنماط بذاتها بنية مستقلة داخل البناء الاجتماعي، تؤثر فيه وتتأثر به.[3]

ليس هناك شعب بدون تاريخ؛ كما أن الفعل الثقافي يجمع ويفسر الفعل الدولاتي (*Fait étatique*)، والديانات والعادات والتقاليد تعتبر معايير وقواعد تعد من أسس السلطة، وليس هناك رجل سياسة لا يعير اهتماما لهذه الظواهر، على اعتبار أنها من عناصر النظام الاجتماعي ومرآة عاكسة له. أن السلطة تضرب جذورها في القيم التي تمنحها الأصالة والشرعية؛ فعليها من جهتها أن تعبر عنها وتضطلع بها وتحميها، خصوصا في مواجهة الأجنبي، وتسعى في ذات الوقت إلى الاستعانة المعنوية وتسخيرها في خدمة طموحاتها ومصالحها ومناوراتها.[4]

---

[1] **عصام محمد عبد الشافي**، "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكالات"، مرجع سابق، ص155-156.
[2] **مالك بن نبي**، مشكلة الثقافة، ط4، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، 2000، ص23.
[3] **ناظم عبد الواحد الجاسور**، مرجع سابق، ص143.
[4] **ألان بلانتي**، في السياسة بين الدول: مبادئ في الدبلوماسية، ترجمة نور الدين خندودي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006، ص182.

يذهب **ستانلي هوفمان** (***Stanley HUFFMAN***) إلى اعتبار الهوية الثقافية الأمريكية هي نتاج توحد جانبين هامين هما: الجانب المادي، والاختلاف الإثني. فقد نشأ المجتمع الأمريكي من خلال ظهور ما يعرف بالاكتشافات الجديدة أو العالم الجديد، وبذلك نشأ وتطور العقل والفكر الأمريكي، وأخذ يستلهم جانبا هاما من خصوصياته الفكرية والاجتماعية من خلال هذا المسار التطوري والتاريخي في حياة الفرد الأمريكي، وتركيبته العقلية والتفكيرية التي سايرت ظهور ونشأة المجتمع الأمريكي الجديد.[1]

يلعب الاتصال وفنونه دورا كبيرا في نشر الثقافات، وتغيير قناعات متشكلة، وصياغة أنماط جديدة للحياة، وتشكيل الأذواق باستبدال قيم بأخرى تبرَر على أنها أكثر ملاءمة مع العصر. فالاتصال هو مجمل الأفعال التي من خلالها يتبادل الأفراد أو المجموعات البشرية الآداب والفنون والأفكار والمشاعر والاعتقادات والانفعالات، وغيرها من مقومات فكرية ثقافية قيمية ثقافية حضارية. ويتم ذلك بأدوات و وسائل اتصال مختلفة، من مطبوعات، ندوات، مؤتمرات، صحافة مكتوبة، تلفزة، إعلان، نشرات إخبارية، أفلام سينمائية..الخ. كل هذه المكونات الاتصالية تلعب دورا كبيرا في عملية التفاعل البشري في المجتمعات الإنسانية. وفي نفس الوقت وقعت هذه المكونات الاتصالية في أيادي احتكارات كبرى لا نظير لقوتها المالية، حيث نشرت نفوذها في كافة أنحاء العالم.[2]

إن عملية الإحلال الثقافي وتهميش ثقافة ما على حساب أخرى، مدعمة بكل المكونات الاتصالية جرت (بسبب فاعليتها الفائقة) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عن طريق احتكار إيديولوجيا معينة مع وسائل نشرها؛ وليس ثمة شك في ظل الخطاب الأمريكي المعلن، والذي يدعو إلى أمركة العالم (أي نشر القيم الأمريكية في جميع أنحاء العالم) أن الولايات المتحدة أدركت، بفعل رسالتها المكلفة بها من قِبل الرب لنشرها على الصعيد العالمي، أدركت أن غزو العقول لتقبل هذه الرسالة، لا يمر إلا بطمس الهوية الثقافية للآخرين، والتي تسمى بالمثاقفة، واستبدالها بهوية مجتمعية واحدة هي الهوية الأمريكية. وحتى يصبح العالم أمريكيا، يكون من الأهمية إقناع غير الأمريكيين ليس بتفوق النموذج الأمريكي فحسب، إنما أيضا بصلاحيته على كل ما سواه.[3]

يرى **فرانسيس فوكوياما** في أطروحة "نهاية التاريخ" أن سقوط الأنظمة الفاشية والنازية ثم الأنظمة الشيوعية مع نهاية القرن العشرين، يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار الفكر الليبرالي، الذي أصبح يشكل الطور النهائي للصراعات الإيديولوجية في العالم. وبالتالي أصبح النموذج والمثال الأكثر جاذبية لكل الفضاءات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية؛ ولهذا يعلن

---

[1] **عصام محمد عبد الشافي**، "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكالات"، مرجع سابق، ص17.
[2] **عبد القادر محمد فهمي**، مرجع سابق، ص139.
[3] نفس المرجع، ص139-140.

فوكوياما نهاية التاريخ مع الانتصار الكوني والشامل للديمقراطية الليبرالية عبر العالم، باعتبار ذلك يشكل المعنى الأسمى للتاريخ.[1]

إن **فوكوياما** يحاول مصادرة حق الشعوب والحضارات في التطلع إلى اختيار مصيرها وفي التفكير بمستقبلها يتوافق مع رؤاها وثقافاتها، ليحكم عليها بقدرها الأبدي في الخضوع لخيار واحد، قد يقود في حدوده القصوى إلى الانتحار الجماعي من أجل آلهة الإنتاجية والاستهلاكية. حيث أن الثقافة الأمريكية ثقافة مرتبطة بالمكان والجغرافيا وليس التاريخ، فالولايات المتحدة لا تملك حسا تاريخيا ولا ذاكرة تاريخية، لذلك من الصعب على الكثير من مفكريها أن يدركوا معنى التاريخ الشامل للبشرية، وجدلية الحضارات ودورانها عبر التاريخ وإمكانية انبعاثها لإعادة تشكيل فضاءاتها الثقافية بشكل مخالف للغرب.[2]

وقد أخذت منذ مدة جماعة من المفكرين والمثقفين والمراكز السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا في إشاعة وتبني فكرة الصدام الثقافي باعتباره أمرا حتميا. أكثر من ذلك فإن الكثير من الدراسات الاستقرائية الحديثة، بدأت تتجه إلى تحديد أوجه الصراع المتحكم في سير العالم، وبفعل التضخيم والتسويق الإعلامي تحولت فكرت "صدام الحضارات" إلى أحد المفاتيح المهمة لفهم وتفسير الشؤون الدولية.[3]

فمفهوم صدام الحضارات اقترن بشكل خاص بالعالم السياسي الأمريكي ومستشار السياسة الخارجية السابق **صامويل هانتنغتون** (***Samuel HUNTINGTON***)، ففي مقال مثير للجدل في مجلة "*Foreign affairs*" سنة 1993، حذر **هانتنغتون** من أن نهاية الحرب الباردة قد أوجدت الظروف لنشوء شكل جديد وبالغ الخطورة للصراع الدولي، ذلك المقترن بالهويات الضيقة والثقافية التي تقوم على أساس الولاءات الإثنية والدينية، فأكد قائلا: ((إن فرضيتي هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، سوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر وأسباب الصراعات ثقافية. وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية للسياسة العالمية سوف تحدث بين الأمم والجماعات من حضارات مختلفة؛ وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل)).[4]

لقد تحدثت الإستراتيجية الجديدة (إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002) على ضرورة تكريس قيم الحرية والحفاظ على الكرامة الإنسانية والدعاية لقيم الديمقراطية و الليبرالية الاقتصادية (التي تعتبر من بين المبادئ الأساسية للثقافة الأمريكية)، والتي تعني السوق المفتوح والمجتمع المفتوح، وهي لا تسعى

---

[1] **محمد سعدي**، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص50.

[2] نفس المرجع، ص61.

[3] نفس المرجع، ص81.

[4] **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص94.

لتكريس هذه القيم في المجتمعات الغربية أو المسيحية وإنما تعمل على فرضها وبالقوة إذا اقتضى الأمر، وذلك في العالم الإسلامي الذي يمثل تحدياً للحضارة الغربية والقيم الأمريكية، وجاء بالنص في الوثيقة: ((سوف تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية والاقتصادية لتشجيع قيام المجتمعات الحرة والمفتوحة وستفعل كل ما في وسعها للمحافظة على وضعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم والتركيز على استخدام المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكسب معركة القيم والأفكار المتنافسة ،بما في ذلك معركة مستقبل العالم الإسلامي)).[1]

أما إستراتيجية الأمن القومي لعام 2006، الصادرة في مارس من نفس السنة، فيلاحظ عليها السعة والشمول في توصيف الأحداث، وقد استهلها الرئيس **جورج ووكر بوش** بأنها تعمل على مسارين متوازيين: الأول، تعزيز القيم الأمريكية في نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان عالميا؛ والثاني مواجهة التحديات وأهمها الإرهاب الذي يهدد أمن الشعب الأمريكي وأمن حلفائه.[2]

[1] **كمال حبيب**، "البعد الحضاري في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، 2002/10/05، في:
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=30297 [12/02/2010];

[2] "*The National Security Strategy of the U.S.A"* , in: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf; [02/03/2010].

المبحث الثالث: مؤسسات رسم الاستراتيجية العامة الأمريكية.

تتحدد عادة أهداف السياسة الخارجية للدولة، بما يعكس المصالح العليا والحيوية لهذه الدولة، أو للقائمين على قيادتها وتوجيهها، ثم يتحدد أسلوب العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وفق تصور القائمين على التنفيذ والتطبيق؛ وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالتزامات دولية فريدة في حجمها، فإنها تمتاز بنظام سياسة معقد للغاية، من حيث ديناميكية التأثيرات والتفاعلات بين القوى السياسة داخل المجتمع الأمريكي، ولا يمكن أن نجد إطارا رسميا لهذه التفاعلات، كما يحدث في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا الاتحادية، حيث الأحزاب هي الإطار الرسمي والفكري الفعلي لممارسة المشاركة السياسة.[1]

إن قرارا يصدر على صعيد الولايات المتحدة، سواء كان في مواجهة الداخل أو في مواجهة المجتمع الدولي، لا مناص من أن يخضع لتأثيرات متنوعة، تعبر عنها حلقات متعددة تؤثر في عملية صنعه بالكيفية التي تتوافق مع مصالحها وتنسجم مع توجهاتها السياسية؛ فالولايات المتحدة دولة تعمل بحسب الدستور ومتنوعة اجتماعيا، وزاخرة بمراكز الضغط وبؤر التأثير، وتحتوي على الكثير من المؤسسات والقوى المحكومة بقواعد دستورية أو أعراف سياسية تستند إليها في ممارسة التأثير في صنع إستراتيجية الولايات المتحدة.[2]

أولا/ المؤسسات الرسمية:

1. مؤسسة الرئاسة:

بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية، ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية، حيث يقول الأستاذ **ستيفن واين** (***Stephen WAYNE***) المختص بشؤون الرئاسة الأمريكية: ((عند ذكر السياسة الخارجية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية)).[3]

فالدستور الأمريكي ينص على أن القوة التنفيذية في الإدارة توضع رسميا في يد رئيس الولايات المتحدة، وجميع الموظفين التنفيذيين مسؤولين أمامه، ويستمدون منه حق القيام بواجباتهم التنفيذية. وللرئيس فضلا عن ذلك سلطات تعيين وعزل كبار الموظفين الاتحاديين بموافقة مجلس الشيوخ، وله

---

[1] **عبد العزيز العجيزي**، "الكيفية الجديدة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، يناير 1975، في: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=213826.[06/03/2010];

[2] **Peter Woll**, *public policy*, Cambridge: Winthrop Publishres, 1979, pp.20-21.

[3] **Stephen Wayne**, "*De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis"*, Revue électronique de département d'Etats-Unis, vol.5, n.1, (Mars 2000), in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

سلطات صريحة للتشريع، لاسيما التي تتعلق بتقديم المقترحات أو التأثير في التشريع عبر الفيتو الرئاسي.[1]

إن أهم أدوار الرئيس وسلطاته تنحصر في العلاقات الخارجية، وبالنظر إلى مسؤوليات الولايات المتحدة الأمريكية والتزاماتها الدولية فقد زادت أهمية هذا الدور، وغالبا ما تنحصر هذه الأدوار في ثلاث سلطات:

1. سلطة إدارة العلاقات الخارجية، حيث أنه ليس هناك نص دستوري مباشر بخصوص مسؤولية الشؤون الخارجية، إلا أن الرئيس يتولى إدارة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي، التي تنص على: ((تخول السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية..))، ودلالة الربط هنا أن إدارة العلاقات الدولية هي جزء من مهام السلطة التنفيذية. وقد أكد هذا التفسير قرار المحكمة الفيدرالية العليا سنة 1936، الذي نص على أن: ((الرئيس الأمريكي هو العنصر الوحيد للأمة في علاقاتها الخارجية، وهو الممثل الوحيد في مواجهة الدول الأخرى)).[2]
2. سلطة قيادة العمليات العسكرية، حيث تشير الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي إلى أنه: ((يكون الرئيس القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة الأمريكية، ولقوات المليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعى إلى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة..))، وهو بذلك يملك صلاحية تحريكها إلى أية منطقة في العالم، ويتولى قيادة العمليات الحربية، كما يمتلك صلاحيات استثنائية أثناء إعلان الحرب. بعبارة أخرى، تخضع المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية وهي سيطرة الرئيس. إلا أن هذا لا ينفي القول أن سلطة إعلان الحرب حق دستوري للكونغرس، وذلك بموجب الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور، فيجب الحصول على موافقة الكونغرس قبل القيام بعمليات عسكرية خارج الحدود، كما أن سحب القوات يتم في غضون شهرين إذا صوّت الكونغرس على ذلك.[3]
3. سلطة إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات، فالرئيس الأمريكي يستمد سلطة الإمضاء والتصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية من الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور، بعد أخذ رأي مجلس الشيوخ (موافقة ثلثي مجلس الشيوخ الحاضرين).[4]

---

[1] **Karen O'Connor** and **Larry J. Sabato**, Op.cit, p.206.

[2] **أحمد باسل البياتي**، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية (بغداد)، السنة الثانية، العدد الأول (2001)، 177.

[3] **عامر هاشم عواد**، مرجع سابق، ص111-112.

[4] **محمود شرقي**، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990-2006، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص45.

وفي التعاملات التجارية الدولية، منح الكونغرس للرئيس إجراءات تشريعية ذات مسار سريع لتسهيل تطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى.

2. المؤسسات الملحقة بالرئاسة:

تبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية، حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها، وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة. كما ينظم برامج المساعدات الخارجية.

وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات، كوكالة التنمية الدولية ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح. ويُقسّم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معياري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد (إدارة أوروبا، شؤون القارة الأمريكية، شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق وأدنى آسيا، شؤون المنظمات الدولية)، أما التقسيمات الفنية فهناك الشؤون القانونية والاقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال، ويمكن الإشارة إلى أن دور مستشاري الرئيس لا يقل أهمية عن دور وزير الخارجية وقد يتعداه، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور **هنري كيسنجر** في عهد الرئيس **ريتشارد نيكسون**، وعلى العكس كان دور **جورج شولتز** هامشيا في عهد **رونالد ريغان**.

إضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، فبالرغم من أن زمام عمل القوات المسلحة بيد الرئيس. إلا أن كاتب الدولة في شؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة يشاركان في اجتماعات مجلس الأمن القومي وذلك للمساهمة في مناقشة الخيارات والبدائل بالنسبة للسياسات الخارجية كما يعملون على بلورة السياسات العسكرية وتعمل القيادات الميدانية على وضع وتنفيذ الخطط والعمليات العسكرية بناءً على القرارات المتخذة من قبل مؤسسة الرئاسة، ويساعد وزير الدفاع بمقر الوزارة "البنتاغون" (*Pentagon*) ثلاث وزراء في سلاح الجو والبحرية والجيوش، ويتولى متحدث رسمي باسم البنتاغون عملية الاتصال بوسائل الإعلام بناءً على أوامر وزير الدفاع.[1]

إذا فوزارة الدفاع تقع عليها مسؤولية ضمان أمن الولايات المتحدة داخليا وتحقيق طموحات سياستها الخارجية على المستوى الدولي، كما أن الميزانية السنوية العالية المخصصة لها تمنحها دورا بارزا في مركز صنع القرار لقوة هذه الهيئة البشرية والمادية، وبالتالي فإن المؤسسة العسكرية تعد أداة من أدوات السياسة الخارجية، ووجود جيش نظامي كبير في حالة الاستعداد للحرب وجد للقيام بدور

[1] **منصف السليمي**، صناعة القرار السياسي الأمريكي، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، دون ذكر سنة النشر، ص215-216.

رئيسي في السياسة الدولية والمهام الإستراتيجية. ولقد سبق أن تنبأ الرئيس **وودرو ويلسون** بأن فشل السياسة الخارجية للولايات المتحدة في التوصل إلى إنشاء منظمة فعالة للأمن الجماعي سيستوجب إنشاء جيش نظامي مرتفع التكاليف، و هذه القوات ستكون عبء على البرامج الاجتماعية الأساسية بالولايات المتحدة، و وصف **ويلسون** المتطلبات الحالية لمؤسسة الدفاع القومي بما يلي: ((يجب أن تفكروا في رئيس الولايات المتحدة ليس بصفته المستشار الرئيسي للأمة والذي يتم انتخابه لفترة قصيرة، وإنما كرجل مطلوب منه أن يكون دائما القائد الأعلى للجيش والبحرية الأمريكية وأن يكون على أهبة الاستعداد لإصدار أوامره لهم بالذهاب إلى أي جزء من العالم يكون فيه التهديد بالحرب خطرا على شعبه)).[1]

وبمقتضى قانون الأمن القومي، الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس **هاري ترومان**، تمّ إنشاء "مجلس الأمن القومي" كهيئة حكومية، يرأسه رئيس الدولة ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، ومديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقد يحضر اجتماعاته مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس هيئة الأركان العامة ومدير الاستخبارات، يعمل على تقديم الاستشارة وتحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية وحتى الشؤون الاقتصادية، وصياغة الصورة العامة للقرارات ويتم ذلك بجمع كبار المسؤولين وتزويدهم بمعلومات متكاملة لاستعراض وتحليل مختلف البدائل المطروحة، وقد يتبعه مجموعة باحثين يقومون بدراسات ذات صلة بوظائف المجلس.

وإضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانون السابق، تم إنشاء وكالة المخابرات المركزية C.I.A (*Central Intelligence Agency*) لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الاستراتيجي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، كما ترصد وتحلل وتضع تقديرات لحالة الأوضاع السائدة في العالم، كما ينطوي عملها على بعض الممارسات الخفية كالقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية، ويعتبر مدير الوكالة مسؤولا أمام الرئيس، وللوكالة علاقات اتصال مع الكثير من زعماء العالم وبذلك تعمل على تعريف وتحليل مختلف المواقف قبل بلورة أي رؤية نهائية بشأن قرارات معينة، خاصة تلك المتعلقة بالتدخلات العسكرية الخارجية.[2]

على الرغم من تعدّد أجهزة الاستخبارات الفيدرالية وتشعبها، فإن وكالة الاستخبارات المركزية، من بين كل فروع الاستخبارات تعتبر هي المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية، ولهذا

---

[1] **بروسترك ديني**، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة ودودة عبد الرحمان بدران، ط1، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1991، ص125.

[2] **منصف السليمي**، مرجع سابق، ص206

السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات. وفي عهد الرئيس **دوايت إيزنهاور** ازدادت أهمية دور الوكالة في التأثير في عملية رسم السياسة الخارجية، فقد استعملها كسلاح رئيسي في الحرب الباردة.[1]

3. الهيئة التشريعية:

تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور الأمريكي، على أنه: ((تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة [في هذا الدستور] إلى كونغرس الولايات المتحدة، الذي يتألف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب)).[2] فالكونغرس الأمريكي يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، ويتألف من مجلس النواب الذي يضم 435 نائبا بولاية نيابية تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية، أي مئة نائب تدوم عضويتهم ست سنوات ويجدد ثلثهم كل سنتين، ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، فالمعاهدات الدولية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين، ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس التي تخص السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية، واعتماد سفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول.

وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية؛ كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية، وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ؛ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين، ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي؛ كما يمكن لمجلس الشيوخ استقبال مسؤولين أجانب ورصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة فيما يخص تقديم المساعدات.[3]

ويبذل الكونغرس جهدا كبيرا في مجال التشريع حول العلاقات الخارجية. وتكاد تحتاج معظم السياسات الخارجية التي يقترحها الرئيس إلى سنّ قوانين. وعند تقديم مؤسسة الرئاسة مشاريع القوانين في هذا المجال إلى الكونغرس، تتاح للأخير فرصة لتعديلها أو رفضها، وربما سنّ قوانين تؤثر كثيرا في العلاقات الخارجية. والتأثير الأكبر الذي في إمكان الكونغرس تحقيقه في برامج السياسة الخارجية، هو

---

[1] **فواز جرجس**، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص47-48.
[2] انظر: الدستور الأمريكي، في: http://www.america.gov/ar/media/pdf/books/constitution.pdf
[3] **منصف السليمي**، مرجع سابق، ص141.

في مجال تخصيص الأموال، إذ في إمكانه أن يقيّد حجم الإنفاق لدعم أنشطة قتالية في مناطق معينة، أو تقييد تقديم معونة عسكرية لدولة معينة، كما في إمكانه أن يحضر عقد اتفاقيات عسكرية.[1]

وعلى الرغم من أن الكونغرس لعب منذ السبعينيات دورا كبيرا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كانت تنقصه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة على السياسة الخارجية من البيت الأبيض. وهناك عدة أسباب وراء عجز الكونغرس عن منافسة الرئاسة في إدارة الشؤون الخارجية. وتتضمن هذه الأسباب ما يلي:

- احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة ..الخ.
- طريقة عمل الشؤون الخارجية، فالتجارة العالمية وتاريخ الدبلوماسية والشؤون الثقافية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية. والسلطة التنفيذية لديها الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية.
- إمساك السلطة بآليات السياسة الخارجية، فهي تتخذ القرارات في بعض الأحيان بدون التشاور مع الكونغرس، خصوصا في مجال الأمن القومي. ففي عام 1954 تعهد الرئيس **إيزنهاور** بالتزامات كبيرة مع حكومة **ديام** (***Ngo Dinh DIEM***) في فيتنام بدون استشارة الكونغرس. كذلك في عام 1962 حيث عقد الرئيس **جون كينيدي** اتفاقية أمنية مع حكومة لاوس بدون إعلام الكونغرس. وفي عام 1980 أمر **جيمي كارتر** بعملية عسكرية كبيرة لإنقاذ الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين كرهائن في إيران دون أن يقوم باستشارة الفرع التشريعي.[2]

ثانيا/ المؤسسات غير الرسمية:

1. الأحزاب السياسة:

هناك اختلاف حول مفهوم الأحزاب، كما يوجد أكثر من مدلول للحزب وهذا يعود إلى النشأة نفسها و الأحزاب السياسية هي عموما تتميز بخصائص أهمها أنها تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها. ويعرف الحزب السياسي وفق النموذج الأمريكي بأن منظمة لها هدف هو الفوز، فالموقع الانتخابي لتأثير على سياسات الحكومة و يتكون من ثلاث مجموعات متفاعلة من الداعين أو المناصرين، و المهنيين، والمرشحين، وموظفين منتخبين، والمهنيين هم المجموعة الأصغر، ويتم توظيفهم من قبل الحزب

[1] **عامر هاشم عواد**، مرجع سابق، ص139.
[2] **فواز جرجس**، مرجع سابق، ص72-73.

وعملهم يتضمن جمع التبرعات وتعبئة المتعاطفين، وترقية مركز الحزب وتقديم تصورات للمشاريع والمحافظة على تقاليد الحزب وانجاز وظائف الحزب، ويوفّرون اتصال متبادل بين قادة الحزب والمنتخبين على كل المستويات الحكومية، وينسقون على كل مستويات الحكومة، وكذا القيام بالإدارة اليومية للحزب.[1]

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الحزبين، وتتميز الأحزاب الأمريكية عن سواها بسبب غياب العقيدة الإيديولوجية، وضعف التنظيم فهي أحزاب كوادر وليست أحزاب جماهير.

هناك ميزات أخرى يمكن إدراجها تحت مميزات الأحزاب الأمريكية، وهي: دور الأحزاب الرسمية في التعيين طبقا لقانون الانتخاب، فالأحزاب الأمريكية تؤدي دورا رسميا في اختيار المرشحين للانتخابات العامة، وهذا الاختيار يطلق علية (التعيين)، حيث أن المترشحين للانتخابات في أغلب الولايات المتحدة ليسوا أحرارا في هذا المجال؛ فالأحزاب تمتلك رسميا وحدها الحق في تقديم المترشحين للانتخابات العامة.[2]

إن الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة غالبا غير مهتمة بالشؤون الخارجية، ومعظم الأمريكيين لا يدفعون باتجاه السياسة الخارجية، فالانتخابات تقرر بشكل أساسي حول القضايا الداخلية، غير أن قضايا الأمن القومي والمصالح الأمريكية العليا مسألة يشترك فيها الحزبان الرئيسيان بالإجماع، فالأمن القومي الأمريكي يتطلب قوة عسكرية والاستعداد لاستخدامها في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الحيوية، كما تبقى مبادئ كل حزب متميزة في السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية، فالحزب الجمهوري كان من المؤيدين لسياسة العزلة و الحزب الديمقراطي كان حزب الدولية فحتى قبيل الحرب العالمية الثانية كانت أراء الحزب الجمهوري مع العزلة، وإن لم ترد التورّط في الشؤون الخارجية للدول الأخرى فهو الحزب الذي دافع على بناء اقتصاد قوي. أما الحزب الديمقراطي فكان على العكس، فقد كان لديه فترة طويلة في التعامل مع السياسة الدولية وبالتحديد في فترة الرئيس ويلسون ومثاليته العالمية، وصولا إلى الرئيس **فرنكلين روزفلت** و "سياسة حسن الجوار" (*Good Neighbor Policy*).[3]

وفي الولايات المتحدة كان تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية محدودا في معظم الأحيان بسبب الطبيعة اللامركزية لتلك الأحزاب. فقيادة الحزب لا تسيطر تماما على الأعضاء، وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي كان يتمتع بالأغلبية في الكونغرس، فإن الرئيس كارتر كان يجد صعوبة في الحصول على تأييد الكونغرس لبعض برامج سياسته الخارجية. فالعناصر الليبرالية

[1] **محمود شرقي**، مرجع سابق، ص63.
[2] **ياسين محمد العيثاوي**، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، ط1، عمان: دار أسامة للنشر، 2008، ص 97.
[3] **محمود شرقي**، مرجع سابق، ص64-65.

والعناصر المحافظة في مجال السياسة الخارجية توجد في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء.[1]

والواقع أن اتفاق الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة حول قضايا السياسة الخارجية، يفسر عدم التغير الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية حينما تتحول الأغلبية في الكونغرس من حزب إلى آخر. فقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالاستمرارية، بالرغم من نصوص برامج الأحزاب التي تدعو إلى التغيير، فرغم أن الحزب الجمهوري كان يدعو في أوائل الخمسينات إلى تحرير شرق أوروبا، فإنه حينما أتيحت الفرصة لتحقيق ذلك الهدف عن طريق تأييد حكومة أمري ناجي المجرية المعادية للسوفييت سنة 1956، فإن إدارة **إيزنهاور** لم تتخذ أي إجراء لتحقيقه.[2]

2. دور جماعات الضغط والمصالح:

تطلق عادة تسمية أو مصطلح جماعات الضغط (*Pressure Group*)، واللوبي (*Lobbie*) على الجماعات والمنظمات غير الحكومية والتي تمارس ضغطا في عملية صنع السياسة والقرار السياسي ويمكن تعريف اللوبي الأمريكي بأنه: مجموعة الأفراد الذين يؤثرون في قرارات الكونغرس الأمريكي عن طريق مقابلة أعضائه في ردهات الكونغرس. أما جماعات المصالح (*Interest Group*) فيقصد بها مجموعة من الأفراد لهم مصلحة مشتركة محددة تختلف عن مصالح الأشخاص الآخرين، لذلك فإن أية شريحة أو طبقة في المجتمع تشكل من الناحية العملية جماعة مصلحة.

ومن خلال التعريفين للمصطلحين أعلاه نلاحظ وجود تباين سواء في طبيعة النشاط وممارسة الضغط، فالأستاذ **جون دافيل** يقول: ((إن جماعات المصلحة تسمى جماعات ضاغطة حينما تعمل على الصعيد السياسي)). أما **توتون أندرسون** فهو يطابق المفهومين تماما بقوله: ((إن المصلحة تستخدم تبادليا مع جماعات الضغط)).[3]

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار، وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وفي الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات والجماعات، وقد عمل اتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل والخارج على زيادة تحرك وتأثير هذه الجماعات، ولذا فهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة متعددة

[1] **لويد جنسن**، مرجع سابق، ص155-156.
[2] نفس المرجع، 156.
[3] **ياسين محمد العيثاوي**، مرجع سابق، ص106.

الجنسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة، كشركات الصناعة العسكرية والبترولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار "نخبة المجمع الصناعي العسكري"، ومن جهة أخرى أثر العامل الديني والانتماء الإثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات والهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات و غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى، التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسية.[1] وتعتبر جماعات المصالح كذلك من الجماعات غير الحكومية المؤثرة في مجال السياسة الخارجية.

على الرغم من أن هذه الجماعات قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طريق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطة جماعات المصالح في ميدان السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على عملية السياسة الخارجية، عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وشن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام.

وتتفاوت أنواع جماعات الضغط التي تنخرط في أنشطة تهدف إلى التأثير على السياسة الخارجية. فجماعات الضغط الاقتصادية، كاتحادات العمّال، ورجال الأعمال، والمزارعين، تهتم بصفة خاصة بقضايا التجارة والتعريفات الجمركية. وتميل الجماعات العرقية إلى الاهتمام بالعلاقات مع الدول التي تنتمي إلى أعراقها. وقد تنشأ بعض جماعات الضغط للتأثير بصفة خاصة على قضايا السياسة الخارجية، ومنها: الاتحاديون العالميون، جمعيات الأمم المتحدة، والتنظيمات المهتمة بحقوق الإنسان...الخ[2]

انطلاقا من عملهم في ظل ما يفرضه النظام من قيود، أثر ممارسو الضغوط من جماعات وأفراد محليين في الوسط الثقافي السائد، واستخدموه للتمكن من بلوغ صانعي السياسة في الدرجة الأولى، ومن ثم إقناعهم بتبني سياسات مواتية لبرامجهم المحددة. وقد سعى ممارسو الضغوط الاحترافيون، المرتكزون في واشنطن، وجماعات الضغط المنتشرة في كل أنحاء الأمة إلى التأثير في السياسة الخارجية.

إن جماعات الضغط التي تمثل مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية ووجهات النظر السياسية هي مؤسسات طوعية غير مأجورة بصورة عامة؛ ووفقا للقانون الأمريكي، فإن ممارس الضغوط هو فرد أو منظمة مهمتهما "التأثير في إقرار قانون ما أو إبطاله"، وهما لا يحصلان على المال لهذه الغاية.[3]

---

[1] **ميلود العطري**، مرجع سابق، ص44.
[2] **لويد جنسن**، مرجع سابق، ص156-157.
[3] **Janice J. Terry,** *U.S. Foreign Policy in the Middle East: The Role of Lobbies and Special Interest Groups*, London: Pluto Press, 2005, p.29

أما الأساليب غير المباشرة التي تستخدمها جماعات الضغط فتتمثل في إثارة الرأي العام، وهو الشيء الذي يتم من خلال الحملات الإعلامية والمظاهرات كما تقوم تلك الجماعات باستطلاعات للرأي لإقناع متخذي القرار بأن الرأي العام يساند مواقفهم، وتقوم أيضا بتعبئة عدد كبير من المنتسبين أو الأعضاء البارزين بالجماعة بغرض التأثير على النواب، خاصة وأن محترفي الضغط عادة ما يفقدون بمرور الوقت قدرتهم على التأثير الفعلي على النواب. وأخيرا تقوم بعض جماعات الضغط بتأسيس نوع من التحالف مع جماعات ضغط أخرى معنية بنفس التشريعات والقضايا بهدف مزيد من التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة وأن هذا النوع من التحالف يعطي الإيحاء بتمثيل مصالح الشعب الأمريكي ككل.[1]

من بين هذه الجماعات نذكر:

أ. المحور الصناعي العسكري: (*The Industrial - Military Complex*)

إذا ما أخذنا من هذه المجموعات المجمع الصناعي العسكري، فإننا سنجده يمثل شراكات وائتلافات بين مصالح عدة (مالكي الصناعات ذات الإنتاج الحربي، والمسؤولين الحكوميين الذين لديهم سلطة في مجال الإنفاق الحربي، وممثلي الولايات التي لها مصلحة اقتصادية من الإنفاق الحربي).[2]

هناك نظرية تسمى نظرية "المحور الصناعي العسكري"، وهي النظرية التي تنسب في الأصل إلى عالم الاجتماع الأمريكي **رايت مليز (*Wright MILLS*)**، والتي يعتقد فيها أنه منذ الحرب العالمية الثانية يسيطر على الولايات المتحدة هو تحالف قوي جدا من رجال الصناعة والعسكريين. وبوسائله الخاصة، التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيري؛ حيث يعمل هذا المحور أو تلك النخبة على توفير الأسباب التي تساعد على تهيئة مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأي العام الأمريكي حتى لا يكون هذا الأخير في وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط أو الوقوف على أخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة.

وتستطرد هذه النظرية إلى القول بأن الخط المتشدد في السياسة الخارجية الأمريكية يرتبط في أساسه بالمصالح الذاتية لتلك النخبة، التي وإن كانت تمثل أقلية ضئيلة من المجتمع الأمريكي، إلا أنها تحاول أن تحقق أقصى استفادة مادية ومعنوية ممكنة من وراء استمرار أوضاع التوتر والصراع بين العالمين الرأسمالي والشيوعي (سابقا).

ويمضي **ميلز** إلى القول بأن سطوة هذه النخبة تكاد تكون عامة وشاملة، إذ تمتد إلى كافة القرارات التي يمكن وصفها بأنها هامة وحيوية، وعلى الأخص في أمور الرّخاء والكساد والحرب والسلام؛ على

---

[1] **آسيا الميهي**، "الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، السنة 33، يناير1997، ص93.
[2] **عامر هاشم عواد**، مرجع سابق، ص148.

أن **ميلز** لا يدّعي أن كل واحد من تلك القرارات الهامة يتخذ بصورة مباشرة في نطاق هذه النخبة المسيطرة، ولكنه يرى أن البدائل والخيارات السياسية المطروحة والتي تختار هذه النخبة من بينها عادة ما تكون قد تحدّدت من خلال النفوذ الضخم الذي تمارسه على كل المؤسسات السياسية والتشريعية الكبرى ذات الصلة بموضوع هذه القرارات.[1]

والواقع أن تأثير هذا المجمع الائتلاف ليس حديثا، فقد سبق للرئيس **دوايت إيزنهاور** في خطاب الوداع إلى الشعب الأمريكي في 17 يناير 1961، أن أوضح الآتي: ((إن دورنا في حفظ السلام العالمي، طرأت عليه - بحكم مسؤوليات الولايات المتحدة- زيادة غير مسبوقة في صناعة السلاح، فقد اضطرتنا الظروف إلى توسع في صناعات السلاح فاق كل الحدود [..] وإننا نواجه إلى الجانب العسكري في اقتصادنا ما يوازي دخل كل الشركات الأمريكية مجتمعة [في ذلك الوقت] وهذه ظاهرة خطيرة على حياتنا، لأنها أدت إلى نشأة مجمع صناعي عسكري اقتصادي سياسي يصل نفوذه بعيدا في وطننا، ويؤثر في بيئته الاجتماعية، كما يؤثر في اتجاهه [..] وعلي أن أقول صراحة أن هناك مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية، تمارس نفوذا غير مسبوق في التجربة الأمريكية، ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت إلى نشأة هذه المجموعة، فإننا لابد من أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي في القرار الأمريكي، لأن في ذلك خطرا شديدا على المجتمع الأمريكي، قبل أن يكون خطرا على غيره)).[2]

والحقيقة أن ظاهرة (التعقد الصناعي العسكري الأمريكي) قد أشارت إليها كتابات سياسية أمريكية كثيرة معاصرة، وقد سعت هذه الكتابات إلى الإشارة إلى تدخل المؤسسة العسكرية الأمريكية في أعمال الكونغرس الأمريكي وقيامها بالتأثير على القرارات السياسية داخل مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وأحيانا تأثيرها على حجم الميزانية الخاصة بالدفاع في لجان الدفاع الموجودة بالكونغرس. وكل هذا يتم في نطاق قنوات متعددة من قنوات الاتصال عبر الأفراد والجماعات ومن خلال الاتصال الشخصي المباشر بالشخصيات المؤثرة في البيت الأبيض الأمريكي.[3]

ب. اللوبي النفطي: (*Oil Lobby*)

هناك خمس شركات عالمية تسيطر على السوق العالمية للنفط، منها شركتان أمريكيتان وهم (إكسون موبيل وشيفرون تكساسو)، حيث تعد الأولى الكبرى بين الشركات البترولية العملاقة، والتي تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار، وبلغت عائداتها أواخر عام 2005 نحو 88 مليار دولار.

---

[1] **إسماعيل صبري مقلد**، مرجع سابق، ص251-252.
[2] **محمد حسنين هيكل**، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط3، القاهرة: مكتبة الشرق، 2004، ص257-258.
[3] **عزمي عبد الفتاح إسماعيل البشندي**، الديمقراطية الأمريكية وسياسة الضغط: دراسة في الفكر السياسي الأمريكي ونظم الحكم المقارنة، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2009، ص61.

يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، وهو ما كان ينطبق بشكل واضح على إدارة **ووكر بوش**.

يقوم أعضاء هذا اللوبي بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الحزب الجمهوري في مختلف المستويات، وهو ما بدا جليا إبّان الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2000، وليس أدل على ذلك مما ذكره تقرير في مجلة "نيوز ويك"، إذ ذكر أن رئيس مجلس إدارة شركة "إنرون للطاقة" التي أعلنت إفلاسها عام 2001، **كين لاي** يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونغرس، وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس **جورج ووكر بوش** الانتخابية في ولاية تكساس عام 1994، حيث قدم تبرعات تقدر نحو 146 مليون دولار، وكان من أكبر الداعمين للحملة الرئاسية عام 2000. وقد أشار التقرير إلى أن علاقة شركة "إنرون" قد تخطت بوش لتصل إلى نائبه **ديك تشيني** و **كارل روف** المستشار السياسي للرئيس، الذي سعى إلى تعيين كبير مخططي الحزب الجمهوري في منصب رئيسي للشركة عام 1997.[1]

ولم يكن غريبا أن تكون الإستراتيجية الوطنية للطاقة "*National Energy Policy*" هي أحد إبداعات **ديك تشيني**، التي قدمها للرئيس بوش في مايو 2001، وعرفت لاحقا باسم "تقرير تشيني"، وذلك بهدف رسم السياسة النفطية الأمريكية طوال العقدين المقبلين. وقد قامت هذه الإستراتيجية على مفهوم أمن الطاقة، وهو الذي لم يكن يلقى اهتماما كافيا لدى الإدارات الأمريكية السابقة، إلى إن جاء **تشيني**، وحاول لفت الأنظار لمخاطر اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي.[2]

وعملت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندليزا رايس** عضو مجلس إدارة في شركة "شيفرون تكساسو" من عام 1991 إلى العام 2000. وتولى وزير الدفاع **رامسفيلد** منصب نائب رئيس شركة ويسترن النفطية، وكان شريكا للرئيس **بوش** الابن في شركة "إنرون"، التي كانت الأولى في مسلسل انهيارات الشركة الأمريكية، بعد الفضائح المالية التي غرقت بها أواخر عام 2001، إضافة إلى شركات نفطية أخرى. وكذلك **دونالد ايفانز** وزير التجارة كان على رأس إحدى الشركات النفطية الكبرى، وأيضا وزير الطاقة **سبنسر أبراهام**، ونائبة وزير التجارة **كاتلين كوبر** التي كانت رئيسة القسم الاقتصادي في شركة اكسون.

---

[1] The Tiger in the Thanks: *"Exxon Mobil, Oil dependency and war in Irak"*, report by GreenpeacUK, February,2003.in: www.xs4all.nl/~ac/esso/greenpeace.pdf; [22/03/2010].

[2] **Terry Jones**, "*They have made a killing: The US has spent a million dollars for every dead Iraqi - is that what they mean by value for money?"*, The Guardian, Saturday 6 January 2007, in: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2007/jan/06/comment.usa; [20/03/2010].

جـ. مراكز الفكر والبحوث: (*Think Tanks*)

يوجد في الولايات المتحدة العديد من مراكز الدراسات والبحوث السياسية التي يعبر عنها بالمصطلح (*Think Tanks*)، حيث تعني الكلمة الأولى التفكير، والثانية لها أكثر من دلالة فهي تعني الدبابة والآلة الحربية، وبالتالي فالجمع بين الكلمتين تعني الفكر والسلاح. ولقد عبر عنها الرئيس **إيزنهاور** بقوله: ((إن نفوذ هذه المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوّت عليه أحد وسلطته لا تخضع لحساب)).

كما أن هذه المؤسسات بعيدة عن المساءلة والمسؤولية، فالحركة الدوارة لهذه المؤسسات قادرة على التأثير في صناعة الرأي العام والتأثير فيه بالإضافة إلى هذا فقد تتحول هذه المؤسسات في جزء من نشاطها إلى جماعات ضغط، وتكون بالتالي فتحت المجال لجماعات أخرى غيرها تتوافق معها في المصالح على المستوى الداخلي والخارجي.[1]

العلاقة التفاعلية / الجدلية بين المعرفة والسلطة تتجلى في أوضح أشكالها وصورها بين النخبة السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية والسياسية؛ ففي الولايات المتحدة هناك أكثر من ألف مركز بحثي يقدر فيها عدد العاملين وكبار المنظّرين اليهود بنحو الثلث.[2]

بفعل تعدد قضايا القرار السياسي وتشعب مهام الدولة الحديثة، وخصوصا الدول التي تمتلك سياسة خارجية فاعلة، وتعتبر نفسها معنية بشكل جاد بما يحصل خارج حدودها بحيث تأثر وتتأثر فيه، فقد لجأت تلك الدول إلى إتاحة المجال لمراكز الدراسات والأبحاث لتزويدها بالتحليلات والاستشارات والتوصيات التي تمثل نتيجة عمل الخبراء في الميادين المختلفة الواقعة محل اهتمام القيادة، بحيث تتحول بعض تلك المراكز في بعض الفترات إلى وزارة خارجية في الظل، تمارس دورا وتأثيرا كبيرين. ويعتبر **ريتشارد هاس** (***Richard HAASS***) أن مراكز الدراسات تقوم بسد الفجوة بين النطاق الأكاديمي من جهة، وبين مؤسسات الحكومة من جهة أخرى.

ففي الجامعات يتم القيام بالأبحاث بخلفية نظرية ومنهجية بعيدا عن المشكلات السياسية اليومية. أما في داخل الأجهزة الحكومية، يغرق الموظفون في المتطلبات اليومية لصناعة السياسات، بما يصعب عليهم العودة خطوة إلى الوراء للأخذ بعين الاعتبار المشهد الواسع للسياسة الأمريكية. فتقوم المراكز بدور سد الفجوة بين الفكر والتطبيق، ويؤكد على أن الأفكار المطروحة من قبل مراكز الدراسات تقوم بدور بناء مفاهيم جديدة للمصالح الأمريكية القومية، التأثير في ترتيب الأولويات، توفير خرائط الطريق

[1] **محمد حسنين هيكل**، مرجع سابق، ص270.
[2] **خلف محمد الجراد**، "أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر والسياسة"، في:
[07/04/2010]. www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/14istihdaf.pdf

خلال الأزمة لتنفيذ السياسات، تحريك التحالفات والبيروقراطية، وبناء تصميم جديد للمؤسسات المتهاوية. ويحاول **هاس** رسم تحديد دقيق لوظائف مراكز الدراسات والبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية، فيلخصها في خمس وظائف أساسية[1]:

1- تنشر الأفكار وأنماط التفكير الجديدة بين صانعي السياسات.

2- توفّر الخبراء للعمل في الأجهزة الحكومية والكونغرس.

3- تفعّل الحوار السياسي بين صانعي السياسات.

4- تثقّف الشعب الأمريكي حول ما يحصل في العالم الخارجي.

5- توفّر اتجاها ثالثا بين الحزبين المتنافسين.

تسيطر الجماعات الموالية لإسرائيل على مراكز الدراسات الأمريكية، التي تؤدي دورا مهما في تكوين النقاشات العامة والسياسات الحالية. وقد أسس اللوبي اليهودي مركزه الخاص للدراسات عام 1985، عندما ساعد **مارتن انديك (*Martin S. INDYK*)** على تأسيس "وينيب" (*Washington Institute for Near East Policy*) (WINEP). وبالرغم أن المؤسسة تدعي أنها تقدم نظرة متوازنة وواقعية حول قضايا الشرق الأوسط، فإنها تدار من قبل أشخاص مرتبطين بشكل مباشر في عملية دفع البرنامج الإسرائيلي إلى الأمام. وخلال العقود الثلاثة الماضية، أوجدت القوة الإسرائيلية حضورا أساسيا لها في عدد من المؤسسات المهمة وأصبحت هذه المراكز نادرا ما تتضمن انتقادات للدعم الأمريكي للدولة اليهودية.[2]

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، التحول الذي طرأ على "معهد بروكينغز" (*Brookings Institution*). وبعدما كان يعتمد هذا المعهد فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي على **ويليام كوانت**، أصبح يعتمد على مركز "سابان" لدراسات الشرق الأوسط (*Saban Center* for *Middle East Studies*)، الذي يموله **حاييم يابان**، رجل الأعمال الإسرائيلي الأمريكي.

د. اللوبي اليهودي: (*Jewish Lobby*)

اللوبي اليهودي ليس كتلة واحدة بل قوة متشعبة الفروع، واعترفت دولة إسرائيل منذ قيامها بأهمية اللوبي. ودعمت جهود بحث لدراسة ديناميكياته وتحليلها. ويُبلغ السياسيون الإسرائيليون بشكل روتيني

---

[1] **Richard Haass**, *"Think tanks and U.S. Foreign policy: A policy-maker's perspective"*, in: "*The role of think tanks in U.S. Foreign policy"*, U. S. Foreign policy agenda, an electronic journal of the U.S. department of state, vol.7, n.3, november 2002. In: http://www.ikhwanweb.com/uploads/lib/XWTBKW6A9BFKYMZ.pdf; [20/03/2010].

[2] **جون ميرشايمر** و **ستيفن والت**، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة دراسات إستراتيجية، (مركز البصيرة، الجزائر)، العدد الثاني، يونيو 2006، ص71.

بمستجدات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وعلى عكس الحكومات العربية بإمكان إسرائيل تنسيق جهود اللوبي منفردة وموّحدة مع جماعات مؤيدة للصهيونية متمركزة في الولايات المتحدة، متفادية بذلك تعددية المجهود ومعززة الفعالية الشاملة للمجهود.

وكان نشطاء اللوبي المؤيدون لإسرائيل حتى التسعينات و "اتفاق أوسلو" ينظرون إلى الصراع العربي-الإسرائيلي كلعبة، أي مكسب فيها للفلسطينيين أو العرب بوجه عام يشكل خسارة لإسرائيل. ونتيجة لذلك كان اللوبي الصهيوني في الغالب يعمل كلوبي معادٍ للعرب والمسلمين، ومعارض لأي تقارب بين العرب والولايات المتحدة.

وعلى العكس من جماعات اللوبي الإثنية الأخرى وخاصة جماعة العرب الأمريكيين، تمتّعت المنظمات اليهودية الأمريكية بقنوات مباشرة مع البيت الأبيض عن طريق مواطنين وسطاء حصينين. وهؤلاء الموظفون الذي يعينون في الغالب على أساس خبرتهم الشخصية والحرفية وعلاقتهم الوثيقة مع الجالية اليهودية، يرتبون اجتماعات مع الرئيس وغيره من المسؤولين عن تشكيل السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.[1]

فإسرائيل تدرك منذ نشوئها أهمية جماعات الضغط، والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، وتكرس موارد وجهودا هامة لدراسة كيفية العمل ضمن النظام الأمريكي. وبخلاف الدول العربية، فقد دعمت إسرائيل منذ العام 1948 معاهد ومؤسسات مثل مركز "جافي" للدراسات الإستراتيجية (*Jaffe Center For Strategic Studies*)، المخصص لدراسة النظام السياسي الأمريكي. ويوجه الخبراء الأكاديميون الإسرائيليون باستمرار النصح لرؤساء الوزراء الإسرائيليين، في حين أن مراكز الدراسات الإستراتيجية القائمة في الجامعات الإسرائيلية تبقي الحكومة الإسرائيلية على اطلاع حول انحسار السياسات المحلية في الولايات المتحدة أو توسعها، إضافة إلى المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط[2].

وتضم نواة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة اليهود الأمريكيين الذين يبذلون جهدا مهما يوميا من أجل تحويل السياسة الخارجية الأمريكية بما يحقق مصالح إسرائيل، يتجاوز مجرد التصويت للمرشحين الأمريكيين المدافعين عن إسرائيل إلى كتابة الخطابات، التبرعات المالية ودعم المنظمات المدافعة عن إسرائيل.

---

[1] **جانيس تيري**، "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، في: **إيدمون غريب** (وآخرون)، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص16-17.

[2] Janice J. Terry, Op.cit, p.68.

غير أن ليس جميع اليهود الأمريكيين جزءا من هذا اللوبي، لأن إسرائيل ليست قضية بارزة للعديد منهم، فبالاستناد إلى استطلاع أجري عام 2004، يرى أن 36 في المائة من اليهود الأمريكيين ليسوا متعلقين عاطفيا جدا، أو بتاتا بإسرائيل.[1]

إن مفتاح فاعلية اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة يتركز في تأثيره على الكونغرس، حيث تحظى إسرائيل بمناعة ضد الانتقاد، وذلك على الرغم من أن الكونغرس لا يتردد عادة في الجدال بجرأة حول أية قضية حسّاسة. كما أن قوة ضغط اللوبي الإسرائيلي على الحكومة تكمن جزئيا في تأثير الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية؛ فبمعزل عن حجم هؤلاء المحدود نسبيا (أقل من 03% من الناخبين)، إلا أنهم يقدمون تبرعات مالية ضخمة في الحملات الانتخابية لكلا الحزبين. وأكثر من ذلك، فإن الناخبين اليهود يحرصون على التمركز في ولايات تعتبر حاسمة في الانتخابات الرئاسية مثل كاليفورنيا، فلوريدا، إلينوي، نيويورك وبنسلفانيا. كل ذلك يجعل المرشحين الرئاسيين حريصين على تجنب معاداة الناخبين اليهود.

ويحرص اللوبي اليهودي أيضا على أن يحظى الأشخاص ذو العلاقة الممتازة مع إسرائيل بمناصب حكومية مهمة؛ ومثال على ذلك أن السياسة الخاصة بالشرق الأوسط، خلال إدارة الرئيس **بيل كلينتون**، رسمها عدد من المسؤولين مثل نائب رئيس الأبحاث السابق في "إيباك" ومؤسس "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" الموالي لإسرائيل **مارتن إنديك**، و **دينيس روس** الذي انضم للمعهد بعدما غادر الإدارة عام 2001، و **آيرون ميلر** الذي عاش في إسرائيل ولا يزال يزورها بانتظام، كانوا جميعا ضمن فريق المستشارين المقربين من **كلينتون**؛ ولم يكن من المفاجئ في اجتماع "كامب ديفيد" في يوليو عام 2000، أن الفلسطينيين شكوا من أنهم يتفاوضون مع فريقين إسرائيليين، أحدهما يحمل العلم الإسرائيلي، والآخر العلم الأمريكي.[2]

ومن بين المؤسسات الرسمية القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي تعد امتداد لمهام اللوبي الإسرائيلي ولها دورا حيويا في دعم العلاقات الثنائية: "اللجنة الأمريكية الإسرائيلية العامة" (*The American Israel Public Affaires*) التي تعقد مؤتمرات سنوية يحضر أشغالها العديد من المرشحين للكونغرس أو الرئاسة الأمريكية، ومن بين أهم ما جاء في إحدى تقارير هذه اللجنة عن أهمية إسرائيل في إستراتيجية الولايات المتحدة ما يلي: ((إن إسرائيل هي القوة المؤثرة والمشاركة في المجالات الثلاثة: الخليج الفارسي والبحر المتوسط والجبهتان الجنوبية والوسطى للحلف الأطلسي، إن مزايا تكريس الأسلحة الأمريكية في إسرائيل لا بديل عنها لحل مشكلة تحريك كميات كبيرة من الأسلحة إلى منطقة الخليج فالمعدات الآتية من إسرائيل يمكن نشرها في الخليج وخلال زمن يقل عن ستة وستون

[1] **جون ميرشايمر** و **ستيفن والت**، مرجع سابق، ص66.
[2] **جون ميرشايمر** و **ستيفن والت**، مرجع سابق، ص69-70.

(66) يوما، عن زمن المعدات الآتية من الولايات المتحدة؛ إن إسرائيل هي الحليف الوحيد الذي يتمتع باستقرار سياسي من أي نظام صديق آخر في المنطقة)).[1]

من هنا ندرك بأن الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة وإسرائيل بواسطة قوة وتنظيم اللوبي الإسرائيلي هو الذي أهّل هذه الأخيرة أن يكون لها دورا مهما في صيانة المصالح الأمريكية، التي تقدم لإسرائيل ما يزيد عن 20 بالمائة من إجمالي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الدول الأجنبية الأخرى، بالإضافة إلى صفقات الأسلحة المتطورة.

تقليديا تعتبر الأحزاب الوسيط الوحيد القادر على تجميع وتجسيد المصالح العامة في النظام الأمريكي، أما جماعات الضغط فهي تمثل المصالح المحدودة، كما تعد مصدرا لاستقطاب المواطنين والمشرّعين، لذا نجد البعض ينظر لجماعات الضغط كقوى معرقلة للنشاط الجوهري للأحزاب، لأنها تستحوذ على قدر كبير من الموارد المادية والجهود السياسية للأفراد، غير أننا نستطيع أن نقول أن القوى السياسية للأحزاب وجماعات الضغط تعتبر قوة نسبية، ففي حالة ازدهار قوة الأحزاب تكون جماعات الضغط أقل فاعلية والعكس صحيح. وجماعات الضغط في الوقت الراهن تتسم بقوة سياسية تفوق قوة الأحزاب نسبيا فلقد تقلص دور الأحزاب كوسيط بين السلطات والرأي العام مع أتساع النشاط الإعلامي بالولايات المتحدة، كما زادت الحاجة إلى منظمات أكثر تخصصا وأكثر تعبيرا عن المصالح الفردية.

يرى البعض أيضا أن انتشار وارتفاع مستوى التعليم في الولايات المتحدة قد تزامن مع تسييس الكثير من أفراد الشعب، مما أدى إلى ظهور حركات سياسية مثل "الحركة التقدمية" (1898-1914)، التي كانت وراء عدد من التشريعات الهادفة إلى القضاء على الفساد في الحياة السياسية والحد من تبرعات النقابات والأفراد للأحزاب، الأمر الذي أدى إلى تقليص الحوافز التي كانت تدفع لتعاون شتى عناصر الأحزاب سويا، مما كان له أثره السلبي على المدى الطويل.[2]

ثالثا/ دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية:

يعرف **جيمس برايس** (***James L. PRICE***) الرأي العام على أنه: ((مدلول يُستخدم للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يتبناها الناس إزاء القضايا التي تمس مصالحهم العامة والخاصة)).[3]

نظريا يمكن للرأي العام في أي نظام سياسي إما أن يشكل قيدا على التغيير الجذري أو التجديد في مجال السياسة الخارجية أو أن يكون مصدرا له، لهذا غالبا ما يكون الرأي العام هو الأداة التي يستخدمها

[1] **أمين هويدي**، لعبة الأمم في الشرق الأوسط: نحن و أمريكا وإسرائيل، مصر: دار المستقبل العربي، 1984، ص265.
[2] **آسيا الميهي**، مرجع سابق، ص89.
[3] **أحمد النعيمي**، مرجع سابق، ص278.

متخذو القرار في إضفاء نوع من الشرعية على سياستهم الخارجية وفى حالة الولايات المتحدة يتفق المحللون في أن الرأي العام نادرا ما يكون مصدرا لتغيير السياسة الخارجية بل أنه فقط يضع حدودا للمكن والمقبول سياسيا، بينما يرى البعض أن الرأي العام لا يشكل قيدا فعليا على متخذي القرار نظرا لأنه يتأثر بالتصريحات الرئاسية ويتغير مع توجهات المجتمع الدولي. لذا فمستشار الرئيس الأمريكي الراحل **ترومان** قال: ((إن مهمة الرئيس هي قيادة الرأي العام وليس الإتباع الأعمى له)).

كما علق **ثيودو سورنسن** مستشار الرئيس **كنيدي** على نفس الموضوع قائلا: ((ليس هناك رئيس ملزم بأوامر الرأي العام بل هو عليه مسئولية قيادة الرأي العام وتكوينه وإطلاعه على الحقائق وكسبه))، خاصة وأن مستوى الوعي السياسي والاهتمام بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة محدود للغاية، فوفقا لإحدى إحصائيات في فترة الستينيات، جاء فيها أن 28% من الشعب الأمريكي يجهلون حلف الـ NATO و 38% فقط يدركون أن الاتحاد السوفييتي (سابقا) لم يكن عضوا بها؛ وطبقا لأحد الأبحاث فإن الشعب الأمريكي ليس متمكنا من تعريف مواقع الدول جغرافيا ومثلا فإن 75% من الشعب الناضج يجهلون موقع منطقة الخليج، بينما 14% منهم غير قادرين على تعريف موقع الولايات المتحدة علاوة على ذلك، فإن 46% من جمهور الناخبين يعتقدون أن المعونة الخارجية تشكل أحد أكبر البنود بالميزانية الفيدرالية، بينما هي في الواقع تشكل أقل من 1% منها.

بالإضافة إلى أن إحدى الدراسات كشفت أن الغالبية العظمى من المجتمع الأمريكي يعطون الأولوية للشؤون الداخلية، خاصة الشؤون الاقتصادية عند مقارنتها بالشؤون الخارجية، وبالرغم من أن الرأي الأمريكي نادرا ما يكون قويا ومعبأ حول قضية ما، مما يحول دون التأثير المباشر على توجه السياسة الخارجية فإن له دورا غير مباشرا في تشكيلها، فعندما يقرر المسؤولون قرارا ما يكون في حسابهم أثر ذلك على الرأي العام الذي سيدلي بصوته في الانتخابات القادمة، لذا فإن رد فعل الرأي العام يوضع في الاعتبار أحيانا عند اتخاذ القرار، فضلا عن ذلك فإن التوجهات السياسة الخارجية السائدة بالمجتمع الأمريكي والثقافة السياسية الأمريكية تؤثر على الرأي العام وتحدد بشكل غير مباشر أفق فكر السياسة لتوجه السياسة الخارجية، وبالتالي عملية اتخاذ القرار فبعد الحرب الباردة وانهيار الاتفاق العام في المجتمع الأمريكي، على أن المبدأ الرئيسي للسياسة الخارجية هو أن الأمن القومي يساوى المصلحة القومية، ظهرت ثلاثة اتجاهات سياسية بالولايات المتحدة.[1]

الرأي العام يكون له تأثير في حالتين: عندما يكون هذا الرأي غير منظم في شكل مزاج عام يبين الحدود التي يمكن أن تدور السياسة داخلها؛ أو عندما يعبر الرأي العام عن مصالح شرائح متعددة بطرق منظمة.

[1] **آسيا الميهي**، مرجع سابق، ص87-88.

تقتضي الفلسفة الديمقراطية أن يقرر الشعب الأهداف العامة للسياسة الخارجية، وبأن تتخذ السلطة التنفيذية القرارات الموصلة إلى هذه الأهداف وأن تقوم بتنفيذها. ومنه يمكن النظر للرأي العام على أنه نظام للقرارات الحكومية.[1]

وقد ظهرت محاولات عديدة لإبراز العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية، ومن بين هذه الدراسات نظرية **غابريال ألموند** (***Gabriel A. ALMOND***)، والمسماة بنظرية "المزاج"، والتي تقول: ((إن الاهتمام بالسياسة الخارجية والرغبة في تتبع تطوراتها منخفض بصفة عامة، وقابل للتغلب الملحوظ في وقت الأزمات)).[2]

مازال تأثير الرأي العام على السياسات الخارجية للدول العظمى ينمو بسرعة بالغة منذ العقود الأخيرة، ويولي صناع السياسة اهتماما بالغا للرأي العام كونه يرتبط بعلاقة دائمة مع الحكومة، كما يهتم الرأي العام بالقضايا ذات الطابع العام، ويفترض أن يكون له تأثيرا مباشرا على أداء الحكومة في الدول الديمقراطية، لأنه يحتاج إلى أن يعبر عنه ذلك لأهميته في النظام الديمقراطي، إذ كيف تستطيع الحكومة أن تحدد ما هو الرأي الذي لم يعبر عنه، وذلك بواسطة استطلاعات الرأي العام.[3]

في مستوى آخر من مستويات تحليل العلاقة بين اتجاهات الرأي العام وسلوك السياسة الخارجية المعقدة، هناك من يطرح فكرة "أسطورة الديمقراطية" (*A Democratic Myth*) التي فسر مضمونها **غابريال ألموند** (1960)، بقوله أن الشعب جوهر الحكمة والعدل، وأنه القوانين الحكومية للجمهورية. لكن في مقابل ذلك نجد أن العلاقة بين الرأي العام والسياسة الخارجية متأثرة بمجموعة من العوامل المتداخلة (مثلا: طبيعة القضية، وطبيعة القيادة، وإدراكات صناع السياسة، والظروف المحلية والدولية السائدة زمن اتخاذ القرار). وعوضا عن نظرة صناع القرار كفاعلين يتماثلون مع ضغوط الرأي العام، فإنه في الغالب يكون أكثر دقة القول أنهم يصوغون سياساتهم بشكل مستقل ثم يصوغون الرأي العام لتأييدهم.[4]

يعتبر الرأي العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية، ويتحدد ذلك طبقا لطبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة.[5] على الرغم من أن تلك الشواهد التي تؤكد أن الرأي العام لا يمارس إلا تأثيرا ضئيلا على قرارات السياسة الخارجية، فإنه من المعتقد أن الرأي العام يضع الحدود العامة التي لا يستطيع أن

---

[1] **أحمد النعيمي**، مرجع سابق، ص281.
[2] نفس المرجع، ص283.
[3] **محمود شرقي**، مرجع سابق، ص68.
* جماعة المصلحة التي كانت تطالب بعدم الاعتراف بالصين الشعبية.
[4] **عامر مصباح**، مرجع سابق، ص154.
[5] **محد السيد سليم**، مرجع سابق، ص241.

يتخطاها صانع القرار. فقرار الولايات المتحدة بعدم التدخل في فيتنام عقب هزيمة فرنسا في "ديان بيان فو" (*Diên Biên Phu*) سنة 1954، قد تأثر إلى حد كبير بقلق الرأي العام الأمريكي حول احتمال تورط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب أسيوية كبرى، خاصة بعد التجربة المريرة في كوريا. كذلك فالإحباط الذي أصاب الرأي العام الأمريكي عقب الهزيمة الأمريكية في فيتنام، جعل الكونغرس الأمريكي يرفض طلب الرئيس **فورد** ووزير خارجيته **كيسنجر**، التدخل في الأزمة الأنغولية سنة 1975. بيد أن المزاج العام عادة ما يتغير بمرور الوقت حيث تغيب مثل تلك الوقائع على الانتباه.[1]

تشير الأبحاث العلمية إلى أن صانعي القرار في المجتمع الديمقراطي يتصرفون عموما على أساس ما يتصورون أنه الإرادة العامة. فقد لاحظ **أرنست ماي** (***Ernest Richard MAY***) أن عدد المرات التي اتخذ فيها صانعوا القرار الأمريكيون قرارات كانوا يعتقدون أنها تتعارض مع الإرادة العامة، يمكن أن تعد على الأصابع. فقد كان **فرانكلين روزفلت** يدرك أن الشعور العام القوي الرافض للحرب يشكل قيدا على قراره بدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. كذلك، فإن صانعي القرار الأمريكيين ترددوا طويلا في الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، نظرا إلى الجهود التي بذلتها لجنة المليون* لجعل مثل هذا الاعتراف يبدو غير مقبولا للرأي العام.[2]

لا يقتصر تأثير الرأي العام على المسائل المركزية وفي الأوقات غير الاعتيادية، وإنما يمتد ليشمل ما يسمى بمزاج السياسة الخارجية، أي تلك الاتجاهات والميول السياسية العامة التي تتبناها تلقائيا أغلب قطاعات الرأي العام خلال فترة من الزمن، والتي تحد – لتأثيرها – من نطاق البدائل المتاحة أمام صناع القرار السياسي الخارجي، وعلى الرغم من أن الضرورة والحكمة تقتضيان في بعض الأحيان - لاسيما في أوقات التوتر والأزمات- عزل عملية صنع القرار عن مطالب الرأي العام، بيد أن هذا لا ينفي أن للرأي العام كقوة سياسية داخلية تأثيرا كامنا وشبه مستمر في السياسة الخارجية، وفي العلاقات الدولية بالنتيجة. ومع الأهمية المعطاة ضمنيا أو صراحة للرأي العام من قبل صناع القرار تتباين الآراء حول مدى ضرورة أخذه بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرار، فهناك اتجاه يدعو إلى عدم أخذ الرأي العام السائد على محمل الجد لعدم قدرته على الحكم الموضوعي للأحداث والمشاكل الدولية؛ أما الاتجاه الآخر فيذهب إلى العكس، إذ يدعو إلى توعية المواطن وتزويده بالمعلومات الكافية لمساعدته على التقويم السليم بهدف تحقيق مشاركته في عملية صنع القرار.[3]

ومن بين مؤسسات الرأي العام نذكر:

---

[1] **لويد جنسن**، مرجع سابق، ص163.

[2] نفس المرجع، ص167-168.

* رجل دين نصراني من رجال كنيسة إنجلترا (1703- 1791)، من مؤسسي مذهب الميثوديست (المنهجية). وكان القائد الأساسي لحركة الإحياء الإنجيلية في إنجلترا.

[3] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، الأردن: دارمجدلاوي،2005، ص126-127.

1/ <u>المنظمات الدينية</u>: تمثل شتى الاتجاهات الدينية بالولايات المتحدة مثل طائفة (*Methodists*) وهي طائفة بروتستانتية أسسها **جون ويزلي* (*John WESLEY*)** عام 1730، وهذه الطائفة تمارس الضغط في مجال السياسة الخارجية؛ وعموما فأن الحركات الدينية تقوم بالضغط على مستوى الأعضاء الذين يكتسبون وعيا مرتفعا بالقضايا الخارجية من خلال لجان مختصة كلجان السلام والعدل (*Peace and Justice Committee*) التابعة لمختلف المنظمات. ومع انتهاء الحرب الباردة ازداد نشاط الجماعات الدينية مثل جماعة الأغلبية الأخلاقية (*Moral Majority*) بالإضافة إلى أن هناك جماعات أكثر ليبرالية مثل "اللجنة القومية للأسقفيات"؛ ومن أبرز المواقف السياسية للجماعات الدينية معارضتها لسياسة حكومة **ريغان** في أمريكا الوسطى.[1]

2/ <u>إتحادات العمال</u>: نستطيع القول أن حركة اتحادات العمال هي التي تشكل ما يطلق عليه الحركة العمالية (*Labour Movement*)، التي تعود بدايتها إلى عام 1886، والتي تهدف إلى تقليل حجم الواردات وضمان التأمين المهني، ومع تبين عدم فاعلية النظام الاقتصادي العالمي القائم على اتفاقيات *Bretton Woods*، ومع انتهاء الإجماع الأمريكي حول أهداف السياسة الخارجية والسياسة التجارية للولايات المتحدة ازداد النفوذ السياسي لتلك الاتحادات ومن أهم المنظمات الشاملة في هذه الحركة العمالية منظمة "AFLICO" (*American Federation of Iabour and industrial Organization*) والاتحاد الأمريكي للعمال؛ وكونغرس المنظمات الصناعية التي ينتمي إليها أكثر من ثلاثة عشر مليون عامل وتتضمن الحركة العمالية أكثر من مائة اتحاد كل منها يضغط من أجل حماية مصالحه مثل محاولة اتحاد عمال الصلب الأمريكيين للحد من استيراد الصلب من اليابان وأوروبا من أجل توفير فرص العمل بهذا المجال وبالرغم من أن اتحادات العمال معنية بشكل خاص بالشئون الاقتصادية، فهي أيضا لها مواقفها من القضايا العامة التي تعتبر من شئون السياسة الخارجية مثل الموقف المناهض للشيوعية الذي تبنته الـ AFLICO.[2]

إن الرأي العام لا يمارس تأثيرا في خيارات الإستراتيجية فحسب، بل بإمكانه أن يمارسه في تنفيذ السياسة الخارجية أيضا. وعليه فإن جماعات الضغط تؤثر في المناورات الوطنية باستغلالها أو شلها. إن المساس المباشر بالشعور العام يمكن أن يحمله على إنكار سياسة الدولة، أو إضعاف قدرتها التنافسية أو إكراه حكومته على تقديم التنازلات أو على العكس، يدفعها إلى تصلب غير مناسب في الموقف.[3]

---

[1] آسيا الميهي، مرجع سابق، ص91.
[2] **آسيا الميهي**، مرجع سابق، ص90-91.
[3] **ألان بلانتي**، مرجع سابق، ص190-191.

رابعا/ الإعلام ووسائل الاتصال وتأثيرهما على السياسة الخارجية الأمريكية:

لقد غيّرت تقنية الاتصالات وثورة المعلومات التي أنجزها القرن العشرون عملية صنع السياسة الخارجية وأداء الدبلوماسية بصورة أساسية ولا يمكن إرجاعها إلى سابق عهدها، فمثلاً لم يعد ممكناً الآن إخفاء مفاوضات لأن التغييرات التي أحدثتها مخترعات تقنية الاتصال مكنت قنوات البث العالمية من بث أي تطور عالمي ذا أهمية حيّا لكل أرجاء العالم.

1. تأثير الإعلام على السياسة الخارجية الأمريكية:

من القضايا المرتبطة بالرأي العام وعلاقته بالسياسة الخارجية، الاعتقاد في أن مضمون وسائل الإعلام يعكس اتجاهات الرأي العام ويعبر عنها، ومن ثم فإن تحليل مضمون وسائل الإعلام يمكن أن يكون أداة رئيسية لمعرفة اتجاه الرأي العام وتفضيلاته إزاء قضايا وموضوعات السياسة الخارجية للدولة؛ وهو ما لا يمكن تأكيد الاعتقاد بصحته، سواء في المجتمعات الديمقراطية أو غير الديمقراطية. إذ تخضع وسائل الإعلام في الغالب لضغوط مالية ومؤسسية وسياسية تجعلها معبرة في الغالب عن اتجاه بعينه، قد يكون هو اتجاه النظام السياسي القائم دون أن يكون معبرا عن بقية اتجاهات الرأي العام، أو بقية العناصر المكونة لهذه الاتجاهات.[1]

من ميزات الحضارة الحالية أنها تمنح أهمية متنامية لمعطيات وتصنيف نظام الإعلام، بمعنى أنها تمنحه أهمية تتجاوز الخبر المنعزل إلى اعتباره وتثمينه في ذاكرة آلية، وكذلك دمجه ضمن مجموعات معقدة. وهكذا يتحقق التوفر الآني والسريع والكامل لمعطيات ولمعلومات مدققة وضرورية للقرار. إن الإعلام بأشكاله المتنوعة أصبح من أهم موضوعات التجارة بين البلدان المصنعة.[2]

يعتبر الإعلام متعدد الوسائط (*Multimedia*) هو عنوان الثورة الإعلامية التي نشهدها في العصر الحالي، إذ يمزج بين مختلف أنواع الإعلام والتكنولوجيا، فنجد الصوت والصورة والرسم والعمارة والنص الأدبي والمهارة اللغوية والتقنيات التكنولوجية، والبث الرقمي، واستخدام الكومبيوتر والانترنت، كل ذلك يتحالف معاً لإنتاج إعلام بالغ التعقيد والكثافة. وهذا المزج لوسائط إعلامية كانت فيما مضى مفصولة عن بعضها البعض، أو يشتغل عدد محدود منها معاً في أحسن الحالات، هو الذي يمثل المعلم الأبرز لتلك الثورة.[3]

---

[1] **أيمن منصور ندى**، "الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية"، في:
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=2544.[13/10/2010];

[2] **ألان بلانتي**، مرجع سابق، ص205.

[3] **"محطات تاريخية في تطور الإعلام المعولم من فاجنر حتى الانترنت"**، الشرق الأوسط (كمبريدج)، العدد8594، جوان2002، في:
http://communication.akbarmontada.com/t184-topic.[15/07/2009];

إن الخيارات التي أوجدتها وسائل الإعلام في تغطيتها للأحداث، تفسر بشكل جزئي الأولويات المتغيرة في الساحة السياسية في معظم البلدان. ويعود وجود بعض التشابه في التغيّرات السياسية داخل الدول المختلفة إلى خلاف في ردود أفعال هذه الدول تجاه المشاكل الاقتصادية والسياسية نفسها، إلا أن المشاركة في النظام العالمي يقوّي التشابه في طرح الأمور على نطاق البحث. وأحيانا تقوم وسائل الإعلام بأخذ زمام المبادرة، وأحيانا تكون مدفوعة من قِبل المنظمات غير الحكومية والشركات التي تتخطى الحدود الوطنية، أو من قبل الحكومات نفسها. إلا أن قراراتها تكون دائما هامة، وخاصة في حالة كبريات وكالات الأنباء المتخطية للحدود الوطنية، وشبكات التلفزة عبر الأقمار الاصطناعية.[1]

يبدو الإعلام في المجتمعات المعاصرة مبنيا على معطيات عقلانية. والواقع ما انفك انتشاره الواسع يحدث أو يُنمّي الانفعالات التي تناقض الممارسة المعتدلة للسياسة. إن الرأي ينشأ من الأحاسيس المتعاقبة التي تكون أحيانا متناقضة ولا تعمل بالضرورة في اتجاه يناسب التقارب والتآلف بين الشعوب. وعندما تُدعى السياسة لتبرير مراحلها ونتائجها أمام جمهور ينمو فيه النقد والقلق والتشكيك والمعارضة، فإنها تدخل في مسلسل المراجعة التي يمكن أن تؤدي بها إلى الريبة والشك، وهو ما قد يحمل على إفشال أكثر المساومات الدولية رشدا.[2]

يستخدم ممارسو الضغوط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة الانطباعات والصور الإعلامية التي باتت راسخة في العقل الباطن للناس، ويكررونها في لازمة ثابتة للتأثير في السياسة.[3]

ففي مجتمع منفتح وحرّ نسبيا كالمجتمع الأمريكي، يمكن استخدام التغطية الإخبارية بطريقة مناسبة كأداة لقياس التخيّلات والآراء السائدة حول موضوع معين. وبالرغم من مناقشة البعض للحالة المعاكسة، من المفترض ألاّ تقوم وسائل الإعلام الأمريكية بوضع جدول عمل أو اتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة الخارجية.[4]

تحاول الدول من خلال وسائل الإعلام الدولية وكافة وسائل الإعلام المتاحة والملائمة التأثير على الرأي العام الأجنبي لكسب تأييده لقضاياها وتبحث الدبلوماسية النشطة عن التأييد غالباً خارج الحدود القومية وبهذا يرتبط الإعلام بالدبلوماسية جيداً.

ولعل التطور المستمر للمكاتب الإعلامية للدول المختلفة في الخارج يُظهر بشكل جليّ أهمية الإعلام والدعاية السياسية والتسويق السياسي على حد سواء في خدمة سياسات الدول الخارجية وخدمة أهدافها الدبلوماسية، وعّبر الوزير الأمريكي **دين رسك (*David Dean RUSK*)** عن أهمية الدور

---

[1] **جون بيليس** و **ستيف سميث**، مرجع سابق، ص631.
[2] **ألان بلانتي**، مرجع سابق، ص195.
[3] Janice J. Terry, Op.cit, p.14.
[4] Idem

الإعلامي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بقوله: ((لا غنى عن الإعلام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة)).[1]

كما يلعب الإعلام دوراً مهما في عملية التفاوض ويمكن تحديد هذا الدور في النقاط التالية: **الإعلام كمصدر للمعلومات،** فقد أكدت البحوث الميدانية أن الإعلام هو المصدر الأساسي للقادة السياسيين والدبلوماسيين وكل من لهم صلة بالعملية السياسية في المجتمع، ويقدم الإعلام لأطراف التفاوض رؤية أولية للأطراف المشاركة في عملية التفاوض؛ **الإعلام كأداة،** حيث يعد الإعلام أداة من أدوات خلق رأي مساند أو معارض للقضية محل التفاوض أو لطرف من أطراف التفاوض، و يلعب ذلك دوراً مهما في مجال خلق رأي عام مساند أو معارض لقضية يدور حولها التفاوض وخلق اتجاهات معارضه أو مؤيدة للقضية محل التفاوض أو لأحد أطراف التفاوض.[2]

تلعب وسائل الإعلام في عصر العولمة الإعلامية والقرية الكونية دوراً كبيراً في القضايا الساخنة في العالم وفي مقدمتها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتشكّل مواقف منها لدى الرأي العام المحلي أو العالمي، وغالباً ما تتحدد سياسات دول من خلال تأثير وسائل الإعلام وخاصة إذا كانت بمستوى تقانة وقوة وتوزّع وتأثير.

ولعل أهم ما في وسائل الإعلام الأمريكية أنها تؤثر في سياسة أكبر وأعظم قوة موجودة حاليا على المسرح الدولي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تحدد وسائل الإعلام الأمريكية إلى حد كبير توجّهات السياسة الأمريكية الخارجية. ولو سلطنا الضوء على دور الإعلام الأمريكي لوصلنا إلى مجموعة استنتاجات تدل على قوته وإمكاناته الهائلة ومدى تأثيره محلياً وعالمياً.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر المؤسسات الإعلامية في العالم، فوكالات الأنباء الأمريكية تتحكم في 80% من الصور التي يبثها الإعلام العالمي، وتنتج أو تبث 57 % من الأفلام السينمائية، وكذلك 5900 محطة إذاعية وتلفزيونية؛ ويشترك الأمريكيون بـ 90% من خطوط الانترنيت وتعد محطة CNN المصدر الأساسي للأخبار المصورة في العالم ولعل أحدث دراسة تشير إلى أن المواطن الأمريكي يشاهد في العالم ويتابع قضايا ثقافية وإعلامية من تلفاز وإذاعة ومسرح وسينما ومطالعة حوالي 3400 ساعة أي بمعدل (8 إلى9) ساعات يومياً وبالتالي يتشكل لديه موقف في كثير من القضايا من خلال هذه المنابر الإعلامية على تنوعها ويفترض في وسائل الإعلام أن تتعامل بموضوعية مع الأحداث منها سواء كانت داخلية أو خارجية ولكن وللأسف نجد أن أغلب وسائل الإعلام الأمريكية لا تتعامل مع هذه الأحداث بهذه الصورة خاصة إذا علمنا بالنفوذ والسطوة الإعلامية الصهيونية على

[1] **أبو عابد الشهري**، "دور الإعلام في بناء الدولة والمجتمع"، في: http://alnamas.net/vb/showthread.php?t=119872&page=1 ;[15/07/2009].

[2] نفس المرجع.

الإعلام الأمريكي وتقديم وتسويق لبعض القضايا الكاذبة وإشاعتها أمام الرأي العام الأمريكي ليبين من خلالها مواقف من قضايا هامة يقول **ونستون تشرشل** رئيس وزراء بريطانيا في الحرب العالمية الثانية: ((إن الأكذوبة تقوم بدورة كاملة حول العالم قبل أن تنتهي الحقيقة من ارتداء سروالها)). فقد صورت وسائل الإعلام الأمريكية قضية الصراع العربي الإسرائيلي على أن الإسرائيليين هم ضحايا ومحبون للسلام، وأن الكراهية تملأ قلوب العرب والفلسطينيين تجاه إسرائيل.[1]

و لتحديد دور وسائل الإعلام و تأثيرها في السياسة الأمريكية يقول **ادوارد هيرمان (*Edward S. HERMAN*)**: ((إن وظيفة الإعلام الأساسية هو كونه الساعد المؤيد للنخبة الحاكمة، حيث يعرض المجريات و يناقشها ضمن الأطر المقبولة لدى المراجع العليا))؛ و هذا يشير إلى عدم مصداقية ما يسمى الحرية الإعلامية التي يدعي أنها قائمة في أمريكا، ويؤكد ذلك **سيغال** الذي يقول: ((إن جريدتي "نيويورك تايمز" و "واشنطن بوست" تضعان عناوينها الرئيسة وكأنها أشبه ما تكون لسان حال النخبة السياسية)). ومن هنا لابد من الإشارة والتأكيد على أنه لا يمكن لأي متابع لمسار وسائل الإعلام الأمريكية والسياسية الأمريكية دون تفحص الاتجاه الرئيس في وسائل الإعلام الأمريكية، ودورها في إكساب المواقف الأمريكية شكلا من أشكال الشرعية، أو مساهمتها في تشكيل ذلك الموقف. ولعل تفحص التركيبة الإعلامية الأمريكية وتشخيصها واستطالتها داخل المؤسسة السياسية يشير بوضوح إلى أن رموز التيار المسيطر في وسائل الإعلام هم ذاتهم أعضاء ومشاركون في النخب السياسية ونادراً ما ينشأ خلاف أساسي بين مؤسسات السياسة الخارجية والمؤسسات الإعلامية.[2]

2. دور وسائل الاتصال:

إن الناس يستطيعون استخدام حواس متنوعة لتبادل الأفكار فيما بينهم. وبمساعدة وسائل الاتصال استطاع الإنسان أن يوسع مدى الاتصال في المكان والزمان.[3]

كان اختراع الرسم والكتابة أول أشكال هذه الاتصالات المتوسطة وبرهنت على أنها وسائل قوية تجاوزت الحدود الزمانية والمكانية. فسمي ظهور الكتاب ثورة، كما سمي اختراع الراديو والتلفاز. وكان للوسائل الثلاثة آثار اجتماعية عميقة تجاوزت الحدود القومية.[4]

يكتسب موضوع تكنولوجيا المعلومات أهمية قصوى في عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد وُصفت الثورة المعلوماتية بالموجة التطورية الثالثة، انطلاقا من كونها يمكن أن تقود إلى إدخال المجتمعات

---

[1] **خلف علي المفتاح**، "الإعـلام الأمريكي ودوره في السياسـة الأمريكية المناهضة للعرب"، في: http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=843192925200606200201 37.[03/05/2010];

[2] **خلف علي المفتاح**، مرجع سابق.

[3] **فيكتور ماير شونبرغ** و **ديبورا هيرلي**، "عولمة الاتصالات"، في: **جوزيف س.ناي** و **جون د. دوناهيو**، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد الشريف الطرح، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002، ص197.

[4] نفس المرجع، ص168.

الإنسانية في حيز متطور قائم على محورية المعرفة والمعلومات. ولا تقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقنيات المعلومات التي يلعب الحاسوب الآلي الدور الرئيسي فيها، بل يقترن بها التطور المصاحب في تقنيات الاتصالات، فهي ثورة متوازية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

ويمكن إرجاع الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المرحلة إلى عدة أسباب، لعل أهمها في تحول الاقتصاد نحو العولمة والتدويل، وحاجة عملية اتخاذ القرار المتزايدة إلى تنويع مصادر المعلومات واتجاه المؤسسات نحو تقليل حركة الأفراد وتعويضها بالاتصالات عن بعد. إن ثورة المعلومات الحالية تقوم على قفزات التقدم التكنولوجي في أجهزة الكومبيوتر، الاتصالات والبرمجيات، التي أدت بدورها إلى انخفاضات مفاجئة وكبيرة في كلفة معالجة المعلومات ونقلها. ذلك أن ثمن الكومبيوتر الجديد راح يتناقص بمقدار الخمس في كل سنة منذ سنة 1954، وارتفعت تكنولوجيا المعلومات من 07 بالمائة إلى نحو 50 بالمائة من الاستثمار الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية. أما حركة المرور عبر الانترنيت، فقد ظلت تتضاعف مرة في كل مئة يوم على مدى السنوات القليلة الماضية. ففي سنة 1993 كان هناك نحو خمسين موقعا على الشبكة في العالم، وبحلول نهاية عقد التسعينات زاد العدد على خمسة ملايين.[2]

وسوف تجد حكومات من جميع الأنواع أن السيطرة تفلت منزلقة من بين أيديها أثناء القرن الواحد والعشرين مع انتشار تكنولوجيا المعلومات تدريجيا. وحتى الحكومة الأمريكية ستجد أن بعض الضرائب يصعب تحصيلها، وبعض التعليمات يصعب تنفيذها. فهناك حكومات كثيرة اليوم تتحكم في نفاذ مواطنيها إلى الانترنيت عن طريق السيطرة على مقدمي خدمة الانترنيت.[3]

تعتمد صناعة السياسة التقليدية – على الأقل بصورة جزئية – على مفهوم أن الدول تربط الناس معا على أساس الجوار الجغرافي. فيفترض كامل النظام القانوني في العالم تقريبا مفهوم الموقع الحاسم، وللأحكام حدود أرضية، والناس ملزمون بها ضمن هذه الحدود. لكن مستخدمي الشبكات الرقمية العالمية لم يعودوا يمارسون الحدود الجغرافية، وبدلا منها سيمارسون بشكل أكبر حدودا تقررها المجتمعات بنفسها، يخلقها المستخدمون الذين يشتركون في اهتمامات واحدة.[4] فمثلا المنظمات غير الحكومية الآن تنشر على الانترنيت علنا مراتب البلدان في مدى انتشار الفساد فيها.

---

[1] **ثامر كامل الخزرجي**، مرجع سابق، ص341.
[2] **جوزيف س. ناي**، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق، ص92-93.
[3] نفس المرجع، ص102.
[4] **فيكتور ماير شونبرغ** و **ديبورا هيرلي**، مرجع سابق، ص214.

وبينما تناقصت كلفة قوة العمل بالكومبيوتر وتقلص حجم أجهزة الكومبيوتر وتزايد انتشاره اتساعا، فقد رجحت كفة نزع المركزية على كفة المركزية في آثاره. ذلك أن الانترنيت تكوّن نظاما تتوزع فيه السلطة على المعلومات على نحو أوسع بكثير، وبالمقارنة مع المذياع والتلفاز والصحف التي يسيطر عليها المحررون و المذيعون، فإن الانترنيت تكوّن اتصالا غير محدود بين الأشخاص عن طرق خدماتها المختلفة، كالبريد الاليكتروني، المؤتمرات الالكترونية، الإذاعات الالكترونية، غرف المحادثة..، ((إن رسائل الانترنيت لها قدرة على التدفق أبعد، وأسرع، وبوسطاء أقل)).[1]

إن من تأثيرات عولمة وسائل الاتصالات جعل هذه الوسائل متوفرة من الناحية المادية والمالية لمجموعات صغيرة من الأشخاص، ليوجدوا تعاونا فيما بينهم مهما بعُدت المسافات. وبذلك يصبح من السهل جدا على المنظمات غير الحكومية العمل خارج الحدود الوطنية.[2]

فالأنترنيت طبعا ليست شبكة واحدة، لكنها تشتمل على كل الشبكات الرقمية المتضافرة والقائمة على أساس القياس TCP/IP لبث المعلومات إلى عناوين مخزنة مسبقا (*Packet-switched*). فبالإشارة إلى الانترنيت إذا، فإنها تشمل كل البنية التحتية لهذه الشبكات المتصلة فيما بينها، إنها حقا شبكة الشبكات، كما تبيّن شبكات الهاتف الخلوي، والتي سوف تنمو سريعا لتشمل كل الشبكات الثانوية الرقمية. لم يكن نمو الانترنيت خلال العقود الماضية شيئا أقل من ظاهرة، فعدد مضيفي الانترنيت، أي العقد في الشبكة العالمية قد ازداد من عشرة ملايين سنة 1996، إلى ما يزيد عن سبعين مليونا في نهاية الألفية.[3]

إن الحكومات التي تطمح إلى السيطرة على تدفق المعلومات من خلال السيطرة على الانترنيت تواجه تكاليف عالية، مع الإحباط وخيبة الأمل في آخر الأمر. وبدلا من تعزيز المركزية والبيروقراطية، فإن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات تميل إلى تغذية التنظيمات الشبكية، وأنماط جديدة من المجتمع، والمطالبة بأدوار مختلفة للحكومة.

وما يعنيه هذا هو أن السياسة الخارجية لن تكون هي المجال الوحيد للحكومات، بل أن الأفراد و المنظمات الخاصة - سواء داخل الدولة أو خارجها– سوف تتمكن من لعب أدوار مباشرة في السياسة العالمية. فانتشار المعلومات سوف يعني أن السلطة ستتوزع على نحو أوسع، والشبكات غير الرسمية سوف تُنقص من احتكار البيروقراطية التقليدية. ثم إن سرعة الانترنيت تعني أن جميع الحكومات ستكون لها سيطرة أقل على جدول أعمالها.

---

[1] **جوزيف س. ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص111.
[2] **جون بيليس** و **ستيف سميث**، مرجع سابق، ص631.
[3] **فيكتور ماير شونبرغ** و **ديبورا هيرلي**، مرجع سابق، ص206-207.

حيث يقول **ناي**: ((بينما ننهمك في تشكيل سياستنا الخارجية في عصر المعلومات، سوف يتعين علينا أن نتجنب التجمّد عند اصطلاحات مثل "أحادية القطب" و "الهيمنة"، أو بمقاييس قوة تقتصر على مقارنة القوة الصلبة للدول، التي تديرها حكومات مركزية. ذلك أن الصور القديمة لدول مستقلة، تتوازن وتقفز كل منها بعيدا عن الأخرى مثل كرات البلياردـ سوف تعمينا عن التعقيد الجديد في السياسة العالمية)).[1]

إن ثورة المعلومات آخذة في جعل السياسة العالمية أكثر تعقيدا من خلال تمكين العناصر الفاعلة العابرة للقومية، وتقليل سيطرة الحكومات المركزية، ولكنها تؤثر أيضا على القوة بين الدول. وهنا تستفيد الولايات المتحدة ويتخلف وراءها كثير من البلدان الأفقر، ويبقى العالم في عصر المعلومات خليطا من الإقتصادات الزراعية والصناعية، والتي تسودها الخدمات؛ والمجتمعات والحكومات ما بعد الصناعية الأكثر تأثرا بعصر المعلومات تتعايش وتتفاعل مع بلدان لم تتأثر تأثرا يذكر بثورة المعلومات حتى الآن.[2]

كذلك فإن سرعة معالجة كمية هائلة من المعلومات المتعلقة بالأفراد أو الجماعات، قد تهدد الحريات الأساسية وأمن المواطنين، خصوصا إذا استغلت من قبل أشخاص أو حكومات لغايات غير شريفة، وبهدف الهيمنة والاستغلال. فالمقولة: ((إن من يملك المعلومات يملك القرار)) قد تكون إحدى أهداف أو غايات الذين يسعون إلى امتلاك هذه المعلومات. إضافة إلى الخوف من سيطرة ثقافة عالمية ذات طابع خاص، تمحو وتدمر تراث حضارات قديمة لتحل محلها، وتصبح الوريث الوحيد لتراكمات الثقافات الأخرى، ووليدة الإرث الإنساني الناتج عن تفاعلات آلاف الشعوب والأمم؛ إضافة إلى التغيرات الاجتماعية التي تجعل من الآلة وسيطا بين الإنسان وأخيه الإنسان، مما قد يدفع بالبعض إلى العزلة ويجردهم من إنسانيتهم، ويفرض عليهم أنماطا وأساليب جديدة في العيش.[3]

خلاصة:

يصف **ليري ليونارد** (***Leonard LEARY***)، السياسة الخارجية الأمريكية بقوله: ((السياسة الخارجية للأمة في أي وقت هي مجموعة الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية [..] والسياسة الخارجية تتضمن ماذا تفعل الأمة في العالم، لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه))، وهذا تأكيد على التوجه العالمي للسياسة الخارجية الأمريكية، فالسياسة الخارجية الأمريكية تسعى دوما إلى لعب دور عالمي والتأثير على السياسات الخارجية لجميع دول العالم.

---

[1] **جوزيف س. ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص112.
[2] نفس المرجع، ص126.
[3] **بلال الشافعي**، "ثورة المعلومات"، في: http://www.najah.edu/file/Publications/11.pdf1273567656.pdf ; [25/05/2011].

من بين أهم النظريات التي تفسر السياسة الخارجية الأمريكية هي النظرية الواقعية الجديدة التي تركز على مفهوم القوة، حيث ترى الحفاظ على القوة وتعظيمها واستخدامها كوسيلة للحفاظ على الأمن؛ إضافة إلى فوضوية النظام، وتعني به عدم وجود حكومة عالمية، الذي يدفع وحدات النظام الدولي إلى الاعتماد على الذات، كما أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة ووحيدة لفرض قواعد النظام والإدارة الدولية.

إضافة إلى النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة، اللذان يقومان على أساس الاعتراف بحق ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل الاقتصادي الحرين، وعلى أساس الملكية الخاصة وقوانين السوق، وتدعو إلى تحرير التجارة الدولية من تدخل الدولة. وترى أن هذا يخدم الديمقراطية ويحول دون وقوع نزاعات وحروب دولية.

كما أنه في الآونة الأخيرة، قد أصبح للنظرية البنائية دورا هاما نسبيا في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية، التي تعتمد على البعد الاجتماعي وتركز على العلاقات والتفاعلات والتنشئة الاجتماعية، كما تركز على الهوية ومعاييرها.

هناك عدة أبعاد تؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها أهمها البعد الأمني والعسكري، الذي يهدف إلى توسيع السيطرة الأمريكية كمن الناحية الجيوبوليتيكية مما يحقق لها الهيمنة على العالم، وحفاظها على مصالحها في العالم، والحفاظ على الأمن القومي، هذا المفهوم الذي تُبنى علية الاستراتيجيات الأمريكية دائما.

ثم البعد الاقتصادي الذي له ارتباط بالبعد الأول، حيث أن السيطرة على الاقتصاد العالمي يمكنها من الحفاظ على الأمن القومي وتحقيق الهيمنة الشاملة على العالم، ففي ظل العولمة أصبحت القوة تقاس بالتفوق الاقتصادي والتكنولوجي، ولا يمكن تحقيق الهيمنة بدون السيطرة على الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى عامل الدين الذي له تأثير في حياة المجتمعات وتطورها في كل الدول على اختلاف دياناتها؛ كما أن البعد الثقافي اكتسب أهمية بالغة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أن الهوية الثقافية والترابط والتجانس الثقافي، أصبحت مؤشرات تقاس بها قوة الدولة، خاصة بعدما أصبح الحديث عن حرب الحضارات وصراعها، وحلت محل الحرب على الموارد وحرب الإيديولوجيات.

تلعب المؤسسات والجماعات المختلفة دورا مهما في رسم الإستراتيجية الأمريكية، بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية، التي تُوكل إليها مهمة صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها، ورسم الاستراتيجيات والخطط بما يحقق أهداف هذه السياسة. فإن هناك تأثيرات مختلفة لمؤسسات وجماعات غير رسمية، تشارك في اتخاذ القرار وصنع السياسة الخارجية، من خلال عدة طرق، بما يخدم مصالحها

على غرار ما تقوم به الأحزاب السياسة، جماعات الضغط والمصالح، كاللوبي الصهيوني والمحور الصناعي العسكري واللوبي النفطي ومراكز الفكر والبحث.

كما أن الأدوار التي يمارسها كل من الرأي العام ووسائل الإعلام والاتصال تساهم بدرجات متفاوتة في رسم الإستراتيجية الأمريكية وتنفيذها، حيث أن الرأي العام أو الإعلام بإمكانهما إلغاء سياسة أو خطة معينة عندما يرون أن ذلك لا يتناسب مع مصلحتهم أو مصلحة بلادهم. هذا ما يجعل الولايات المتحدة تولي اهتمام لرضا الرأي العام مثلا، قبل اتخاذ خطوة أو سياسة معينة.

الفصل الثاني:

الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ودور الدبلوماسية في تنفيذها

إن السياسة الخارجية لأية دولة لا تنبع من فراغ، وإنما هي تسعى لتحقيق مصالح وأهداف الدولة في المجال الخارجي، لذلك يُقال أن السياسة الخارجية للدولة هي برنامج عملها في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

ومنه تقتضي عملية صنع السياسة الخارجية لأية دولة القيام بعمليتين أساسيتين هما:

تحديد الأهداف: وينبغي أن تتم هذه العملية وفق القدرات الحقيقية للدولة؛ ويطلق البعض على هذه العملية "رسم إستراتيجية الدولة الخارجية"، أي حساب العلاقات بين الأهداف التي تختارها وبين المخاطر أو الخسائر التي تقبل مواجهتها، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

اختيار الوسائل: بمعنى اختيار أنسب الوسائل أو تبني التكتيك الملائم الذي يوصلنا إلى الهدف المحدّد مسبقا؛ وهنا يكمن جوهر فن السياسة الخارجية.

وهكذا يتضح أنه لا يتسنّى فهم السياسة الخارجية لأية دولة أو تحليلها تحليلا علميا صحيحا، بهدف الكشف عن مدى فاعليتها أو نجاحها، دون التعرّف أولا على المصالح والأهداف التي تسعى الدولة إلى حمايتها أو تحقيقها عن طريق إتباع سياسة خارجية معينة.

وانطلاقا من ذلك سنعرض في هذا الفصل مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال التعرّف على أهداف ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة، وبرامجها الدبلوماسية الموجّهة لمنطقة الشرق الأوسط، من أجل تحقيق أهدافها في هذه المنطقة.

المبحث الأول: تحديد منطقة الشرق الأوسط.

إن الحديث عن مفهوم وخصوصية الشرق الأوسط ذو تشعبات عديدة، فبعض الدارسين يرجع مصطلح الشرح الأوسط الجغرافي والسياسي إلى تاريخ بعيد، والبعض الأخر يرده إلى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وتوقيع اتفاقية "سايس بيكو"* في 9 مايو 1916. وأكثر الغموض الذي يكتف هذه الدراسات راجع إلى كثرة الأسماء والمصطلحات، التي استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر إلى كل الإقليم أو جزء منه.

وعليه فإن تحديد مفهوم إقليم الشرق الأوسط يتسم بالتعقيد والصعوبة، لأن الباحث أو الدارس لمعالم هذا الإقليم الجغرافية والسياسية عليه أن يتعامل مع العديد من القضايا والأمور المتغيرة، التي لم تستقر بعد.

أولا/ مفهوم الشرق الأوسط؟

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط من أهم وأكثر المفاهيم شيوعا، فهو جغرافيا يتوسط إقليم خريطة العالم المعاصر عموما، والعالم القديم خصوصا؛ ويتسم الإقليم من عدة تداخلات طبيعية وبشرية، يمتد على بعد زمني هو أطول بعد تاريخي، باعتباره مهدا للحضارات القديمة ومهبط الرسائل السماوية.[1]

1. الأصول التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط:

هناك فكرة خاطئة ترى بأن ظهور مصطلح الشرق الأوسط يعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بريطانيا مع مطلع الأربعينيات بإنشاء "مركز تموين الشرق الأوسط"، الذي كان مقره في القاهرة؛ وإعلان كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن تشكيل قيادة عسكرية مستقلة لكل منهما في القاهرة، الأولى عرفت باسم "مركز قيادة الشرق الأوسط"، التي كانت صلاحياتها تشمل المنطقة الممتدة من مصر وليبيا غربا إلى بغداد والبصرة شرقا، فكانت منطقة انتشار الجيشين الثامن والتاسع، إضافة إلى الجيش العاشر؛ والثانية عرفت باسم "مركز إدارة القوات الأمريكية العامة في الشرق الأوسط"، وهو مركز أنشئ مباشرة بعد الغارة الجوية اليابانية على القاعدة البحرية الأمريكية "بيرل هاربر" (*Pearl Harbor*) التي تقع في جزيرة "أواهو" في هاواي بتاريخ 7 ديسمبر1941، وكانت تشمل صلاحياتها المنطقة التاسعة الممتدة من شمال إفريقيا غربا إلى منطقة الخليج العربي شرقا،

---

* اتفاقية "سايكس بيكو سازانوف"، كانت تفاهمًا سريًا بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، في الحرب العالمية الأولى.

[1] **يحيا أحمد الكعكي**، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط1، لبنان: دار النهضة العربية، 2002، ص121.

وتعمل تحت اسم "قيادة منطقة الخليج" التابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.[1]

إلا أن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط بالجيو-إستراتيجي الأمريكي **ألفريد ثاير ماهان** (***Alfred Thayer MAHAN***) (1840-1914)، وهو ضابط في البحرية الأمريكية اشتهر بدراساته حول أثر القوة البحرية في بناء الإمبراطوريات. فقد كتب **ماهان** عام 1902 مقالة نشرت في مجلة " *National Review*" البريطانية تحت عنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية" (*Persian Gulf and International Relations*)، وكان محور مقالته هو أنه على بريطانيا أن تسيطر على الخليج العربي (الفارسي في الأدبيات الغربية) وسواحله، لأنها الطريق المؤدية إلى الهند التي تعتبر التاج البريطاني، وطرح في مقالته مصطلح "الشرق الأوسط" لأول مرة، وحدده بالخليج العربي (الفارسي) والسواحل المحيطة به، وكان يلفت انتباه بريطانيا إلى الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي خوفا من وصول روسيا القيصرية إليه وقطع طريق الهند على بريطانيا.[2]

وفي نفس العام كتب **فالنتاين شيرول** (***Valentine CHIROL***) - مؤسس المكتب الخارجي في صحيفة "تايمز" البريطانية- سلسلة مقالات من أكتوبر 1902 إلى أبريل 1903، بعنوان "المسألة الشرق أوسطية" (*Middle East Question*). ليأتي بعد ذلك كتاب **هاملتون** (***Angus HAMILTON***) "مشاكل الشرق الأوسط" الصادر في لندن عام 1909، الذي أشار للشرق الأوسط كمدخل للهند.

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ المفهوم في التغير، فاستخدم مصطلح الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى. وفي 1921 أنشأ **ونستن تشرشل** (***Winston CHURCHILL***) وزير المستعمرات البريطانية آنذاك "إدارة الشرق الأوسط"، لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أنشئ "مركز تموين الشرق الأوسط" و "مركز قيادة الشرق الأوسط"، اللذان كان يشرفان على مساحة غير محددة، تزداد وتتقلص تبعا لنتائج الحرب. وعقب الحرب مباشرة انتشر استخدام المصطلح في الدراسات الأكاديمية ووسائل الإعلام وخطابات السياسيين.[3]

إلا أن هناك اختلاف في تأصيل المفهوم عند المفكرين العرب المهتمين بموضوع التطورات السياسية في المنطقة في العصر الحديث، والتي يتصدّرها موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي؛ وهو

---

[1] **راشد البراوي**، حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1947، ص12.

[2] **أحمد سليم البرصان**، "تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الاستراتيجي الغربي"، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد3، ع3، ص145، في: www.sharjah.ac.ae/English/About_UOS/.../05-barsan.pdf [28/04/2011] ;

* مؤتمر مدريد هو مؤتمر سلام عقد بمدريد في إسبانيا في نوفمبر 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين. وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.

[3] **جميل مطر علي الدين هلال**، النظام الإقليمي العربي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص30.

خلاف زمني ومرجعي. فالبعض يُرجع هذا المفهوم إلى **تيودور هرتزل** (***Theodor HERZL***) مؤسس الحركة الصهيونية، وهو ما روجت له بعض الإصدارات الصهيونية بعد مؤتمر مدريد*، زاعمة بأن مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد ما هو إلا خلاصة لمفهوم وأحلام **هرتزل**، التي توحي بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام والتعايش السلمي.[1]

ومنه نستنتج أن أصل المصطلح والسياق الزمني لتداوله يرتبط بأحداث تاريخية ثلاثة كبرى:

- ✓ ظهور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر.
- ✓ تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.
- ✓ قيام دولة إسرائيل عام 1948.

2. التعريفات المختلفة لمصطلح الشرق الأوسط:

قسم عالم السياسة الأمريكي اليهودي **ليونارد بايندر** (***Leonard BINDER***) في كتابه " *the Ideological Revolution in Middle East*" الشرق الأوسط إلى ثلاثة أقسام: الأول يضم دول القلب وهي الأردن، إسرائيل، السعودية، السودان، سوريا، العراق، لبنان، مصر وليبيا، ودولتان خارج القلب هما إيران وتركيا، ودول الهامش وهي أفغانستان، تونس والمغرب.[2]

أما **وليام تومسون** (***William THOMPSON***) (1970)، فقد تعامل مع المنطقة ككتلة واحدة، تضم الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن الجنوبي واليمن الشمالي (سابقا).[3]

ويرى **عبد الوهاب الكيالي** في موسوعة علم السياسة، أن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح غربي كثر استخدامه خلال الحرب العالمية الثانية، يشمل منطقة جغرافية تضم: سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا وإيران؛ وتتوسع أحيانا لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا. ويرى أن المقصود من إطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية.[4]

تعريف الأمم المتحدة: مرّ تعريف الأمم المتحدة للمنطقة بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولا، فقد عرفت دراسة للأمم المتحدة، أجريت سنة 1975 منطقة الشرق الأوسط على أنها المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا. والتي تشمل الدول التالية: ليبيا، مصر،

---

[1] **محمد سعيد أبو عامود**، "الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي"، السياسة الدولية، العدد 113، يوليو 1993، ص165.

[2] **جميل مطر علي الدين هلال**، مرجع سابق، ص28.

[3] **William Thompson**, *"Delineating Regional Subsystems: Uisitnet works and the Middle Eastern Case"*, International Journal of Middle East Studies, vol.13, no.2 (Cambridge: Cambridge Univ. press, may 1981), pp.213-235

[4] **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة علم السياسة، ج3، مرجع سابق، ص456.

السعودية، الكويت، العراق، إيران، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، لبنان، الأردن، اليمن، إضافة إلى الكيان الإسرائيلي.

تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية: عرفته دراسة فنية أعدتها الوكالة لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات المختلفة في المنطقة سنة 1989، على أنه المنطقة الممتدة من الجماهيرية الليبية غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا. (تقريبا نفس تعريف هيئة الأمم المتحدة).

الشكل رقم 1: منطقة الشرق الأوسط حسب تعريف هيئة الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية.[1]

التعريف العربي: عرفته جامعة الدول العربية في إطار مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، حيث حددته في الفقرة الأولى من الديباجة على أنه: ((الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى إيران والكيان الإسرائيلي)). (مستبعدة تركيا كونها عضوا في الحلف الأطلسي NATO).[2]

[1] United Nations, map of Middle East, no. 4102 Rev. 3 (August 2004). www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm; [23/10/2011].

[2] **محمد علي حوات**، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص24.

الشكل رقم 2: خريطة تمثل منطقة الشرق الأوسط حسب التعريف العربي.[1]

التعريف الإسرائيلي: يعتبر التعريف الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط أوسع تعريف للمنطقة، فهو يشمل كل الدول العربية إضافة إلى إيران وباكستان[2]. حيث طُرحت بعض الآراء حول ضرورة انضمام باكستان إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية نظرا للروابط الإسلامية التي تربطها بالدول العربية.

التعريف الأمريكي: تعتبر دائرة المعارف الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل البلدان التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، السودان، سلطنة عمان، قطر، سوريا، تركيا، الإمارات العربية واليمن. فقد كان هذا التعريف من صنع الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وسميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا قارات العالم القديم الثلاث.

لقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على مفهوم الشرق الأوسط الذي يشمل الدول العربية، مع إضافة تركيا وإيران، وذلك في الإعلام وفي المؤسسات الدولية ووزارة الخارجية، في كل ما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني. ونجحت في نشر هذا المفهوم كبديل عن الوطن العربي أو العالم العربي..، فمصطلح الشرق الأوسط لفظة اعتباطية، تشمل بالمعنى الضيق مصر والجزيرة العربية وتركيا وإيران؛ أما بالمعنى والواسع فهي تشمل كافة المناطق الممتدة من شاطئ المحيط الأطلسي عبر إفريقيا، وصولا إلى حدود إيران الشرقية. وهذا ما تأكد من خلال تحديد المنطقة في المشاريع الأمريكية الجديدة الموجهة إلى هذه المنطقة، كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد.

---

[1] Middle East Facts; The Modern Middle East, http://www.middleeastfacts.com/images/modern.gif; [23/10/2011].

[2] **فوزي حماد و عادل محمد أحمد**، "الأبعاد الإستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية"، السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998، ص260.

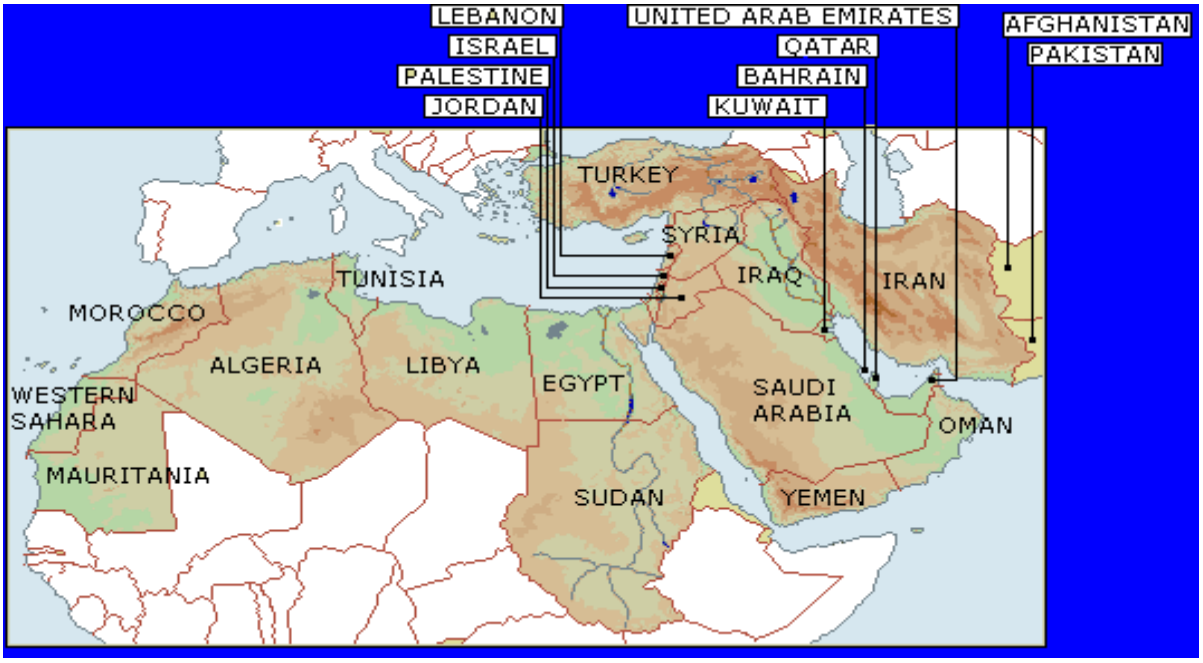

الشكل رقم 3: خريطة الشرق الأوسط حسب الرؤية الأمريكية والإسرائيلية.[1]

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ توافق الدول العربية على تعريف الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية، والإجماع على كون إيران جزءا من المنطقة، واستبعاد تركيا من أغلب التعريفات السابقة.[2]
- ✓ إن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية، بل إنه مصطلح سياسي في شأنه واستخدامه.

- ✓ إن هذه التسمية المتداولة حاليا لم يكن لها هدف غير تمزيق أوصال الوطن العربي، وعدم اعتباره وحدة جغرافية واحدة ولا أمة واحدة، وإنما إدخال دول غير عربية في تركيبته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

وسنعتمد في بحثنا على مفهوم الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية للشرق الأوسط (أي المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا)، حيث سنقوم بإبراز أولويات الدبلوماسية الأمريكية ودور الدبلوماسية العامة في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة.

---

[1] http://www.mideastweb.org/middle_east_map.gif ; [23/10/2011].

[2] **فوزي حماد و عادل محمد أحمد**، "مشكلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001، ص37.

[3] **ناظم عبد الواحد الجاسور**، مرجع سابق، ص226.

ثانيا/ خصوصيات منطقة الشرق الأوسط وطبيعة الصراعات فيها:

من خلال التعريفات السابقة المحددة لمنطقة الشرق الأوسط، يمكن إبراز خصوصيات هذه المنطقة فيما يلي:

- ✓ إن الشرق الأوسط منطقة تلتقي فيها وتتداخل كيانات وكتل جغرافية متعددة، فهناك دول تنتمي إلى شمال إفريقيا (مصر وليبيا)؛ ودول تنتمي إلى الهلال الخصيب (سوريا، لبنان، الأردن، العراق وفلسطين)؛ وأخرى إلى شبه الجزيرة العربية (السعودية، اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات وعمّان)؛ ثم ما يسمى في الأدبيات السياسية الأمريكية والأوروبية بالحزام الشمالي (تركيا وإيران). رغم أن هناك من يضيفون ضمن تعريف الشرق الأوسط بلدانا أخرى، من داخل هذه الأقاليم أو على هامشها.
- ✓ تتسم منطقة الشرق الأوسط بتعدد وتنوع ثقافي ولغوي وديني وعرقي بدرجة كبيرة، فمن الناحية العرقية تنتمي أغلب شعوب المنطقة إلى ثلاثة أعراق: الساميون والأتراك والهنود الأوروبيون (الآريون)، فالساميون يضمون أساسا العرب واليهود؛ فيما يعتبر الإيرانيين أكبر الكتل الآرية؛ أما الأتراك فينتشرون عبر الحزام الشمالي ويشكلون أغلب سكان تركيا الحديثة.

بالإضافة إلى ذلك، توجد العديد من المجموعات العرقية الأخرى مثل الأكراد (المتواجدون في تركيا و العرق وإيران..). ويستند التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط إلى مسلمة تقول بأنها منطقة فسيفسائية (*Mosaic*) تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، وتتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والديني والسّلالي (العرقي).[1]

ومن الناحية الدينية فالصورة نفسها، فبالنسبة للأديان تقدم الكتابات صورة غربية للتعدد الديني في المنطقة. فأكثر الأديان انتشارا هو الإسلام، الذي ينقسمون معتنقيه إلى سنة وشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلى جعفريين ويزيديين وعلويين؛ إضافة إلى المسيحية التي تنقسم إلى العديد من الكنائس تصل إلى اثنتا عشر كنيسة، مثل الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، الروم الكاثوليك، الأنجليكان، البروتستانت..الخ؛ وهناك أخيرا اليهودية. إضافة إلى مذاهب أخرى متعددة.

[1] **أسامة الغزالي حرب**، "الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها"، في: **سلامة أحمد سلامة** (وآخرون)، **الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995، ص24-25.

أما من الناحية اللغوية، فاللغة العربية هي اللغة السائدة في معظم مناطق الشرق الأوسط، وذلك باستثناء طرفه الشمالي حيث تنتشر التركية؛ أما إيران فتسود فيها رسميا اللغة الإيرانية، لكنها منطقة تداخل كبير بين العربية والكردية والفارسية.[1]

طبيعة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط:

يقع الشرق الأوسط حاليا في قلب الصراع الدولي في حقبة النظام العالمي أحادي القطب، تماما كما كانت أوروبا في قلب ذلك الصراع في حقبة الثنائية القطبية في منتصف القرن العشرين. فالشرق الأوسط اليوم مليء بالصراعات والتوازنات التي تسعى إلى إعادة تشكيله في قلب النظام العالمي الجديد، غير أنه من السابق لأوانه تحديد الصورة التي سوف تؤول إليها تلك المنطقة، والتي ثبت الآن بوضوح أنه ليس بإمكان أي قوة منفردة أن تشكلها حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن إبراز هذه الصراعات فيما يلي:

- ✓ هناك من الصراعات في الشرق الأوسط تضافرت لتأجيجها المواريث والتبعات التاريخية مع التدخلات الخارجية. فانفجر الصراع والحرب الأهلية في العراق كنتيجة مباشرة للغزو الأمريكي وإسقاط نظام صدام حسين، وأشعل العدوان الإسرائيلي على لبنان صراعا بين أطراف المعادلة السياسية في لبنان؛ وبرز - أكثر من أي وقت مضى- الصراع بين فتح وحماس كإحدى الحقائق الحاكمة لمستقبل الأرض المحتلة، ولمصير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يشكل استمراره بؤرة التوتر الأكثر خطورة والأكثر استعصاء على الحل.

  وفجر الحضور الإيراني الثقيل في الخليج، والصراع الشيعي-السني في العراق مخاطر امتداد ذلك الصراع إلى السعودية ودول الخليج؛ إضافة إلى احتمالات لا يمكن التقليل من خطورتها لحدوث صراع إيراني-عربي قد يؤدي لصراع مذهبي واسع، حتى داخل الدول التي كانت تعتبر ذات مذهب واحد[2]. إضافة إلى الصراع في السودان؛ كما لا ينفصل عن ذلك ما تعانيه باقية دول المنطقة (مثل مصر، سوريا، الأردن، اليمن..) من اضطرابات التحول السياسي، والصراع بين القوى الساعية للتغير الديمقراطي والقوى الرافضة لذلك.

- ✓ إضافة إلى الصراع بين القوى السياسية الفاعلة في الشرق الأوسط والعالم الخارجي، التي أدرجت في حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ضمن صراع الحضارات أو الثقافات، وقيام الحرب العالمية على الإرهاب الذي أصبحت منطقة الشرق الأوسط المعقل الأساسي لازدهاره.

---

[1] **يحيا أحمد الكعكي**، مرجع سابق، ص128.
[2] **أسامة الغزالي حرب**، "أين الشرق الأوسط الجديد؟"، السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007، ص9.

إنه الصراع الحاكم للنظام العالمي الراهن، والذي تحشد لمواجهته في الواقع ليس فقط القوى الأمريكية والأوروبية، وإنما كافة القوى الدولية الفاعلة.

وحتى وقتنا الراهن فقد جرى هذا الصراع في جبال أفغانستان، ثم في مدن العراق وشوارع بغداد، فضلا عن المواجهات الدامية في عديد من المواقع في العالم كله؛ بالإضافة إلى تطورات الوضع في إيران، فليس هناك حتى الآن ما ينفي قيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، في ظل اعتقاد راسخ يتنامى لديها ولدى حلفائها بأن إيران تسعى لإنتاج الأسلحة النووية، وأن تصرفاتها إزاء الضغوط الدولية وتجاه والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تهدف إلا للمراوغة وكسب الوقت، وهي رؤية تحظى أيضا بأكبر قدر من الدعم والضغط من جانب الكيان الإسرائيلي، كما أنها قد لا تلقى ممانعة من بعض دول الخليج العربي من ناحية أخرى. وعلى كل حال، فإن مثل تلك الخطورة محملة بكثير من مخاطر الفوضى وانعدام الاستقرار في المنطقة كلها.

- ✓ هناك ثالثا، الصراع المستمر، الذي يزيد كثيرا ما يخفى منه عما يظهر، الصراع حول الشرق الأوسط (النفط، الأسواق، الفوائض المالية..) بين القوى الكبرى في العالم. فلقد نظرت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية دوما لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية لهما لا يجوز لأي قوة منافسة أن تنازعها فيها. وكان ذلك المبدأ هو الحاكم للإستراتيجية الغربية في المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق.

غير أن النظام العالمي الجديد حمل معه تغيّرا في أطراف الصراع حول الشرق الأوسط وطبيعته، فاختفى الاتحاد السوفييتي الشيوعي (وانتهى معه الصراع الإيديولوجي)، لتحل محله روسيا الرأسمالية الجديدة، والقادرة على التفاعل مع القوى المحافظة التي سبق أن رفضت الشيوعية، وأخذ الوجود الروسي يظهر في الخليج بعناصره السلعية والبشرية المتنوعة وحضوره السياسي المتنامي؛ من ناحية أخرى، أخذت الصين تقتحم المنطقة بكل قوة، خاصة تجاريا من خلال منتجاتها وسلعها الرخيصة وشديدة التنوع، بل والمطورة لتلبي احتياجات المنطقة. وفي حين تتخذ الصين موقعها ضمن مستوردي نفط الخليج، فإنها حرصت على أن تكون في مقدمة الباحثين والحائزين على النفط المكتشف حديثا في السودان، وأن تكون في مقدمة المتعاملين اقتصاديا معه.[1]

[1] نفس المرجع، ص10.

ثالثا/ أهمية منطقة الشرق الأوسط.

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق حيوية في العالم، حيث تتميز بموقع جغرافي مهم مقارنة بالمناطق العالمية الأخرى، وهذا ما ذهب إليه **لونزوسكي** (***George LENEZOWSKI***) بقوله: ((لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم)).[1]

إن الجغرافيا ليست هي السمة الوحيدة المميزة للمنطقة، بل هناك سمات أخرى تتمثل في البعد الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي، حيث تزيد هذه العناصر من حيوية هذه المنطقة وتجعلها محل تنافس دولي وإقليمي كبير، فقد كان الشرق الأوسط ولا يزال محط أنظار العديد من القوى الكبرى، إلى جانب اهتمام الكثير من الأكاديميين والدارسين للشؤون الدولية.

1. الأهمية الجيوسياسية:

إن أهمية الشرق الأوسط الجيوسياسية لا تعني – كما هو شائع- الجغرافيا السياسية، إنما هو طريقة استخدام الدول أو القوى العالمية لهذا الموقع الجغرافي استخداما سياسيا في صراعها مع القوى الكبرى، كما حدث أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وسعي كل منهما للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.[2]

وتلفت نظرية **نيكولاس سبيكمان** (***Nicolas SPEAKMAN***) الأنظار إلى الأهمية الكبيرة لما أسماه "الأرض الهامة" المتمثلة في: سيبيريا الشرقية، الصين، كوريا، الهند، أفغانستان، إيران، العراق وشبه الجزيرة العربية؛ وكان يعتقد أن من سيطر على دول المحيط (الهامش) يسيطر على أوراسيا ويملك قلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم.

إن الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وأهميتها جعلت منها محط أنظار العالم، ويمكن أن تبرز هذه الخصائص فيما يلي:

- ✓ توسط منطقة الشرق الأوسط للقارات الكبرى الثلاث.
- ✓ تشرف المنطقة على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي.
- ✓ تحتوي منطقة الشرق الأوسط على العديد من الأنهار المهمة، مثل: نهر النيل، دجلة، الفرات ونهر الأردن؛ إضافة إلى الأنهار الصغيرة، وهي أغلبها صالحة للملاحة. كما تحتوي المنطقة

[1] **ممدوح محمود مصطفى كامل**، الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، دون ذكر سنة النشر، ص50.
[2] **علاء طاهر**، العالم الإسلامي في ظل الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998، ص18.

على مجموعة من المداخل الرئيسية، مثل: قناة السويس، مضيق البوسفور والدردنيل، مذيق باب المندب ومضيق هرمز الاستراتيجي.

- ✓ تتميز المنطقة بالاتساع والعمق، ومن ثم فهي تتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب، ولها قدرة على امتصاص الضربات العسكرية حتى غير التقليدية.[1]

وعليه فإن السمات الجيوسياسية للشرق الأوسط جعلت منه منطقة تنازع القوى العظمى المختلفة، وبين القوى الإقليمية الناشئة التي مكّنها موقعها الجيوسياسي من لعب دور مهم عبر فترات التاريخ المختلفة، رغم أن التطور التكنولوجي والثورة في الشؤون العسكرية وتطور الأسلحة قد وضع حدا لدور الجغرافيا السياسية في تحديد مكانة الدولة ودورها الإقليمي.

2. الأهمية الاستراتيجية:

إن العناصر المشكلة للأهمية الاستراتيجية* تعني مجموعة الأبعاد التي لها صلة مباشرة في العمليات العسكرية بمختلف وحداتها البرية والجوية والبحرية، وماله صلة بالقواعد العسكرية التي تنطلق منها تلك القوات[2]. ويمكن إيجاز أهم العناصر التي تُشكّل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

- ✓ الاتساع الجغرافي للشرق الأوسط الذي يُسهّل نشر القواعد العسكرية، لتأمين المنطقة من أخطار العدوان، وتنوع الأقاليم المناخية مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات تدريبا جيدا.
- ✓ القوة البشرية الكبيرة، التي يمكن الاستعانة بها في العمليات العسكرية.
- ✓ صلاحية أجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام؛ وامتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات، ووجود موانئ صالحة للملاحة لتكون بمثابة قواعد عسكرية، وتحكمها في العديد من المضايق والممرات الإستراتيجية.
- ✓ توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعة حربية، كصناعة الأسلحة والذخائر (خاصة في عدة دول مثل إيران وتركيا ومصر وإسرائيل)؛ إضافة إلى الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات العسكرية.[3]

---

* نقصد هنا الإستراتيجية في بعدها العسكري، بالمدلول الضيق أو التقليدي الذي طرحه كلاوزوفيتش للإستراتيجية، بأنها فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية أو المعارك لغرض تحقيق أهداف سياسية. وليس المعنى الشامل للإستراتيجية. للمزيد من الاطلاع أنظر: كارل فون كلاوزفيتز، **عن الحرب**، ترجمة: سليم شاكر الإمامي، ط1، الأردن: دار الفارس للنشر، 1997، ص245-308. أو: Karl Von Clausewitz, **On War**, (Translator: J.J Graham, 1873), in http://www.clausewitz.com/CWZHOME/Vomekriege2/ONWARTOC2.html

[1] **ممدوح محمود مصطفى كامل** ، مرجع سابق، ص51.

[2] **محمد كمال عبد الحميد**، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة: مكتبة الأنجلو-أمريكية، 1959، ص6.

[3] **جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979- 2000)**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر،2002، ص32-33.

3. الأهمية الاقتصادية:

لقد زاد البعد الاقتصادي من أهمية وحيوية منطقة الشرق الأوسط، وترجع تلك الأهمية الاقتصادية إلى العوامل التالية: النفط، الغاز الطبيعي، الأرصدة النقدية من العائدات النفطية.

إن اكتشاف البترول عام 1908، ومع تزايد اعتماد الدول الكبرى الصناعية على هذا المورد الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الاقتصادية والتقدم الصناعي في تلك الدول. وهي مستعدة لشن الحروب من أجل الحفاظ على مصالحها، المتمثلة في آبار البترول والغاز في الشرق الأوسط.[1]

لم يكن لبترول الشرق الأوسط هذه الأهمية الكبرى التي له الآن، ويعود ذلك إلى أن نقل البترول من الأمريكتين إلى أوروبا كان أقل تكلفة وأكثر سرعة وأمن، لاسيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية (فقد بلغ إنتاج الشرق الأوسط من البترول عام 1990 حوالي 6% من الإنتاج العالمي).

وتعد منطقة الخليج العربي من الناحية الاقتصادية من أهم المناطق في العالم حيوية، وهي إحدى حلقات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، لاحتوائها على ثروات طبيعية هائلة، حيث يمثل ذلك مصلحة الدول الغربية التي شنت حربا لا إنسانية على العراق بدعوة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، لكن الدافع وراء هذه الإستراتيجية هو المصلحة الحيوية لهذه الدولة.

لكن نتيجة لازدياد الطلب العالمي على البترول من جهة، وازدياد حدة الضغوط السياسية والحرب في منطقة الشرق الأوسط، خاصة الحروب العربية الإسرائيلية، دفع بالمفكرين الاستراتيجيين الغربيين الحث على ضرورة أن يضع الغرب يده على منابع النفط في هذه المنطقة، وهذا ما ذهب إليه **هيرد دوغلاس** (***Douglas Hurd***)، وزير الخارجية البريطاني الأسبق الذي دعا إلى ضرورة التقرب إلى المنطقة من منطلق الحفاظ على مصالحهم، حيث قال: ((إن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط وهي تشكل أهمية فائقة للاقتصاد الغربي، لأنها تمد العالم الصناعي بما يحتاج من النفط كمادة خام لازمة لتوليد الطاقة)).

أما على وسائل الغرب للحصول على النفط، فيؤكد **هيرد** أنه: ((في الماضي كنا نعتمد على الوسائل العسكرية لتحقيق مصالحنا، أما اليوم فإننا نستطيع أن نعتمد على عدد من دول المنطقة في سبيل تحقيق هذه المصالح بأي طريقة وبأي شكل من الأشكال)).[2]

وعلى الرغم من المحاولات الغربية خاصة لاستحداث مصادر بديلة ومتجددة للطاقة، لكن من المتوقع أن تظل للبترول أهمية كبيرة بين مصادر الطاقة المختلفة. حيث يرى الكثير من المفكرين، بأنه رغم التطور في وسائل المواصلات والطفرة المعلوماتية والتكنولوجية، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن

---

[1] **ممدوح محمود**، مرجع سابق، ص55.
[2] **أحمد كمال الدين شعت**، العراق المغبون و تداعيات حرب الخليج، القاهرة: مكتبة مدبولي، دون ذكر السنة، ص57.

البترول والغاز الطبيعي اللذان يمثلان عصب الحياة الاقتصادية في العالم؛ وتبعا لذلك فإنه ليس من مصلحة الدول على المستوى الإقليمي والعالمي انهيار الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

الشكل رقم 4: **جدول يمثل اكتشاف واحتياطات البترول والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط**[1]

الدولة	اكتشاف البترول			اكتشاف الغاز الطبيعي		
	السنة	الاحتياطي، بليون برميل	النسبة إلى مجمل العالم (%)	السنة	الاحتياطي،تريليون قدم مكعب	النسبة إلى مجمل العالم (%)
إيران	1908	137	13	1988	940	10,1
العراق	1923	110	10,9	2001	1100	11,8
البحرين	1932	0,1	0,01	1932	0,29	0,03
السعودية	1938	264,2	25	1967	243,5	2,70
الكويت	1938	101,5	8,5	2000	101,5	1,10
قطر	1939	15,2	1,27	1971	910	9,80
الإمارات العربية	1950	97,8	8,14	1999	212,1	2,30
سوريا	1956	3,0	0,255	1999	19,90	0,20
سلطنة عمان	1960	0,2	0,47	1998	30,1	0,37
اليمن	1984	2,9	0,24	1984	3,0	0,03

رابعا/ الأهمية الثقافية:

في حقيقة الأمر هناك خلاف بين المهتمين حول أي العوامل لها الأولوية والأهمية في الشرق الأوسط العوامل الثقافية أم المادية، وهذا ما أشار إليه **صامويل هانتنغتون** في طرحه "الصراع بين الحضارات". إن العوامل الثقافية والإيديولوجية تعد من أبرز العوامل المحركة للصراعات السياسية، كما زادت أهميتها في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين الرأسمالي والشيوعي.

تتميز منطقة الشرق الأوسط بالتنوّع الديني والثقافي - كما ذكرنا سابقا- وقد أدى هذا التنوع إلى نشوب العديد من الصراعات و النزاعات المحلية، وقد تم استخدام هذا التنوع من قبل القوى الخارجية الكبرى كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة، كان من أبرز مظاهر هذا الاستخدام العمل على تدويل القضايا الداخلية، ومثل ما حدث في لبنان خاصة وفي العراق والسودان [قبل الانقسام]، فقد أصبحت الطائفية أحد الوسائل الأمريكية لتحقيق مشاريعها في الشرق الأوسط مهما كانت أشكال هذه الطائفية دينية أو سياسية.[2]

[1] **مساعد ناصر جاسم العواد**، "نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، في: http://faculty.ksu.edu.sa/Malawad/Documents/Mansourah%20Paper.pdf[22/07/2011];

[2] "الطائفية والمشروع الأمريكي"، ملقى وطني: الجزائر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، بتاريخ: 18 مارس 2007.

من الناحية التاريخية لعب العامل الديني أيضا دورا بارزا في علاقات المنطقة بالعالم الخارجي، فالشرق الأوسط لا يزال منذ القرون الوسطى إلى يومنا هذا يتعرض إلى حملات سياسية وعسكرية، بل حتى دينية استهدفت المد الإسلامي الذي كاد أن يحاصر أوروبا، ولقد لعب الإسلام دورا رئيسيا في الحيلولة دون تغلغل الإيديولوجية الشيوعية في المنطقة، كما راح في بعض الأحيان يهدد مصالح القوى الكبرى في المنطقة على نحو ما حدث في إيران بعد سقوط نظام الشاه.[1]

فالمفهوم أو البعد الثقافي الذي يَعتبر الدين جزءا منه، فهو تلك الرابطة الدينية الحضارية المشتركة التي تقفز فوق الاختلافات والتباينات الجزئية لتربطها برباط واحد أكثر شمولا هو الإسلام.

وعليه فإن البعد الثقافي لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى الجيوسياسية والإستراتيجية، بل يعد في بعض الأحيان البعد المهم الذي يضاعف من قيمة الأبعاد الأخرى التي ذكرناها سابقا. وخاصة بالنسبة للدول الإسلامية في الشرق الأوسط.

ومنذ حكم الرئيس السابق **بيل كلينتون** (***William Jefferson "Bill" CLINTON***) كانت هناك أصوات من الداخل و الخارج، تشير على إدارته بأنه مع نهاية الشيوعية ينبغي أن تستعد أمريكا لتهديد عالمي جديد هو الإسلام الراديكالي، ويرمز عادة إلى الخطر الأصولي -كما ترى بعض الجهات- الشرق أوسطي إلى شخص مثل الخميني المسلح بإيديولوجية راديكالية وأسلحة نووية، ويعتزم شن الجهاد على الحضارة الغربية.

إن أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية جعلت المنطقة أكثر عرضة للتدخل الخارجي والوجود الأجنبي بكل أنواعه وأشكاله الذي أصبح أمرا واقعا في المنطقة، وهذا ما يعبر عنه البعض بمشكلة التدويل في الشرق الأوسط، وذلك لارتباط المنطقة بالمصلحة الإستراتيجية للدول العظمى.

بناءً على ذلك أصبحت البيئة الأمنية للشرق الأوسط وعلى نحو متزايد أكثر تعقيدا، فالمنطقة لم تعرف الاستقرار منذ حرب الخليج الثانية سنة 1991 إلى يومنا هذا بسبب مخاوف الدول الإقليمية من تجدّد الصراعات والحروب بين الفواعل الدولية والإقليمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسعودية. كما يبقى الصراع العربي الإسرائيلي أبرز مصادر النزاع في الشرق الوسط وسبب التوتر لعقود طويلة، إلى جانب قضايا مهمة تحكم مستقبل الشرق الأوسط مثل قضايا الانتشار النووي وموقف الأطراف الدولية والإقليمية منها والاستقرار السياسي في المنطقة.[2]

---

[1] **علاء طاهر**، مرجع سابق، ص173.

[2] **Nora Bensahel** and **Daniel L.Byman**, *"the future security environment in the middle East: Conflict, stability and change"* rand coporations, in: www.rand.org/pubs/monograph_reports/2005/MR1640.sum.pdf; [09/08/2010].

المبحث الثاني: مصالح وأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

تعتبر المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط العامل الاستراتيجي الأهم في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث يصفها الأمريكيون بالمصالح الحيوية، وينظرون إليها على أنها جزء من أمنهم القومي، وأن حمايتها تتطلب بسط النفوذ الأمريكي على المنطقة. كما أن التوجه الإمبراطوري الأمريكي والسعي للهيمنة على العالم، يحتم على الولايات المتحدة تحديد مصالحها بدقة في المناطق الحيوية، والعمل دوما على ضمان الحفاظ على هذه المصالح، فكان من بين أهدافها في منطقة الشرق الأوسط، التفرّد بالسيطرة على المنطقة، لتضمن بذلك السيطرة على منابع النفط وعمليات استخراجه، حيث يمكنها ذلك من الهيمنة على الاقتصاد العالمي؛ أيضا الحفاظ على أمن إسرائيل، كحليف استراتيجي قوي في المنطقة، تستعين بها في تحقيق أهدافها إذا دعت الضرورة. وكل ذلك طبعا لخدمة مشروعها الإمبراطوري.

أولا/ الهيمنة العالمية:

منذ السنوات التي استهلت القرن السابع عشر حين نزل المواطنون أو المهاجرون الجدد إلى أرض فرجينيا على القارة الجديدة، وهم مؤمنون بأنهم جاؤوا لبناء إمبراطورية جديدة سوف تحكم العالم مستقبلا، وكان شعارهم ((المعاناة والقتل في سبيل المسيح لا إجرام فيها))، وتعلقت أحلام الأمريكيين أنفسهم بحلم (أمريكا الكونية).

لقد نجحت الإمبراطورية بطريقة جديدة غير استعمارية في البداية، دون إراقة الدماء والهيمنة التقليدية الاستعمارية، فكانت الهيمنة الاقتصادية على العالم، وهذا ما حدث بالفعل في القرن الماضي من السيطرة على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وأصبح الدولار الأمريكي بديلا عن الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي في المعاملات الدولية[1].

بدأت الولايات المتحدة بالتوجه إلى ممارسة دور عالمي منذ تدخلها في الحرب العالمية الثانية، ساعية إلى اقتصاد عالمي حيوي، ونظام أخلاقي دولي. وأكد ذلك الرئيس **جورج بوش** في رسالة إلى الكونغرس في 17 يناير 1991، إذ أشار إلى ضرورة التوجه صوب تحقيق القرن الأمريكي القادم، قائلا: ((فقط الولايات المتحدة لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها [..] نحن الأمريكيين نعرف أنه توجد أوقات لابد معها أن نتقدم إلى الأمام، راضين بمسؤولياتنا لقيادة العالم، بعيدا عن الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين، باتجاه وعد مشرف ليوم أفضل))[2] ومن خلال قوله: ((من يحكم العالم لا يخطئ،

---

[1] **عبد الحكيم منصور**، الإمبراطورية الأمريكية: البداية و النهاية، ط1، دمشق: دار الكتاب العربي، 2005، ص197.

[2] أنظر: **أحمد عبد الرزاق شكارة**، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، 16، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص190-196.

ولا يجوز له أساسا أن يشك في أنه يخطئ أو يعترف بأنه يخطئ. كيف يمكن لمن يقوم بمهمة إلهية أن يخطئ؟!)). ففي هذا القول اعتراف من الرئيس **بوش** بأنه يحكم العالم، وغرور يكابر بأنه لا يخطئ، ووهم بأنه يقوم بمهمة إلهية. إن الأمر لا يتعلق بالرئيس **ووكر بوش** كشخص هنا، وإنما بما يعكسه سلوكه على حاضر بلاده ومستقبلها، في ظل عقلية تتشبّث باستخدام عابث لسياسات القوة (*Power Politics*) لخدمة طموحات مجنونة لشبكة صهيونية مهيمنة على مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات في الولايات المتحدة.[1]

لقد تردد الفكر الاستراتيجي الأمريكي ابتداءً بعد نهاية الحرب الباردة، بين الانغماس في الشؤون الدولية أو التعامل الحذر معها، إلا أنه اختار اغتنام الفرص المتاحة في البيئة الدولية غير المعهودة من قبل، مستندا إلى تفوق الولايات المتحدة الاستراتيجي، العسكري والتكنولوجي، وقيادتها لمنظومة الدول الصناعية وحلف شمال الأطلسي. إلا أن الولايات المتحدة في أغلب الفترات، أردفت على هذا التوجه بتوجه آخر أكثر تركيزا منه، وهو تنفيذ دور المهيمن.[2]

إن إستراتيجية الهيمنة تعتبر واقعية لأنها تهدف إلى توسيع سيطرة الولايات المتحدة من الناحية الجيوسياسية وهو أمر لابد منه إذ أنه يساهم في تأمين المناطق التي بها المصالح الأمريكية، وهذا الهدف يتم بفرض نفوذها على القوى المنافسة لها. كما أن ضمان الأمن والاستقرار يعتبران من المصالح الحيوية لاستراتيجية الولايات المتحدة، لأن عدم الاستقرار يهدد مصالحها الاقتصادية التي تعتمد على التجارة الحرة، وهي السياسة التي تركز عليها الخارجية الأمريكية باعتبار أنها أساس السلام والاستقرار للنظام العالمي.

من الناحية الجغرافية تُبرز إستراتيجية الهيمنة أهمية دول معينة مثل أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي على أنها مناطق حيوية هامة لتأمين مصالح الولايات المتحدة. إن أوروبا وشرق آسيا منطقتان يمكن أن تظهر فيهما قوى جديدة تهدد بإثارة قلاقل وعدم استقرار في هذه المناطق؛ والمنطقة الحيوية الأخرى الهامة للولايات المتحدة هي منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول من الناحية الجغرافية تعتبر هذه المناطق هامة للمصالح الأمريكية، لذلك تسعى الولايات المتحدة لحمايتها من الدول الواقعة على الأطراف فقد تظهر من داخل دول الأطراف قوى معادية للحكومات الموالية للولايات المتحدة، ومنه على الولايات المتحدة أن تدعِّم مراكز الحكومات والنظم السياسية القائمة حتى تضيق الخناق على المعارضة التي قد تظهر في الدول الواقعة على الأطراف.[3]

---

[1] **خير الدين عبد الرحمان**، تصدعات في القلعة الأمريكية: تحليل استشرافي استراتيجي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص101.
[2] **نعوم تشومسكي**، "الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية"، تقرير واشنطن، العدد 2، أبريل 2005، في: http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=11 [27/08/2010];
[3] **هدى راغب عوض**، "الإستراتيجية الدولية في القرن القادم: بين الاستمرار و التغيير"، مرجع سابق، ص313.

لذلك فقد نظرت الولايات المتحدة للصين وروسيا منذ نهاية الحرب الباردة باعتبارهما الدولتين النوويتين ذواتي التأثير، ليس فقط الإقليمي ولكن العالمي، الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة اهتماما وانتباها مستمرين من ناحية معالجة المشاكل الفعلية والمحتملة الناجمة عن بروز هاتين القوتين. ومن ناحية أخرى، نظرا لأن بروز هاتين القوتين سيكون له انعكاساته الخطيرة ليس فقط على الاستقرار والتوازن الإقليمي في آسيا والباسفيك، ولكن أيضا على النظام الدولي وهيكله ككل.

ولقد كانت التقارير والتحليلات الأمريكية قبل أحداث سبتمبر تشير إلى نوع من القلق بسبب ظهور علامات تشير إلى عودة ظهور روسيا كقوة أسيوية بعد غياب استمر معظم التسعينات. وكان من بين أخطر هذه المؤشرات بالنسبة للولايات المتحدة، هو اتجاه روسيا لإقامة جبهة دبلوماسية متحدة مع الصين ضد الولايات المتحدة وتزويد بكين بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة.[1]

وقد كان إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون في 15 جوان 2001 في مدينة شنغهاي الصينية، والتي تضم إلى جانب الصين وروسيا أربع دول في آسيا الوسطى هي: كازاخستان، طاجاكستان، قرغيزستان و أوزباكستان، تطورا مقلقا للولايات المتحدة حيث نُظر إليها جزئيا باعتبارها تؤكد تغلب التيار المنادي داخل روسيا بالاتجاه نحو الشرق (بدلا من الارتباط بالغرب وبمؤسساته العسكرية والاقتصادية) لدعم الدور الروسي في القارة الآسيوية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى من ناحية، ولمقاومة توسيع الحلف الأطلسي الذي يسعى لضم دول جديدة إليه في القوقاز و آسيا الوسطى، واستثمار العمق الآسيوي في مواجهة الضغوط الأمريكية من خلال قيام ائتلاف واسع النطاق لا يخضع للنفوذ الأمريكي من ناحية ثانية. وقد اعتبر البعض أن ارتباط بعض دول آسيا الوسطى بروسيا والصين في إطار منظمة مؤشرًا على حُسن السيطرة على المنطقة لصالح محور الصين-روسيا، الذي بدأ منذ التسعينات، وأيضا على تأكيد الدور الخاص لروسيا الذي سعى الرئيس **فلادمير بوتين** لتحقيقه منذ توليه السلطة.[2]

أما عن البعد الديني في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية هناك هدف أساسي تكشف عنه تصريحات **ووكر بوش** الأولى عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تصف الحملة عل الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة بأنها "حملة صليبية". وهذه ليست في رأي الكثيرين زلة لسان، ولكنها تعد تعبيرا دقيقا عن موقف وعن تصوّر انطلق منه الرئيس **ووكر بوش**، فهو مدرك لما يقوله، وذلك في ظل التوجّهات البارزة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يطرح بقوة مقولة **هانتنغتون** عن صراع الحضارات[3]، التي

---

[1] **Kurt Campbell**, "the challenges ahead for US policy in Asia", Foreign policy research, Institute Enotes, March 30,2001, in: http://www.fpri.org/enotes/20010330.campbell.challengesahead.html; [20/08/2010].

[2] **علاء جمعة**، "منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا"، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001، ص138-139.

[3] **يوسف العاصي الطويل**، "الصليبيون الجدد، الحملة الثانية: البعد الديني لحملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقته بمخطط إسرائيل الكبرى"، في: [http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/28-9-2001/war8.htm]18/08/2010;

كانت بتشخيصها واقع الصراع العالمي الراهن وآفاقه المحتملة على المدى المتوسط و البعيد، تسعى إلى تدعيم مناطق نفوذ الولايات المتحدة، وإشعار صناع السياسة الخارجية بموازين القوى الجديدة في العلاقات الدولية، وتحذيرهم من الانخداع بالوهم الانتصاري الذي خلقته نهاية الحرب الباردة، والانتصار الكبير أثناء حرب الخليج الثانية، وبالتالي عدم الاسترخاء والاستعداد المستمر لمواجهة تهديدات جديدة.

ويبدو أن الهدف الأساسي من أطروحة **هانتنغتون**، هو المحافظة على الزعامة الأمريكية في وجه من يطالب بالعودة إلى الانعزالية الأمريكية التقليدية، على اعتبار اختفاء الخطر الشيوعي، فثمّة تصاعد قوي للتيار الانعزالي الذي يطالب بتراجع الولايات المتحدة عن دورها الدولي للاهتمام بشؤونها الداخلية. وفي وجه هذا الاتجاه الداعي إلى الانكماش، ظهر الاتجاه الذي يرى أنه من أجل تكريس الهيمنة الأمريكية، لابد من التزام الولايات المتحدة بمسؤولياتها الدولية كضامن للسلام العالمي وضابط للتوازنات الإقليمية في مختلف مناطق العالم.[1] فقد رأى الكثيرون أن السياسات الأمريكية الراهنة منذ الحادي عشر من سبتمبر هي تجسيد دقيق لمقولة صراع الحضارات، ولقد كرر هذه المقولة الكثير من أقطاب حكومة **ووكر بوش**، ووصفوا الحرب على الإرهاب بأوصاف مختلفة، تارة بأنها حرب بين قوى الخير و الشر، وتارة بأنها صراع الحضارات.. إلى غير ذلك من الأوصاف التي تصب في النهاية في خانة الحرب الدينية.

والواقع أن التوجهات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة اتجهت نحو اتخاذ الإسلام كعدو بديل في إستراتيجيتها الكونية وسعت لخلق وتضخيم الخطر الإسلامي لإقناع العالم بتوجهاتها العدائية تجاه الإسلام.[2]

ومنه نستنتج أن الولايات المتحدة بذلت وبوتائر مختلفة، محاولات لتثبيت نفوذها بوسائل أخرى غير التدخل العسكري المباشر. وأبرز تلك المحاولات سعيها إلى فرض تسويات منفردة للصراع العربي-الإسرائيلي، وجذب فائض العوائد النفطية للبلدان العربية إلى الاقتصاد الأمريكي، وتشجيع عمليات الخوصصة، وإحداث إصلاحات اقتصادية مغايرة لحاجات شعوب المنطقة، وإبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع الكثير من البلدان العربية، كحوافز أو مغريات لتسهيل وتيرة التبعية، وتقديم المعونات إلى المنظمات غير الحكومية (تحت ستار نشر ثقافة الديمقراطية والحكم الصالح الرشيد وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة..)، واختراق الكثير من الوسائل الإعلامية العربية.[3]

---

[1] **محمد سعدي**، مرجع سابق، ص212.
[2] **يوسف العاصي الطويل**، مرجع سابق.
[3] **منذر سليمان**، "قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية"، المستقبل العربي، العدد 377، يوليو 2010، ص28-29.

ثانيا/ السيطرة على منابع النفط:

يتمركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لافت حول منطقة الشرق الأوسط، حيث أن تحقيق أهداف مثل منع روسيا، الصين، الهند وأوروبا من منافسة الولايات المتحدة مستقبلا على السيطرة العالمية يستدعي الإمساك بنقطة مفصلية، هي حقول النفط الأساسية في العالم وممرات ناقلاته البحرية وأنابيبه، وبذلك تحافظ الولايات المتحدة على تدفق النفط لصالح اقتصادها، وتحافظ على مفاتيح ابتزاز اقتصاديات الدول المنافسة في الوقت الذي تريده، وذلك عبر السيطرة على حنفيات الذهب الأسود والتحكّم بأسعاره. ويعبّر عن هذه الرؤية الإستراتيجية **برادلي ثاير** من معهد بيغن-السادات الإسرائيلي، بقوله: ((إن غياب منافس حقيقي جّدي في الشرق الأوسط يمنح الولايات المتحدة أولوية في السياسة الدولية، وهذا يخلق فرصة لتحقيق الأهداف قبل انتهاء المرحلة الذهبية وظهور منافس حقيقي)).[1]

إن السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الدول النفطية بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن قاصرة على النصف الغربي من الكرة الأرضية فقط، بل يمكن ملاحظتها في مناطق أخرى، حيث تختلط مصالح شركات النفط الأمريكية مع مصالح الحكومة الأمريكية وسياساتها الإستراتيجية. ففي الشرق الأوسط حيث بدأت أهمية المنطقة تزداد كمنتجة للنفط الخام منذ الخمسينات، ومن خلال شركات نفط أمريكية لم يكن من الصعب فهم محاولات الولايات المتحدة المتكررة للهيمنة السياسية على المنطقة، وكانت المحاولات الأولى من خلال العلاقة النفطية الأمريكية مع المملكة العربية السعودية، حيث كانت الاستثمارات هناك تحتكرها الشركات الأمريكية.[2]

ولتحقيق هذا الهدف [الهيمنة على منابع النفط في المنطقة] اضطرت الولايات المتحدة لتقديم دعم كبير للحكومات الحليفة، مثل مصر، إسرائيل، إيران، المملكة العربية السعودية وتركيا لتحدّ من التوسع السوفييتي في المنطقة أثناء الحرب الباردة، وحافظ النفط على أهميته كهدف استراتيجي في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. كما برزت أهمية دعم الحلفاء وأصبحت كل الظرف لصالح التوسع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وكان لابد لإدارة **ووكر بوش** أن تُحكم قبضتها على الفرصة التي سُنحت لها في حربها على الإرهاب من احتلال العراق إلى إعادة تشكيل بلدان الشرق الأوسط والتوسيع الجوهري للوجود الأمريكي في المنطقة.[3]

وفي نظر الأمريكيين فإن موقع الولايات المتحدة بكامله في هذه المنطقة الغنية جدا والإستراتيجية بدا قلقا ومزعجا، ونتيجة لذلك فقد أصدر الرئيس **جيمي كارتر** في 29 يناير 1980 "مبدأ كارتر"، الذي

---

[1] **هادي قبيسي**، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم،2008، ص34

[2] **محمد الرميحي**، النفط والعلاقات الدولية، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، أبريل1982، ص37.

[3] **برادلي أ. تاير**، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص10.

اعتبر أية محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج بمثابة هجوم مباشر على الولايات المتحدة نفسها. كذلك شكل **كارتر** قوة الانتشار السريع لكي تستخدم كحلف دفاعي إقليمي لتدعيم الأمن في الخليج؛ ومرة ثانية أعاد كارتر بمبادرة رئاسية تأكيد أهمية الخليج كمسرح حيوي بالنسبة للولايات المتحدة، مبرزا بذلك الحاجة إلى وجود عسكري دائم وكبير في مصر وعمّان والصومال وكينيا وإسرائيل. إن الحشد العسكري الأمريكي الهائل كان إشارة على أن أمن نفط المنطقة قد اتخذ أهمية بالغة.[1]

لذلك سيبقى النفط دائما الهدف الرئيسي ليشكّل نقطة التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، وفي هذا الإطار يمكن أن نضيف نقطة أخرى لاستراتيجية الولايات المتحدة النفطية في منطقة الخليج ووجودها العسكري فيه، وهي مواجهة أي محاولات، ولاسيما من إيران بإغلاق مضيق "هرمز" عند مدخل الخليج العربي بين عمان و إيران، أو تعريض شحن النفط في الخليج إلى الخطر، إذ وصلت حركة المرور اليومية في مضيق "هرمز" عام 2007 إلى تسعة عشر مليون برميل، إضافة الى مضيق "باب المندب" و قناة "السويس" التي بلغت حركة مرور النفط فيها خمسة ملايين و خمس مئة ألف برميل يوميا. وهكذا فإن سياسة أمن النفط والقوى المحركة للطلب والعرض والتقييدات الجغرافية ستلعب دورا هاما في احتمال الصراع على النفط ومساراته ومواقعه، لذلك فإن حرب الولايات المتحدة ضد العراق مبررة فقط فيما يملكه العراق من طاقات نفطية.[2]

ولتوضيح مدى أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونغرس الأمريكي، الذي جاء فيه أن حرمان الولايات المتحدة من نفط السعودية وحدها لمدة عام واحد، سيترتب عليه انخفاض الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 مليار دولار، وارتفاع معدل التضخّم. ولعل في ذلك ما يؤكد صحة القول بأنه لا توجد دولة من بين دول العالم تعادل السعودية من حيث أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.[3]

يرى البعض أنه من أهم الدوافع الأمريكية للسيطرة على الموارد النفطية العالمية هو التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى، التي تعتمد بشكل أو بآخر على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي، وهو ما يمكن أن يتم من خلال طريقتين هما: التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى ومنها الصين، اليابان وفرنسا؛ والتحكم في أسعار النفط على خفضها في السوق العالمي، بما يحقق خسائر هائلة في عائدات البلدان النفطية ومنها روسيا. ويتم ذلك عن طريق:

- ✓ رفع الأسعار عندما يتعلق الأمر بمعاقبة اقتصادات منافسة معتمدة أساسا على النفط المستورد من الخليج، مثل: أوروبا، اليابان والصين، بالإضافة إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية.

---

[1] **فواز جرجس**، مرجع سابق، ص151.
[2] **سمير صارم**، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي (دمشق): العدد المزدوج 18-19، ربيع وصيف 2003، ص69.
[3] **جمال مصطفى عبد الله سلطان**، مرجع سابق، ص52-53.

- ✓ خفض الأسعار إذا تعلق الأمر بالسماح للاقتصاد الأمريكي باستهلاك كميات أكبر من النفط نتيجة تزايد الطلب عليه، أو بمعاقبة أنظمة نتيجة خفض عائداتها النفطية، وخنقها اقتصاديا وماليا مثل: السعودية أو العراق سابقا، الذي كان يطالب بدفع مستحقاته النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية باليورو وليس بالدولار.[1]

إضافة إلى تهديد المصالح النفطية للدول المنافسة، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالميا في الصناعات النفطية، وتمتلك أكبر الشركات في هذا المجال مثل: شركة "إكسون موبيل"، "شيفرون تكساسو"..، فمثلا كانت تملك الشركات النفطية الأمريكية حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي، لكنها فقدت هذه النسبة بعد تأميم شركة البترول العراقي عام 1972، حيث تحولت الشراكة إلى الشركات الروسية والفرنسية، وحاليا ترغب الشركات الأمريكية والبريطانية في استعادة وضعها السابق في قطاع النفط العراقي، كما تحاول أن تلعب دورا قياديا في صناعة النفط العالمية.[2]

وكثيرا ما هدّدت الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط إذا حصل من الدول النفطية ما يهدد التدفق المستمر لهذه المادة إليها وإلى حلفائها في أوروبا واسيا، ولقد وضعت أمريكا مخططا لهذه القواعد المترابطة من أوروبا، فالمغرب العربي ثم الشرق العربي إلى منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ولقد اتضحت الرؤية الأمريكية البديلة لهذه الإستراتيجية بعد أن جوبهت برد فعل الدول الإقليمية وهي تعزيز علاقاتها بكل من تركيا وإسرائيل وتوسيع مستويات التعاون الاستراتيجي فيما بينها من أجل ضمان مثل هذه الحركة الإستراتيجية في التعامل مع المنطقة العربية. ولعل من أبرز ما يمكن استخلاصه من هذا المبدأ وتطبيقاته هو اعتبار النفط أحد عناصر الأمن القومي الأمريكي لأن حماية إمدادات النفط تستوجب اعتبار المنطقة العربية وبالذات منطقة الخليج جزءا من هذا النطاق.[3]

استعادة الأرصدة النفطية:

حصلت الدول العربية النفطية على نحو خمس مئة مليار دولار من العوائد النفطية حتى الثمانينات، وقد حاولت الولايات المتحدة استرداد الجزء الأكبر من هذه الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة النفطية (*Petrodollars Recycling*) والمقصود منها إعادة الأرصدة النقدية الهائلة التي تجمعت لدى الدول العربية، وذلك من خلال:

1- محاولة جذب الأرصدة النقدية الشرق أوسطية كودائع ومدخّرات في البنوك الغربية.
2- تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

---

[1] **خليل العناني**، "دور النفط في الأزمة العراقية-الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003، ص39.
[2] نفس المرجع، ص38.
[3] **جمال مصطفى عبد الله سلطان**، مرجع سابق، ص92-93.

3- فتح أسواق جديدة في دول الشرق الأوسط لامتصاص فائض القوة الشرائية فيها، مع تشجيع سكان تلك الدول على أنماط الاستهلاك الغربية بغرض ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية، ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.

4- إقناع دول الشرق الأوسط ذات الفوائض النفطية الهائلة بالتوسّع في مشروعات التنمية بما يزيد كثيرا على احتياجاتها الفعلية، بهدف تشجيع زيادة الطلب على السّلع الإنتاجية والاستهلاكية التي تنتجها الدول المتقدمة، مما يساعد على إحداث نوع من الرّواج الاقتصادي للتقليل من آثار الكساد الذي تعاني منه الدول الصناعية المتقدمة من جراء ارتفاع أسعار النفط.

5- خلق نوع من التوتّر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وإذكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدمة، ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية النفطية من خلال تشجيع الزيادة في الإنفاق العسكري.[1]

فقد كانت الفكرة الأساسية التي حكمت الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، هي إرساء هيمنة اقتصادية تأخذ بيد الولايات المتحدة نحو السيطرة العالمية. فإذا تجاوبت بلدان أخرى وعلى نطاق واسع مع حاجة توسيع السوق الأمريكية، فإنها ستكون امتدادا لها وتعمل على تفعيلها ودوام نشاطها، وعليه إذا اعتمدت هذه البلدان بُنى اقتصادية مماثلة لبنى النظام الاقتصادي الليبرالي، التبادل الحر والتنافس البعيد عن السيطرة الحكومية المركزية، فسوف تشعر هذه البلدان حتما بضرورة استيراد البضائع والسلع والمنتجات الأمريكية. وفي هذا النموذج تكمن فكرة الربط أو التبعية الاقتصادية، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار المكانة المتفوّقة للاقتصاد الأمريكي بالقياس مع اقتصاديات البلدان الأخرى، وبالتالي كلما اتسعت دائرة الاستهلاك كان ذلك عاملا مهما لتحريك الآلة الاقتصادية. هذه الفكرة أشار إليها الرئيس **هاري ترومان** (***Harry S. TRUMAN***) بقوله: ((إن الحفاظ على اقتصاد أمريكي متوازن وتمكينه من النمو، يكمن في تشجيع إنماء الباقي)). مما يعني ضرورة تحويل البلدان الأخرى إلى أسواق تستورد المنتجات الأمريكية وتكون إمدادا لها.[2]

ثالثا/ حماية أمن إسرائيل:

تعود العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى تاريخ 14 مايو1948، حين تمّ الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية بهيئة الأمم المتحدة، حينها اعترفت الإدارة الأمريكية في فترة حكم الرئيس **هاري ترومان** بالدولة الإسرائيلية وأيدت خطة التّقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة، ومنذ تلك الفترة والعلاقات بين الطرفين آخذة في التطوّر والتّماسك حتى أصبحت إسرائيل الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة

[1] نفس المرجع السابق، ص54-55.
[2] **عبد القادر محمد فهمي**، ص98-99.

في الشرق الأوسط. ونظرا لهذا التقارب فقد أوكلت الإدارة الأمريكية لإسرائيل دورا بارزا أثناء فترة الحرب الباردة تتمثل أساسا في عرقلة حركات التحرر بالمنطقة، وبعد تراجع حدة الحرب الباردة تعمل الإدارة الأمريكية على تهيئة إسرائيل لأداء أدوارا أخرى أكثر أهمية في المنطقة مستقبلا، وهذا ما أكده **ديك تشيني** عندما كان وزيرا للدفاع في حكومة الرئيس **بوش** الأب بقوله: ((هذه علاقة مستمرة قائمة على التعاون الاستراتيجي بين بلدينا قائمة على الدّعم المتبادل والتزام الولايات المتحدة الذي لا يتزعزع بأمن إسرائيل)).[1]

لقد كان ضمان وجود إسرائيل دعامة في السياسة الأمريكية الشرق الأوسطية منذ عام 1948، وكان ضمان أمن إسرائيل الهدف الأمريكي طوال عملية السلام. وهذا أمر مناسب، غير أن المشكلة في عملية صنع السلام الأمريكية، والسبب الأساسي لانهيار عملية السلام هو أنه لا أحد يبحث ضرورة منح ضمانات متساوية للأمن والوجود الفلسطيني، كما أن على الولايات المتحدة أن تبدأ بتناول الصراع من منظور الجانبين كليهما: ينبغي أن تسأل نفسها إن كانت إسرائيل ستعيش في نوع من الدولة المبتورة التي لا يمكن الدفاع عنها ولا يمكنها البقاء، وهو النوع الذي تحاول فرضه على وجود الفلسطينيين القومي كما هو لضمان أمن إسرائيل ووجودها. وحتى يحين ذلك الوقت لن تستطيع الولايات المتحدة إطلاقا إحلال السّلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما لن تسنح لها فرصة قوية لكسب الحرب على الإرهاب.[2]

فإسرائيل تبدوا وسيلة لا غنى عنها من وسائل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بحكم موقعها. ففي جميع المراحل التي مرت بها هذه الإستراتيجية، تُظهر عنصرا مهما من عناصرها ووسيلة تستخدمها بشكل من الأشكال. وقد أخذت هذه الأهمية من الخطط الأمريكية، ولهذا استمرت في تأدية مهمتها للغرب على نحو عام والولايات المتحدة على نحو خاص منذ قيامها ولحد الآن. ومثلما هو معروف فإن الولايات المتحدة استخدمت العديد من الأساليب، فالأحلاف والقواعد البحرية والجوية في أنحاء العالم أنشئت لحماية مصالحها، بيد أن تكاليف تلك القواعد والأحلاف وتذمّر الرأي العام العالمي بسبب من وجودها، دفع الولايات المتحدة إلى تبني مبدأ جديد يقوم على أساس التخلي عن استخدام بعض القواعد وتدخل قواتها المباشر في الفراغات المحدودة والحروب المحلية، والاستعانة بنوع من التحالفات غير المكتوبة، تقدم فيه الولايات المتحدة الدعم المادي، في حين تقوم الدول الحليفة بدور القواعد الأمريكية ومن دون أن تكون مرتبطة بأي حلف من وجهة نظر القانون الدولي.[3]

---

[1] **محمود شرقي**، مرجع سابق، ص374.
[2] **كاثلين كريستيسن**، "تصورات عن فلسطين: سياسة أمريكا الشرق أوسطية"، في: **إيدمون غريب** (وآخرون)، مرجع سابق، ص66.
[3] **جمال مصطفى عبد الله سلطان**، مرجع سابق، ص296-297.

لذلك فقد قدمت الولايات المتحدة منذ حرب الأيام الستة سنة 1967، مساعدات ضخمة لإسرائيل، فاق أي دعم نالته أي دولة أخرى. فكانت إسرائيل المستفيد السنوي الأكبر من المساعدات الأمريكية الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، والتي تجاوزت قيمتها 140 مليار دولار منذ الحرب العالمية الثانية. وهي تتلقى سنويا حوالي ثلاث مليارات دولار كمساعدات مباشرة، أي خمس الميزانية الأمريكية للمساعدات الخارجية تقريبا، وبما يعادل خمس مئة دولار أمريكي لكل إسرائيلي.

منذ عام 1982، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو (VITO) [حق النقض] اثنان وثلاثين مرة في مجلس الأمن ضدّ قرارات تنتقد إسرائيل، بما يتجاوز مجموع "الفيتو" الذي استخدمه الأعضاء الآخرون مجتمعين. وعطّلت الولايات المتحدة جهود الدول العربية لوضع ترسانة إسرائيل النووية على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتهب الولايات المتحدة إلى المنطقة لنجدة إسرائيل وقت الحرب، وتأخذ جانبها في مفاوضات السلام، وقد حمت إدارة **نيكسون** (***Richard NIXON***) إسرائيل من تهديد التدخّل السوفييتي، وأعادت مدّها بالمساعدات العسكرية خلال حرب 1973. وشاركت واشنطن بقوة في المفاوضات التي أنهت الحرب، وكذلك في عملية الخطوة خطوة التفاوضية المطولة التي تبعتها، كما أنها أدت دورا حاسما في المفاوضات التي سبقت وتبعت "اتفاق أوسلو" الموقع عام 1993، ما دفع بأحد المشاركين الأمريكيين في مفاوضات "كامب ديفيد" التي جرت سنة 2000 للقول: ((غالبا جدا ما تصرفنا كمحامين لإسرائيل)).[1]

وفي عهد الرئيس **جورج بوش** الأب، ازدادت الحماية الأمريكية لإسرائيل والدفاع عنها والحفاظ عن أمنها، فبعد قصف العراق للكيان الإسرائيلي في حرب الخليج الثانية، أبدا العديد من المسؤولين الأمريكيين تفهما لحقها في استخدام الأسلحة غير التقليدية. وفي الوقت نفسه، وبعد الحرب، فُرضت عقوبات اقتصادية قاسية على العراق تخللتها عدة عمليات قصف جوي أمريكي بتهمة تطوير برامج سرية لأسلحة الدمار الشامل، وأنه استعمل أسلحة كيمياوية ضد إسرائيل.[2]

وبعد حرب الخليج الثانية كانت الإدارة الأمريكية لا تزال تكرس الازدواجية، فسياسة **بيل كلينتون** في الشرق الأوسط كانت تعتبر المسألة النووية غير أساسية، ووضعت في أولوياتها تسريع المفاوضات لعقد اتفاقية سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وكذلك مع الأردن وسورية بهدف الانطلاق في مرحلة ثانية للمفاوضات حول الحد من التسلح في المنطقة، وكرّست بذلك هذه السياسة نظرة **شمعون بيريز** (***Shimon PERES***) للموضوع النووي، وكانت الولايات المتحدة تعتبر أن إسرائيل لديها سبب كافي للامتناع عن الانضمام إلى المعاهدة، وهو التهديد المستمر لأمنها القومي من طرف دول الجوار.

---

[1] **جون ميرشايمر** و **هارفرد ستيفن والت**، مرجع سابق، ص73-74.

[2] **صلاح الدين العرجوم**، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و تأثيرها على الأمن القومي العربي (2000-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008، ص150.

وحتى بعد عقد اتفاقيات السلام فإن إيران والعراق مصادر تهديد كذلك؛ كما أن العديد من دول الجوار لا تعترف بوجود دولة إسرائيل، فالولايات المتحدة ترى أنه في ظل هذه الظروف والأسباب لا يمكن التفاوض معها بشأن أسلحتها النووية. وفي نفس الفترة كان القصف الأمريكي على العراق لا يزال متواصلا بتهمة تطويره لأسلحة محظورة ضمن عملية "عاصفة الصحراء" ثم عملية "ثعلب الصحراء" في ديسمبر 1998، على الرغم من أنه كان قد قدّم كل ما يملكه من مخزون للأسلحة الكيماوية والبيولوجية.[1]

أما على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، فإن منظري السياسة الخارجية الأمريكية يجمعون على أن عملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن تصب في مصلحة إسرائيل. ونلاحظ أن محادثات "كامب ديفيد" بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية الرئيس **بيل كلينتون**، كانت دون الحدود التي يتطلع إليها الفلسطينيون بموجب قرارات الشرعية الدولية، ونلاحظ أيضا أن إدارة **ووكر بوش** لم تُعط عملية السلام في الشرق الأوسط الأولوية في اهتمامها، بل ذهبت إلى نفس المقولة الإسرائيلية، باعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ونقل السّفارة الأمريكية إلى القدس، والحفاظ على أمن إسرائيل، وتزويدها بأحدث أسلحة الترسانة الأمريكية والإبقاء عليها كأهم حليف استراتيجي لها في العالم. وهذا ينسجم مع النظرة التقليدية لليمين المحافظ على الحزب الجمهوري، وخاصة في عهد **نيكسون** و **ريغان** و**جورج بوش** الأب. ولم تخرج إدارة **ووكر بوش** عن هذا التوجّه، حيث تؤيد مبدأ الدبلوماسية المحافظة مع استخدام القوة المسلحة عند اللزوم، ولذلك نرى أن هذه الإدارة فتحت ملفات الإدارة القديمة في عهد **بوش** الأب، مثل ملفي العراق وتطويع الدول المارقة التي لا تراعي الديمقراطية وحقوق الإنسان.[2]

من هنا أصبح من الأهداف الأمريكية الرئيسة والأساسية في المنطقة، دعم التفوّق الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي باعتباره أداة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وعنصرا من عناصر الرّدع للقوى الإقليمية، ولقد جعلت الإستراتيجية الأمريكية الكيان الإسرائيلي هدفا استراتيجيا على درجة قصوى من الأهمية، وليس وسيلة إستراتيجية أو خيارا يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة، ويحدد الرئيس **ريتشارد نيكسون** مثلا، التزام الولايات المتحدة بإسرائيل قائلا: ((إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية والإيديولوجية [..] إننا سوف نجد أنفسنا بما يقارب اليقين مشاركين في نزاع مستقبلي في الشرق الأوسط [..] ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة بأن تهزم إسرائيل)). وقد صرح **دان كويل** (***James Danforth QUAYLE***) نائب الرئيس الأمريكي **جورج بوش** في عام 1992 أمام اجتماع المنظمات الصهيونية قائلا: ((إخواني الصهاينة، إنني هنا الآن كنائب

---

[1] نفس المرجع، ص151.
[2] **صلاح الدين العرجوم**، مرجع سابق، ص153-154.

للرئيس بوش لأؤكد التزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل))، وأكد **بيل كلنتون** في عام 1993 قائلا: ((إننا سوف ندعم إسرائيل عبر التأكيد على تفوقها العسكري النوعي)).[1]

رابعا/ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر:

إن حادثة الحادي عشر من سبتمبر شكلت المنعطف وأيقظت الذهن الأمريكي بشكل عام، إلى ضرورة إعادة النظر إلى السياسة الخارجية ككل. أما بالنسبة للمحافظين الجدد فقد شكلت فرصة لطرح أفكارهم التي حملوها منذ عقود، كتيار إيديولوجي يمتلك رؤية امبريالية لدور الولايات المتحدة في الساحة العالمية يستند إلى القوة العسكرية، فقد قال **تشارلز كراوثمر** (***Charles KRAUTHAMMER***) الذي يعد أحد وجوههم البارزة: ((عندما أيقظتنا حادثة الحادي عشر سبتمبر، أذهلتنا و أشعرتنا بأن كل شيء حدث فجأة. كلا، ليس ما حدث في 11 سبتمبر هو الجديد، إنما الجديد هو ما جرى في 26 ديسمبر 1991: ظهور الولايات المتحدة كقطب أحادي في العالم. المهم هو مكاسبنا في هذا الصراع، مكاسب لم نكن في طور الحصول عليها طوال صراعات القرن العشرين [..] السؤال في الوقت الحاضر يُطرح حول كيفية تنمية هذه المكاسب، وكيفية بسط سلطتنا كقطب منفرد، كيف ننشرها لكسب الحرب القديمة الجديدة التي تفجّرت في 11 سبتمبر)).[2]

فقد جاءت الهجمات لتوفر الفرصة والمبرّر لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يضمن هذه الأهداف، ويحقق أمن وبقاء الكيان الإسرائيلي، وإزاحة أي خطر كامن يهدد هذا الكيان. ومن اللحظة الأولى لم تنشغل إدارة **ووكر بوش** بالإعداد لضربة انتقامية ثأرية ضد ما اعتبرته حاضنة الإرهاب لتنظيم القاعدة في أفغانستان فقط، بل شرعت أيضا في عملية الإعداد لغزو العراق تحت ذريعة تطويره أسلحة دمار شامل وتعامله مع تنظيم القاعدة.[3]

بشكل مختصر كانت الحرب التي بدأت في 11 سبتمبر حربا للمحافظة على ودفع إستراتيجية الانفتاح إلى الأمام، فقد حرّر هجوم القاعدة على الأراضي الأمريكية القيود التي كانت قد أعاقت المسؤولين الأمريكيين خلال العقد السابق في سعيهم لتحقيق انفتاح أكبر (ووسع ذلك الهيمنة الأمريكية). هناك من رُكام مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع (*The Pentagon*)، برزت فرصة إستراتيجية عظيمة لأولئك الذين يمتلكون الذكاء لاقتناصها. وهذا ما أدركه **دونالد رامسفيلد** (***Donald Henry RUMSFELD***) بسرعة، حين قال: ((إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفّرتها الحرب العالمية الثانية، من أجل إعادة صياغة العالم)). وكما حصل بعد 07 ديسمبر 1941، جاءت الفرصة للانتقام حاملة معها فرصة للتصحيح. في 14 سبتمبر سلم الكونغرس الرئيس **ووكر بوش**

---

[1] **جمال مصطفى عبد الله سلطان**، مرجع سابق، ص57-58.
[2] **هادي قبيسي**، مرجع سابق، ص32-33.
[3] **منذر سليمان**، مرجع سابق، ص27.

تفويضا واسعا باستخدام كل القوة اللازمة والمناسبة ضد مرتكبي هجوم 11 سبتمبر، وكل من كان قد ساعدهم.[1]

وعلى الرغم من وجود اختلاف بشأن توصيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة[2]، إلا أن الجدل حول ما يجب فعله قد انتهى إلى تداعيات مهمة، إذ تدخلت الولايات المتحدة في أفغانستان عام 2002 وفي العراق سنة 2003، وظهرت إستراتيجية تعتمد الأسلوب الوقائي في التعامل مع الدول والقضايا ذات التماس مع مصالح الولايات المتحدة[3]. أما هدف هذه الإستراتيجية فيكاد يكون غير واضح، إذ عرف ابتداءا بكلمات الرئيس **ووكر بوش**: ((من ليس معنا في مواجهة الإرهاب فهو ضدنا)). وتكاد معظم الدراسات الأمريكية ولغة الخطاب الأمريكي، تنتهي إلى أن الإرهاب الذي تعمل الولايات المتحدة على مواجهته هو التشدد الإسلامي، وليد الراديكالية المتأتية من مشكلات تعامل الإسلام مع الحداثة، كما يرى الأمريكيون.[4]

وبدأت إستراتيجية عدم التوازي تمثل الجديد للتهديد بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فالتهديد الشمولي الذي كان يشكله الاتحاد السوفييتي ترك مكانه لمجموعة من التهديدات المتنوعة، الغامضة والتي يصعب التنبؤ بها. لهذا يوضّح **توماس فينغر** (***Thomas FINGAR***) نائب كاتب الدولة للبحث والاستعلامات، بأن: ((التراجع المثير للتهديد الأكبر والذي جسدته نهاية الحرب الباردة، والتزايد الكبير لقدراتنا العسكرية، تجعل كل تهديد من خصم ما ضد كياننا الوطني، أمرا أكثر فأكثر صعوبة وعقلانية. وهذا الوضع يغري ويشجع على اللجوء إلى التهديدات غير المتوازنة. ومجموعة الفاعلين غير الدولاتيين هم بصدد البحث عن الفرص والوسائل اللازمة لتهديد الأمريكيين، داخل ترابهم وفي الخارج)).[5]

ويعتبر الأميرال **توماس ويلسن** (***Thomas Ray WILSON***)، مدير وكالة الدفاع الإستعلاماتي، بأن إستراتيجية عدم التوازي هي تحد بعيد المدى ناتج عن تعقد النظام الدولي: ((فالأعداء في المستقبل سيكونون أذكياء، يجيدون التكيف مع مختلف الأوضاع و يأخذون بعين الاعتبار تفوقنا العسكري الشامل. لذلك سيتجنبون مواجهتنا بحسب خُططنا وتصوراتنا، بتبني استراتيجيات تسعى لجعل قوتنا العسكرية

---

[1] **أندرو باسيفيتش**، الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب و الترجمة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص293-294.

[2] للإطلاع على تقارير حول حقيقة أحداث 11 سبتمبر أنظر: **دافيد راي غريفين**، شبهات حول 9/11: أسئلة مقلقة حول إدارة بوش و أحداث 9/11، ترجمة مركز التعريب والترجمة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

[3] **Michael E.O'Hanlon** (and others), "*The New National Security Strategy and Preemption*", Policy Brief (Brookings Institution), no.113, (December 2002), in: http://www.brook.ed/fp/projects/homeland/assess.htm; [10/10/2010].

[4] **Francis fukuyama**, *"Has History Started Again"*, policy (The Centre for Independent Studies, Washington), vol.18, no.2, (winter 2002), pp.5-6, in: http://www.cis.org.au/policy/winter02/polwin02-1.pdf; [10/10/2010].

[5] **محمد سعدي**، مرجع سابق، ص209.

مترددة أو غير ملائمة لعملياتهم وأهدافهم [..] سيسعون إلى الحصول على قدرات لا نريد أو لا نستطيع مواجهتها)).

وأهم المجالات التي يمكن أن تعرف تطبيق هذه الإستراتيجية: الإرهاب، وهو الأسلوب الأكثر فعالية بالنسبة إلى العديد من الحركات لردع الولايات المتحدة و تهديد مصالحها عبر العالم؛ انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث يمكن أن تجعل التفوق العسكري للولايات المتحدة غير فعّال، وفوضى انتشار أسلحة الدمار الشامل ستؤدي إلى انقلاب الأوضاع واختلال موازين القوى العالمية؛ الحروب الالكترونية و تخريب الشبكات المعلوماتية؛ تهديد البنايات التحتية الحساسة، عبر هجمات إرهابية على التراب الأمريكي، ما يخلق حالة من الفوضى والهلع في أوساط المواطنين؛ الحركات الإجرامية العالمية بمختلف مستوياتها، كالإجرام المافيوي وتجارة المخدرات و القرصنة والإجرام المعلوماتي..، فبفعل تسارع وتيرة العولمة وتطور وسائل الاتصال وسهولة التنقل وتطور التكنولوجيا، أصبح الإجرام عبر الوطني ظاهرة خطيرة تستغل و تتغذي من تراجع مقومات السيادة و الأمن الدولي بالمفهوم الكلاسيكي.[1]

هذه الأحداث جعلت من الولايات المتحدة تسعى إلى تغير إستراتيجيتها، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فكان هناك تغيير ملموس في مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. فقد جاء في التقرير الرئاسي لعام 2005، الذي يقدّمه معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى إلى الرئيس الجديد أو الرئيس الذي يتم التجديد له لولاية ثانية، ما أسماه بالمرتكزات الثلاثة للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذه المرتكزات هي على الترتيب: الأمن، الإصلاح والسلام "*Security، Reform and Peace: The three pillars of U.S Strategy in Middle East*"

1. الأمن:

وتعتمد هذه الركيزة على ثلاث عناصر أساسية:

أ. تطوير تكتيك محاربة الإرهاب:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبح الأمريكيون أكثر اهتماما بالإرهاب، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم الهائل لهذه العملية، وكم التفجيرات التي وقعت وما عكسته من هشاشة الوضع الأمني داخليا، فقد كان من الطبيعي أن تكون الحرب ضدّ الإرهاب، وبناء نظام دفاعي داخلي من أكثر المهام الملحة فيما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي. وبحساب الجهد الذي بذلته الإدارة الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة سواء عملت وحدها أو ضمن مشاركة دولية، استطاعت أن تنتصر في العديد من المعارك في حربها ضدّ الإرهاب، فقد استطاعت إلقاء القبض أو قتل العديد من القيادات الميدانية، وتفكيك الكثير من الخلايا الإرهابية، وتجفيف منابع التمويل لهذه الجماعات.

[1] **محمد سعدي**، المرجع السابق، ص209-210.

المؤكد أن الولايات المتحدة أصبحت اليوم أكثر قدرة على مواجهة الإرهاب عمّا كانت عليه قبل الحادي عشر من سبتمبر، كما أن العديد من الدول اتخذت إجراءات مماثلة في حربها ضد الإرهاب، وذلك بعد تعرضها للكثير من العمليات الإرهابية قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ولعل من الواضح أن جهد هذه الدول يعتبر مكملا للجهود الأمريكية ومُضاعفا لتأثيرها، وهو ما يستدعي تشجيع الولايات المتحدة لجهودهم.[1]

يحرص الخطاب الأمريكي على التأكيد أن عدوّ الولايات المتحدة هو شبكة الإرهاب الراديكالية، وكل حكومة تدّعمهم. وحين يتطرق إلى الحرب على الإرهاب، فهو يؤكد أنها ستبدأ مع القاعدة و لكنها لا تنتهي عندها، كما يؤكد على أنها سوف تكون حربا طويلة الأجل ولن تكون معركة واحدة، وسوف يتم تسخير كافة الوسائل المتاحة لكسب هذه الحرب، و يحذر الدول التي تأوي أو تُساند الإرهاب بأنها سوف تعامل باعتبارها أعداء للولايات المتحدة، فقد عبر الرئيس **ووكر بوش** عن ذلك بقوله: ((إن حربنا على الإرهاب، وإن كانت تبدأ مع القاعدة إلا أنها لا تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى يتم الوصول إلى كل جماعة إرهابية في العالم وإيقافها و هزيمتها [..] إن كل دولة في كل منطقة الآن لديها قرار عليها أن تتخذه، إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين، ومن الآن فصاعدا فإن أي دولة تستمر في إيواء أو مساندة الإرهاب، سوف ينظر إليها على أنها نظام معاد للولايات المتحدة [..] إننا سوف نوّجه كل مورد ليكون رهن الإشارة، كل وسيلة للدبلوماسية، كل وسيلة للمخابرات، كل أداة لفرض القانون، كل نفوذ مالي و كل سلاح ضروري للحرب من أجل تعطيل وهزيمة شبكة الإرهاب العالمية)).[2]

ب. مكافحة انتشار الأسلحة النووية:

بعد عقدين من سقوط الاتحاد السوفييتي برز اتفاق حول المخاطر المحدقة بالأمن القومي، وكان منها أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية. فإذا ما استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على هذه الأسلحة، فالخطر سوف يكون كبيرا ومحورّيا. أما إذا كانت هذه الأسلحة في يد جماعات إرهابية حيث لا يمكن توظيف مبدأ الردع، فإن الخطر سوف يكون كبيرا جدا.

وفي هذا الإطار فإن الشرق الأوسط والمناطق المجاورة تعد مهدا للعديد من مخاطر الانتشار النووي على المستوى الدولي. من بين أهم هذه المخاطر هو احتمال نقل هذه الأسلحة لأيدي الجماعات الإرهابية والطموح النووي الإيراني. وعلى الرغم من المطالب الملحة في العراق والحرب ضد

---

[1] معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، "الأمن والإصلاح والسلام: المرتكزات الثلاث للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، الجزء الأول، ترجمة: مرفت دياب، مختارات إيرانية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، السنة الخامسة، العدد 57، أبريل 2005، ص10.

[2] **زينب عبد العظيم، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة للدراسات الإستراتيجية، ص815، في: http://www.ccps-egypt.com/upload/633606965918217042.pdf.[26/05/2009];

الإرهاب، إلا أن التقرير يرى أنه ينبغي على الرئيس الأمريكي أن يعمل على قضية انتشار السلاح النووي على المديين القصير والمتوسط، باعتبارها قضية ملحة وتستحق أقصى قدر من الانتباه.[1]

يحدد **ووكر بوش** السياسة التي سوف تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة خطر تطوير و امتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية ودول محور الشر التي ترعاها، مُرسيا بذلك مبدأ الضربات الوقائية: ((سنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لنحول دون حصول الإرهابيين و الدول الراعية لهم على المواد والتقنيّات والخبرات التي تمكنهم من صنع ونشر أسلحة الدمار الشامل، وسنطوّر وننشر دفاعاتنا الصاروخية الفعالة لحماية أمريكا وحلفائها من هجوم مفاجئ [..] لن ننتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار [..] إن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة التدميرية في العالم)).[2]

وتبلورت في وثيقة الأمن القومي، التي صدرت في 17 سبتمبر 2002 سياسات إدارة الرئيس **ووكر بوش**، وظهر ما يعرف بنظرية بوش *"Bush Doctrine"*، واعتمدت على الحرب الوقائية (*Preventive War*) أو الإستباقية لمواجهة تهديدات الأمن القومي الأمريكي، أو ضمان الحفاظ على مصالحها الحيوية.[3] حيث يعتبر **برادلي ثاير** أن الحروب نادرا ما تكون أمرا ايجابيا، لكن النتائج الايجابية غالبا ما تأتي من الحرب. لقد أحدثت الحروب تغيرات اجتماعية عميقة في المجتمعات الغربية، وطوّرت الحقوق السياسية، محو الأمية والفرص التعليمية، والعديد من الانجازات التكنولوجية من الرادار إلى المضادات الحيوية. وبنفس تلك الأهمية للحروب السابقة، فإن الحرب الحالية [الحرب على العراق] تمثل فرصا حقيقية للمنتصرين لتحقيق مواقع متقدمة وتحقيق مصالحهم في السياسة العالمية .. فكمثل الحروب السابقة، الحرب التي أطلقتها إدارة **ووكر بوش** في أعقاب هجوم الحادي عشر سبتمبر، خلقت فرصة للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، لتقويض الأعداء وتثبيت سلطتها.[4]

وعبر عن ذلك الرئيس **ووكر بوش** بقوله: ((إننا لو انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تصبح واقعا ملموسا، فسوف ننتظر طويلا [..] سيتطلب أمننا من جميع الأمريكيين الشعور بالثبات والتفاؤل، وأن نكون مستعدين للقيام بالمبادرة متى دعت الحاجة للدفاع عن حريتنا و عن أنفسنا)).[5]

جـ. معاقبة الدول الراعية والداعمة للإرهاب:

---

[1] "الأمن والإصلاح والسلام: المرتكزات الثلاث للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص12.
[2] **زينب عبد العظيم**، مرجع سابق، ص819.
[3] **السيد أمين شلبي**، أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)، ط1، القاهرة: عالم الكتب للنشر، 2005، ص125.
[4] هادي قبيسي، مرجع سابق، ص65.
[5] خطاب ووكر بوش في الأكاديمية العسكرية، ويست بوينت، 2002/06/01، في:
http://www.usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamade.htm.[12/01/2011];

إن المنظمات الإرهابية حتى في أقصى العالم التحتي للإرهاب، حيث تقوم الخلايا الإرهابية بالعمل السرّي عبر الإنترنت وفي ظل السرعة المذهلة في القيام بعمليات التمويل، فإن دور الدولة يبقى هاما للغاية. فبدون مناطق وطرق آمنة للهرب والتمويل والتدريب والدّعم اللوجيستي، فإن كل الجماعات الإرهابية لن تكون قادرة فعليا على القيام بأية أعمال إرهابية. ويرى التقرير الرئاسي أن هذا الدور تقوم به كل من إيران وسوريا في الشرق الأوسط.[1]

في إطار الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، أصبح الأمريكيون يؤكدون تماما أن هناك علاقة قويّة بين الدول التي ترعى الإرهابيين وانتشار الأسلحة النووية، فأغلبهم يعتقد أن الجماعات الإرهابية لا تستطيع أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل بدون دعم الدول القومية. ومن ثم فإن التحرّك الأمريكي وفقا لذلك هو في اتجاه إنهاء رعاية الدول للإرهاب، وكشف هذه الدول التي تملك أسلحة نووية، مما يمثل انتهاكا لاتفاقيات منع الانتشار.[2]

واستجابة لهذا الموقف الأمني الدولي الجديد اتفق الرئيس **ووكر بوش** مع الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** على إستراتيجية أمنيّة شاملة، عُرفت بالإطار الاستراتيجي الجديد (*The New Strategic Framework*) الذي صدر في لقاء القمّة بينهما في مايو 2002 في موسكو، حيث تضمّن النص تخفيض الأسلحة النووية الهجومية، وإقامة نظم دفاعية قادرة على تحقيق الحماية في مواجهة الهجمات الصاروخية، وتعزيز إجراءات عدم الانتشار ومواجهة الانتشار، والتعاون مع روسيا لمكافحة الإرهاب.

وفي يونيو 2002 انسحبت الولايات المتحدة رسميا من معاهدة الصواريخ الباليستية، مما يسمح لها بتطوير ونشر نظام لحمايتها ضد تهديد الصواريخ الباليستية من الدول المارقة.[3]

2. الإصلاح:

تنطلق الحكومات من دوافع مختلفة حين تبادر إلى تشجيع الديمقراطية في بلدان أخرى. لعل أحد الأسباب هو الاعتقاد بأن الديمقراطية طريقة صالحة للحكم، أو على الأقل، أقل إثارة للاشمئزاز من أشكال الحكم المعاصرة الأخرى، حسب تعبير **فوستر** (***Edward Morgan FORSTER***). غير أن الحكومات تقوم أيضا بتصدير الديمقراطية انطلاقا من دوافع أنانية، تعتقد مثلا أن التعامل مع حكومات أجنبية تتقاسم القيم نفسها يكون أيسر. تحرص الحكومات أيضا على ربط الديمقراطية بالسلم، فتدعمها خارجيا لتعزيز أمنها على المستوى الداخلي.

---

[1] "الأمن والإصلاح والسلام: المرتكزات الثلاث للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، الجزء الأول، مرجع سابق، ص.10.
[2] **زينب عبد العظيم**، مرجع سابق، ص.825.
[3] نفس المرجع، ص826.

وبعد انهيار الشيوعية وانتصار النظام الرأسمالي، بدت الحكومات الغربية مقتنعة بأن من شأن اقتصاد السوق وحده أن يتمخض عن الديمقراطية، غير أنها ما لبثت أن أدركت أن الديمقراطية شرط قبلي ضروري لأي إصلاح أو تنمية اقتصاديين ناجحين. ومن ثم فقد باشرت تصدّر الديمقراطية لتجعل برامج مساعداتها الاقتصادية أكثر فعالية ولتشجّع على ترسيخ الشروط الملائمة لعلاقات الاستثمار والتجارة.[1]

في الحالتين كلتيهما، نرى أن هواجس أمنية تقليدية (مقابل فكرة أن الأمن مستمد من التحول الديمقراطي في الدول التسلطية السابقة)، أو مصالح أنانية اقتصادية بسيطة تكون أحيانا مقدّمة على رعاية الديمقراطية. وفي الحالتين مرة ثانية، يتم تخصيص مبالغ أكبر بكثير لإقامة اقتصادات سوق مقارنة بما يخصّص لتقوية مرتكزات الديمقراطية.[2]

فالتقرير الرئاسي لسنة 2005 يرى أنه يجب على واشنطن أن تعمل على إدماج موضوع الإصلاح السياسي والديمقراطية والليبرالية، كعناصر رئيسية في علاقاتها مع الدول الأساسية في هذا الشأن. ويعد هذا تحديا كبيرا، فكان في وقت مضى لابدّ فيه من دعم بعض النظم الديكتاتورية وذلك في مواجهة المد الشيوعي ومن أجل العمل على تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، غير أن الخطر الذي أصبح يهدد الأمريكيين والمصالح الأمريكية من قبل الإسلاميين المتطرفين يجعل من التركيبة السياسية الداخلية للمجتمعات الإسلامية أحد الموضوعات الرئيسية ضمن اهتمامات الأمن القومي الأمريكي. وفي هذا الإطار، فإن ما قاله الرئيس **جورج ووكر بوش** حول الحرّية والديمقراطية في الشرق الأوسط يجب أن يكون نقطة تحوّل يمكن من خلالها تحفيز المزيد من التغيير الإيجابي الأساسي في توّجه علاقات الولايات المتحدة، سواء مع الدول الصديقة أو المعادية.

كما يجب على الولايات المتحدة أن تقدّم المساعدات المادّية للجماعات والحركات الملتزمة بالدّفاع عن الحرّيات في المجتمعات المغلقة والدكتاتورية. وحسب التقارير، فإنه على الرغم من انتقاد سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إلا أنّ جماعات قليلة هي تلك التي ترفض الدّعم الأمريكي. فإذا ما كانت هذه الجماعات قادرة على مواجهة العاصفة الداخلية التي ستهبّ عليها من جراء قبول الدّعم الأمريكي، فعلى الولايات المتحدة أن تقدم هذا الدعم.[3]

أما عن الإصلاح السياسي ونشر الدّيمقراطية، فنجد أنّ اهتمام إدارة **ووكر بوش** بهذه القضية ليس جديدا، فمعروف أنّ هدف نشر الحرية والديمقراطية في العالم هو أحد البنود الرئيسية في إستراتيجية

---

[1] **مارغوت لايت**، "تصدير الديمقراطية"، في: **كارن سميث** و **مارغوت لايت**، الأخلاق و السياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص124.

[2] نفس المرجع، ص136.

[3] معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، "الأمن والإصلاح والسلام: المرتكزات الثلاث للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، الجزء الثاني، ترجمة: مرفت دياب، مختارات إيرانية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، السنة الخامسة، العدد 58، مايو 2005، ص9.

الأمن القومي الأمريكي الجديدة، ولكن الجديد واللافت للانتباه هو منحه الأولوية المطلقة في سلم اهتمامات هذه الإدارة في ولايتها الثانية، انطلاقا من أن غياب الديمقراطية والحريات وحرمان العديد من الشعوب، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط منها، هو السبب الرئيسي لانتشار العنف والإرهاب، وأن الحل الأمثل لمنع ذلك هو العمل على نشر الديمقراطية والحريات بين شعوبها.

ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة قد طرحت عدة مبادرات للإصلاح السياسي في الدول العربية، إلا أن هذا الطرح يواجه العديد من الإشكاليات منها: أن واشنطن تعلم أن حلولا ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي على الأقل في المستقبل المنظور ليس من مصلحتها، وهذا هو المعيار الأول والأخير الذي يحكم السلوك الخارجي لأي دولة.[1]

3. السلام:

إن أولويات سياسة إدارة **ووكر بوش** فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية تقوم على الأسس التالية:

- ✓ تشجيع سياسة فك الارتباط بين الطرفين، خاصة الجهود المبذولة من أجل التعاون المشترك في المجالات الأمنية والاقتصادية بين الطرفين.
- ✓ دعم جهود الإصلاحيين الفلسطينيين وذلك لملء الفراغ الذي تركه **ياسر عرفات**، وإتاحة الفرصة لقيادات جديدة وشرعية ملتزمة بعملية السلام وقادرة على أن تعمل بشفافية وفي إطار المحاسبة الحكومية.
- ✓ البناء على هذين التطورين من أجل وضع الأسس الكفيلة بتطبيق خريطة الطريق، والاستمرار في المباحثات الخاصة بالوضع النهائي، والتي تعتبر أفضل السبل من أجل التوصل للتسوية الخاصة بإقامة الدولتين.[2]

وقد لخص **ميللر** في مقال كتبه يوم 31 مايو 2005 خبرته في العمل مع ست وزراء خارجية أمريكيين في المفاوضات العربية الإسرائيلية بقوله: ((أن الدفاع عن إسرائيل وحدها لن يحقق سلاما إقليميا، وأنه إذا كان على الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط الأمين والفعّال في القضية العربية والإسرائيلية فإن عليها أن يكون لها عمل واحد وهو إتباع ما يلبي حاجات ومتطلبات الجانبين، وأن تعمل كمحامي ومدافع عنهما معا)). ويعتقد **ميللر** أن الولايات المتحدة قد استمعت واتبعت قيادة إسرائيل بدون أن تفحص بشكل تقدّمي ما الذي يعنيه هذا لمصالحها وللجانب العربي والنجاح الشامل للمفاوضات،

---

[1] **علي عبد الفتاح الحاروني**، "العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة (الجزائر)، العدد الأول، يناير 2006، ص65.

[2] "الأمن والإصلاح والسلام: المرتكزات الثلاث للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص8.

وبإدارة الولايات المتحدة لكل شيء وفقا لسياسة إسرائيل أولا، فقد جرّدت نفسها من الاستقلال والمرونة المطلوبة لصنع جاد للسلام. ويتساءل **ميللر** كيف يمكن أن تكون وساطة أمريكية فعالة في الوقت الذي تكون فيه نقطة بدايتها ليس ما هو مطلوب للتوصل إلى اتفاقية مطلوبة للجانبين؟ ولكن سوف يقبله جانب واحد هو إسرائيل. في هذا الشأن اعتبر **ميللر** أن إدارة **ووكر بوش** ليست مستعدة لبداية جديدة، فقد كانت دائما مذعنة بشكل زائد لحاجات إسرائيل الأمنية والسياسية بدون حساسية مقابلة للزعيم الفلسطيني، بتحديد **محمد عباس** الذي يمتلك كل الغرائز والنوايا الطبيعية، ولكنه يحتاج إلى مساعدتنا. ويستخلص **ميللر** أنه إذا كانت إدارة بوش مستعدة لأن تكون صارمة وعادلة ومدافعة عن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فقد تجد نفسها أمام فرصة حقيقية ليس فقط لإنجاح خطة غزة، ولكن أيضا للتحرك ووضع الأساس لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب.[1]

[1] **السيد أمين شلبي**، أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)، مرجع سابق، ص250.

المبحث الثالث: برامج الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر.

لقد كان الشرق الأوسط في مركز الاهتمام الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت المنطقة ساحة للحرب الباردة والتنافس بين القوتين العظمتين، وقد ساهم هذا من ناحية في تعقيد قضايا المنطقة، ومن ناحية أخرى أتاح لبعض قوى منطقة مساحة من حرية الحركة والمناورة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة بالمنطقة، وخاصة بعد عملية تحرير الكويت، الأمر الذي بدأ يرسِّخ الوجود الأمريكي في المنطقة، كما كان لحرب الخليج الثانية آثارها السلبية على النظام الإقليمي العربي وانقساماته. واليوم تشهد منطقة الشرق الأوسط ثلاث أزمات كبرى: الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الوضع في العراق، ثم المواجهة الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني.[1]

فالولايات المتحدة ترى من هذه القضايا إضافة إلى تهديدات التنظيمات الإرهابية (خاصة القاعدة وحزب الله)، هي التي تعيق السلام في الشرق الأوسط ومصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي، وترى أن الإصلاح والتحول الديمقراطي هما السبيلين لإحلال السلام في الشرق الأوسط. فقد أكدت وثيقة الأمن القومي لعام 2006 على نشر الديمقراطية واعتبارها أفضل السبل لمقاومة الإرهاب، فقد أصبح الإرهاب تهديدا خطير، ويرتبط بالمشاكل المتعلقة بإيران وسوريا.

إن الخطوة الرئيسية المتعلقة بتغييرات معالم الشرق الأوسط قد بدأت فعليا مع عملية (تحرير العراق)، وقد تعتبر واقعيا كما وصفها **كولن باول** بأنها بيئة إستراتيجية جديدة. وكنتيجة لنجاح عملية تحرير العراق من الممكن أن تنجذب الولايات المتحدة إلى إحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن تكون وفقا لما يلي:

- ✓ تمنح الأنظمة المعارضة لمصالح الولايات المتحدة الفرصة لإصلاح مواقفها، أو تزيلها نهائيا.
- ✓ تسعى إلى نشر الديمقراطية في المنطقة، حيث يمكن تطبيق ذلك دون المساس بالأنظمة الحالية.
- ✓ تسعى إلى إحداث تغييرات في أنظمة الحكم، وتغييرات إقليمية، وتعزيز الديمقراطية التحررية في كل أنحاء العالم، فكلما ازداد تطبيق الديمقراطية التحررية في العالم كلما ازداد الوضع ملاءمة وسهولة على الولايات المتحدة للمحافظة على سيطرتها على الدول الأخرى.[2]

ومنه كان جدول أعمال الدبلوماسية الأمريكية كالتالي:

أولا/ إقامة حكومة موالية في العراق:

[1] **السيد أمين شلبي**، نظرات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص20.
[2] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص37.

لقد تراوح الموقف الأمريكي إزاء العراق بين "الدبلوماسية الضاغطة التي تلامس حافة الحرب"، ويمثلها وزير الخارجية السابق **كولن باول** (***Colin Luther POWELL***)؛ وبين "الدبلوماسية الضاغطة التي تلامس حافة الحرب مع إمكانية شنها"، التي مثلها وزير الدفاع **دونالد رامسفيلد**. فقد وصف **باول** قرار غزو العراق بالتاريخي، فهو يسمح للعراق عبر الوسائل السلمية بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل لديه، وقد أقر بإجماع أعضاء مجلس الأمن. أما **رامسفيلد** فشكك بقدرة العمليات التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة آنذاك على إزالة الأسلحة العراقية، مؤكدا أن الجهاز العسكري الأمريكي قادر تماما على الإطاحة بنظام **صدام حسين**. وتخطى **رامسفيلد** عتبة التهديدات بشن الحرب، كاشفا نوايا الإدارة الأمريكية حيال العراق في مرحلة ما بعد **صدام حسين**، عندما أشار إلى أن اهتمام الولايات المتحدة سيركز على إزالة أسلحة الدمار الشامل وتمكين العراقيين من تأليف حكومة جديدة تعكس التركيبة الإثنية للبلاد. وفي محاولة لكسب تأييد دول المنطقة ودعمها، أكد **رامسفيلد** أن تغيير النظام العراقي سيؤدي إلى ازدهار اقتصادي كبير، ليس في العراق فحسب بل في دول مجاورة أيضا مثل تركيا والأردن.[1]

إن النصر الأمريكي في العراق حقق للولايات المتحدة مزايا هامة، فمن خلال غزو العراق فقط استطاعت الولايات المتحدة الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية في المنطقة. وقد ناقشت إدارة **ووكر بوش** فكرة تغيير النظام قبل الحرب، ورأت أنه أمرا ضروريا لأربعة أسباب:

1. إن العراق كان يطور أسلحة نووية، فقد قدرت وكالة الاستخبارات الخارجية للحكومة الألمانية، بأن العراق سيكون قادرا على تطوير سلاح نووي ما بين عامي 2004 و2008. وأن يصبح العراق بلدا نوويا، فهذا سيشجعه على غزو الكويت ودول خليجية أخرى وإجبارها على الطاعة، وسوف يعيق جهود الولايات المتحدة في فرض سيطرتها على المنطقة. وربما يمنح ذلك للعراق القدرة على تسديد ضربات قاضية للأراضي الأمريكية، فكان من غزو العراق تدميرا لبرنامجها النووي.[2]
2. كانت الإدارة الأمريكية مهتمة بالصلات التي تربط الحكومة العراقية بتنظيم القاعدة الإرهابي، فقد أكدت أنها تملك الدليل على وجود صلات وثيقة بين العراق والقاعدة، فأرادت الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أن تقي البلاد من أي هجمات أخرى قد تستخدم أسلحة نووية أو بيولوجية أو كمياوية. فقد عبرت الإدارة الأمريكية عن قلقها بأن العراق قد يزوّد تنظيم القاعدة بأسلحة بيولوجية أو كمياوية، أو أسلحة نووية مع مرور الوقت.

---

[1] **حسان أديب البستاني**، الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسيات الممانعة، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دون ذكر سنة النشر، ص61-62.
[2] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص39.

3. أعلنت إدارة **ووكر بوش** أن **صدام حسين** مغامر كبير لا تضمن نتائج أفعاله، وبأنه شخص مستعد للإقدام على مخاطر ضخمة وسيئة انطلاقا من أنه حاكم وبيده اتخاذ القرار، وبهذا قد يصيب الولايات المتحدة أو مصالحها في المنطقة.
4. لقد أطاحت الإدارة الأمريكية بالحكومة العراقية لتقيم دعائم الديمقراطية في عراق ما بعد صدام حسين.

إضافة إلى هذه الأسباب التي طرحتها الإدارة الأمريكية علنا، هناك أسباب لم يتم الإعلان عنها صراحة بسبب تأثيرها السلبي على إستراتيجيتها. من بين هذه الأسباب:

- ✓ أن سلطة الاحتلال الأمريكية سوف تقيم قواعد عسكرية واستخباراتية على أرض العراق، فإنشاء حكومة موالية يعتبر أمرا ضروريا للحفاظ على هذه المنشآت وتقديم التسهيلات اللازمة. فهذه القواعد سوف تضمن للولايات المتحدة تواجدا دائما في أعماق المنطقة، التي تستطيع من خلالها إظهار سلطتها وجعل بلادها متماسكة، والإبقاء على حدود فترة ما بعد غزو العراق كما كانت في مرحلة ما قبل الحرب.
- ✓ سوف تكون هذه القواعد مفيدة في مجابهة إيران، فإيران أكبر مساند للإرهاب من العراق..، فطالما دعم الإيرانيون حزب الله في لبنان و الشيعة في العراق و ساعدت حماس، والأكثر من ذلك لهم روابط وثيقة مع تنظيم القاعدة، وهناك قوات للقاعدة وطالبان في إيران. إن جميع الأسباب التي توفرت لإدارة **ووكر بوش** لكي تهاجم العراق تنطبق بشكل أكبر على إيران، فإذا كانت إيران هي الدولة الثانية التي سوف تواجهها الولايات المتحدة، فلابدّ إذا من إقامة القواعد في العراق.
- ✓ إن حكومة موالية في العراق سوف تشكل بديلا عن المملكة العربية السعودية بعد التدهور الحاد في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعوديين عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وترى الولايات المتحدة أن هذا يعود إلى الدعم السعودي المباشر لتنظيم القاعدة، حيث يشير المعلقون إلى أن 15 من أصل 19 شخص الذين اختطفوا الطائرات ونفذوا الهجمات، كانوا سعوديين. كما رفض السعوديون المساعدة المباشرة للولايات المتحدة في عملية غزوها للعراق؛ إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية معرّضة للخطر بسبب بروز الفئة الشابة مع زيادة تطرفها، فإذا سقطت الحكومة الموالية للولايات المتحدة، فإن العراق عندئذ يصبح أكثر أهمية للولايات المتحدة كموقع لقواعدها، ومصدر آمن للنفط.[1]

[1] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص45.

في عراق ما بعد **صدام حسين** أصبحت الأهداف الأمريكية: فرض الاستقرار في البلد، قمع الضغوط العرقية والدينية المنبوذة، وخلق حكومة موالية للولايات المتحدة في بغداد، وسوف تكون هذه الحكومة الناشئة والمجتمع ديمقراطيا بشكل شامل ومثالي، وربما مع إعادة تجديد النظام الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي سيكون دعما لتنامي الوجود الأمريكي، ولكن بالطبع هذا لا يكون مع ولادة دولة جديدة، ولكن يكفيها الآن المظهر الديمقراطي الكاذب.

فالاهتمام الأميركي الوطني هو أن تترك الولايات المتحدة العراق دولة مستقرة ذات حكومة لا تشكل تهديدا للدول الأخرى أو لمصالح أميركية أخرى. أفضل طريقة لتحقيق هذا هي المساعدة على تحويل العراق إلى دولة اتحادية موحدة ذات حكومة "صالحة"، وموالية لقانون حماية حقوق الأقليات. الانتخابات العراقية الأخيرة والحكومة العراقية الانتقالية هي خطوات مهمة في هذا الاتجاه، كما يجب ضم خطوة أخرى هي عملية كتابة مسودة دستور شامل. وعلى الولايات المتحدة أن تحافظ على عدد كبير من قواتها في العراق طوال هذه العملية، لكن مدى نجاح السياسة الأميركية تعتمد على حجم وقدرة قوات الأمن العراقية.

لذا فإن مهمّة تدريب القوات العراقية هي "مهمة عمل" يجب تنفيذها. أما انتشار القوات الأميركية فيقرره التقدّم نحو الهدف، وليس تواريخ محددة عشوائيا. بشكل عام يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة كالتالي: تبدأ الولايات المتحدة فورا بمرحلة إنهاء وجودها العسكري. وقد تبدأ المرحلة بوقت أسبق في حال طلبت الحكومة العراقية ذلك. وعلى الإدارة الأميركية طوال مدة مشروعها أن توضح أن ليس لديها أي نية في إبقاء وجودها العسكري لوقت طويل، سواء بالقوة أو بموجب اتفاق[1].

لكن من الملاحظ أن الوضع في العراق قد انتهى إلى مأزق للسياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح البحث الآن عن مخرج أمريكي مشرف من العراق، فقد ثبت خطأ العديد من الافتراضات والمفاهيم التي وجهت هذه الحرب. فالعراق الذي تصورت الولايات المتحدة أنه سيكون أنموذجا للديمقراطية في العالم العربي، انتهى إلى وضع أقرب إلى الحرب الأهلية.

ثانيا/ مواجهة تهديدات إيران وسوريا:

إن "محور الشر" مشتق من إيديولوجية صدام الحضارات التي نظر إليها الكاتب **صمويل هانتنغتون** الذي أقام دعوته للتجمع حول الولايات المتحدة على التهديد المنبعث من القوس العربي الإسلامي الآسيوي. على الجانب الغربي. يقول **هانتنغتون**: حددت الولايات المتحدة سبع دول "كدول

[1] **شاكر الجوهري**، "تقرير عن ركائز الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط" ، في : http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=2312.[28/01/2011];

إرهابية"، بينها خمس دول إسلامية (إيران، العراق، سوريا، ليبيا والسودان)، والدولتان الأخريان هما كوبا وكوريا الشمالية. هذا في الواقع يصنفها كأعداء لأنها تهاجم الولايات المتحدة وأصدقاءها بأكثر الأسلحة فاعلية في أيديها، وبالتالي فهم يعترفون بوجود حالة حرب معهم. المسؤولون الأمريكيون يشيرون إلى تلك الدول كدول "خارجة على القانون" و "عنيفة" و "شاذة"، وهكذا يضعونها خارج المجتمع الحضاري العالمي ويجعلون منها أهدافا شرعية لإجراءات مضادة جماعية أو فردية.[1]

إن إيران هي أكبر خطر يواجه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فهي تشكل خطرا أعظم من الخطر الذي يشكله الإرهاب أو دولا أخرى مثل سوريا، وذلك للأسباب التالية:

- ✓ الصّلات الوثيقة بين إيران وتنظيم القاعدة وإيواء الجماعات الإرهابية، وهذا ما أكده **دونالد رامسفيلد** مرّات عديدة واعترف به الإيرانيون أنفسهم، وقد أعلن مسؤولون في الاستخبارات الباكستانية أن مركز عمليات تنظيم القاعدة قد انتقل من باكستان إلى إيران منذ اعتقال قائد عمليات التنظيم الإرهابي خالد شيخ من أتباع طالبان والقاعدة في إيران. فالمؤكد أن إيران تأوي لديها قوات طالبان والقاعدة، ومنهم قادة كبار في كلا التنظيمين.[2]
- ✓ تدعيم إيران للحركات المناهضة للحكومة الأفغانية، ودعمها للحزب الإسلامي في أفغانستان، حيث يشكل هذا خطرا بسبب الهجمات التي يمكن أن تشنها هذه الحركات على الولايات المتحدة، أو على قوات الدعم الأمريكية في أفغانستان.
- ✓ النقطة الثالثة والأهم، هو أن لدى المجتمع الدّولي شك قوي بأن إيران تطور أسلحة نووية، وأنها قادرة على امتلاكها دون مساعدة خارجية من دولة نووية أخرى، مثل الصين، كوريا الشمالية أو باكستان.[3]

الموقف الأمريكي كما عبّرت عنه التصريحات الرسمية المعلنة تعتمد موقف المواجهة للمشروع النووي الإيراني، ووصل إلى حد التهديد بالحرب ومحاولة إجهاض هذا المشروع بالقوة المسلحة، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة، أي استخدام القوات الأمريكية وخاصة الموجودة بالجوار العراقي، أو التلويح بالذراع الإسرائيلية.[4]

---

[1] **توفيق المديني**، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، دمشق: منشورات اتحاد العرب، 2003، (كتاب الكتروني)، ص454-455، في: . www.elyahyaoui.org/totalitarisme_terrorisme.doc[13/09/2010] ;

[2] **برادلي تاير**، ص51.

[3] نفس المرجع، ص52.

[4] **حسن الرشيدي**، "النووي الإيراني .. و الموقف الأمريكي"، دراسات إستراتيجية، (مركز البصيرة)، العدد الثاني، يونيو2006، ص99.

فينبغي على الولايات المتحدة أن ترغم الحكومة الإيرانية على وقف دعمها لتنظيم القاعدة والمتمردين في أفغانستان، وإيقاف برنامجها النووي. وللوقت أهمية كبيرة في كل حالة من هذه الحالات، إلا أن الأهم فيها بالنسبة للسياسة الأمريكية هو منع إيران من أن تصبح دولة نووية.[1]

الدبلوماسية الضاغطة التي تلامس حافة الحرب مع إمكانية شنها، التي يعتمدها صقور الإدارة الأمريكية حيال العراق، تقابلها دبلوماسية أمريكية مهادنة وضاغطة حيال إيران، يديرها الحمائم في إدارة **ووكر بوش**. وتمثلت هذه الدبلوماسية بطمأنة طهران بأنها لن تكون التالية بعد العراق، في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، رغم أن الإدارة الأمريكية كانت قد وضعت إيران على لائحة دول "محور الشر" مع العراق وكوريا الشمالية. وقد رحب وزير خارجية إيران **كمال خرازي** بتبدل لهجة واشنطن حيال بلاده، فيما أشار استطلاع للرأي إلى أن 75% من الإصلاحيين يؤيدون استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، لكنهم ووجهوا برفض المتشددين.[2]

فالولايات المتحدة تعلم جيدا الأوراق التي تمتلكها الحكومة الإيرانية، فهناك النفط و خطوط نقله، وهناك ورقة الانتحاريين الذين يُمكن إرسالهم إلى دول مختلفة وإحداث القلاقل في هذه الدول، وهناك أيضا أفغانستان و طائفة "الهزارة" الشيعية، والصلة بين المخابرات الإيرانية و بعض زعماء الطاجيك، وأيضا شيعة الخليج والتأثير الإيراني عليهم، ولبنان وحزب الله؛ بالإضافة إلى الورقة السورية، فضلا عن الورقة الفلسطينية المتمثلة في دعم حماس، فحماس تعتبر اليد الإيرانية الطويلة التي يتم تحريكها من بعيد، التي يرى الإسرائيليون أنها متأهبة دائما لإلحاق الضرر بهم[3]؛ و أخطر هذه الأوراق على الإطلاق هي الورقة العراقية وشيعة الجنوب.[4]

كل هذه الأوراق تدفع واشنطن باتجاه واحد هو التفاوض مع إيران لتبادل الأوراق السياسية معها.

حسب **ريتشارد هاس** (***Richard N. HAASS***)، سوف تكون إيران واحدة من أقوى دولتين في المنطقة، والذين يعتبرون أن إيران على حافة تغيير داخلي مثير مخطئون في رأيهم، فإيران تتمتع بثروة عظيمة، وهي تمارس أقوى تأثير خارجي في العراق، وتتمتع بنفوذ كبير مع حماس وحزب الله، وهي قوة استعمارية كلاسيكية ذات طموحات لإعادة تشكيل المنطقة حسب تصورها، وتملك إمكانية لترجمة أهدافها إلى حقيقة واقعة.[5]

---

[1] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص61.
[2] **حسان أديب البستاني**، مرجع سابق، ص64.
[3] **بن كسبيت**، "الجبهة الشرقية الجديدة"، في: مجموعة مؤلفين إسرائيليين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص173-174.
[4] **حسن الرشيدي**، مرجع سابق، ص105.
[5] **ريتشارد هاس**، "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد76، نوفمبر 2006، ص8.

إن قضية إيران صعبة، لكن بما أن تغيير النظام في طهران ليس مُتوقعا على المدى القريب، ويمكن أن تكون الضربات العسكرية ضد مواقع نووية في إيران، أمرا خطيرا لأن الرّدع غير موثوق به، فإن الدبلوماسية هي أفضل خيار متاح لواشنطن، فعلى الحكومة الأمريكية أن تفتح و بدون شروط مسبقة محادثات شاملة تخاطب برنامج إيران النووي، ودعمها للإرهاب و الميليشيات الأجنبية، ويجب أن يعرض على إيران سلسلة من الحوافز الاقتصادية والسياسية والأمنية، ويمكن السماح لها ببرنامج ريادي محدود جدا لتخصيب اليورانيوم، طالما وافقت على عمليات تفتيش مفاجئة ومتفق عليها، ويمكن لمثل هذا العرض أن يكسب تأييدا دوليا عريضا، وهو شرط أساسي إذا أرادت الولايات المتحدة مساندة لفرض العقوبات أو تصعيد الخيارات الأخرى إذا فشلت الدبلوماسية.

إن الإعلان عن بنود مثل هذا العرض يمكن أن يزيد من فرص نجاح الدبلوماسية، ويجب أن يدرك الشعب الإيراني الثمن الذي سيدفعه نظير السياسة الخارجية الراديكالية لحكومتهم، وفي ضوء قلق الحكومة في طهران من ردّة فعل عامة عكسية، فإن من الأرجح أن تقبل العرض الأمريكي.[1]

وترى **جوديث يافيه (*Judith S. YAPHE*)** أنه يجب على الولايات المتحدة أن تعمل الآن على تحضير أرضية للحوار، لكن هذا يقتضي عدّة أشياء: **أولا**: يجب على الرسميين الأمريكيين أن يزيلوا بعض العقبات التي ستعوق الحوار المستقبلي، من خلال نشاطات كتسريع تسوية قضية الأموال المجمدة، والتعبير عن الأسف بسبب ماضي السّياسة الأمريكية تجاه إيران، والتشديد على أن الولايات المتحدة تسعى إلى علاقة عادية غير مهيمنة مع إيران. إن هذه المسائل مهمة بالنسبة للإيرانيين، وستعمل على تعويق التقارب إلى أن تجد لها حلا؛ **ثانيا**: يجب على الرسميين الأمريكيين أن يواصلوا تشجيع الحوار بين الشعبين، حيث يمارس ذلك تأثيرا قويا على نظرة الإيرانيين للأمريكيين؛ **ثالثا**: يجب على الرسميين الأمريكيين أن يطرحوا المعضلات الإيرانية التي تظهر فوائد التقارب، باستخدام تصريحات تشدد على المصالح المشتركة للبلدين حول مختلف القضايا، رسائل القنوات الخلفية التي تلح على الرؤى الإيرانية حول هذه القضايا وغيرها، والتنازلات الثنائية البسيطة المختارة بشكل مناسب.[2]

عندما يصبح شكل ما من الحوار ممكنا، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تضع إمكانات إنجاز التغييرات في السلوك الإيراني حول القضايا الرئيسية الثلاث موضع الاهتمام: تطوير أسلحة الدمار الشامل، معارضة عملية السلام ودعم الجماعات المسلحة. وأيضا العقوبات الاقتصادية الأمريكية المختلفة على إيران.

---

[1] نفس المرجع، ص11.

[2] **جوديث س.يافيه**، الشرق الأوسط عام 2015: من منظور أمريكي، ترجمة: أحمد رمو، ط1، دمشق: دار علاء الدين، 2005، ص120.

أما فيما يتعلق بسورية، فيجب على الولايات المتحدة أن تمارس ضغوطها على دمشق بشأن المواضيع التالية: إنهاء دعمها للإرهاب؛ طرد إدارات الجماعات الإرهابية من سوريا؛ ضمان عدم التسلل من حدودها مع العراق؛ التخلص من أسلحة الدمار الشامل لديها. فقد هدد نائب وزير الدفاع الأمريكي **بول وولفويتز (*Paul WOLFOWITZ*)** سوريا يوم 05 أبريل 2003، عندما أعلن قائلا: ((لابد من تغيير نظام الحكم في سوريا))، وبعد شهر كرر توجيه هذه الرسالة إلى سوريا وإيران بقوله: ((توقفوا عن التدخل في كل شيء [..] هذا المطلب الأول [..] لا تكون مثار الشغب في العراق)).[1]

هناك مطلبان رئيسيان يتم من خلالهما إنهاء دعم سوريا للجماعات الإرهابية، وإيقاف برامج الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل لديها، فكثيرا ما دعمت سوريا الجناح المسلح لحزب الله في لبنان للإبقاء على نفوذها هناك، وكمحاولة لإنكار الأمن على طول حدودها مع شمال إسرائيل. فلقد مارست الولايات المتحدة الضغط على سوريا لإغلاق المكاتب الموجودة في دمشق، الخاصة بحزب الله والمنظمات الجهادية الفلسطينية المتمثلة في: حرب أبو موسى، جماعة أحمد جبريل، حماس، الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [التي تراها الولايات المتحدة على أنها منظمات إرهابية]، وإنهاء جميع التسهيلات التي تقدمها لهم سوريا.

تبعا لاهتمامات واشنطن بالانتشار في المنطقة، فإنها ترى بأن سوريا تمتلك برنامج أسلحة كيماوية وبيولوجية، وبأنها تعزز من قوة صواريخها قصيرة المدى التي يصل مداها إلى 650 كلم، وهي تتلقى المساعدات من الصين، إيران، كوريا الشمالية وروسيا. ومن المعتقد أن سوريا تقوم بتطوير قدراتها الهجومية بالأسلحة البيولوجية، رغم أنه من غير المؤكد أنها قد أنتجت أسلحة بيولوجية بعد. فلقد وقعت سوريا عام 1972 على الاتفاقية الخاصة بالأسلحة السامة والبيولوجية ولكنها لم تصادق عليها، فقد طورت مادة (البوتلوينوم، ذيفان الرايسين، الكوليرا و الجمرة الخبيثة) بمساعدة من الروس.[2]

ثالثا/ القضاء على التهديدات الإرهابية (القاعدة وحزب الله):

يعتبر التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة للولايات المتحدة في أراضيها وللمصالح والقوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تهديدا عظيما. وتبعا لما قاله وزير الدفاع **دونالد رامسفيلد**، فإن الإرهاب يشكل التهديد الأول، وقد قال بأن التهديدات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين اختلفت عما كانت عليه في القرن العشرين، والسبب في ذلك أن الدول التي تهدّد أمريكا مسلحة بأسلحة دمار شامل ولها علاقة

[1] **بول وولفويتز**، مقابلة مع: دافيد إينايتوس، واشنطن بوشت، 2003/05/08، في: http://www.dod.mil/transcripts/2003
[2] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص69-70.

بجماعات إرهابية، وأن هناك مناطق في العالم لا حكومة لها حيث تجد الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعد مكانا تزدهر فيه.[1]

كما أن الحرب ضدّ القاعدة تمنح الولايات المتحدة الفرصة لإضفاء الشرعية على توسعها في منطقة الشرق الأوسط، فإذا تم تفسير توسع الإمبراطورية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من منطلق محاربة الإرهابيين المسؤولين عن هجمات 11 سبتمبر، فإن هذا التفسير يضفي الشرعية على التوسع الأمريكي لدى الشعب الأمريكي وآراء النخبة في الولايات المتحدة. لقد جعلت الولايات المتحدة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر مأساة تتيح لها توسيع مدى مصالحها والتقدم بإمبراطوريتها.[2]

إن "حزب الله" يشكل تهديدا كبيرا بسبب قدراته ونشاطه، فقدرات حزب الله تعتبر هائلة بالنسبة لتنظيم إرهابي، لأنه يتلقى الأسلحة والعتاد الحربي من إيران وسوريا. إلا أن "حزب الله" يحرص دائما على البقاء خارج الساحة البصرية للولايات المتحدة، فهو يدرك تماما بأن هنالك فرصة استثنائية للسياسات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد عملية غزو العراق.[3]

إن "حزب الله" هو أحد الموردين للمال والسّلاح للجماعات المسلحة الفلسطينية مثل: حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ويدّعي الإسرائيليون أن له تواجدا في الضفة الغربية وغزة، وبأنه كان صلة الوصل بين القاعدة وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.

يعتبر تنظيم "حزب الله" تهديد مباشرا للولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والذي قدم هذه التهمة بهذه الصيغة القوية هو السيناتور الأمريكي **بوب غراهام**، الذي أطلق على حزب الله تسمية "المنظمة الإرهابية الأكثر فعالية وشرا في العالم"، وبأنه قد قتل العديد من المواطنين الأمريكيين منذ عام 1980، وبأنه يشرف على إدارة الخلايا الإرهابية في الولايات المتحدة.[4]

يرى **هاس** أنه سوف يظل الإرهاب، الذي يعرف على أنه الاستخدام التعمّد للقوة ضد المدنيين لتحقيق أهداف سياسية، سوف يظل ملمحا من ملامح منطقة الشرق الأوسط، وسوف يحدث في المجتمعات المنقسمة على نفسها، مثل العراق، وفي مجتمعات تسعى فيها الحركات الراديكالية إلى إضعاف الحكومة وتلطيخ سمعتها. وسوف يزداد الإرهاب تطورا ويظل أداة تستخدم ضد إسرائيل وضد وجود الولايات المتحدة والقوى الأخرى.[5]

رابعا/ إنشاء دولة فلسطينية لا تهدد الأمن الإسرائيلي:

---

[1] **دونالد رامسفيلد**، اجتماع في قاعة الأمير سلطان الجوية، 29 أبريل 2003، في: http://www.defenselink.mil/transcripts/2003
[2] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص72-73.
[3] نفس المرجع، ص78.
[4] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص80.
[5] **ريتشارد هاس**، مرجع سابق، ص9.

يرى **برادلي تاير** أن أهداف الولايات المتحدة يجب أن تكون كما يلي:

- ✓ يجب أن تتأكد الولايات المتحدة من المحافظة على الأمن الإسرائيلي، فإسرائيل دعامة حقيقية استندت إليها الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط أثناء وبعد الحرب الباردة، ومنه قد يكون إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع عوناً لضمان الأمن الإسرائيلي والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.
- ✓ إن الولايات المتحدة تحرص على مصالحها في جميع أنحاء العالم، فيجب عليها أن تهتم بالرأي الدولي وخصوصا العالم العربي، فنتيجة لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تشجب الأوضاع الإنسانية الرديئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تؤكد على إلقاء اللّوم في هذا على القيادة الفلسطينية. والأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة يجب أن تظهر على أنها عنصر فعال في تنشيط المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، كما فعلت في موضوع خارطة الطريق. ويجب أن يتم فهم كل ما تفعله الولايات المتحدة على أنه لصالح إنهاء الصراع. أما في الحقيقة فيجب أن تبتعد تماما على كل ما يهدد أمن إسرائيل.[1]

وتحتاج الدبلوماسية أيضا إلى إحياء في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي ما يزال القضية التي تشكل الرأي العام وتثوّره في المنطقة أكثر من غيرها، ويمكن ألا يكون الهدف في هذه المرحلة جمع الأطراف في "كامب ديفيد" أو في أي مكان آخر، بل البدء في إيجاد الظروف التي يمكن فيها إعادة البدء في الدبلوماسية بشكل مفيد، ويجب على الولايات المتحدة أن تفصح عن تلك المبادئ إذا رأت أنها تشكل عناصر تسوية نهائية، بما فيها إيجاد دولة فلسطينية تستند إلى خطوط 1967.[2]

يرى **برادلي تاير** أن إقامة دولة فلسطينية لا تؤذي الأمن الإسرائيلي هي الحل الأمثل، و إذا فشل هذا الخيار، يكون الخيار الثاني هو أن تعمل الولايات المتحدة بشكل مواظب و ملاطف على إقامة الدولة الفلسطينية دون المساس بالأمن الإسرائيلي .. وهذا يكفي لحد الآن. لقد تخلى الفلسطينيون على اتفاقات أوسلو وأصبح عبء السلام في النهاية ملقى على عاتق القيادة الفلسطينية. يجب على الفلسطينيين أن يستيقظوا من وهم أن الاتحاد الأوروبي سوف ينقذهم من أخطائهم ويجعلهم في حالة توازن مضادة للضغوط الأمريكية أو الإسرائيلية. إن على الفلسطينيين أن يغيروا سلوكهم إن كانوا يرغبون بالتوصل إلى تسوية سلام دائمة.

لقد نشأت خطة السلام المسماة بخارطة الطريق لحل الصراع القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين من جهات أربعة، هم الوسطاء في الشرق الأوسط: الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة والولايات

---

[1] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص88-89.
[2] **ريتشارد هاس**، مرجع سابق، ص12.

المتحدة الأمريكية. وقد تمّ إعلانها يوم 30 أبريل 2003، وتدعو هذه الخطة إلى إنشاء دولة فلسطينية في نهاية عملية مؤلفة من ثلاث مراحل: يهدف **الطور الأول** في العملية إلى إنهاء العنف وإقامة أواصر الثقة، من خلال اعتراف الفلسطينيين بحق إسرائيل في الوجود، وإعلان وقف إطلاق النار بشكل فوري دون شروط، وسوف يقر الإسرائيليون بتعهّدهم بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وأن يجمِّدوا الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وفي غزة؛ أما في **الطور الثاني** يتم إنشاء دولة فلسطينية إقليمية مع نهاية 2003، ويتم إقرار الدستور الفلسطيني، وتسعى العناصر الأربعة للبدء في حملة تعزيز الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية الناشئة و عضويتها في الأمم المتحدة؛ وفي **الطور الثالث** يتم التحضير لإقامة مؤتمر دولي ينعقد عام 2004، ويؤدي للتوصل إلى الاتفاقية النهائية عام 2005، وخلال هذه المرحلة سوف يتم تقرير الحالة النهائية لوضع القدس وإقامة الحدود النهائية بين الدولتين، وسوف يتم حل موضوع حق العودة.[1]

إن أي شيء يمثل عملية سلام حيوية أمر غير محتمل في المستقبل المنظور، ففي أعقاب عملية إسرائيل المثيرة للجدل في لبنان، فإن من شبه المؤكد أن تكون الحكومة التي يقودها حزب "كاديما"* أضعف من أن تقدر على الحصول على تأييد محلي لأي سياسة، ينظر إليها على أنها محفوفة بالمخاطر. أو أنها تكافئ العدوان، وقد فقد فك الارتباط الأحادي مصداقيته الآن بعد أن جاءت الهجمات بعد انسحاب إسرائيل من لبنان وغزة، وليس هناك أي شريك واضح، من الجانب الفلسطيني الذي يملك القدرة والرغبة في التسوية، مما يعيق فرص نهج تفاوضي، وفقدت الولايات المتحدة كثيرا من مكانتها كوسيط موثوق ونزيه، على الأقل في الوقت الراهن. وفي الوقت ذاته فإن توسع إسرائيل الاستيطاني، وبناء المستوطنات سوف يستمران على قدم وساق. مما يزيد تعقيد الدبلوماسية.[2]

على الإدارة الأميركية أن تستثمر نشاطا وافرا في عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وذلك لانتهاز فرصة خطرة يتزامن فيها حدثان ذا أهمية: خطة "فك الارتباط" الإسرائيلية من غزة وشمال الضفة الغربية، وقيام قيادة فلسطينية جديدة تبدو مقتنعة بعدم جدوى العنف لتحقيق الاستقلال. هدف خطة الولايات المتحدة هو التوصل إلى حل بدولتين، يوفر الأمن والسلام لإسرائيل، والكرامة والرضا للفلسطينيين، والتهميش لكل من يختار سبيل المعارضة.

أفضل طريقة للوصول إلى هذا هي التركيز على ثلاث مسائل رئيسية:

1. مساعدة إسرائيل في خطوتها الجزئية لفك الارتباط.

---

[1] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص89-90.

* حزب إسرائيلي (معناه باللغة العربية "إلى الأمام") تأسس في نوفمبر 2005 من قبل أريئيل شارون بعيد انسحابه من حزب الليكود بسبب خطة فك الارتباط والمضي في إخلاء المستوطنات الإسرائيلية بقطاع غزة التي تبناها وقد انضم إليه العديد من أعضاء الكنيست من حزب الليكود وأحزاب أخرى.

[2] **ريتشارد هاس**، مرجع سابق، ص8-9.

2. دعم الفلسطينيين في سد الفراغ السياسي بعد وفاة **ياسر عرفات** بمجموعة من المؤسسات القانونية والتمثيلية.
3. قيام النوايا الإقليمية والدولية الحسنة لمساعدة السلطة الفلسطينية، لتستبدل الاحتلال العسكري الإسرائيلي لغزة، بإدارة تتوافق مع حكم سلمي منظم، للقيام لاحقا بتنفيذ خطة الطريق والوصول إلى قرار نهائي بشأن الوضع الدائم.

واقترح تقرير *"Security, Reform and Peace: The three pillars of U.S Strategy in Middle East"* (الأمن، الإصلاح والسلام : الأعمدة الثلاثة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط) المقدم من قبل معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى على الولايات المتحدة ما يلي:

- ✓ أي إعلان لخطة جريئة وواضحة وجديدة للسلام يجب أن يهمل، لأن مجرد التلفظ بهذه الأفكار يقلل من شأن السياسات الهشة التي أدت إلى تحقيق فك الارتباط الإسرائيلي والإصلاح الفلسطيني.
- ✓ كما يجب أن تخوض الولايات المتحدة حوارات فعالة مع الدول العربية والأوروبيين وغيرهم، لتكفل مساهمتها الكاملة في هذه العملية، وخاصة في مكافحة الإرهاب قانونيا، ومساعدة الإصلاح الفلسطيني، والتشديد على أهمية السلام وايجابياته لكل الأطراف.[1]

لقد عبّرت إدارة **ووكر بوش** مرارا بأنها ترغب برؤية الدولة الفلسطينية وهي ترى النور في عهده، وبأنها تتعايش بسلام مع إسرائيل.[2]

عندما قال الرئيس **براك أوباما** كلمتي "الدولة الفلسطينية" كان يردد عبارة **بوش**. وعلى النقيض، فإن حكومة حزب "الليكود" بزعامة نتنياهو، كانت قد أعلنت عام 1999 عن خطتها التي لم تتغير، القائلة بالرفض الصريح لإقامة دولة عربية فلسطينية غرب نهر الأردن، مع أن أول من استعمل عبارة "الدولة الفلسطينية" كانت حكومة **نتنياهو** سنة 1996. فقد وافقت على أنه بإمكان الفلسطينيين تسمية الأجزاء المتبقية لهم من فلسطين بـ«دولة» إذا كانوا يرغبون في ذلك، أو يسمونها «دجاجا مقليا».[3]

مرة أخرى فإن **باراك أوباما** يكرِّر تأييد **بوش** لـ «حل الدولتين» دون القول ما الذي يعنيه في عبارة «دولة فلسطينية». إن نواياه موضحة ليس فقط عن طريق الإغفال الكبير الذي يمارسه، وإنما أيضا بنقده الواضح لإسرائيل بالقول: ((إن الولايات المتحدة لا تقبل بشرعية مواصلة إسرائيل بناء المستوطنات. فهذا البناء ينتهك الاتفاقيات السابقة، ويقوّض الجهود الرامية إلى السلام. لقد حان الوقت لإيقاف هذه العمليات الاستيطانية)). هذا يعني أن على إسرائيل أن ترقى إلى المرحلة الأولى من خارطة

[1] **شاكر الجوهري**، مرجع سابق.
[2] **برادلي تاير**، مرجع سابق، ص90.
[3] **Noam Chomsky**, *"Turning Point?"*, in: http://www.zmag.org/znet/viewArticle/21649; [02/12/2010].

الطريق عام 2003، رغم أن الحقيقة هي أن **أوباما** استبعد حتى الخطوات التي اتخذها **بوش** الأب للانسحاب من المشاركة في هذه الجرائم.[1]

تُفضّل إسرائيل أن تجري المفاوضات المتعلقة بالقضايا العربية الإسرائيلية أو أمنها الوطني تحت رعاية الولايات المتحدة، حيث باستطاعتها التأثير على الكونغرس والفرع التنفيذي. وهي لا تريد الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، أو أي عاصمة أوروبية أن تعمل كوسيط أو ميسِّر، أو كفيل مركزي. وتقبل مشاركة الآخرين، ولكن لا تريد أن تتحول إلى أحد آخر بمشاعرها الخاصة تجاه واشنطن، ولا تفقد تأثيرها هناك.[2]

إن الخطط التي تنفذ الآن مخصصة لإبقاء إسرائيل مسيطرة على معظم الأراضي الباهظة الثمن في الضفة الغربية، وزجّ الفلسطينيين في معازل غير قابلة للحياة، مفصولة جميعا عن القدس. كما أن "جدار الفصل" يؤسس لسيطرة إسرائيلية على طبقة المياه الجوفية للضفة الغربية. ومن ثم، فإن إسرائيل ستكون قادرة على الاستمرار في ضمان أن يحصل الفلسطينيون على ربع ما يستهلكه الإسرائيليون من مياه، وفق ما أفاد البنك الدولي، وفي بعض الحالات أقل من الحد الأدنى من المستويات الموصى بها. في الجزء الآخر من فلسطين وهو غزة، يتولى القصف الإسرائيلي المنتظم، والحصار القاسي، والتقليل من الاستهلاك إلى حد بعيد.[3]

كما أن منطق السلام الأميركي – الصهيوني لا يملك سوى تفسير ومضمون واحد هو الصلح والاعتراف بالعدو الصهيوني، وتطبيع العلاقات العربية الصهيونية دون أي اعتبار للحقوق الوطنية العربية الفلسطينية. والسلام كما تنادي به الإدارة الأميركية، هو شعار أميركي موهوم ومخادع، يمارس الكيان الصهيوني مضمونه الحقيقي على الأرض في تكثيف عمليات الاستيطان، وسياسة التصفية للقضية الفلسطينية عبر اتفاق "واي بلانتيشن"* (*Wye River Agreement*)، الذي يشكل راهناً ومستقبلا مصدر الخطر والتهديد لفلسطين والأمة العربية ومصالحها والاقتصادية والإدارية والمالية، لأنه يجيز السيادة الصهيونية على الأرض والشعب، في حين أن السيادة حق مقدس، لا يمكن ولا يجوز أن تكون موضوعاً للمساومة، أو المفاوضات من حيث المبدأ.[4]

---

[1] Idem.

[2] **جوديث س.يافيه**، مرجع سابق، ص216.

* إتفاق "واي ريفر" ويدعى أيضا اتفاق"واي بلانتيشن"، عقد في: 1998/10/23. نص على إعادة انتشار إسرائيلي في بعض المناطق الفلسطينية، وعلى قيام السلطة بترتيبات أمنية تقوم بها السلطة ومنها إخراج المنظمات الإرهابية عن القانون، وتشكيل لجنتين الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني، والأخرى ثلاثية فيها الولايات المتحدة إضافة إلى الطرفين السابقين لمنع التحريض المحتمل على الإرهاب وتضم ثلاثة خبراء من كل طرف إعلامي وقانوني وتربوي. كما نص على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية أيضا بهدف مراجعة وتنسيق الأمن ومحاربة الإرهاب، وعلى أن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من يونيو 1999.

[3] **Noam Chomsky**, op.cit.

[4] **توفيق المديني**، مرجع سابق، ص356.

المبحث الرابع: سياسات الإصلاح الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط الكبير).

أولا/ أصل المشروع وجذوره التاريخية:

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين والمنطقة العربية بشرقها وغربها تحولت إلى ساحة صراع مكشوفة، ومختبرا لطرح المشاريع والتحالفات العسكرية والاقتصادية والأمنية والسياسية، وبالشكل الذي يتوافق أو يلبي الخيارات السياسة للاستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبنت تصورات وأفكارا هدفها تطويق المنطقة واحتوائها وإدماجها في نظامها وسياستها، وجعل إسرائيل الدولة الآمنة، والقطب الذي تدور حوله الأفلاك العربية.

فقد كانت هناك فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط سنة 1950، ومشروع حلف بغداد عام 1955، والدعوة إلى التوافق الاستراتيجي بين دول الشرق الأوسط سنة 1980، بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل، وكذلك "مشروع الشرق أوسطي" الذي طرح في وضع دولي وإقليمي لم يسبق له مثيل، خاصة أنه جاء بعد الحرب التي شنت على العراق سنة 1991، ومع انعقاد مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر من نفس السنة، حيث توفّرت كل الفرص للولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، وبشكل خاص منح الشرعية للوجود السياسي لإسرائيل، واعتبارها حقيقة ثابتة في الإطار الإقليمي للمنطقة.[1]

والجدير بالملاحظة أن مفهوم الشرق أوسطية يرجع بالأساس إلى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد كان الهدف الرئيسي لتلك السياسة هو فرض هيمنتها على المنطقة العربية بعدما سقطت الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وقد كان في البداية التركيز على شرق أوسطية ذات طابع أمني اقتصادي وظيفي، لكن جميع المحاولات باءت بالفشل بسبب المد القومي آنذاك.[2]

لقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق **شمعون بيريز** أول من حاول تسويق هذه الفكرة سنة 1986، فقد طالب ببناء شرق أوسط جديد من خلال إنشاء سوق شرق أوسطية على أساس السياحة والمياه، مثلما قامت السوق الأوروبية على الفحم والصلب.

---

[1] **ناظم عبد الواحد الجاسور**، مرجع سابق، ص226-227.

[2] **عبد القادر رزيق المخادمي**، الشرق الأوسط الجديد (بين الفوضى الخلاقة وتوازن الرعب)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص59.

ومع انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي في 02 ديسمبر 1994 لدول الشرق الأوسط، أُخرج الحديث على النظام الاقتصادي الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإسرائيل، التي نظر فيها **شمعون بيريز** وعبر عن آرائه في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، وقد بنا مشروعه للتنظيم الإقليمي في الشرق الأوسط على أربعة ركائز: الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، الأمن والديمقراطية.

ويحقق مشروع الشرق أوسطية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة، ويثبت السيطرة الإسرائيلية في المنطقة العربية، فهذا المشروع يعني بوضوح الإلغاء العملي لفكرة التكامل العربي، لأن إسرائيل ستصبح العضو الرئيسي فيه وهي الأكثر تقدما صناعيا وتكنولوجيا من البلدان العربية جميعا، وبالتالي سوف تحصد مزايا هذا التقدم اقتصاديا واستراتيجيا.[1]

وهكذا يمكن القول أن "الشرق الأوسطية" كمشروع أمريكي إسرائيلي بدأ يتوسع ليضم مختلف الدول العربية، حيث تم إفهام هذه الدول أن التطبيع لا بد أن يتضمن حيزًا أوسع. وهذا الطرح التوسيعي لـ"شرق الأوسطية" شدّد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش** الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال:((إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط، وأن تحل محلها حالة عدم الحرب، إنّ هذا لن يستمر، لكننا نريد السلام الحقيقي، إنني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي)).[2]

لكن "شرق الأوسطية" هذه تعرضت للتوقف مرحليًّا مع مجيء نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل في مايو 1996، بسبب سياسات الليكود بزعامته المتعسفة والمغالية في القمع الوحشي للشعب الفلسطيني.[3]

ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير بعد نهاية الحرب الباردة في عقد التسعينيات في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية وقد ارتبط المفهوم بالتخطيط العسكري الأمريكي ليضم إلى الشرق الأوسط القديم بحدوده أثناء فترة الحرب الباردة، وجنوب آسيا (الهند وباكستان) وآسيا الوسطى الإسلامية إضافة إلى منطقة الخليج العربي والمغرب العربي والقرن الإفريقي، لذا نلاحظ أنه أدخل منطقة بحر قزوين في مفهوم الشرق الأوسط الكبير ودخول الهند كلاعب استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

لقد ارتبط المفهوم بالتخطيط الأمريكي للتداخل العسكري في الشرق الأوسط الكبير خاصة آسيا الوسطى والخليج العربي، ولكن المفهوم يضع تركيا التي هي عضو في الحلف الأطلسي خارج إطار الشرق الأوسط الكبير ويدخل أفغانستان وإيران إضافة إلى المنطقة العربية والآسيوية. ويؤكد كل من

---

[1] **لامية جودي**، المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005، ص51-52.

[2] **أحمد ثابت**، "الشرق الأوسط الكبير"، في: http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue9355.[13/03/2011];

[3] نفس المرجع.

جيفري كامب و **روبرت هركابي** في الجغرافيا الإستراتيجية والشرق الأوسط المتغير (1997) أن الهند تقع ضمن منظومة الشرق الأوسط الكبير، وهما من العاملين في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية ومسؤولان سابقان في الدوائر الرسمية الأمريكية، ويقترب مفهوم الشرق الأوسط الكبير من مفهوم وزارة الدفاع الأمريكية، إن لم يكن نسخة معدّلة جزئيا منه، ففي تحديد مهام قوات الانتشار السريع (RDF)، والتي يطلق عليها الآن القيادة المركزية للشرق الأوسط (MECENCOM)، والذي نشر عام 1997، جعلت ضمن مسؤولياتها القرن الإفريقي ودول الجزيرة العربية وشمال البحر الأحمر ودول آسيا الوسطى الإسلامية، والهلال الخصيب وإيران وأفغانستان، واستثنت القيادة المركزية من مهامها إسرائيل وسوريا وتركيا التي جعلت من اختصاص القيادة الأمريكية لأوروبا (EUCOM)، وأضافت الهند إلى قيادة المحيط الهادي الأوسط الكبير (PACOM)؛ وتصور الباحثان أن الهند ضمن قيادة الشرق الأوسط الكبير، ولكن عسكريا خارج نطاق القيادة المركزية لأمن الشرق الأوسط، وخاصة مع تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية ودور الهند في بحر العرب.[1]

انتهزت دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي الأمريكية الحاكمة في إدارة **ووكر بوش** هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والعدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظام **صدام حسين** لفرض تصوراتها عمّا أسمته "الشرق الأوسط الكبير"، والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي، والعمل على طمس المقومات الثقافية/الحضارية لعروبة وإسلامية للوطن العربي عبر تذويب هذا الفضاء السياسي الجغرافي التاريخي الثقافي المشترك في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالاً وشرقا إلى المغرب غربا.[2]

فلقد تبنت واشنطن ما يسمى بإعادة تشكيل الشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط الكبير). هذا المشروع في عمقه يعين معالم هذه المنطقة التي تعتبر حقل هذا الشرق الأوسط الكبير ممتدا من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البيلينيس بباكستان، باستثناء ما اصطلح على تسميتها بدول (محور الشر)، وإسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي الأمثل بالمنطقة. وهو إذن المشروع الذي ستدعمه ديمقراطية السوق الدولية، والمدعومة من قبل الشركات الدولية الكبرى المنتقاة من قبل **مادلين أولبرايت**، والمدعومة من الإدارة الأمريكية.

في التاسع من مايو 2002، وبجامعة "كارولين الجنوبية"، أعلن الرئيس **ووكر بوش** عن رغبة إدارته في تحقيق شراكة مميزة مع الشرق الأوسط. وقد كان حديثه يتسم بمزيد من الشاعرة الأدبية التي تخفي في الحقيقة وراءها سوى الرغبة في خلق هذه المؤسسة. وقد سبق لبوش أن أعلن مساندته لمشروع

[1] **أحمد سليم البرصان**، مرجع سابق، ص156-157.
[2] **أحمد ثابت**، مرجع سابق.

منطقة التبادل الحر بين دول المنطقة، وأيضا عن دعم منتدى الإصلاح القانوني والإداري، والذي يعني بالدرجة الأولى دول المنطقة باستثناء إسرائيل. وتم عرض هذا المشروع بإدارة الدولة على أنه ضرورة لأمن الوطني للولايات المتحدة، وعلى أن تطوير الشرق الأوسط سيضع نهاية للإرهاب الدولي لا محالة.[1]

إن منطق شراكة الشرق الأوسط مشتق من تقريري تطوير الإنسان العربي اللذين قام بكتابة مسودتهما مجموعة من الباحثين العرب تحت رعاية برنامج تطوير الأمم المتحدة في عام 2002 و2003. في الحقيقة، فإن نقاشات وإحصائيات، وتوصيات من التقريرين قد تم تذكرها في خطة شراكة الشرق الأوسط الكبير لمجموعة الثمانية. هذه المصادقة من التقريرين تشكل أساساً فكرياً متقلباً لشراكة الشرق الأوسط الكبير. بالتأكيد، فإن تقريري تطوير الإنسان العربي يقدمان الكثير من الحكمة التحليلية، بما في ذلك التعريف بثلاثة قصورات رئيسية في: الحرية، والمعرفة، وتفويض المرأة. مع ذلك فإن كلا التقريرين خصوصاً نسخة 2003 يفتقران إلى الوثائق البحثية. في الحقيقة، يعتبر الأخير أن الصراع العربي الإسرائيلي السبب الرئيسي في القصورات السابقة التي تسمّم مناخ الحرية والتعليم العربي في بيئة ما بعد 11 سبتمبر.

يبدو أن مؤلفي خطة مجموعة الثمانية قد استعاروا كذلك جانباً أكثر إغراء في تطوير الإنسان العربي. أي، وضع جميع سكان الشرق الأوسط الكبير من مقاس واحد تناسب كل التركيبة السكانية، في التقريرين يعتبر جميع السكان دول الجامعة العربية على أنهم عرب ويتم إعطاؤهم لذلك حلولاً عربية لمشاكلهم السياسية والاجتماعية. في حين أن الحقيقة بالطبع هي أن ما يزيد على ربع سكان الدول العربية ليسوا عرباً، سواء كانوا بربراً في المغرب والجزائر، ومسيحيين ليسوا عرباً في السودان، وأكراداً في العراق. وتستمر خطة مجموعة الثمانية: بتعريفها، فإن الشرق الأوسط الكبير يشتمل على باكستان، وإيران، وتركيا، وأفغانستان وإسرائيل، مما يجعل فيه منطقة يشكل فيها العرب أقلية استثنائية. ومع ذلك، فإن جميع تحليلات الخطة وتوصياتها موجهة عملياً للعرب. أين الاعتراف بالإثنية الفسيفسائية الثقافية، والدينية واللغوية.[2]

أعد مشروع الشرق الأوسط الكبير فريق الرئيس **ووكر بوش** على هامش قمة قادة الدول الثماني الأكثر تصنيعا في العالم، والتي احتضنتها جزيرة "سي ايسلاند" بجورجيا من 08 إلى 10 جوان سنة 2004، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل، والتي تمت في اجتماعات شبه مغلقة بسبب المواجهات بين ناشطين مناهضين للعولمة وقوات الأمن.

---

[1] **Thierry Meyssan**, *"Colonialisme démocratique: Bush invente le Grand Moyen-Orient"*, in: http://www.a-ipi.net/article13500.html; [22/03/2011].

[2] **روبرت ساتلوف**، "شراكة الشرق الأوسط الكبير ..عمل ما يزال بحاجة إلى كثير من التطوير"، في: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-sh-sh.htm.[13/03/2011];

وكانت نقطة الاختلاف الرئيسية في القمة هي العراق وإضفاء الديمقراطية على الشرق الأوسط، رغم رغبة الأعضاء في إبراز تقارب وجهات نظرهم فإن أكثر الرجال نفوذا في العالم لم ينجحوا في الاتفاق حول القضايا المطروحة.[1]

فقد استقبل قادة الثماني يوم التاسع من يونيو على مائدتهم رؤساء دول كل من أفغانستان، الجزائر، البحرين، العراق، الأردن، اليمن وتركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي تقلص إلى شرق أوسط موسع ليشمل إفريقيا.

وكانت صحيفة الحياة الليبرالية التي تصدر في لندن قد نشرت بإيعاز من إدارة واشنطن وثيقة عمل بعنوان "شراكة الدول الثماني حول الشرق الأوسط الكبير"، والتي كانت واشنطن قد وزعتها على مستشاري زعماء الدول الثماني قبل القمة.[2]

ثانيا/ أسس و أهداف المشروع:

لقد وجدت الإدارة الأمريكية في هجمات 11 سبتمبر 2001 و احتلال العراق الفرصة التاريخية مناسبة لفرض تصوّراتها، و العمل مباشرة – وليس عبر إسرائيل كما كان معمولا به سابقا- حيث خيّر **ووكر بوش** العالم كله بين تأييد ما يسمى بمكافحة الإرهاب و الرّبط بين انتشار أسلحة الدمار الشامل، وصمم أن تحتكر إدارته وحدها تحديد التهديدات المختلفة، ولم يقبل مشاركة الآخرين بما فيهم الحلفاء الأوروبيون من أجل إعادة رسم خريطة المنطقة، بل ذهب إلى تهديد الجميع بأن من لم ينظم إلى صف الولايات المتحدة الأمريكية وتصوراتها يصنّف ضمن المؤيدين للإرهاب و التستر عليه.[3]

وبعد دراسات معمقة رأى الرئيس **ووكر بوش** أن أحداث 11 سبتمبر أثبتت أن المؤسسات القديمة وكذلك التحالفات والقواعد لم تعد مناسبة لحماية الشعب الأمريكي، وأنه إذا لم يتمكن من قمع الإرهابيين فإن ميدان عملهم سيتوسع، وإذا تمكنوا من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل فسوف تترتب عليه نتائج خطيرة، ولقد كان الرئيس بوش يوجه خطاب للنظم العربية والإسلامية خاصة والعالم عموما، بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتصرف في الوقت المناسب بالطرق التي تراها مناسبة عندما تتوصل لأي إشارة بوجود رابطة بين الإرهابيين والتكنولوجيا المدمرة. وذكر أنه من الضّروري هزيمة أعداء الولايات المتحدة وعدم الاكتفاء بالاعتراض على وجودهم[4]. وهذه إشارة إلى خيار اللجوء إلى الضربة الإستباقية. وقد استندت ورقة العمل الأمريكية في صياغة المشروع إلى تقرير عامي 2002 و 2003

---

[1] **عبد القادر رزيق المخادمي**، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف والتداعيات، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص57.
[2] نفس المرجع، ص58.
[3] **Madeleine Albright**, *"Bridges Bombes Or Bluster"*, foreigen Affaires, vol.82, N°5, September/October 2003, in: http://www.foreignaffairs.com/articles/59179/madeleine-k-albright/bridges-bombs-or-bluster
[4] Joseph S. Nye, *"US Power and Strategy Often Iraq"*, foreign Affaires, vol.82, N°4, July/August 2003, pp.60-61.

لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في ما يتعلقّ بالجانب الخاص بالدول العربية، لكنها اختارت ما يتناسب مع طموحاتها الإستراتيجية في المنطقة، إذ نجد مثلا تقرير التنمية يصف الاحتلال الإسرائيلي بأنه عامل أساسي في إعاقة الدول العربية، إلا أن الولايات المتحدة تجاوزت الإشارة إلى هذا الأمر، كما أن تقرير التنمية مخصّص للدول العربية إلا أن الولايات المتحدة تقدم الشرق الأوسط على أنه المنطقة الممتدة من المغرب إلى باكستان يشمل أيضا أفغانستان، تركيا إيران و إسرائيل.[1]

هناك من يرى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد يمتد في الأجندة الأمريكية من أندونيسيا شرقا إلى موريتانيا غربا، مرورا بجنوب آسيا، آسيا الوسطى والقوقاز، ويضم تحديدا: المغرب، الجزائر، موريتانيا، ليبيا، سوريا، العراق، إيران، السعودية، عمّان، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، أفغانستان، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان، قرغيزستان، أوزباكستان، طاجاكستان، اليمن وتركيا.[2] وهي مناطق التواجد الأمريكي المكثف نشاطا دبلوماسيا وكذا عسكريا، ولقد أقامت الإدارة الأمريكية مبادرتها لمشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاثة أسس هي:

- ✓ إن مصدر التشدّد الدّيني والإرهاب الذي يهدّد المصالح الأمريكية والغربية والأمن بصفة عامة مصدره دول الشرق الأوسط.
- ✓ إن أسباب ظهور هذا التشدّد بهذه المنطقة سببه غياب الممارسة الديمقراطية وانخفاض مستوى التعليم، وغياب التنمية العلمية، بالإضافة إلى الأوضاع السلبية للمرأة وحقوق الإنسان.
- ✓ إن أفضل الطرق لمواجهة هذه الأزمة هي المضيّ قدما في الإصلاحات الشاملة (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية).

ويُطرح المشروع باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط أمام خيارات جديدة وهيكلية، وهي بشكل عام التي تطرحها هيكلية وأنماط التحولات الدولية الجديدة، بمعنى ضرورة الاهتمام البالغ بفكرة الإصلاح والتغيير، أو ما يطلق عليه اسم المعالجة، قد حددت مسودة الوثيقة بعض محاور الإصلاحات تمثلت في:

1. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة [..] ويُضعف هذا النقص الحرية والتنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية".[3]

---

[1] **محمد علي حوات**، العرب و أمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص130.
[2] **السيد أمين شلبي**، جريدة الأهرام، يوم: 2004/03/13.
[3] **تقرير التنمية البشرية لسنة 2002**، في: http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2002-ArabicVersion.pdf [18/03/2011].

ورأت مجموعة الثماني أنه يمكن أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي من خلال الالتزام بمايلي:

- ✓ مبادرة الانتخابات الحرّة، وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوي و تسلم التقارير؛ تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.[1]
- ✓ الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، حيث يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، وتقديم المساعدة فيما يخص الإصلاح التشريعي.
- ✓ معاهد التدريب على القيادة خاصة بالنساء، من أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، والمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو قيادة منظمة غير حكومية.
- ✓ المساعدة القانونية للناس العاديين، وذلك لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، ومساعدة الأفراد من خلال تقديم مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي...إلخ
- ✓ مبادرة وسائل الإعلام، حيث يمكن لمجموعة الثماني أن: ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية؛ وترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.[2]
- ✓ تفعيل وتنشيط دور المجتمع المدني، أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

  - تُشجع حكومات المنطقة على السّماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقات أو تقييد.
  - تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
  - تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية" الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير

[1] أنظر ملحق: نص مشروع الشرق الأوسط الكبير، ص:265.
[2] **حسام الدين جاد الرب**، "خطط إعادة رسم الشرق الأوسط: رؤية جيوبوليتيكية أمريكية"، في: http://www.mediafire.com/?otgm2zztyjw.[18/03/2011];

الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة، وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

- تُمّول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين في المنطقة لصياغة تقييمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حريّة وسائل الإعلام في المنطقة.[1]

2. بناء مجتمع معرفي:

تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة، وعلى الرغم من ذلك تشهد منطقة الشرق الأوسط فجوة معرفية. ووفقا للمبادرة، وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة، ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح من خلال محو الأمية، توفير الكتب التعليمية، تنفيذ مدارس الاكتشاف وإصلاح التعليم والتعلم والتواصل عبر الانترنيت.[2]

3. توسيع الفرص الاقتصادية:

ربما يكون هذا المحور الأكثر أهمية وجرأة، حيث يدعو إلى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الوسطى والشرقية. أما مفتاح التحول فهو تعزيز القطاع الخاص من أجل الازدهار والديمقراطية، وقد توقعت الوثيقة إخراج مليون ومائتا ألف صاحب عمل، منهم سبع مئة وخمسون ألف من النساء من الفقر، عن طريق قروض صغيرة تبلغ أربع مئة دولار للشخص، تقتطع من مبلغ إجمالي لا يتجاوز مئة مليون دولار سنويا، على مدى خمس سنوات.

كما يقترح المشروع إقامة مناطق محددة تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات، وإنشاء منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط، يجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثماني ودول المنطقة، ويستند في شكل مرن إلى نموذج رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (*Asia-Pacific Economic Cooperation*) (APEC).[3]

ثالثا/ أبعاد المشروع وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط:

---

[1] نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، جريدة الحياة (لندن)، في: http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document// [18/03/2011];

[2] **علي عواد الشرعة**، "الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط"، في: http://web2.aabu.edu.jo/nara/manar/suportFile/1424.doc [23/03/2011];

[3] **عبد القادر رزيق المخادمي**، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف والتداعيات، مرجع سابق، ص65-66.

بعدما تم طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير حدث جدل وتخوّف وأحيانا أخرى رفض، فهناك من رأى أن المبادرة الأمريكية الجديدة الخاصة بعلاقات الولايات المتحدة مع دول منطقة الشرق الأوسط كانت بمثابة تمهيد للضربة العسكرية على العراق، وأوضح هؤلاء أن المبادرة الأمريكية اشتملت على مبادئ تستميل من خلالها المواطن العربي، مثل: إرساء الديمقراطية، الأخذ بنظام الاقتصاد الحر وتفعيل دور المرأة وغيرها من المبادئ، دون الإشارة إلى آلية تنفيذها. كما أنه على الرغم من احتواء المبادرة على نوايا طيبة، إلا أنها لم تتعرّض إلى جوهر المشاكل الأخرى التي تواجهها دول المنطقة وشعوبها، وهي عدم تسوية مشكلة الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الأمريكي، وإتاحة الفرصة لجميع شعوب المنطقة كي تعيش في أمن وسلام، وتتعاون على بناء الرّخاء والمستقبل الأفضل.

رأى آخرون أن العالم العربي بلا شك يرحِّب بأي مساعدة لتعزيز التنمية والإصلاح في المجال السياسي، غير أنهم أكدوا على أن تنفيذ ما جاء في المبادرة يتطلب مناخا سياسيا مستقرا وبالتالي يجب حل المشاكل التي تؤدي إلى التوتر، وفي مقدمتها المشكلة الفلسطينية وتحقيق السلام للشعب الفلسطيني. ولكي تحقق هذه المبادرة أثرا ايجابيا، على الولايات المتحدة أن تكون جادّة في التعامل مع قضايا المنطقة، حيث لا يريد العالم العربي تدخلا سياسيا في الشؤون الداخلية له بقدر ما يحتاج إلى المساعدة في مجال التنمية.[1]

في حين يرى آخرون أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي، بسبب أوضاعها ومشاكلها الاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن هذا المنظور يصبح إصلاح أوضاع المنطقة ليس مجرّد عمل إنساني أو خيري أمريكي، وإنما هو يخدم مباشرة المصلحة القومية الأمريكية، وهذا بدوره يخدم مصلحة دول الشرق الأوسط في التطوير الاقتصادي والسياسي والتعليمي، إذا فهي مصلحة مشتركة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.[2]

لا شك أن لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية عدة أبعاد مختلفة الجواب، تؤثر على المنطقة العربية وشعوبها، وتعمل على صياغتها من جديد لتتماشى وسياسة الولايات المتحدة وخدمة مصالحها الحيوية في المنطقة، ومصالح الدول الغربية المستفيدة من جراء تطبيق هذا المشروع. من بين هذه الأبعاد نذكر:

1. البعد السياسي:

---

[1] **علي عواد الشرعة**، مرجع سابق.
[2] **أسامة الغزالي حرب**، "مبادرة طيبة في توقيت خاطئ!"، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003، ص 6.

يتمثل هذا البعد في ظاهره وما تدعي الولايات المتحدة من وراء تحقيقه تشجيع التنمية في مجتمعات الشرق الأوسط بشكل ملموس، وبناء الديمقراطية والتعددية السياسية بكل أشكالها، وهذا ما يجعل المجتمعات الشرق أوسطية أكثر انفتاحا على العالم، وتحقيق الحرية للأفراد.

وبناء عليه فإن مشروع الشرق الأوسط يؤدي إلى تهميش دور المتطرّفين وحرمانهم من أسباب الشكوى التي يستخدمونها في توسيع قاعدتهم الشعبية، وأن وسائل الإعلام الغربية هي واحدة من الأطراف المسؤولة على هذا النمو، ويعتمد المتطرّفون على شبكة اتصالات فوق قومية، ولما لم يكن هناك استخدام وسائل الاتصالات العامة، فإن الأصوليين قد تعلموا استخدام وسائل الإعلام المختلفة بما يخدم أغراضهم.[1] وإذا كانت الولايات المتحدة حريصة على نشر الديمقراطية والحرية التي تنادي بها في العالم، فلماذا لم تظهر هذا الحرص على الحرية والديمقراطية في دول أمريكا الوسطى والجنوبية، وحتى في الدول الإفريقية، التي تأتي في المرتبة الدنيا من التطور بعد الدول العربية والإسلامية؟ والتي يعلم الجميع أنها محكومة بأنظمة أشد قمعية مما هو في البلدان العربية، وأغلبها جاء عن طريق الانقلابات العسكرية وبدعم أمريكي، وهذا يقودنا أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى شعوب المنطقة العربية نظرة إنسانية، وإنما هدفها المحافظة على سيطرتها على المنطقة وخيراتها.[2]

إن من الأبعاد السياسية لهذا المشروع تقسيم المنطقة إلى أجزاء عدّة، بمعنى تقسيم الدولة القطرية إلى أقطار متعددة متصارعة فيما بينها، وهذا ما يساعد الكيان الإسرائيلي الذي يحظى بدعم كبير من الولايات المتحدة، خاصة في المنتديات السياسية ومنابر الأمم المتحدة على البقاء والازدهار وزيادة الهيمنة. ومن هذه الأبعاد السياسية تفتيت النظام الإقليمي العربي واستبداله بنظام الشرق الأوسط الجديد، تستبعد بعض الدول العربية عن هذا النظام، خاصة دول المغرب العربي كونها دول غير مشرقية، ويدخل في هذا النظام بدلا منها الكيان الإسرائيلي، الذي لا يربطه مع الدول العربية أي رابطة دينية أو عرقية أو لغوية. ومن الأبعاد الأخرى ذات الطابع السياسي، إيجاد أنظمة سياسية في المنطقة ذات خصائص تنسجم ومتطلبات مشروع الشرق الأوسط الكبير، تتصف بالتبعية للولايات المتحدة وتعمل على تطبيق ما يملى عليها من قبلها، وهذا يعني التغيير الكلي في بنية الأنظمة ولو استدعى ذلك استخدام القوة، أو الطرق غير المشروعة بصفة عامة كاستخدام الفئات المعارضة للأنظمة السياسية مثلا ودعمها لإسقاط الأنظمة أو إقامة انقلابات عليها.

2. البعد الاقتصادي:

[1] **شمعون بيرز**، **الشرق الأوسط الجديد**، عمان: دار الجيل، 1994، ص80.
[2] **رانيا عبد الرحمان المليفي**، مبادرة الشرق الأوسط الكبير والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2006، ص102.

إن تحسين مستوى المعيشة للمواطنين يعمل على تخفيف التوترات في منطقة الشرق الأوسط، ويؤدي ذلك إلى الاهتمام بالمستقبل الشامل للمواطن وتلبية احتياجاته، وتوفير فرص المشاركة للمواطنين لاستغلال مواهبهم ومهاراتهم في تطوير المنطقة، ويدفعهم إلى المشاركة الكاملة في حكم بلادهم بصورة حرة وبأمن.[1] وفي هذا السياق ووفق الرؤية الأمريكية، يجب التركيز على بناء شرق أوسط جديد عن طريق إجراء الإصلاحات الاقتصادية، حتى ولو أدّت إلى بعض المخاطر المؤقتة، وإشراك المجتمع المدني ومختلف القوى السياسية في هذا المجهود الإصلاحي، والعمل على توطيد شرعية الحكومات الحليفة للولايات المتحدة لتقوم بهذه الإصلاحات الاقتصادية.[2]

ومن الواضح أن منطقة الشرق الأوسط ليست بحاجة إلى مزيد من اللامساواة والفقر والبطالة وتدمير الطبقة المتوسطة والركود الاقتصادي وتمركز الثروات. إنّ ما تحتاجه دول الشرق الأوسط هو تطبيق استراتيجية تنمية شاملة تكون موجهة نحو شعوب المنطقة الحقيقية، وهذا ما تطمح إليه الولايات المتحدة في الظاهر من وراء مشروعها. إلا أن هدفها الحقيقي من وراء هذا المشروع هو تحقيق طموحات رأس المال الأمريكي العالمي، والاستيلاء على أية مشاريع أو ثروات محلية على امتداد الشرق الأوسط دون أي عراقيل، بدعوى توسيع الفرص الاقتصادية.[3]

وبهذا نرى أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى مصالح المنطقة إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها، وهذا ما نراه في طرحها لمبادرة الشرق الأوسط الكبير، فهي ليست مبادرة من أجل تنظيم دول الشرق الأوسط على أساس ديمقراطي، ولكن المصلحة الأمريكية التي تكمن في ضمان تدفق البترول العربي إلى أسواقها وبسعر يعتبر مناسبا. كما أن الولايات المتحدة تحاول منع أي دولة من الهيمنة على منابع النفط التي تستخدمها في بناء قوتها، والاحتفاظ بوصول قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج العربي، لأنها منطقة ذات أهمية في الاستراتيجية الأمريكية.

إن ما تحاول الولايات المتحدة فعله في المنطقة من إحكام سيطرتها من ناحية والحفاظ على مصالحها من ناحية أخرى، هو إيجاد معادلة متوازنة بين هذين العنصرين، بقبول التوتر في منطقة الخليج الخاضع للسيطرة، وإحساسها بالحاجة إلى الحماية الأمريكية، وهو ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية.

إن من الأهداف الحقيقية ذات البعد الاقتصادي الكامنة وراء مشروع الشرق الأوسط، الذي تعمل الولايات المتحدة من أجل تحقيقه هو سيطرتها على الثروة العربية، وحرمان دول أخرى ربما تكون غربية من هذه الثروة، وبالتالي تتحكم في دوران عجلات مصانعها الاقتصادية، إضافة إلى جعل المنطقة

---

[1] **نجم الدين الهنتاني**، العولمة الاقتصادية، مسقط (سلطنة عُمان): جامعة السلطان قابوس، 1999، ص231-232.
[2] **السيد ولد أباه**، مرجع سابق، ص 129.
[3] **إسحاق الفرحان**، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001، ص215.

العربية سوقا استهلاكية لبضائعها، وجعل المنطقة تعيش في رعب حقيقي، وإيجاد عدو وهمي يتمثل في أبناء الجوار من الدول العربية، وإبعاد إسرائيل من أذهان العرب كقوة تهدد كياناتهم. وما يهدفون من وراء ذلك أيضا جعل العرب يضعون أرصدتهم في الخزائن الغربية من أجل شراء السلاح، وهذا من شأنه زيادة أرباح مصانع الأسلحة في الغرب، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

3. البعد الثقافي:

برز مشروع الشرق الأوسط الكبير على خلفيات فكرية وتاريخية، تتمحور حول ما يشكل مشروع الهيمنة الثقافية، والذي كان من رواده زعماء الفكر في الولايات المتحدة على غرار **فرانسيس فوكوياما** وصامويل **هانتنغتون** وغيرهم من مفكري العولمة القائلين بنهاية التاريخ وصراع الحضارات، موجهين خطاباتهم الفكرية بالأساس نحو ثقافة شعوب المنطقة العربية وثقافات شعوب العالم الثالث. فبعد أن أحكمت قبضتها الاقتصادية والسياسية، أخذت تتقدم نحو الهيمنة الثقافية وتغيير بنيتها، أو ما يمكن أن نسميه الأحادية الثقافية.

فقد جاء المشروع مركزا على أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وهو بلوغ الحلم الأمريكي بتجسيد فكرة الإمبراطورية الأمريكية ذات الرِّسالة الحضارية، على أساس دمج المنطقة وإشراكها في المنظومة الفكرية والعقائدية للحضارة الغربية.[1]

حيث يقوم الاستدلال الأمريكي حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ليصدر حسب الاستنتاج الأمريكي، أن التكوين القائم في تلك البلدان يؤسس لنشوء الإرهاب ويشجعه، وأن مجمل القيم المستندة إلى الدِّين الإسلامي تنتج الإرهاب الذي بات يهدد القيم الجديدة والحياة المعاصرة، ويسعى لتدمير القيم التي تقوم عليها الحضارة، من قيم الديمقراطية والحرية ونمط الحياة. لهذا كان يجب أن تمرر الولايات المتحدة الأمريكية رسالتها، رسالة نشر الديمقراطية والحرية، ومعاقبة الدكتاتوريين والمستبدين، وتعليم الشعوب كيف تمارس تلك القيم الإنسانية النبيلة.[2]

هذا الخطاب الحضاري حسب الاعتقاد الغربي الأمريكي، يؤسس لمشروعيته من تأكيد خطر الأصولية، الأمر الذي فرض عليها التصرّف بما يؤدي إلى إنهاء هذا الخطر من خلال الحرب ضد الإرهاب (التي أدت إلى الحروب في أفغانستان والعراق)، والتي اعتمدت أساسا على تجفيف منابع الإرهاب، عبر محاربة الاجتهاد الإسلامي السائد الذي يدعو إلى الجهاد وتعميم إسلام متسامح، الأمر الذي يعني التغيير الجذري لمناهج التعليم، ومن ثم نشر الديمقراطية، وبشتى الوسائل والأساليب.

---

[1] **Andrew W. Stewart**, "*Friction in U.S. Foreign Policy: Cultural Difficulties with the World*", Strategic Studies Institute, United States Army War College, in: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/summary.cfm?q=706; [30/12/2011].

[2] **إبراهيم بن دايخة**، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر (باتنة)، كلية الحقوق، 2009/2008، ص124-125.

إن المبادرة الأمريكية من طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير ترى بوجوب تغيير المناهج التعليمية والثقافية والإعلامية، وتغيير السلوك والأخلاق المتوارثة والأصيلة بما يحقق السلام والأمن المنشودين لإسرائيل. ولما كانت الثقافة العربية والإسلامية التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تغييرها تتفوق على الثقافة الأمريكية المادية والنفعية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشراء بعض الأقلام العربية لتساهم في هدم الثقافة والهوية العربية.[1]

وانطلاقا من المبادرة الأمريكية رأت إدارة **ووكر بوش** أنه لابد من تغيير الثقافة العربية الإسلامية الرافضة للاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي، واستبدالها بثقافة ترضى بالإملاءات الأمريكية، وقبول إسرائيل كدولة ذات كيان مستقل في المنطقة، على اعتبار أنها باتت حصيلة واقع لا يقبل التغيير والتبديل مادامت الولايات المتحدة الأمريكية تساند هذا الوجود، ولا تقبل بأي حال من الأحوال فناء إسرائيل. لذلك رأت الامبريالية الأمريكية أنه لابد من تغيير جوهر فكر شعوب المنطقة وثقافتهم ومواقفهم، وذلك عن طريق إتباع أكثر من سبيل في هذا الشأن، ومن بين هذه السبل تغيير المناهج الدراسية، وخاصة تلك المتعلقة بالثقافة العربية الإسلامية، على اعتبارها تغذي روافد الإرهاب الذي أخذت على عاتقها محاربته، وطمس كل ما من شأنه أن يشير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أنهما عدوان للأمة العربية والإسلامية، وتفريغ المناهج من مضمونها وحشوها بمعلومات لا فائدة منها. وقد تم تنفيذ ذلك من قبل الدول العربية، حيث غيرت فحوى الكتب المدرسية بمقررات جديدة حذفت منها آيات الجهاد وتلك التي تشير إلى اليهود، وأكد أحد الوزراء السعوديين بالقول أنه تم تغيير (95%) مما طلب من السعودية في هذا الشأن.[2]

ومن خلال ما سبق يتبيّن لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على طمس الثقافة العربية والإسلامية، بما فيها من معتقدات وعادات وتقاليد وقيم إنسانية، من أجل تحقيق ما تريده لتنفيذ سياساتها في المنطقة دون أن يعترض على هذه السياسات أحد. إن هذا كله يدخل ضمن عنوان رئيسي ألا وهو الغزو الثقافي الجديد الذي جاء مع النظام الدولي الجديد، كما أن العولمة تقتضي جعل ما يدور في الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ثقافة تعم البلدان، أي عولمة الثقافة والقيم الأمريكية، أو ما يعرف بمصطلح "أمركة العالم".[3]

4. البعد الديني:

---

[1] **رايق سليم البريزات**، مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف، الأدوات و المعوقات)، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم الإنسانية، 2008، ص35.

[2] نفس المرجع، ص36.

[3] نفس المرجع، ص37.

إذا دققنا في الخلفيات التي أسست وأكدت مشروع الشرق الأوسط الكبير، نجدها أفكار تعود إلى المعتقدات اليهودية والبروتستانتية، إذ يهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية وفق الرؤى التوراتية، من دون الاهتمام بالتعامل الجدّي مع خطورة الصراع العربي الإسرائيلي، أو وضع مقترحات حلول للقضية الفلسطينية، وإنما جاء الاهتمام منصبا على فكرة دينية محضة تقول بضرورة الفصل بين الخير والشر من خلال المعركة الفاصلة التي يخوضها السيد المسيح من خلال عودته حسب اعتقادهم.

وقد ارتبط المشروع أكثر حسب أغلب الدراسات بالحركة المسيحية الصهيونية التي تنامى دورها وتأثيرها بشكل كبير على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة. ودخل اليمين المسيحي المتطرف قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، ومارس ضغطا مستمرا على الإدارات الأمريكية المتعاقبة لدعم الدولة اليهودية ومخططاتها.[1]

حتى أن هذا التيار أصبح مرتبطا أساسا بالحزب الجمهوري والزعامة السياسية في الولايات المتحدة بقيادة **جورج ووكر بوش**، ويجمع الدارسون على الصلة الوثيقة بين إدارة **ووكر بوش** والتيار المسيحي الصهيوني. ورغم اختلاف فئات اليمين المسيحي حول بعض القضايا، فهم جميعا متفقون على دعم مطلق لإسرائيل وعداء شديد للعرب والمسلمين.[2]

خلاصة:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الحيوية في العالم، وذلك لتمتعها بموقع جغرافي هام يتوسط العالم، واحتوائها على مجموعة مهمة من المضايق والمعابر المائية، وما لذلك من أهمية استراتيجية، كما تتمتع هذه المنطقة بأضخم احتياطي النفط في العالم.

تولي الولايات المتحدة أهمية بالغة لمنطقة الشرق الأوسط، لما لها من مصالح حيوية في هذه المنطقة. فالوصول إلى الهيمنة على العالم، أو بناء الإمبراطورية الأمريكية العالمية يتطلب السيطرة على موارد العالم الطبيعية، خاصة النفط الذي يعد أهم الموارد الطبيعية في حياة المجتمعات لحد الآن. وباعتبار منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أهم منابع هذا المورد الحيوي، فهذا يحتم على الولايات المتحدة السيطرة على المنطقة وإيجاد حلفاء فيها لحماية مصالحها وعدم السماح للقوى الكبرى الأخرى أن تسيطر على هذه المنطقة.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتشكل منعطفا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بعدما أدركت تهديد الجماعات الإرهابية لمصالحها وأمنها القومي، فتركزت

[1] **إبراهيم بن دايخة**، مرجع سابق، ص126.
[2] نفس المرجع، ص127.

استراتيجيتها على مكافحة الإرهاب ومحاربة الدول الراعية والداعمة له، والدول التي تسعى لامتلاك أسلحة نووية خوفا من أن تقع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية.

إلا أن التوجّه العسكري الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فشل في تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية، بل أزّم ذلك من الوضع حيث عاد ذلك على الولايات المتحدة بخسائر اقتصادية كبيرة وتباعد أكثر بينها وبين دول المنطقة، لعدم رضا هذه الدول على السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وزاد ذلك من كراهية شعوب الشرق الأوسط للولايات المتحدة الأمريكية. وبعدما تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأنظمة الدكتاتورية والإقصاءات من المشاركة السياسية، والضبابية في أنظمة الحكم العربية والإسلامية هو الذي يدفع بالأشخاص إلى تبني أفكار متطرفة وراديكالية. دفع ذلك بالولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة، في عهدة **ووكر بوش** الثانية وفترة حكم **باراك أوباما** خاصة، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع عن استخدام القوة العسكرية تدريجيا سعيا منها لتدارك أخطائها، وقررت الاعتماد أكثر على الدبلوماسية، فكان من بين أولويات الدبلوماسية الأمريكية وبرامجها في هذه المنطقة إنشاء دولة فلسطينية وتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ومعالجة التهديدات النووية والإرهابية من طرف إيران وسوريا بواسطة الدبلوماسية؛ وإنشاء حكومة موالية للولايات المتحدة في العراق لتكون حليفا لها في المنطقة مستقبلا وتؤمن لها تدفق النفط العراقي. بالإضافة إلى تركيزها على الإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط ومساعدة دول المنطقة على التحول الديمقراطي، ودفعهم إلى احترام حقوق الإنسان والتعددية وتمكين المرأة من المشاركة السياسية وتفعيل دورها السياسي، وفتح الحرية للصحافة والإعلام.

وبهذا تكون الولايات المتحدة قد حققت مصالح استراتيجية هامة في منطقة الشرق الأوسط وتخلصت من تهديدات أمنها القومي، وبالتالي المحافظة على هيمنتها على العالم.

الفصل الثالث:

دراسة نظرية للدبلوماسية العامة

أدى التطوّر والتوسّع في المجتمع الدّولي والتداخل الكبير بين أفراده، إلى تبلور مفهوم حديث وأشكال جديدة للدبلوماسية، تشمل كافة أساليب مباشرة العلاقات الخارجية بمختلف جوانبها. وهذا المفهوم الواسع هو الأقرب إلى واقع الحياة المعاصرة، حيث تتخذ أساليب الاتصال والتفاعل أشكالا متعددة، تتعدى بكثير تلك التي كانت مقتصرة في الماضي على التعامل الثنائي من خلال المبعوثين الدبلوماسيين.

وظهرت في ظل هذا المفهوم مسارات عديدة للدبلوماسية:

أولها المسار الرّسمي، الذي يغطي سبل الاتصال و التفاوض و التفاعل بين الحكومات والدول، على مختلف الأصعدة ثنائية وإقليمية و دولية متعددة الأطراف؛ ويتمثل ثاني هذه المسارات في الإطار غير الرّسمي الذي تعاظمت أهميته وتأثيره منذ بداية التسعينيات، ويغطي سبل الاتصال و التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛ ويتمثل الثالث في مسار رجال الأعمال في القطاع الخاص والتعامل فيما بين الشركات الخاصة والمتعددة الجنسيات؛ أما المسار الرابع فهو مسار الاتصال والتفاعل بين الأفراد في المجالات الثقافية، العلمية، الفنية والرياضية من خلال برامج التبادلات والأنشطة الثقافية المختلفة و شبكة الانترنيت؛ والمسار الخامس يتمثل في التعاون والتفاعل بين وسائل الإعلام من خلال برامج التعريف بالآخر. وأصبحت هذه جميعا تعرف بـ "الدبلوماسية متعددة المسارات" (*Multi-track Diplomacy*).

وقد تبلور في الولايات المتحدة مفهوم يجمع بين بعض هذه المسارات، يعرف بـ "الدبلوماسية العامة" (*Public Diplomacy*).

سنتعرّف في هذا الفصل على هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية، من خلال دراسة مفهومها وتطورها التاريخي والنظري، وأهميتها ووسائلها المختلفة.

المبحث الأول: تعريف الدبلوماسية العامة وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة

أولا/ تعريف الدبلوماسية العامة ونشأتها:

يعد مفهوم الدبلوماسية العامة (*Public diplomacy*) من المفاهيم القديمة التي تتخذ مدلولات حديثة، فهي تلك النشاطات التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير بوسائل شعبية، لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها.[1]

عرّفها تقرير اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامة سنة 1991 على أنها: ((التبادل المفتوح والحر للأفكار والمعلومات، وهي التي تعد سمة ملاصقة للمجتمعات الديمقراطية)). ويتضح من هذا التعريف أنه يحصر الدبلوماسية العامة في النظم الديمقراطية، وهذا الأمر الذي لا تؤكده الممارسة العملية، فهناك الكثير من الكتابات عن الدبلوماسية العامة للصين، التي لا تعد دولة ديمقراطية بالمفهوم الدقيق.[2]

أما اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامة، فترى في تقرير لها سنة 2003، بعنوان "تغيير العقول وكسب السلام: توجّه استراتيجي جديد للدبلوماسية العامة في العالم العربي والإسلامي" [أو مايعرف أيضا بتقرير **جيريجيان** (***Edward Peter DJEREJIAN***)]، أن الدبلوماسية العامة هي: ((الترويج للمصالح الوطنية عن طريق إعلام المواطنين وإخبارهم، إلى جانب جذبهم والتأثير فيهم)).[3]

عرفتها كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية بأنها: ((البرامج التي تطلقها الدولة بنيّة الإعلام والتأثير في الرأي العام في البلدان الأخرى)).

ويضيف تقرير (*Report of the United States General Accounting Office*) (GAO) لسنة 2003، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول استخدام الدبلوماسية العامة من أجل الحصول على تأييد خارجي لسياستها الخارجية، مؤكدا أن الدبلوماسية العامة تتم عن طريق مجموعة متنوعة من البرامج، والتي تقوم على توظيف التواصل بين الأفراد.[4]

أما المركز الثقافي البريطاني، فيعرفها على أنها: ((عمل يهدف إلى الاتصال وبناء علاقات مع الأفراد ومؤسسات عبر البحار، من أجل تحسين الإدراكات وتقوية تأثير المملكة المتحدة)).

---

[1] **عطا محمد صالح زهرة**، في النظرية الدبلوماسية، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص103.

[2] view: **John Tourist**, *"China Uses Language Training as Public Diplomacy Tool"*, Available on the web site of Public Diplomacy Watch: http://www.publicdiplomacywatch.com

[3] World, The US Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim. "*Changing Minds Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World*", US House of Representatives, October 1, 2003, p.13.

[4] Report of the United States General Accounting Office (GAO), *"U.S Public Diplomacy: State Department Expands Efforts but Faces Significant Challenges"*, U.S House of Representatives, (September.2003), p. 9.

في حين يعرفها تقرير اللورد **كارتر أوف كوليز** (***Carter Of COLES***) عن الدبلوماسية العامة، الصادر عن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية سنة 2005، على أنها: ((عمل يهدف إلى الإعلام والارتباط بأفراد ومؤسسات عبر البحار، من أجل فهم وتأثير أفضل للمملكة المتحدة، بصورة تتلاءم مع الأهداف الحكومية متوسطة وطويلة المدى)).[1]

كما يعرفها البروفسور **مانهايم غارول** بقوله: ((الدبلوماسية العامة هي إدارة الإدراكات (*Management of perceptions*)، وذلك لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية)).

وقد عرف **هانز توش** (***Hans N. TUCH***) الدبلوماسية العامة في كتابه "الاتصال بالعالم: الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة فيما وراء البحار" على أنها: ((عملية حكومية للاتصال بالعامة من الدول الأجنبية، في محاولة لإيجاد فهم واضح لأفكار ومعتقدات ومؤسسات وثقافة، بل والأهداف الوطنية والسياسات الحالية)).

ويفرق **هانز** بين الدبلوماسية التقليدية والعامة، في أن الأولى تقيم العلاقات بين الدول عن طريق التفاعلات بين الحكومات ووزارات الخارجية بالأساس، وبالتالي فهي تتطلب قدر من الخصوصية والسرية؛ في حين أن الدبلوماسية العامة هي عملية منفتحة تهدف للوصول إلى الجماهير.[2]

إذا فالدبلوماسية العامة في تعريفها البسيط، تعني الآليات والبرامج التي تنتهجها الحكومات لتعزيز مصالحها الخارجية، من خلال التوعية والإعلام والتأثير على الجمهور الأجنبي ورأيه العام وكذلك جماعات المصالح فيه، بما يحد من سوء الفهم الذي يمكن أن يعقد العلاقات الخارجية.[3]

من خلال ما سبق نستنتج أن الدبلوماسية العامة تحتوي على خمسة عناصر هي:

- ✓ دولة تقوم بإرسال رسائل، بهدف خلق صورة ذهنية عنها لدى الأطراف المستقبلة.
- ✓ الطرف أو الأطراف المستقبلة لهذه الرسائل.
- ✓ محتوى الرسائل الاتصالية.
- ✓ وسائل إرسال هذه الرسائل.
- ✓ فعالية الرسالة الموجهة.

---

[1] **Coles Carter of** , *"Review on Public Diplomacy: the Foreign and Commonwealth Office and HM Treasury" December, 2005, p.8.*, in: http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/Definitions%20of%20Public%20Diplomacy.pdf; [02/04/2010].

[2] **Hans N. Tuch**, Communicating with the World: Us Public Diplomacy Overseas, George Town: Georgetown University Press, 1990. p.3.

[3] **سعود كابلي**، "الدبلوماسية العامة: الفريضة الغائبة"، في: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=3262;[11/03/2010].

مصطلح "الدبلوماسية العامة" وضعه **إيدمون غاليون**، عميد كلية "فليتشر" للحقوق والدبلوماسية وموظف سابق في السلك الدبلوماسي سنة 1965 ، حيث حدده بقوله: ((الدبلوماسية العامة تتناول تأثير المواقف العامة على صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية [..] و تنطوي على أبعاد العلاقات الخارجية التي تتجاوز الدبلوماسية التقليدية، والإفادة من قياس الحكومات للرأي العام في البلدان الأخرى، والتفاعل بين المجموعات والمصالح الخاصة في بلد ما مع مجموعات ومصالح بلد آخر، ورفع التقارير حول الشؤون الخارجية وأثرها على السياسة، والتواصل بين اللذين يعملون في مجال الاتصالات، وبين الدبلوماسيين والمراسلين الأجانب، وعملية التواصل بين الثقافات. والأمر المركزي بالنسبة للدبلوماسية العامة هو التدفق التحويلي للمعلومات والأفكار)).[1]

هناك من يرى أن تجسيد هذا النوع من الدبلوماسية كان على يد **إدوارد مورو** (***Edward R. MURROW***)، الذي كان رجلاً متعدد المواهب والإمكانات. كان صحافياً، وشخصية دولية، ومذيعاً، ومن المشاهير، وكان في آخر فصل من حياته، موظفاً حكومياً ودبلوماسياً. وقد عيّنه الرئيس **جون كينيدي** سنة 1961 لرئاسة وكالة الإعلام الأميركية (USIA)، وكان أعلى شخصية مفسِّرة للسياسة الخارجية لمشروع "الحدود الجديدة" للرئيس **كينيدي** حتى استقالته بسبب حالته الصحية بعد ذلك بثلاث سنوات. وأصبح في الواقع أول تجسيد لما لم يكن قد سمي بعد، ألا وهو ميدان الدبلوماسية العامة.[2]

هناك العديد من الآراء حول جذور الدبلوماسية العامة وتاريخ نشأتها، وقد تكون البداية الأكاديمية للمفهوم جاءت مع تأسيس معهد "مورو" في كلية "فليتشر" للقانون والدبلوماسية، حيث استخدم **إيدمون غاليون** المفهوم لأول مرة في هذا العام كما ذكرنا سابقا. إلا أن هناك من يعتقدون عكس ذلك، حيث يرون أن الدبلوماسية العامة ترجع إلى الممارسات الإغريقية، رغم أن الدبلوماسية الإغريقية لم تستعمل وسائل الدبلوماسية العامة الحديثة، كون دبلوماسية الإغريق كانت تسعى لعقد الاتفاقيات وحل النزاعات.[3]

منذ نشأة الدبلوماسية العامة كانت تعرف على أنها مرادفة للدِّعاية، أو كما عبر عنها الكثيرون بالدعاية الصادقة، وقد كان قبل 1965 استخدام الدبلوماسية العامة على المستوى العملي التطبيقي، ففي عام 1870، خلال الثورة الأمريكية قام **توماس بين** (***Thomas PAINE***)، أحد الأعضاء النشطين في المؤتمر القاري، بوضع خطة ضد القرار البريطاني في ذلك الوقت، الذي كان يطمح إلى استمرار النضال ضد الصحافة الأمريكية، إذ اقترح الصفر بصفته الشخصية إلى انجلترا مخفيا هويته الحقيقية،

---

[1] **كروكر سنو**، "مورو في الخير العام: من شؤون الصحافة إلى الدبلوماسية العامة"، في:
http://www.america.gov/st/humanrights-arabic/2008/June/20100629170217x0.2784235.html [11/03/2010] ;

[2] نفس المرجع.

[3] **حسين سنطوح**، مرجع سابق.

من أجل نشر مقالات في الصحافة البريطانية، ممثلا نفسه بالإنجليزي الذي دار حول الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فالدبلوماسية العامة كانت فكرة أمريكية، بحيث كانت الولايات المتحدة سباقة لهذه الممارسة؛ ففي عام 1917 خلال منتصف الحرب العالمية الأولى أنشأ الرئيس **هاري ترومان** لجنة المعلومات العامة (*Committee on Public Information*)، والتي كانت تهدف بالأساس إلى إقناع العالم بنبل أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

وفي سنة 1941 أنشأ الرئيس **فرانكلين روزفلت** خدمة المعلومات الخارجية (*Foreign Information Service*) خلال الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تبث مجموعة من الأخبار المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من أوروبا وآسيا (عبر إذاعة صوت أمريكا مثلا)، وذلك للتصدي للدعاية الألمانية واليابانية.

في سنة 1950 أعلن الرئيس الأمريكي **ترومان** حملته الحقيقية (*Campaign of Truth*)، والتي هدفت إلى تعريض الشيوعيين إلى الأفكار والقيم الغربية لمحاربة الشيوعية. ثم في سنة 1953 أسس الرئيس **دوايت إيزنهاور** وكالة الاستعلامات الأمريكية (*United States Information Agency*) خلال الحرب الباردة، وكان الهدف الرئيسي منها هو فهم الرأي العام الخارجي والتأثير فيه.

ومن ناحية أخرى، فإن الرئيس **رونالد ريغان** قد أنشأ في ثمانينات القرن الماضي مكتب الدبلوماسية العامة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وذلك كجزء من التغطية على حرب وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) السرية ضد نيكاراغوا.[2]

وبعد الحرب الباردة اندمجت وكالت الاستعلامات الأمريكية في وزارة الخارجية الأمريكية، وكان ذلك سنة 1999. فبعد أن لعبت الدبلوماسية العامة دورا كبيرا في فوز الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي في الحرب الباردة على الاتحاد السوفييتي، قامت الولايات المتحدة بتفكيك أدوات الحرب الباردة خاصة الإعلامية منها، حيث تمثل ذلك في دمج وكالة الاستعلامات الأمريكية وضمّ اختصاصاتها إلى الخارجية الأمريكية.[3]

البعض يستخدم مصطلح "الدبلوماسية الشعبية"، حيث يرون أن هذا النمط من الدبلوماسية يقع بين أساليب الاتصال الدولي، ذلك أن الاتصال الدولي يشمل المفاوضات التي يقوم بها الدبلوماسيون. ويعرف

---

[1] **مجد الهاشمي**، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص133.

[2] "The Battle for Hearts and Minds.. the US Public Diplomacy Efforts in the Middle East", in: http://eagle1.american.edu/am3428a/information_war/index.htm; [28/02/2010].

[3] **أحمد السمان**، "هل تمكنت الدبلوماسية العامة من إصلاح الصورة الأمريكية؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر 2005، العدد: 129، ص99. أو على الرابط:
http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/File0.htm.[16/04/2009] ;

البعض الدبلوماسية الشعبية بأنها الطرق التي تستطيع بها الحكومات أو الأفراد والجماعات أن تؤثر، بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الاتجاهات والآراء العامة، بحيث يكون لهذا التأثير ثقل ووزن على القرارات التي تتخذها الدولة في المجال الخارجي، فالدبلوماسية الشعبية تركز على مختلف أشكال الاتصال واللقاءات، أي التقاء أمة بأمة، أو جماعة بجماعة، أو فرد من دولة معينة بفرد من دولة أخرى، أو صحافة بصحافة، أو برامج إذاعية بأخرى...الخ.[1]

يتوقف نجاح الدبلوماسية الشعبية على الخطط الموضوعة لتحقيق أهدافها، وعلى كفاءة القائمين بتنفيذ برامجها وعلى الأساليب التي تعالج بواسطتها القضايا المطروحة، إذ يجب الاعتماد على المنهج العلمي والبحث وحسن انتقاء الأساليب والوسائل ودقة التوقيت. وتعمل الدبلوماسية الشعبية على تكوين مواقف وتقويتها، كما تعمل أيضا على التغيير السياسي والاجتماعي والتأثير الثقافي، تنشط في مواجهة الدعاية المضادة.

ويمكن تعريف الدبلوماسية الشعبية على أنها عملية مخاطبة الجماهير بشكل مباشر أو غير مباشر، خارج الحدود الإقليمية بواسطة وسائل جديدة، في مقدمتها الإعلام والمؤتمرات والمنظمات الدولية والمهنية ورجال العلم والثقافة والدين، بهدف المساهمة في تشكيل الرأي العام الدولي، سواء عن طريق الإقناع أو من خلال بعض الأنصار والموالين. وتركز الدبلوماسية الشعبية جل اهتماماتها على إقناع قادة الرأي أو شريحة محددة من الموظفين الحكوميين في البلدان الأخرى بميزات فكرة معينة أو موقف سياسي محدد، من أجل التأثير على سلوك وقرارات الدوائر السياسية والقيادية التي يعملون فيها.[2]

عموما الدبلوماسية الشعبية تعني في صورتها الشعبية مخاطبة الشعب بقصد إقناعهم وكسب تأييدهم، وتتصل به عن طريق الوسائل الحديثة التي تجعل من المخاطبة والمواجهة أمرا ممكنا. أي أن الدبلوماسية تحولت من دبلوماسية الطبقة الحاكمة إلى دبلوماسية الشعب، بمعنى أن هناك رأيا عاما تسعى الدبلوماسية لكسبه وتأييده.[3]

ثانيا/ الدبلوماسية العامة والدّعاية:

الدّعاية (*Propaganda*) هي نشر الأفكار ووجهات النظر والمواقف المراد أن يتبناها الآخرون. والدعاية كالإعلان تستخدم أحدث وسائل الإعلام والاتصال بالناس، من صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما

[1] **مجد الهاشمي**، مرجع سابق، ص131-132.
[2] نفس المرجع، ص132-133.
[3] **مجد الهاشمي**، مرجع سابق، ص134.

ومنشورات، كما تستخدم أحدث فنون الإيحاء الذاتي المبنية على اكتشافات علم النفس الفردي والاجتماعي.[1]

عرفها عالم الاجتماع الأمريكي **كودلتر** على أنها: ((محاولة مدبرة يقوم بها شخص أو جماعة، تستهدف السيطرة على موقف معين أو جماعة عن طريق استخدام وسائل الاتصال، بحيث تكون ردود فعل هؤلاء هي المتوخاة من قبل رجل الدعاية أو حكومته)).[2]

إذا فالدّعاية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية، وهي متوفرة من حيث الأساس لأي فاعل يملك وسائل الترويج لها ونشرها. وهي محاولة مقصودة لإقناع الناس أفرادا وجماعات، بقبول تعريف معين للوضع من خلال التحكم ببعض العوامل غير العقلانية في شخصيتهم أو في بيئتهم الاجتماعية، ويكون الأثر الناجم عن هذه المحاولة تغيير السلوك وقولبته باتجاه معين مرغوب فيه.[3]

يفترض رجال الدعاية أنه يمكن تحقيق بعض الأهداف السياسية الدولية عن طريق تجاهل الحكومات والتركيز مباشرة على الشعوب. وإذا كان تاريخ الدعاية كأداة من أدوات السياسة الخارجية يعود إلى الحروب اليونانية القديمة، بل لعله يرجع إلى تاريخ سابق لتلك الحروب، فإن محاولة اتصال الحكومات بالشعوب الأجنبية مباشرة وعلى نطاق واسع، يعتبر ظاهرة مميزة للقرن العشرين.[4]

كان البعض لا يرى أن هناك عيبا يشوب كلمة الدِّعاية، ذلك لأنها يمكن أن تستخدم في تحقيق أغراض طيبة، كما يمكن أن تستخدم في تحقيق أغراض مغرضة غير شرعية. إلا أن عامة الناس يرون في الدعاية وجهها القبيح فحسب.[5]

تطورت الدعاية الأمريكية من خلال أربعة مراحل، وهي: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، من خلال تأسيس لجنة المعلومات العامة في عام 1917 لدفع الشعب الأميركي إلى قبول الدخول للحرب، ولإحباط الروح المعنوية والحط من قدرة الجيش الألماني، عبر إطلاق الشائعات، إضافة إلى دور **هارولد لاسويل** (***Harold Dwight LASSWELL***) في تنظيم الدعاية الأمريكية من خلال أفكاره التي أصبحت جزء من النظرية القائلة بأن الدعاية تنقل إلى الناس الأفكار والآراء، وكيف صدر الأمريكيون سياسة بلادهم للخارج باستخدام الإذاعات الموجهة، وإنشاء جهاز مركزي للدعاية السياسية في الداخل والخارج سنة 1940 عبر إذاعة "صوت أمريكا".

---

[1] **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، ج 2، ط2، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، 1985، ص 681.
[2] **ناظم عبد الواحد الجاسور**، مرجع سابق، ص191.
[3] **غراهام ايفانز و جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص615.
[4] **أحمد بدر**، الإعلام الدولي: دراسات في الاتصال و الدعاية الدولية، ط4، القاهرة: دار قباء للنشر، 1998، ص365-366.
[5] نفس المرجع، ص205.

أثناء الحرب العالمية الثانية تطور نشاط المنظمات الدعائية الأمريكية لتشمل دولا أخرى، وأنشأت إدارات للحصول على المعلومات وتنفيذ أساليب الدعاية الإعلامية، وتوليّ مسألة الحرب النفسية ضد العدو، حتى أصبح مكتب المعلومات العسكرية مرتبطا بالخارجية الأمريكية سنة 1945، حيث أصبحت عملا منظما ومنتظما للحكومة الأمريكية.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة، تمكنت الولايات المتحدة باستخدام الأجهزة الإعلامية والدعائية سريعة التطور من حشد شعوب أخرى في صفها وخلق مواقف مؤيدة، حيث تم تزويد تسعين دولة بأكثر من ألفين محطة تلفزيونية، فضلا عن المحطات الإذاعية وصولا إلى الانقضاض على عدوها التقليدي.

وبعد مرحلة الحرب الباردة وبروز مفهوم العولمة كنتاج للثورة العلمية والتكنولوجيا، تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على تكنولوجيا المعلومات، لتقديم أفكار الدعاية بشكل جديد يضمن لها استمرار السيطرة.

لقد ازدادت أهمية الدّعاية الدولية ليس لتوفر أساليب اتصال جديدة فحسب، ولكن بسبب الاعتراف بالدعاية كوظيفة منتظمة للحكومات الوطنية في السلم أو الحرب، ولزيادة جمهور الاتصال الدولي ليشمل السكان بأسرهم لا القادة أو الرجال المحاربين أو الشرائح المتعلمة وحدها.[2]

إذا كانت الدول تقوم بالدعاية الدولية لاستمالة الرأي العام العالمي، فإن الدّعاية مهما كانت ذكية ونشطة لا يمكن أن تكون بديلا للسياسة الوطنية والقرار السياسي، بل هي امتداد لهذا القرار يشرحه ويبرره باستغلال أكبر المكاسب الممكنة من ورائه. ومنه فإن السياسة الفاشلة لا يمكن أن تنتج الدّعاية الناجحة.[3]

ثمة عدد من التقنيات والعوامل الكامنة في منهجية القائمين على الدعاية:

- ✓ تعمل الدعاية على تبسيط القضايا، وذلك لجعل الأشياء أقرب إلى الفهم من جهة، لكنها من جهة أخرى تستطيع خلال عملية التبسيط القيام بالرقابة والتشويه.
- ✓ يبدو القائمون على الدعاية أنهم يصدرون حكما ينطوي على قرب ثقافي، وتركز الدعاية على قضايا في البيئة الخارجية، حيث يكون للناس بعض الهويات (جغرافية أو ثقافية أو سياسية).
- ✓ يعمل القائمون على الدعاية على الإثارة التي تخاطب الحواس، لذا فالدعاية تثير العواطف أو تعمل على إزعاجها، وينطوي ذلك على عرض القضايا التي تضفي عليها طابعا شخصيا

---

[1] **داليا يوسف**، "البروباجندا.. لعبة تقود إلى الحرب"، في: http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96606-2003-02-16%2000-00-00.html [19/07/2011].

[2] **أحمد بدر**، مرجع سابق، ص203.

[3] نفس المرجع، ص366.

ودراميا وقوميا وغير معتدل في كثير من الأحيان. وتسود هذه الإثارة بشكل خاص أثناء أوضاع الصراع، حيث يكون التوتر عاليا.[1]

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نستنتج أن الدعاية لا تهتم بصدق المعلومات أو الأخبار، فهي عادة تختلق الأكاذيب أو المعلومات الخاطئة والمفبركة [خاصة خلال فترات الصراع]، على عكس الدبلوماسية العامة التي تقوم على المعلومات الصحيحة. إلا أن هناك من يفرق بين الدعاية الناجحة وغيرها من أنواع الدعاية، ويأخذون مضمون الرسالة التي تحملها [أي مدى صدق المعلومات]. ومنه تصبح الدبلوماسية العامة – حسب رأيهم-عبارة عن دعاية ناجحة، أي دعاية قائمة على المعلومات الصحيحة.

إن الدبلوماسية العامة تشكل أداة مهمة في ترسانة القوة الذكية، ولكن الدبلوماسية العامة الذكية تتطلب فهماً سليماً للمصداقية، والنقد الذاتي، ودور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة. وإذا ما هبطت الدبلوماسية العامة إلى مستوى الدعاية، فإنها لن تفشل في الإقناع فحسب، بل إنها قد تقوّض القوة الناعمة أيضاً. لذا فإن الدبلوماسية العامة لابد أن تظل قائمة على عملية ذات اتجاهين، وذلك لأن القوة الناعمة تعتمد في المقام الأول على فهم عقول الآخرين واستيعاب مفاهيمهم.[2]

كما أن الدعاية ترتبط بموقف وظرف معينين، على عكس الدبلوماسية العامة التي هي عبارة عن برامج طويلة المدى، وأهدافها ليست ظرفية كأهداف الدعاية.

ثالثا/ الدبلوماسية العامة والعلاقات العامة:

كثيرا ما يثار الجدل حول مفهوم العلاقات العامة في الدول ذات الأنظمة السياسية المختلفة، فقد يتصور البعض أن مفهوم العلاقات العامة في النظام الرأس مالي يختلف عن مفهومها في النظام الاشتراكي، وأن مفهومها في الدول النامية تختلف عن مفهومها في الدول المتقدمة. والحقيقة أن مفهوم العلاقات العامة ثابت لا يختلف باختلاف الأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أن طبيعة العلاقات العامة كعملية مستمرة تتكون من أربع مراحل أساسية هي: البحوث والتخطيط وتمثيل البرامج والتقويم، وهي لا تحتمل الاختلاف باختلاف الأنظمة أو المؤسسات.[3]

تعتبر العلاقات العامة بوصفها علما وفنا وممارسة، كما نعرفها اليوم منتجا من منتجات القرن العشرين، تطوّرت ونمت وانتشرت بتطور النسق الاقتصادي والإداري والسياسي والاجتماعي والثقافي

---

[1] **غراهام ايفانز و جيفري نوينهام**، مرجع سابق، ص616.

[2] **جوزيف ناي**، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، في: http://www.project-syndicate.org/commentary/nye79/Arabic ; [22/02/2011].

[3] **علي عجوة**، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، القاهرة: عالم الكتب للنشر، 2001، ص14.

الذي تعمل فيه. فقد كانت بدايتها الأولي في الولايات المتحدة الأمريكية، على يد صحافيين اقتنعوا بأن الكثير من المشاكل التي تحدث بين المنظمات وجماهيرها تعود أسبابها إلى انعدام أو ضعف الاتصال بشتى أنواعه. والالتباس الذي اقترن بالعلاقات العامة كان يتمثل دائما في مفهومها والنظرة إليها، وكذلك تطورها عبر الدول والمجتمعات، حيث مازال يُنظر إليها في معظم الدول على أنها وظيفة يشوبها الكثير من سوء الفهم والمغالطة.[1]

رغم كثرة التعريفات التي قدمت للعلاقات العامة من قبل الدارسين أو الممارسين أو الهيئات المهتمة بالعلاقات العامة، فإن هناك سمة مشتركة بين هذه التعريفات، رغم اختلاف الأسلوب أو التفاصيل بين تعريف وآخر.

عرفها **كانفيلد** و **مور** (***CANFIELD and MOORE***) على أنها: ((الفلسفة الاجتماعية للإدارة، والتي تعبر عنها من خلال أنشطتها و سياساتها المعلنة للجمهور، لكسب ثقته وتفاهمه)).[2]

تعرفها الجمعية الدولية للعلاقات العامة (*International Public Relations Association*) على أنها: ((نشاط إداري وتسييري يتم بصورة دائمة ومنظمة، تسعى المؤسسة أو أي تنظيم عمومي أو خاص من خلالها لإيجاد جو من التفاهم والتقارب مع من تتعامل معهم (الجمهور)؛ ولتحقيق هذا الهدف تسعى المؤسسة قدر الإمكان أن تكيّف نفسها مع اهتمامات الجمهور، بحيث تطبق مبدأ الإعلام الواسع، وتسعى لإيجاد تعاون فعال معهم، وتأخذ بعين الاعتبار تحقيق مصلحة الجميع)).[3]

ومن أبرز المحاولات التي قدمت لتوضيح مفهوم العلاقات العامة، محاولة **إيدوارد روبنسون** (***Edward ROBINSON***) رئيس قسم البحوث بمعهد العلاقات العامة الأمريكي، الذي قام بدراسة تحليلية لبعض الحالات العملية التي صادفت رجال العلاقات العامة في عدد من المؤسسات ذات الأنظمة المختلفة. ومن خلال هذه الدراسة توصل **روبنسون** إلى حاجة العلاقات العامة للعناصر الستة التالية:

1- فهم عملية الاتصال من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فالاتصال هو الوظيفة الأولى لرجال العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة، والمقصود بالاتصال هنا هو الإعلام الصاعد من الجماهير إلى الإدارة عن طريق البحوث، والرسائل الموجهة من المؤسسة إلى الجماهير بهدف كسب التأييد والتفاهم.

2- معرفة الأساليب النظرية والعلمية لتشكيل الاتجاهات وتغييرها، وهذا يتطلب فهم السلوك البشري الذي يعتبر الموضوع الرئيسي للدراسات الاجتماعية والنفسية.

---

[1] **محمد قيراط**، "ممارسة العلاقات العامة في الإمارات العربية المتحدة"، مجلة جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث، أكتوبر 2005، ص154-155.

[2] **علي عجوة**، مرجع سابق، ص15.

[3] **يامين بودهان**، "هل توجد إستراتيجية للعلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة؟"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2008، ص8.

3- القدرة على التخطيط والتدريب على المهارات الإدارية والتنسيق مع الآخرين، وهذا يتطلب توفر خلفية علمية في إدارة الأعمال لدى رجال العلاقات العامة.
4- ضرورة رفع العلاقات العامة إلى مستوى الإدارة العليا، فبرامج العلاقات العامة لابد أن تكون متسقة مع سياسة المؤسسة، كما أن سياسات المؤسسة يجب أن تلتقي مع مصالح الجماهير المختلفة، والتي يجب أن تتحد من خلال بحوث العلاقات العامة.
5- أهمية العنصر الأخلاقي في ممارسة أنشطة العلاقة العامة، وهذا يتضمن الفلسفة العامة للمنظمة وإحساسها بمسؤوليتها الاجتماعية والتزامها الصدق فيما يصدر عنها من معلومات.
6- ضرورة التعرّف على رجع الصدى [التغذية الإسترجاعية (*Feed Back*)] في أنشطة العلاقات العامة، لتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف والتغلب على المشكلات التي تتعامل معها.

وقد استخلص **روبنسون** من دراسته التعريف التالي:

العلاقات العامة كعلم اجتماعي وسلوك تطبيقي هي تلك الوظيفة التي تتضمن:

1- قياس وتقويم وتفسير اتجاهات الجماهير المختلفة التي لها صلة بالمنظمة.
2- مساعدة الإدارة في تحديد الأهداف الرامية إلى زيادة التفاهم والوفاق بين المنضمة وجماهيرها، وقبول هذه الجماهير لمنتجات المنظمة وخططها وسياساتها والأفراد العاملين بها.
3- تحقيق التوازن بين أهداف المنظمة وأهداف ومصالح واحتياجات الجماهير المختلفة التي لها صلة بها.
4- تخطيط وتنفيذ وتقويم البرامج الرامية لكسب رضا الجماهير وتفهّمها.[1]

يجمع علماء الاتصال والعلاقات العامة على أن الأب المؤسس للعلاقات العامة، هو الصحفي الأمريكي **إيفي لي** (***Ivy Ledbetter Lee***)، الذي كان يشتغل صحفيا بمكتب الصحافة التابع للجنة الوطنية الديمقراطية بالولايات المتحدة الأمريكية، وما دفع **إيفي لي** للاهتمام بموضوع العلاقات العامة هو عدم رضاه على طبيعة العلاقات السائدة بين أرباب العمل والعمال، خاصة خلال الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين، خاصة أزمة 1907 وأزمة 1929، إذ تأثرت الطبقة العاملة وتدنى المستوى المعيشي لها، وتم تسريح الكثير من العمّال من عملهم، مما أدى إلى نمو جو من السّخط و الغضب الشعبي من ممارسات أرباب العمل، الذين ظهروا بمظهر المستغل.[2]

والحكومة الأمريكية بدورها اتخذت العلاقات العامة وسيلة أساسية لإقناع الرأي العام بخصوص كثير من القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومة، كالحرب على ألمانيا النازية، فقد باشرت الحكومة

[1] **علي عجوة**، مرجع سابق، ص16-17.
[2] **يامين بودهان**، مرجع سابق، ص8.

الأمريكية حملة إعلامية واسعة لإعلام الجمهور بأهمية هذه الحرب بالنسبة للأمريكيين؛ فالعلاقات العامة لم تصبح بذلك وسيلة فحسب، بل غدت دعامة أساسية من دعائم المؤسسات الديمقراطية، والمؤسسات الحديثة أيا كانت طبيعتها اقتصادية، سياسية أو ثقافية لا تستطيع الاستغناء على العلاقات العامة كوظيفة أساسية، فهي التي تعمل على أنسنة المؤسسة على حد تعبير الأستاذ **ميلر دو هارفرد** (***Miller De Harvard***)، حيث قال: ((العلاقات العامة هي بمثابة نظام دفاع للمؤسسة الحرة في النظام الرأسمالي، فهي ترمي إلى أنسنة المؤسسات، أي تعمل على تحريكها وتفعيلها، ليس فقط كوحدات مجهولة بل ككائن إنساني)).[1]

يرى **ريمون سيمون** (***Raymond Simon***) أن وظائف العلاقات العامة تتمثل في عمليتها، ويصفها بأنها تتضمن نقطة بداية وليس لها نقطة نهاية، فهي مستمرة ومتواصلة، لا تكاد تنتهي مرحة إلا وتبدأ مرحلة جديدة. وتتضمن عناصر هذه العملية:

1. البحث: ويعتبر الوسيلة الأساسية التي تؤمّن الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، وتكشف عن القضايا والأوضاع السائدة، والتعرّف على اتجاهات الجمهور وآرائه.
2. التنفيذ: تتضمن هذه العملية وضع الخطط الملائمة، وإسداء النصح للإدارة.
3. الاتصال: يتم من خلال تحديد العناصر والوسائل المطلوبة لتنفيذ خطة العلاقات العامة وإيصالها إلى الجماهير.
4. التقييم: حيث يتم في هذه المرحلة تقييم أنشطة العلاقات العامة من خلال البحث التقييمي، للكشف عن التأثيرات التي أحدثتها خطة العلاقات العامة، والحكم على مدى نجاح هذه الخطة.[2]

هناك من يفصل التخطيط ويضعه قبل التنفيذ، أي يتم التخطيط مسبقا لعملية التنفيذ. إلا أن هذه النقاط الأربعة تمثل خطوات ومراحل عملية العلاقات العامة، وليس وظائفها. فقد حددت "الجمعية الأمريكية للعلاقات العامة" (PRSA)، في بحث لها ثمانية وظائف للعلاقات العامة، أهمها: كتابة التقارير والبيانات الصحفية، الاتصال بالإعلام والصحافة، تحسين صورة المؤسسة من خلال الأحداث الخاصة كالاحتفالات والمعارض، وتنظيم الزيارة والمسابقات، تحديد الاحتياجات والأهداف والخطوات اللازمة لتنفيذ المشاريع، واستخدام الإعلانات الإعلامية لإعلاء اسم المؤسسة.[3]

إن أعمال العلاقات العامة تساعد في حماية من تعمل من أجلهم على عرض توجّهاتهم بشكل إيجابي، وتقديم النصح والمشورة أثناء الأحداث الطارئة كالأزمات، وتصميم استراتيجيات من شأنها أن تساعد في الوصول إلى صورة جماهيرية محبّبة؛ كما تعمل على تحليل انفعالات الجمهور الداخلي

---

[1] نفس المرجع، ص9.

[2] **Raymond Simon**, Public Relations: Concept & Practices, 3rd ed, Toronto: John Wiley & Sons, 1984, pp.7-8

[3] **علي عجوة**، مرجع سابق، ص19.

للمؤسسة، وتأسيس علاقة جيدة مع وسائل الإعلام، وتدريب من تعمل من أجلهم على التعامل مع المقابلات وإصدار النشرات الصحفية، وتنظيم مبادرات عملائها للإعلان عن مختلف الأحداث والأنشطة.[1]

وقد تزايدت أهمية العلاقات العامة الدولية في العالم، نتيجةً للتغيرات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية التي طرأت على معظم الدول، والتي منحت شعوبها حرية التعبير، وإقراراً بقوة الرأي العام فيها، فالنجاح الذي تحقق في مجال شعوبها مكّن من بث ونشر المعلومات والأفكار بسهولة وبسرعة فائقة، وأتاح الفرصة للبشر للاتصال ببعضهم البعض، والتأثير على الرأي العام العالمي بشكل كبير.

تعدّ العلاقات العامة الدولية حلقة الوصل بين مؤسسات المجتمع الواحد، وبين المجتمعات الأخرى عن طريق تقديم خدمات معينة لها مبنية على الثقة المتبادلة انطلاقًا من أهمية الفرد والشرائح الاجتماعية، وقوة تأثير الرأي العام في المجتمعات على مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويُلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة الاهتمام بالعلاقات العامة الدولية، وزيادة إقبال المنظمات الدولية على تطوير وظائف العلاقات العامة لديها، وزيادة إقبال الشركات على تعيين أفضل العناصر للعمل بالعلاقات العامة لديها. وبهذا فإن العلاقات العامة قد تأكدت فعاليتها للمنظمات والمؤسسات بشكل عام، سواء كانت محلية أو دولية، وذلك في المجالات الاتصالية المبذولة في أداء الممارسة المختلفة للنشاطات وأهداف العلاقات العامة، مما أدى إلى تدعيم علاقة المؤسسة بالعديد من جماهيرها بشكل يحقق أهداف المنظمة. لذا فقد بدأت بيئة المنظمات على اختلاف أنواعها تنال نصيبها من الاهتمام والدّراسة منذ الخمسينات من القرن الماضي، وتزايد الاهتمام بها بشكل ملحوظ في العشر سنوات الأخيرة، حيث يُنظر إلى المنظمة باعتبارها كائن حي منفتح على العالم الخارجي، ومتفاعل معه، ويؤثر فيه، ويتأثر به بصورة مستمرة.[2]

من خلال ما سبق نلاحظ أن الدبلوماسية العامة مفهوم يدلّ على الأنشطة الموجّهة إلى الشعوب الأجنبية، بينما يدلّ مفهوم العلاقات العامة على الأنشطة الإعلامية التي تقوم بها الدولة اتجاه شعبها بهدف خلق دعم داخلي لسياستها، حيث تعرف العلاقات العامة في الولايات المتحدة على أنها: ((توفير المعلومات للعامة والصحافة والمؤسسات الأخرى، عن أهداف وسياسات وأنشطة الحكومة الأمريكية)). حيث تهدف العلاقات العامة إلى تقوية فهم هذه الأهداف، من خلال الحوار مع المواطنين والأفراد

---

[1] U.S. Bureau of Labor Statistics, *"Management and Public Relations Services"*, http://stats.bls.gov/oco/cg/cgs037.htm. January 4, 2003.

[2] **وليد خلف الله محمد دياب**، "دور العلاقات العامة في القطاعات الدبلوماسية"، في: http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1895.[12/02/2011];

والجماعات والمؤسسات الأخرى ووسائل الإعلام الدولي. إلا أن أهم مجهود للعلاقات العامة يبقى للإعلام المحلي.

كما أن نشاط العلاقات العامة يبرز بشكل كبير داخل المؤسسات، خاصة التجارية منها، سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو خدماتي، فإطارها ضيق مقارنة مع الدبلوماسية العامة، رغم أن العلاقات العامة للمؤسسات يمكنه أن يكون لها دور ومساهمة في نشاط الدبلوماسية العامة، خاصة إذا كانت مؤسسات أو شركات عالمية.

المبحث الثاني: التطور النظري والتاريخي للدبلوماسية العامة.

أولا/ مفهوم القوة الناعمة والتطور النظري للدبلوماسية العامة:

يرى **جوزيف ناي** (***Joseph NYE***) أن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معا مثالان عن القوة الصلبة (*Hard Power*)، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى سياسة العصا والجزرة (أي الإقناع والتهديد). فقوة الدولة الصلبة تضل متركزة أساسا على العناصر التالية: نوعية وكم السكان، الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، قدرات السكان التقنية والصناعية، الإمكانات العسكرية، إضافة إلى نظام حكمها وإدارتها. وعند محاولة قياس مدى قوة أي دولة على الساحة الدولية، تؤخذ هذه العناصر الستة في الحسبان الأول، حيث تمثل مجتمعة ما يسمى بالقوة الخشنة أو الصلبة للدولة، أو المادية الأساسية للدولة.[1]

إلا أن مقومات قوّة الدولة قد تغيرت مع الزمن، ففي القرن التاسع عشر كان توازن القوى بالإضافة إلى عوامل الأرض، السكان والزراعة يوفر أساسا لهيمنة سلاح المشاة، وكانت فرنسا المستفيدة الرئيسية من ذلك. وفي القرن التاسع عشر وفرت القدرة الصناعية الموارد التي مكنت بريطانيا وفيما بعد ألمانيا، من السيطرة. وفي منتصف القرن العشرين ساهم العلم وخصوصا الطبيعة النووية في تزويد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالمصادر الأساسية للقوة. وفي القرن الواحد والعشرين من المرجح أن تكون تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع – كما يرى **كيوهن** و **ناي**- أهم مصادر القوة.[2]

غير أن هناك طريقة مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلدا ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأن بلدانا أخرى تريد تتبعه معجبة بقيمه، وتحذو حذوه متطلعة إلى مستواه من الازدهار والانفتاح. وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، أو التهديد باستخدامها.[3]

وهذا الجانب من القوة هو ما يعبر عنه بالقوة الناعمة (*Soft Power*)، التي تشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة، لأن الآخرين يريدون ما تريد، وهي القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الاستمالة لا الإكراه. وهي تنجح بإقناع الآخرين بأن يتبعوا القواعد التي تنتج السلوك المنشود أو حملهم

---

[1] **يحيا فاضل صدقة**، "القوة الناعمة"، مجلة الشورى، العدد: 107، ربيع الثاني 1430، ص40. أو في: http://www.shura.gov.sa/magazine/majalah107/majpdf/mkal2.pdf.[19/07/2011];

[2] **روبرت كيوهن** و **جوزيف ناي**، "القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 103، ص75.

[3] **جوزيف ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص38.

على الموافقة عليها، والقوة الناعمة يمكن أن ترتكز على جاذبية أفكار المرء أو ثقافته أو القدرة على تحديد الموضوعات عن طريق المعايير والتقاليد التي يفضلها الآخرون.[1]

فقد عرف **جوزيف ناي** سنة 1990 القوة الناعمة على النحو التالي: ((القوة الناعمة هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى و توجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي، ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد)). وهذه الجاذبية حسب **جوزيف ناي** يمكن نشرها بطرق شتى مثل: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية ومجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة. ويحصر **جوزيف ناي** القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي في ثلاثة عناصر أساسية:

- ✓ الثقافة العامة، وإذا ما كانت جاذبة أو مُنفّرة للآخرين.
- ✓ القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها، سواء في الداخل أو في الخارج، وسواء في وقت السلم أو الحرب.
- ✓ السياسة الخارجية المنتهجة، ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه.[2]

فالقوة الناعمة إذا هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة والمبادئ السياسية والسياسات المتبعة، وإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك. على عكس القوة الصلبة التي تعتمد على الإكراه، فهي تُستَمَد من القوة العسكرية والاقتصادية. وتظل لهذه القوة أهميتها الحاسمة في عالم ممتلئ بدول تهدّد الآخرين، ويعج بالمنظمات الإرهابية. لكن القوة الناعمة ستكتسب المزيد من الأهمية في منع الإرهابيين من تجنيد أنصار جدد، وفي تحقيق التعاون الدولي الضروري لمواجهة الإرهاب.[3]

كما يرى **ناي** أن القوة الناعمة ليست جديدة تماما، ولم تكن الولايات المتحدة أول حكومة تحاول توظيف الثقافة لتكون قوة ناعمة، فبعد اندحار فرنسا في الحرب الفرنسية-البروسية حاولت الحكومة الفرنسية أن ترمم نفوذها الممزق بتعزيز انتشار لغتها وأدبها عن طريق التحالف الفرنسي الذي أوجد سنة 1883. وهكذا أصبح إبراز الثقافة الغربية في الخارج أحد المكونات الهامة للدبلوماسية الفرنسية، وسرعان ما تبعتها إيطاليا وألمانيا وغيرها.[4]

---

[1] **روبرت كيوهن** و **جوزيف ناي**، مرجع سابق، ص75.

[2] **Joseph S. Nye**, "U.S. Power and Strategy After Iraq", Op.cit.

[3] **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، مرجع سابق.

[4] **جوزيف ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص136-137.

انطلق **جوزيف ناي** من مقارنة سلوك الآباء في تربية أبنائهم، فهو يفرق بين الأب الذي يقوم بتنشئة أطفاله وفقا لقيم ومعتقدات صحيحة، وبين الذي يعتمد على الضرب في التربية. ونتيجة ذلك أن قوة الأول ستستمر لأنها بنيت على الترغيب، بينما يولد سلوك الأب الثاني ردّات فعل عدوانية بسبب العنف في التنشئة. فقد قال: (([..] على المستوى الشخصي، الأبوان الحكيمان يعلمان أنّه إذا قاما بتربية أولادهم على القيم والمفاهيم الصحيحة، فإن قوّتهم ستكون أكبر وستدوم لفترة أطول مما لو كانوا اعتمدوا فقط على الضغط والتوبيخ أو قطع المصروف أو أخذ مفاتيح السيّارة مثلا. كذلك الأمر فيما يتعلّق بالمسئولين السياسيين والمفكّرين، مثل **أنتونيو غرامشي** الذين فهموا طويلا القوّة الناجمة عن وضع جدول أعمال وخطّة عمل بالإضافة إلى تحديد إطار عمل لنقاش معيّن)).[1]

إذاً، القدرة على تكوين تفضيلات الآخرين تميل إلى الارتباط بمصادر القوة الملموسة، مثل جاذبية الثقافة و إيديولوجية المؤسسات، أو كما يقول **ناي**: ((فلو كان بمقدوري أن أجعلك تفعل ما أرغب فيه، أنا حينئذ لا أكون مضطرا إلى إجبارك على عمل شيء لا تريده أنت [..] فلو أنّ الولايات المتّحدة تمثّل قيما يريد الآخرون إتباعها لكانت الكلفة التي ندفعها للقيادة أقل)). وعليه فالقوة الناعمة ليست مماثلة للنفوذ، لذلك فهي ستصبح مصدرا من مصادر النفوذ.[2]

يمكن القول هنا أن القوة الناعمة تتلخص في القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللّيّن، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة.

تتمتع الولايات المتحدة بقوة أكبر من أي دولة أخرى منذ الإمبراطورية الرومانية، ولكن أميركا مثلها مثل روما القديمة، ليست دولة لا تقهر ولا تغلب، وليست حصينة ضد الأذى. لم تخضع روما القديمة بسبب نهوض إمبراطورية أخرى، بل بسبب موجات متتالية من هجمات البرابرة العاتية. إن الإرهابيين المعاصرين الذين يستخدمون التقنيات المتقدمة الحديثة هم البرابرة الجدد. ولن تتمكن الولايات المتحدة بمفردها من مطاردة كل من تشتبه في كونه أحد زعماء القاعدة. كما أنها لن تستطيع أن تشن حرباً وقتما شاءت دون أن يؤدي هذا إلى استعداء الدول الأخرى عليها.[3]

إن القوى العظمى تحاول استخدام الثقافة والسرد في خلق القوة الناعمة القادرة على تعزيز مصالحها، ولكنها لا تفهم كيف تفعل ذلك تحت كل الظروف. ويشكوا المنتقدون في الولايات المتحدة من أن الإفراط في عسكرة السياسة الخارجية يؤدي إلى تقويض مصداقيتها. وهم بدلاً من ذلك يؤيدون الدبلوماسية التي (تتغذى على المنشطات)، والتي يشرف على إدارتها دبلوماسيون مدرّبون على استخدام

---

[1] **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية"، ترجمة: علي حسين باكير، في: http://www.geocities.com/adelzeggagh/trans.html.[25/10/2010];

[2] **أحمد فاروق عبد العظيم**، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004، ص33.

[3] **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، مرجع سابق.

الوسائط الإعلامية الجديدة، والاتصال بين الثقافات، والاستفادة من المعارف المحلية الدقيقة، وإقامة شبكات الاتصال بالمجموعات ذات التمثيل الناقص.[1]

إن "القوة الذكية" تتلخّص في القدرة على الجمع بين القوة الصارمة وقوة الجذب الناعمة في استراتيجية واحدة ناجحة. وبصورة عامة، كانت الولايات المتحدة ناجحة في التوصّل إلى هذه التركيبة أثناء الحرب الباردة؛ وفي أوقات أقرب إلى يومنا هذا. بيد أن السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة اليوم أصبحت تميل إلى الإفراط في الاعتماد على القوة الصارمة، وذلك لأنها تمثل أكثر مصادر القوة الأمريكية مباشرة ووضوحاً، ولكن رغم أن وزارة الدفاع تمثل الذراع الأفضل تدريباً والأوفر مورداً، إلا أننا لابد وأن نعترف بوجود حدود لما يمكن إنجازه من خلال القوة الصارمة وحدها. ومما لا شك فيه أن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدني كلها غايات لن تتأتى ولن تتحقق تحت تهديد السلاح. لا نستطيع أن ننكر أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تتمتع بقدرة هائلة فيما يتصل بالعمليات العسكرية، ولكن الارتكان إلى وزارة الدفاع في كل الأمور بدعوى قدرتها على إنجاز الأمور، لابد وأن يؤدي إلى تكوين صورة لسياسة خارجية أمريكية مبالغ في عسكرتها.

إن الحكومة الأمريكية كثيراً ما تُهمَل الجهود الدبلوماسية والمساعدات الخارجية أو تُنقص في تمويلهما، ويرجع بعض السبب وراء ذلك إلى صعوبة إظهار تأثير هذين العاملين في المدى القريب في التحديات الحرجة. فضلاً عن ذلك فإن استخدام القوة الناعمة ليس بالأمر السهل، لأن العديد من مصادر القوة الناعمة الأمريكية تقع خارج نطاق سلطات الحكومة الأمريكية، أو بمعنى أدق في القطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي التحالفات الثنائية، والمؤسسات التعددية، والاتصالات الدولية. إضافة إلى ذلك فإن مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية تعاني الانقسام والتشتت، ولا توجد لدينا آلية وافية لتنمية وتمويل استراتيجية القوة الذكية.[2]

وحسب المقاييس التقليدية، ليس من المحتمل أن تتفوق علينا دولة ذات سيادة، ولا يستطيع الإرهابيون دحرنا. ولكن ثورة المعلومات تفرض تحدّيا أخبث وأخفى بتغيير طبيعة الدول ذاتها، وطبيعة السيادة، والسيطرة كذلك، ودور القوة الناعمة. وسوف يتناقص عدد القضايا التي تهمنا والقابلة للحل عن طريق قوتنا العسكرية المسيطرة. وسوف يتعين على صُناع السياسة أن يولوا اهتماما أكثر لسياسة المصداقية، ولأهمية القوة الناعمة. وسوف يضطرون إلى تقاسم المسرح مع عناصر فاعلة غير حكومية

[1] **جوزيف ناي**، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، مرجع سابق.
[2] **جوزيف ناي**، "أمريكا واستعادة القوة الذكية"، في:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/496.htm [25/10/2010] ;

وأفراد، ممن اكتسبوا القوة حديثا [..] هذا كله سوف يَحدث في عالم شديد التنوع، تقوم فيه العولمة بتقليص المسافات التي كانت تعطي الحماية فيما مضى.[1]

يرى **ناي** أن القوة الناعمة لازمة للإبقاء على الولايات المتحدة كأقوى دولة، ويفسر ذلك بقوله: ((إن الولايات المتّحدة إذا أرادت أن تبقى قويّة، فعلى الأمريكيين أيضا أن ينتبهوا إلى قوتنا الناعمة. ماذا أعني بالقوّة الناعمة (الليّنة) بالتحديد؟ القوّة العسكريّة والقوّة الاقتصاديّة كلاهما أمثلة على القيادة القاسية والتي يمكن استعمالها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم ومواقعهم. فالقوّة القاسية يمكنها أن تستند إلى مبدأ "العصا والجزرة"، لكن هناك أيضا طريقة أخرى وغير مباشرة لاستخدام وممارسة القوّة. فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدوليّة لأنّ الدول الأخرى تريد اللّحاق بها وإتباعها إعجابا بقيمها أو تقليدا لنموذجها أو تطلّعا للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفاهها وانفتاحها. في هذا الاتجاه، من الأهميّة بمكان أن تضع برنامجا في السياسة الدوليّة يجذب الآخرين إليك، كما يمكن أن تجبرهم على التغيير من خلال التهديد أو استعمال القوّة العسكريّة أو الأسلحة الاقتصاديّة. هذا المظهر أو الجانب من القوّة (جعل الآخرين أن يريدوا ما تريد أنت) هو ما أسمّيه أنا بالقوّة الناعمة. بهذه الطريقة تكسب الناس بدلا من إجبارهم)).[2]

كما يرى أن القوّة الناعمة هي جزء من قيم الأمريكيين: ((إن القوة الناعمة هي جزء من قيمنا، هذه القيم موجودة في ثقافتنا وفي سياساتنا التي نتّبعها داخل دولتنا وفي طريقة فرض نفسنا على الصعيد العالمي. في بعض الأحيان، تجد الحكومة أنه من الصعب السيطرة على القوّة الناعمة وتوظيفها. فالأمر شبيه بالحب، فهو صعب القياس والتحمّل وليس شيئا ملموسا لكنّ ذلك لا يلغي أهمّيته)). وكما قال وزير الشؤون الخارجية الفرنسي السابق **هوبير فيدرين** (***Hubert VEDRINE***): ((الأمريكيون أقوياء لهذه الدّرجة لأنّ باستطاعتهم استلهام أحلام ورغبات الآخرين، والفضل في ذلك يعود إلى سحر الصور المعولمة التي تبث من خلال الأفلام والتلفاز، ولنفس هذه الأسباب، فإن عددا كبيرا من الطلاّب من دول أخرى يذهبون إلى الولايات المتّحدة لإتمام دراساتهم)). لذلك فإن القوّة الناعمة هي حقيقة مهمّة.

يضيف **ناي** بخصوص عالمية الثقافة ودورها في تعظيم القوة والهيمنة: ((إن عالمية ثقافة دولة ما، وقدرتها على وضع قواعد مفضلة ومؤسسات تحكم مناطق النشاط الدولي، هي مصادر حاسمة للقوّة، كقيم الديمقراطيّة والحريّة الشخصيّة والتطور السريع والانفتاح (الذي غالبا ما يتمثل في الثقافة الشعبيّة الأمريكيّة، التعليم العالي، والسياسة الخارجيّة) المتعلّقة بالقوّة الأمريكيّة في مناطق متعدّدة)). أما من وجهة نظر الصحافي الألماني **جوزيف جوفي** (***JOVI Joseph***)، فإن:((قوة الولايات المتحدة الأمريكية الناعمة تفوق مقدراتها الاقتصادية والعسكريّة. فالثقافة الأمريكيّة سواء كانت ضعيفة أم رفيعة المستوى

[1] **جوزيف ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص147.
[2] **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية"، مرجع سابق.

تشعّ خارجيّا بشكل لم يحصل له مثيل منذ الإمبراطورية الرومانية. إن تأثير ثقافة كل من الرومان وروسيا السوفيتية توقّفت عند حدودهما العسكرية، بينما استطاعت القوّة الناعمة الأمريكية أن تسيطر على إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبدا)).[1]

ويركز **ناي** على المصداقية لكسب القوة الناعمة وتعظيمها: ((إن المصداقية هي المصدر الحسّاس، وهي بدورها مصدر للقوة الناعمة. وتزداد أهمية السمعة عما كانت عليه في الماضي، بل تحدث صراعات سياسية حول تكوين المصداقية وتدميرها. وتميل المجتمعات إلى التجمع حول الملقنين ذوي المصداقية، بينما تميل المصداقية المُدرَكة والمتصوّرة بدورها إلى تعزيز المجتمعات [..] وتتنافس الحكومات على المصداقية، ليس مع الحكومات الأخرى فحسب، بل مع سلسلة واسعة من البدائل، بما فيها أجهزة الإعلام الإخبارية، الشركات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الحكومية المشتركة وشبكات التجمعات والأسر العلمية)).[2]

مع نهاية الحرب الباردة أصبح الأمريكيون أكثر اهتماما بالتوفير في الميزانية بدلا من الاستثمار في القوة الناعمة - حسب رأي جوزيف ناي – ، حيث يرى أنه ليس لعاقل أن يقترح على أمريكا أن تنفق على إطلاق الأفكار قدر ما تنفقه على إطلاق القنابل، ولكن من العجيب أن تنفق الولايات المتحدة على القوة الصلبة أربع مئة ضعف ما تنفقه على القوة الناعمة.[3]

يرى **جوزيف ناي** أنه في عصر المعلومات العالمي ستزيد الأهمية النسبية للقوة الناعمة، لأنها تركز على المصداقية. فالبلدان ذات المكانة الجيدة بالنسبة لهذه القوة يتحسن أداؤها، والبلدان المحتمل أن تكسب قوة ناعمة طرية في عصر المعلومات هي:

- ✓ البلدان التي تكون ثقافتها وأفكارها المسيطرة أقرب إلى المعايير العالمية السائدة (التي تؤكد الآن على الليبرالية، التعددية والاستقلال).
- ✓ البلدان التي لديها أكبر نفاذ إلى قنوات الاتصال المتعددة، فهي بذلك تملك تأثيرا كبيرا على كيفية تأطير القضايا.
- ✓ البلدان التي تتعزز مصداقيتها بأدائها المحلي والدولي.

وتشير أبعاد القوة في عصر المعلومات إلى الأهمية المتنامية للقوة الناعمة في خليط مصادر القوى، وإلى ميزة قوية للولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية"، مرجع سابق.
[2] **جوزيف ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص134.
[3] **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، مرجع سابق.
[4] **جوزيف ناي**، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص136.

نجد رؤية مشابهة تقريبا، وإن كانت أكثر تركيبا لبنية العلاقات الدولية عند الباحث الألماني **جون غالتونغ** (***Johan GALTUNG***)، مفادها أن السيطرة الدولية لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن آليات الترويض الثقافي والسياسي، التي تستخدمها القوى الدولية الكبرى ضد من هو أضعف منها عسكريا واقتصاديا. ولذا فهو يرى أن وجود نخب سياسية وثقافية في الدول التابعة ذات تقاطع مع المصالح وأولويات المراكز الدولية، وذات انسجام مع رؤيتها العامة صار يغني في الكثير من الأحيان عن الحضور العسكري المباشر. كما يرى أن المراكز الدولية الكبرى تعمل على تعزيز هيمنتها من خلال تراكم القوة وأدوات التوجيه الظاهر والخفي بين يديها، وبموازاة ذلك يتم دفع بقية الأطراف إلى مواقع هامشية، وترويضها من خلال فرض نخب مطوّعة عليها ومسيطرة على مقاليد أمورها.

حيث يسمى **غالتونغ** هذه النخب الجديدة المرتبطة بنيويا بمراكز السيطرة الدولية بالنخب القائدة أو المتحكمة (*Bridge head elite*)، التي تصبح مؤتمنة على حماية نظام القيم والثقافة المهيمنة ومصالح القوى المسيطرة دوليا أكثر ائتمانا على قيم ومصالح مجتمعاتها، ولذلك لم تعد المراكز الدولية – حسب غالتونغ- في حاجة دائمة في الحضور العسكري المباشر، على نحو ما كان عليه في حقبة الاحتلال المباشر، مادامت هذه النخب تعوّض هذا الحضور. يقول **غالتونغ**: ((هكذا يتم زرع هذه النخبة القائدة في مركز الهامش الوطني، ومن ثم يصبح مركز الهامش مرتبطا عضويا بمركز القوى المسيطرة، ضمن إطار وفاقي للمصالح بين الطرفين)).[1]

ثانيا/ الدبلوماسية العامة أثناء الحرب الباردة:

في غضون الحرب الباردة، نجحت استراتيجية الاحتواء التي انتهجها الغرب في الجمع بين القوة الصلبة المتمثلة في الردع العسكري، وبين القوة الناعمة التي تمثلت في اجتذاب الناس خلف الستار الحديدي. وخلف جدران الاحتواء العسكري نجح الغرب في تدمير الثقة السوفييتية في الذات باستخدام الإذاعات المختلفة، ومن خلال التبادل الطلابي والثقافي، والنجاح الذي حققه الاقتصاد الرأسمالي. وكما اعترف لاحقاً أحد العملاء السابقين بهيئة الاستخبارات السوفيتية (KGB): ((كانت عمليات التبادل الثقافي بمثابة حصان مطاردة بالنسبة للاتحاد السوفييتي. فقد لعبت دوراً هائلاً في تآكل النظام السوفييتي)). وبعد نهاية فترة حكم الرئيس الأميركي **دوايت إيزنهاور** قال إنه كان ينبغي عليه أن يستقطع المال من ميزانية الدفاع لاستخدامه في تقوية وكالة الاستخبارات.[2]

كانت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة تخوض حربا إيديولوجية واسعة النطاق جنبا إلى جنب مع سياسة الاحتواء العسكري، التي هدفت من خلالها إلى محاصرة الاتحاد السوفييتي. وقد لعبت

[1] **Martin Griffiths**, Fifty Key Thinkers in International Relations, London: Routledge, 1999, pp.129-133.
[2] **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب "، مرجع سابق.

الوكالة الأمريكية للاستعلام (USIA)، وغيرها من المؤسسات الإعلامية والدعائية الأخرى دورا حيويا في تشكيل وعي واتجاهات الجمهور الخاضع للأنظمة الشيوعية وقتها. وكان للبث الإذاعي المبعث من راديو "صوت أمريكا" و "راديو أوروبا الحرة" و "راديو الحرية" وقتها، الدور الأكبر في صنع رأي عام مناصر لأمريكا والغرب عامة، سواء كان ذلك داخل أوروبا أو في الاتحاد السوفييتي نفسه.[1]

كما أن ظهور منشقين سياسيين في الجبهة الشرقية، وما لقوه من رعاية ودعم من الغرب الليبرالي قد مثل عنصر ضغط إضافي على الحكومات الشيوعية. ومن المعلوم هنا أن الولايات المتحدة قد عمدت إلى تطويق المد الشيوعي، سواء في أراضيها أو في القارة الأوروبية، من خلال دعم التيارات اليسارية المعادية للاتحاد السوفييتي، فقد بدأت الولايات المتحدة وقتها بتشكيل حركة فكرية معادية للشيوعية، خصوصا بين اليسار غير الشيوعي، وعملت على دعمها مؤسسيا وماليا لاستخدامها في مواجهة الشيوعية السوفييتية.[2]

كانت فترة رئاسة **إدوارد مورو** (***Edward R. MURROW***) لوكالة الإعلام الأميركية سهلة وصعبة في آن واحد. فقد كان بإمكانه الوصول إلى كبار الشخصيات ورجال الدولة البارزين في العالم والاجتماع بهم. وبحكم كونه صحفيا طيلة حياته أفاد من ذلك في جمع المعلومات ونقلها. ووصف دوره الحكومي كمن يعمل على "أساس الحقيقة" و"استخدام الكلمات وليس السلاح" لجعل سياسة الولايات المتحدة الخارجية قابلة للفهم في كل مكان، وقابلة للقبول حيثما أمكن. وضغط في سبيل الكشف والصراحة التامة الدقيقة في إذاعتي "أوروبا الحرة" و "صوت أميركا".

في التحليل النهائي، ربما يكون **إدوارد مورو** قد ساهم لحكومة **جون كينيدي** بمجرد وجوده أكثر مما أسهم لها بإنجازاته الفعلية. ولم يتمكن أبداً من الإتقان التام لبيروقراطية الدبلوماسية العامة. ولم يكن قادراً على التمييز بصورة مفيدة بين الدبلوماسية العامة ذات المصداقية وبين الدّعاية المرفوضة. ولكن، وفي خدمته في ذروة الحرب الباردة، وخلال فترة أزمة خليج الخنازير والصواريخ الكوبية، أكسب شخصه ونزاهته الحكومة ذاتها شكلا قيّما من الثقة والمصداقية.[3]

أما على صعيد آخر، فقد كان لاتفاقية التبادل الأكاديمي والثقافي التي تم توقيعها أوائل الخمسينات، في أجواء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، دورا حيويا في تعظيم القوة الناعمة الأمريكية واختراق النسيج الإيديولوجي السوفييتي. ففي إطار هذا البرنامج تمكن نصف مليون روسي

---

[1] **Helle Dale** , *"Anti-Americanism and Responses to American Power"*, Heritage Lecture (7 April , 2005), in: http://www.heritage.org/research/lecture/old-anti-americanism-and-responses-to-american-power; [02/07/2011].

[2] **Angel Rabasa** (and others), *"Building Moderates Muslim Networks"*, RAND Corporation, Centre for the Middle East Public Policy (2007), in: http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf; [02/07/2011].

[3] **كروكر سنو**، مرجع سابق.

من زيارة الولايات المتحدة ما بين 1958 و1988، وقد تولى الكثير من عناصر هذه البعثات الروسية مناصب متقدمة فيما بعد، سواء كمستشارين أو وزراء أو مدراء مؤسسات بحثية وعلمية، حاملين معهم التصوّرات والقيم الأمريكية التي اكتسبوها هناك. بل إن كثيرا من هؤلاء لعبوا دورا متقدما بعد ذلك في تسريع وتيرة تفكيك الاتحاد السوفييتي، سواء كان ذلك من مواقعهم كموظفين في الدولة أو كنشطاء سياسيين وحقوقيين معارضين. ورغم المخاوف الكبيرة التي كانت تنتاب الأمريكيين من اختراق وكالة الاستخبارات الروسية للجامعات والمراكز البحثية الأمريكية عبر هذه البعثات العلمية، إلا أنهم كانوا يرجّحون أن المكاسب السياسية والثقافية التي يمكن جنيها هي أكبر وأهم من أي اختراق استخباراتي.[1]

لقد كان انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظومة الشيوعية خلال حقبة الحرب الباردة يعتمد القوة العسكرية وترسانة الردع النووي والصواريخ العابرة للقارات، بقدر ما كان يعتمد على القوة الناعمة المستندة إلى وسائل الدّعاية والإعلام، وأدوات الدبلوماسية العامة، المؤثرة جدا في اتجاهات النّخبة والجمهور الخاضعين لأنظمة الحكم الشيوعي. فقد كان "راديو أوروبا الحرة" مثلا يبث أخبار العالم وينشر القيم، والأحلام الليبرالية التي ألهمت أجيال متلاحقة من شعوب أوروبا الشرقية والفضاء السوفييتي الواسع، كما أن صورة أمريكا "الديمقراطية" والمنفتحة، قياسا بالعواصم الشيوعية المحاصرة خلف الأسوار الحديدة والتي حرصت وسائل الدعاية والأفلام الأمريكية على ترويجها على نطاق واسع، تثير وعي و تستثير مشاعر ملايين من شعوب الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، إذ كان الكثير منها يتطلع من خلف الجدار الحديدي، إلى بلوغ الضفة الأخرى من العالم، والتنعّم بخيراتها و رفاهها العام. وفعلا مثلت تجربة ألمانيا الغربية بعاصمتها الزاهية برلين الغربية، ضربا من التحدي والغواية الصارخين، ليس للجار الألماني الشرقي فحسب، بل لسائر شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي الخاضعة للنظام الشيوعي.[2]

ثالثا/ الدبلوماسية العامة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدركت الولايات المتحدة أن ثمة خللا واضحا في صورتهما لدى العالم العربي والإسلامي، وهو الأمر الذي أثرَ بصورة كبيرة على سياستها الخارجية وأهدافها في العالم العربي بشكل سلبي. وتساءلت الولايات المتحدة لماذا يكرهوننا؟ أي لماذا يقومون بعمليات إرهابية ضدنا؟ وعلى الرغم أن الاعتقاد بكره العرب والمسلمين للولايات المتحدة وأوروبا هو ليس نابعا من دراسات ميدانية، إلا أن الإدارة الأمريكية قد تعاملت مع الأمر على أنه حقيقة واقعة يجب التعامل معها بحرص شديد.

---

[1] **Joseph Nye**, "*Soft Power and Higher Education"*, (Harvard University, 2003), in: http://net.educause.edu/ir/library/pdf/FFP0502S.pdf; [25/10/2010].
[2] **Helle C. Dale**, Op.cit.

لقد أدركت الولايات المتحدة أهمية القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة في تحقيق أمنها. وقد تجلى ذلك واضحا بعد الحرب الإنجلو-أمريكية على العراق حيث كانت حرب الأسابيع الأربعة في العراق استعراضا مبهرا لقوة الولايات المتحدة العسكرية الكبيرة التي نجحت في إقصاء **صدام حسين**. لكنها لم تنجح في جعل الولايات المتحدة وبريطانيا حصينة ضد الإرهاب، إلى جانب كونها باهظة التكاليف.

ففي أعقاب الحرب أظهرت استطلاعات الرأي تدينا هائلا في شعبية الولايات المتحدة وبريطانيا. كما وصلت شعبية الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها في الدول الإسلامية، التي طبقا للرؤية الأمريكية والبريطانية، تحتاج إلى دعمها من أجل المساعدة في تعقب الإرهابيين والأموال الملوثة والأسلحة الخطيرة.[1]

فقد أكد تقرير "جيريجيان" (*Report of DJEREJIAN*) لسنة 2003، على أن الدبلوماسية العامة قد ساعدت الولايات المتحدة في الفوز بالحرب الباردة، كما أنه من المتوقع أن تساعد الولايات المتحدة أيضا في الحرب على الإرهاب.[2]

وفي استطلاع رأي نظمه معهد لوي (*Lowy Institute*)* سنة 2005، تبين أن 50% فقط من الاستراليين يحملون نظرة ايجابية على الولايات المتحدة، وأن نسبة 57% من الأستراليين يرون أن السياسة الخارجية الأمريكية تمثل خطرا محتملا على استقرار العالم، يعادل نفس الخطر الذي تمثله "الأصولية الإسلامية". و ماهو مقلق أكثر بالنسبة للأمريكيين هنا، هو تصاعد المشاعر المناهضة لإدارة **ووكر بوش** بعد احتلال العراق، والتي تحوّلت مع مرور الوقت إلى كراهية الأمريكيين أنفسهم، بما في ذلك منظومة قيمهم وثقافتهم العامة، وحتى شركاتهم التجارية.[3] وفي سنة 2006 نظمت محطة (BBC) البريطانية، استطلاعا للرأي العام شمل واحد وعشرون دولة من مختلف دول العالم، خلصت فيه إلى أن ثلث الذين شملهم الاستطلاع فقط يخيّرون انتشار القيم الأمريكية في بلادهم.

وفي شهر يونيو من سنة 2007، أظهر استطلاع دولي آخر أجراه "مركز بيو للبحوث" (*The Pew Research Center*)، أن انعدام ثقة سكان العالم في الرئيس الأمريكي **ووكر بوش** بدأ يتحول مع الوقت إلى نوع من الكراهية تجاه الولايات المتحدة نفسها. فقد تبين من خلال هذا الاستطلاع الذي شارك فيه أكثر من خمسة وأربعون ألف شخص من سبع وأربعون دولة، أن تأييد سكان العالم للولايات المتحدة تقلص بحدّة بين حلفاء الولايات المتحدة في الغرب، كما شهد انخفاضا كبيرا في أمريكا اللاتينية وأوروبا

---

[1] **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب "، مرجع سابق.

[2] World, The US Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim, Op.cit, p13.

* مؤسسة بحثية أسترالية.

[3] **Joshua Kurlantzick**, *"The Decline of American Soft Power"* , (Carnegie Endowment for International Peace, Current History, December 2005), in: http://www.carnegieendowment.org/files/Kurlantzick.pdf; [12/06/2010].

الشرقية والصّين والشرق الأوسط. كما أظهر هذا الاستطلاع أن هناك امتعاضا شديد من المثل الأمريكية وتراجعا لانتشار الأفكار الأمريكية عبر العالم، رغم أن التكنولوجيا والثقافة الشعبية الأمريكية لا تزال تحظى بإعجاب كبير.

أما إذا تحدثنا على العالم الإسلامي، فإن صورة أمريكا تكون أكثر قتامة وسوءا، فقد أظهر هذا الاستطلاع أن غالبية الشعوب الإسلامية ترى أن الولايات المتحدة تعمل على إهانة الإسلام والمسلمين، وقد تغذى هذا الشعور من مجمل السياسات والمواقف الأمريكية إزاء القضايا العربية والإسلامية، وكذا من الإجراءات التعسفية داخل الولايات المتحدة وخارجها، التي تم إتباعها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما أعقب ذلك من غزو أفغانستان والعراق وما سمي بالحرب العالمية على الإرهاب.[1]

من هنا تتبين الأهداف الأمنية للدبلوماسية العامة، حيث تلعب -طبقا لمفهوم الولايات المتحدة - دورا فيما يعرف بالأمن الوقائي (*preventive security*)، حيث أنه في عصر العولمة والاعتماد المتبادل، وبسبب الثورة الهائلة في وسائل الاتصال أصبح من الصعب على الدول الحفاظ على أمنها بالوسائل التقليدية من جيوش وأسلحة، حيث امتد مفهوم الأمن ليشمل عناصر غير عسكرية، كالعناصر الاجتماعية والثقافية والاتصالية. فباتت دبلوماسية الإقناع القائمة على الثقافة، والمعلومات، والاتصال بالجماهير من أهم خطوط الدّفاع الأولية التي يمكن أن ترتكز عليها الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، وذلك لاتسامها بالسهولة وانخفاض تكاليفها.

أكد **جوزيف ناي** أن الحرب ضد الإرهاب ليست صداما بين الحضارات (الإسلام في مواجهة الغرب)، بل نستطيع أن نعتبرها حربا أهلية داخل الحضارة الإسلامية بين المتطرفين الذين يستخدمون العنف لفرض رؤيتهم وبين الأغلبية من المعتدلين الذين يبتغون أشياء مثل توفير فرص العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والكرامة، في الوقت الذي يمارسون فيه طقوس عقيدتهم. ولن يكتب النصر للولايات المتحدة ما لم ينتصر المعتدلون.[2] والقضية هنا ليست ما تعتقده الولايات المتحدة بشأن حربها ضدّ الإرهاب فقط، وإنما ما يعتقده الطرف الآخر أيضا وهذا هو دور الدبلوماسية الرسمية والشعبية في إقناع الحكومات والشعوب بأن الحرب على الإرهاب والإرهابيين ليست تسمية أكثر شعبية للحرب على الإسلام والمسلمين.

كما يضيف أنه: ((لن تنجح قوة أمريكا الناعمة أبدا في اجتذاب أسامة بن لادن والمتطرفين، فالقوة الصلبة فقط هي الجديرة بالتعامل معهم. لكن القوة الناعمة ستلعب الدور الحاسم في اجتذاب المعتدلين وحرمان المتطرفين من الحصول على أنصار جدد)).

---

[1] **Lisa A. Curtis**, *"America's Image Abroad: Room for Improvement"*, (The Heritage Foundation, 31 May 2007), in: http://www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/12161.pdf; [25/10/2010].

[2] **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب "، مرجع سابق.

وكان من بين النصائح التي قدّمها أحد الخبراء في مجال الدبلوماسية العامة حول ما يجب عمله في العالم العربي والإسلامي: بناء تحالف واسع ضد الإسلاميين، من الدول والجماعات والأفراد من ذوي البواعث المختلفة؛ وتوظيف الحرب غير المتوازية في معركة الدبلوماسية العامة ضد الإسلاميين؛ وإيجاد نقاط ضعف يمكن استغلالها واغتنام لحظات الفرص؛ والتنافس على عقول النشء الإسلامي؛ والاستثمار في التعليم خصوصا في تعليم اللغة الانجليزية.

و في مجال ما لا يجب عمله: نصح بعدم استخدام مصطلحي "العالم العربي" و "العالم الإسلامي"، اللذين – كما يرى- يجب أن يتم محوهما من المعجم الرّسمي. وأن الولايات المتحدة يجب أن تعمل في عالم من الدول المستقلة. وأن الجهاديين يستفيدون عندما يكون الخطاب فوق قومي (دار الإسلام مقابل دار الحرب). ودعا البعض إلى صياغة سياسة خارجية جديدة تجاه العالم الإسلامي تكون موجّهة نحو الجماهير المسلمة وليس نحو الدول الإسلامية، لأن الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون لها علاقات جيدة مع العالم الإسلامي فقط بالحفاظ على علاقات ثنائية مع الدول الإسلامية والأنظمة الإسلامية التي هي دائما على خلاف مع شعوبها.[1]

وقالت **كارين هيوز** (***Karen Parfitt HUGHES***)، وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة و الشؤون العامة، في 10 نوفمبر 2005، أمام لجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب الأمريكي: ((إن إستراتيجية الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة تشمل تحديات عالمية و تحديات تمتد على مدى أجيال للأفكار والقيم)).

ووضعت **هيوز** الخطوط العريضة لثلاث ضرورات إستراتيجية ملحة وواسعة النطاق، وذلك استلهاما للإحداث التي وضعها **مارك ليونارد** (***Mark LEONARD***)، ثم شرحت للجنة بالتفصيل أهداف الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة، وهي:

- ✓ تقديم تصوّر إيجابي للفرص المتاحة والأمل إلى شعوب العالم.
- ✓ عزل وتهميش من يبرّرون القتل باسم العقيدة.
- ✓ تشجيع نمو الإحساس بالمصالح المشتركة بين الشعب الأمريكي وشعوب الدول والثقافات والديانات الأخرى.[2]

وإلى جانب الأهداف الأمنية، يمكن الحديث عن الأهداف السياسية للدبلوماسية العامة، والتي لا يمكن فصلها عن الأهداف الأمنية، فلقد ارتبط الخطاب الإعلامي الموجه من قبل الدول الغربية وعلى

---

[1] **معتز سلامة**، "الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية"، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 153، 2005، ص13.

[2] **كارين هيوز**، شرح للجنة العلاقات الدولية عن مبادرات الدبلوماسية العامة، في الموقع الالكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، في: http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/Nov/14-408838.html.[08/12/2010];

رأسها الولايات المتحدة بالإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط، مؤكدين أن غيابه هو السبب الرئيسي وراء ظهور الإرهابيين.

فلقد أصبح التحوّل الديمقراطي في الدول العربية مكونا رئيسيا من مكوّنات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يمثل بحد ذاته تحوّلا جوهريا في تلك السياسة، إذا ظلت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط توازن بصورة تقليدية ما بين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية، وبين مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى. وكانت الإدارات الأمريكية تتغاضى تقليديا عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية الصديقة لضمان مصالحها. إلا أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر أدّت إلى تغيير عناصر هذه السياسة الأمريكية، حيث دخل عنصر التحوّل الديمقراطي كإحدى أبرز أدوات مكافحة الإرهاب، باعتباره يمثل مصلحة وطنية في الولايات المتحدة. ونجحت بالفعل في إشاعة قناعة عامة على الساحة الدولية بأن الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي أصبحا مطلبان رئيسيان لا يجوز التساهل بشأنهما، باعتباره هدفا لتمكين مختلف شعوب العالم من المشاركة في حكم نفسها بنفسها، وأيضا باعتباره أداة رئيسية لاستئصال جذور الإرهاب والحيلولة دون تكرار هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة.[1]

وبينما شهدت الفترة نفسها قيام الولايات المتحدة بإدخال بعض العناصر الجديدة على سياستها في المنطقة، فقامت بتخصيص قسما من المساعدات التي تقدمها لبعض دول المنطقة لمنظمات المجتمع المدني، وللترويج لمبادئ حقوق الإنسان، غير أن هذه العناصر لم ترتق خلال هذه المرحلة إلى مستوى سياسة واضحة المعالم، فلم تزد عن كونها مجرّد عناصر إضافية تم إدخالها على سياساتها التقليدية في المنطقة. وسواء كان الأمر يتعلق بالسياسة الأوروبية أو السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فإن اهتمام كليهما بالإصلاح السياسي في العالم العربي جاء في أغلبه محمولا على موجة التحولات الديمقراطية التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، ومع أن الاتجاه الأوروبي أظهر في هذه المرحلة درجة أعلى من الإدراك لقيمة الإصلاح السياسي في العالم العربي، إلا أن المنهج الأوروبي في ممارسة السياسة الخارجية، وكذلك حدود القدرة الأوروبية على التأثير في مجريات الأحداث السياسية في بلدان المنطقة، لم يتيحا للاهتمام الأوروبي بالإصلاح السياسي الفرصة للتأثير على مجريات الأمور فيها.[2]

وقد تغير هذا الحال نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد خرجت الإدارة الأمريكية من هذه الأحداث باستنتاج مؤداه أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسؤولة عن ظهور الإرهاب، وأنه لابد من تغيير هذه الأوضاع، خاصة في جانبها السياسي، حتى

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي**، "الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة بوش"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد خاص 2004-2005، السنة العشرون، ص95. أو في: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB84.HTM;[26/12/2011]

[2] **التقرير الاستراتيجي العربي**، "الإصلاح في العالم العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد خاص 2004-2005، ص280. أو في: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB92.HTM;[26/12/2011]

أصبح نشر الديمقراطية في بلدان العالم العربي والإسلامي أحد الأهداف الرئيسية المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة. وقد شرعت الولايات المتحدة في إتباع سياسة نشطة لتحقيق أهدافها بهذا الخصوص، فراحت تمارس ضغوطا وانتقادات علنية ضدّ دول المنطقة، بما في ذلك المحسوبة ضمن قائمة حلفاء الولايات المتحدة، لدفعهم للشروع في إصلاح سياسي، كما بدأت في تمويل عدد من البرامج ذات الصلة بالإصلاح وزادت من نسبة المساعدات المُوجّهة لمنظمات المجتمع المدني بهذا الخصوص.[1]

وبالتالي يتّضح أن الولايات المتحدة تركز على الهدف الأمني من الدبلوماسية العامة خاصة بعد أحادث الحادي عشر من سبتمبر، في حين تركز بريطانيا على الأهداف الاقتصادية للدبلوماسية العامة، حيث تسهم الدبلوماسية العامة في التجارة الخارجية من خلال فتح أسواق جديدة وهو ما يفسّر أن الدبلوماسية العامة البريطانية والأوروبية ليست بمثل كثافة نظيرتها الأمريكية تجاه العرب والمسلمين، لأن المصالح الاقتصادية البريطانية والأوروبية موجودة بصورة أكبر مع دول أخرى.

رأى **ناي**، أنه إذا كان لأميركا أن تنتصر في تلك الحرب، فيتعيّن على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة فيما يمكن أن نسميه بـ"القوة الذكية".[2]

مع تصاعد العداء للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي في أعقاب التوتر الذي سببته هجمات سبتمبر الإرهابية في العلاقات الأمريكية مع العرب والمسلمين، خصّصت الولايات المتحدة حوالي مئة مليار دولار لجهود الدبلوماسية العامة، التي تستهدف التأثير على الشعوب لكسب عقولها وقلوبها لصف الولايات المتحدة كزعيمة للعالم الحر، ومنارة لقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولكن بعد عامين من البرامج والمشروعات التي تراوحت بين شرائط فيديو تحكي التجارب الناجحة للعرب والمسلمين في داخل النظام الأمريكي، وبدء "راديو سوا" لاستمالة قلوب الشباب العربي من خلال المزج بين الموسيقى الشعبية العربية والغربية، وبرامج الزوّار الأجانب للمؤسسات الأكاديمية والتعليمية الأمريكية والعديد من خدمات الإعلام عن الولايات المتحدة عبر شبكة الإنترنت والمجلات الفاخرة الطبع، أظهرت استطلاعات متعاقبة لقياس شعبية الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي تواصل الهبوط إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، بشكل نبّـه الإدارة الأمريكية والكونغرس إلى أن المشاعر المعادية للولايات المتحدة لدى الشعوب العربية والإسلامية وصلت إلى مستويات باتت تُهدد الأمن والمصالح القومية الأمريكية.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص281.
[2] **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب "، مرجع سابق.
[3] **محمد ماضي**، "هل تُصلح الدبلوماسية العامة ما أفسده بن لادن والمحافظون الجدد؟"، في:
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3563574.[04/03/2011];

وسرعان ما طلبت اللجنة الفرعية لتخصيص الاعتمادات في مجلس النواب الأمريكي برئاسة النائب الجمهوري **فرانك وولف** (***Frank R. WOLF***) من وزير الخارجية **كولن باول**، تشكيل فريق استشاري لتقييم جهود الدبلوماسية العامة، وتقديم التوصيات اللازمة لمجابهة واحتواء تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي.

وشرح السفير **جيريجيان** في سلسلة من المؤتمرات الصحفية، كيف أن الولايات المتحدة تفتقر إلى القدرات اللازمة في الدبلوماسية العامة لمواجهة الخطر الأمني النابع من عدم الاستقرار السياسي والحرمان من الفرص الاقتصادية وشيوع التطرّف، خاصة في العالمين العربي والإسلامي.

وقال: ((إننا لم نبذل الجهد والوقت الكافيين لدراسة جمهورنا، ولم نهتم بأن نعمل على مساعدته لكي يفهمنا. والآن، لا يمكن القبول بمثل ذلك التقصير)). وضرب مثالا على قصور الدبلوماسية العامة عن بلوغ أبسط الأهداف وهي التعريف بحقائق ثابتة لا تقبل الجدل عن دور أمريكا الإيجابي في مساعدة شعوب المنطقة فقال، إنه عندما زارت اللجنة القاهرة، سمع أعضاؤها مرارا وتكرارا كيف أن المصريين يشعرون بالامتنان الشديد لليابان، لأنها بنت لهم دار الأوبرا محل تلك التي احترقت، ولكن اللجنة لاحظت أن كثيرا من المصريين لا يعرفون أن الولايات المتحدة هي التي مولت المشاريع الضخمة لشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية وشبكات الكهرباء، كما لعبت دورا أساسيا في تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال في مصر[1].

[1] **محمد ماضي**، مرجع سابق.

المبحث الثالث: أهداف الدبلوماسية العامة ووسائلها المختلفة

أولا/ أهمية الدبلوماسية العامة وأهدافها:

ترى الكاتبة **كريستين لورد** (***Kristin M. LORD***) أنه على الرغم من أن إعلاء المصالح الوطنية الأمريكية يستوجب عدم تغيير السياسات الأمريكية لمجرد أن الرأي العام العالمي لا يؤيدها، إلا أن ذلك لا يعني تهميش تلك المواقف أو إغفال تأثيرها على المصالح القومية الأمريكية.

ومن هذا المنطلق أضحت الدبلوماسية العامة آلية هامة لاستعادة المكانة الدولية للولايات المتحدة في ضوء عدّة متغيرات محورية أهمها ما يلي:

1. انتشار الديمقراطية على المستوى العالمي بما يعني أن توجهات الرأي العام في كل دولة تؤثر بصورة مباشرة على برامج الساسة المنتخبين تجاه الولايات المتحدة.
2. تصاعد التحديات العالمية النطاق التي تتجاوز آثارها السلبية الحدود السياسية للدول فرادى مثل تغيّر المناخ والتلوث والإرهاب ونشاط شبكات الجريمة المنظمة وتدفق اللاجئين، بما جعل مقولات وحدة المصير البشري حقيقة واقعة في ضوء ما تفرضه مواجهة هذه المشكلات من ضرورة تضافر الجهود الدولية الجماعية.
3. سعي التنظيمات الإرهابية لنشر الأفكار والأيدولوجيات المتطرفة بحيث لم يعد التصدِّي لتلك التهديدات بالوسائل العسكرية وحدها مُجديًا بما يجعل التصدِّي لتلك الأفكار بمنظومة فكرية مضادّة حيويًّا لتقويض الدعائم الفكرية التي تستند إليها التنظيمات الإرهابية في حشد التأييد واستقطاب عناصر جديدة لصفوفها.
4. ثورة الاتصالات والمعلومات التي أضحت تحتم تنويع وسائل التواصل مع الرأي العام العالمي لتوصيل الرؤى والمواقف الأمريكية عبر وسائط متنوعة.
5. صعود فاعلين دوليين جدد ذوي تأثير متنامي في النظام الدولي سواءً كانوا دولاً مثل الصين أو تكتلات دولية مثل الاتحاد الأوروبي أو وسائل إعلام عالمية الانتشار (مثل قناة الجزيرة وCNN) التي يشاهدها حوالي ملياري شخص يوميًّا في مختلف أنحاء العالم أو الشركات دولية النشاط، بما يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تتعامل مع تلك المتغيرات للحفاظ على مكانتها في النظام الدولي.[1]

[1] **محمد عبد الله يونس**، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، تقرير واشنطن، في: http://fatehforums.com/forumdisplay.php?f=18.[14/05/2009]؛

كما يرى **فيليب تايلور** (***PHILIP TAYLOR***)، أستاذ الاتصالات الدولية في جامعة "ليدز" بالمملكة المتحدة، أن أهمية الدبلوماسية العامة تكمن في أنها تعمل كملّين للسياسة الخارجية من خلال تهيئة القبول العام في البلدان الأجنبية لأنشطة دولة أخرى، ويتمّ ذلك من خلال طريقتين: الأولى إبراز الثقافة والقيم الوطنية، والثانية نشر الأخبار والمعلومات. وأشار الكاتب إلى أن العديد من الدول أنشأت هيئات رسمية أو شبه رسمية لتقوم بهذه المهمة نيابة عنها، وتتمثل مهامها في توفير التدريب باللغات الأجنبية في البلدان الخارجية وإرسال المعارض الوطنية أو المتحدثين البارزين في جولات خارجية، وهدف هذه الهيئات - حسب الكاتب - هو إطلاع الجمهور الأجنبي على أفضل ما لدى الدولة، بما يجعل هذا الجمهور يحسن الظن والتصوّر بشأن هذه الدولة بهدف تعزيز التفاهم المشترك بين الشعوب وبالتالي العلاقات الطيبة بين البلدين.[1]

جاء في تحديد الوكالة الإعلامية الأمريكية أن أهداف الدبلوماسية العامة تشمل ترقية المصلحة الوطنية والأمن القومي، ويتم ذلك عن طريق فهم وإعلام المواطنين الأجانب والتأثير فيهم، وتوسيع الحوار بين الأمريكيين والمؤسسات الأجنبية والمواطنين الأجانب ومؤسساتهم، حيث يتم ذلك عن طريق شرح السياسات الأمريكية والدفاع عنها بأساليب تتمتع بمصداقية وبمعاني واضحة، وذلك بإمداد الشعوب الأجنبية بمعلومات حول الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها وقيمها ومؤسساتها. كما تستعمل لإقامة علاقات دائمة وفهم متبادل.[2]

أما **مارك ليونارد** (***Mark LEONARD***)، فيرى أن الدبلوماسية العامة تستطيع أن تحقق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- ✓ زيادة التآلف لدولة ما (*Increasing familiarity*)، أي جعل الأفراد يفكرون في الدولة ويطوروا صورتها الايجابية لديهم.
- ✓ زيادة التقدير (*Increasing appreciation*)، أي بناء مشاعر إيجابية للدولة، بجعل الآخرين ينظرون إلى القضايا من وجهة نظر تلك الدولة.
- ✓ ربط الشعوب (*Engaging people*)، أي تشجيع الشعوب على النظر للدولة على أنها أفضل الأماكن للسياحة والدراسة ولشراء المنتجات، ولتبني قيمها أيضا.
- ✓ التأثير على توجهات الأفراد (*Influencing people's behaviors*)، عن طريق تشجيع الشركات على الاستثمار، وتشجيع الأفراد على تأييد موقف الدولة.[3]

---

[1] **فيليب تايلور**، "الدبلوماسية العامة و مكانتها في السياسة الخارجية"، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية (السعودية) العدد 52، أكتوبر 2010، ص39.

[2] **حسين سنطوح**، مرجع سابق.

[3] **Mark Leonard**, *"Diplomacy by Other Means"*, Foreign Policy, 2002a, Sep-Oct. n° 132, p.50. Or in: http://ics.leeds.ac.uk/papers/vp01.cfm?outfit=pmt&folder=7&paper=1062; [25/10/2010].

إن إسهام المعلومات الحكومية المباشرة في العلاقات الثقافية طويلة الأجل تتباين طبقاً لثلاثة أبعاد أو مراحل من الدبلوماسية العامة، ولا يقل أي بعد من هذه الأبعاد الثلاثة أهمية عن غيره. وتشكل الاتصالات اليومية البعد الأول والأكثر مباشرة، والذي يشتمل على شرح سياق قرارات السياسة الداخلية والخارجية. كما يشتمل هذا البعد على الإعداد للتعامل مع الأزمات. ففي حالة حدوث نقص في المعلومات بعد وقوع حدث يسارع آخرون إلى سد الفراغ.

والبعد الثاني هو الاتصالات الاستراتيجية، التي تعمل على تنمية مجموعة من الموضوعات البسيطة، كما هو الحال مع الحملات السياسية أو الإعلانية. وفي حين يُقاس البعد الأول بالساعات والأيام، فإن البعد الثاني يستغرق عدة أسابيع أو أشهر، أو حتى سنوات.

أما البعد الثالث للدبلوماسية العامة فيتلخّص في تنمية العلاقات الدائمة مع أفراد أساسيين على مدى سنوات أو حتى عقود عديدة، وذلك من خلال المنح الدراسية، واتفاقيات التبادل، والبرامج التدريبية، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والوصول إلى القنوات الإعلامية. وهذه البرامج تعمل على تنمية ما أطلق عليه الصحافي الأميركي **إدوارد مورو** "الأقدام الثلاثة الحاسمة الأخيرة" الاتصالات المباشرة، إلى جانب تعزيز المصداقية كنتيجة للتبادل.[1]

أظهرت كثير من العمليات السياسية أن الدبلوماسية العامة تعمل بطرق ملموسة وبشكل جيد للمضيّ قدما بالمصالح الوطنية للدولة. لكنها تكشف أيضا عن درجة كبيرة من توافق في الآراء بشأن ما يحتاج إلى تغيير ليتوافق مع الأولويات الحالية وتوجيه الجهود الوطنية للمضي قدما في خدمة المصالح العليا للمجتمع. وفي الرّصد العام، يتيح الإطار الاستراتيجي العالمي لشؤون الدبلوماسية العامة التركيز والقدرات، التي تحتاجها الدولة في بيئة سياسية عالمية معقدة من القرن الحادي والعشرين.

ويعتمد الإطار الجديد على المهمّة الأساسية للدبلوماسية العامة لدعم تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، وتقدم المصالح الوطنية، وتعزيز الأمن القومي، من خلال الإعلام والتأثير على الرأي العام الأجنبي، وتوسيع وتعزيز العلاقة بين الشعب والحكومة في الدولة، والعلاقة بين مجتمع هذه الدولة ومواطني بقية بلدان العالم. وقد لا تكون الدبلوماسية العامة، بمفهومها التخطيطي المستقبلي، هي الإطار الأوحد، أو الطريق الوحيد، الذي على الدولة أن تسلكه في هذا المنعطف التاريخي الجديد، الذي يدخل فيه العالم مراحل عولمة تغيرت بها طبيعة العلاقات والزمن والمسافات.

وكجزء من المراجعة الضّرورية لأداء الدبلوماسية العامة، حتى تتسق في أدائها مع نسق العلاقات الدولية الجديد، ينبغي تحديد جملة من الخطوات الاستراتيجية، تبدأ من التأكيد على موالاة هذه الدبلوماسية بشكل نشط لمصالح الدولة والمجتمع، والفهم المتقدّم لمسار العلاقات الدولية، وتوسيع وتعزيز

[1] **جوزيف ناي**، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، مرجع سابق.

علاقات الناس بالناس؛ ورفض ومكافحة المظاهر السلبية في السلوك الإنساني بما في ذلك التطرف والإرهاب، ورسم وإبلاغ أفضل السياسات، وكذلك المساعدة في نقل الموارد في محاذاة الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيّر الأولويات. ومن ثمّ التحرّك إلى الأمام، مع مراعاة أن تُتخذ كل الخطوات لضمان أن تكون جميع النشاطات دعماً لمتطلبات الأولويات.[1]

وترى **إفلين ليبرمان*** (***Evelyn S. LIEBERMAN***) أن دمج وكالة الاستعلام الأمريكية في وزارة الخارجية يؤكد على تعاظم أهمية ودور الدبلوماسية العامة، وعلق على ذلك بقولها: ((هذا وقت مهم في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. ففي أول أكتوبر 1999 أغلقت وكالة الإعلام الأمريكية أبوابها واندمجت بوزارة الخارجية. وكانت الحكومة الأمريكية والكونغرس قد اتفقا على هذا الدمج لأنهما يدركان أن الاتصالات العامة، والمناقشة والإقناع هي أمور حيويّة لتنفيذ السياسة الخارجية. فلقد أصبحت الدبلوماسية ترتدي بصورة متزايدة وجها عاما مكشوفا. إن الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية والإنترنت تقلص من قدرتنا على صنع سياستنا خلف أبواب مغلقة. فعندما نصوغ سياستنا الخارجية يجب أن نروّج لأهدافنا من البداية في حوار عام))[2].

كما رأت أن هدفهم هو الربط بين الدبلوماسية العامة والدبلوماسية التقليدية بنجاح، رغم أن ذلك تحدٍّ كبير ولكنه مغر. لأنه يعني إضافة أدوات الاتصال العام العلني إلى كثير من الأدوات الدبلوماسية المألوفة المتوفرة. إنه يعني وضع خطط لفهم وإعلام الناس وأصحاب القرار السياسي في الخارج والتأثير عليهم قبل اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. ويرى أنه ولم يعد بالإمكان صَوغ دبلوماسية عامة بعد اتخاذ قرار سياسي.

وأضافت: ((نحن في حاجة إلى دبلوماسية علنية عامة تواكب تطبيق السياسة، لا أن تكون نتيجة لها. ففي عصر المعلومات هذا، تعتمد إدارة العلاقات الخارجية بصورة متزايدة على قدرتنا على شرح أعمالنا وقيمنا لعالم غالبا ما تنتابه الشكوك حيالنا [..] ولكي يكون لنا تأثير عام في الخارج، يجب على وزارة الخارجية أن تنافس في مجال طريق المعلومات السريع المليء برسائل شديدة التأثير. ولكي نفعل ذلك، يجب علينا أن نستغل استغلالا تاما التكنولوجيات والمناهج المتاحة، ونجعل الدبلوماسية العامة جزءا لا يتجزأ من صنع سياستنا)).

*مختصة في الشؤون العامة، وهي أول امرأة شغلت منصب نائب رئيس موظفي البيت و وكيلة وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة والشؤون العامة.

[1] **الصادق الفقيه**، "الآخر في حساب الدبلوماسية العامة"، في:
http://www.alhadag.com/articles1.php?id=4218 ; [04/03/2011].

[2] **إيفلين ليبرمان**، "إعادة تعريف الدبلوماسية"، في:
http://local.taleea.com/archive/newsdetails.php?id=12096&ISSUENO=1398;[04/03/2011].

ويرى أن استهلال هذه الدبلوماسية العامة الجديدة يتناول تعديلا ضخما في هيكلية الموظفين والموارد: فالأنظمة التي سيُعاد تنظيمها هي أنظمة ضخمة ومعقدة. ومع ذلك، فإن إنجاح الدبلوماسية العامة سيكون عملا يتناول روح الإنسان وما يؤمن به أكثر منه عملية تغيير آلية. كما أن المهنيين المحترفين في كل من وكالة الإعلام الأمريكية ووزارة الخارجية ينتابهم الحذر ولديهم تساؤلات جادة بشأن إمكانية نجاح هذا الدمج بين المؤسستين. ولكن في صميم كل من المؤسستين الكثير من المحترفين المتمرسين الذين يحترمون التقليد، ويعترفون بالحاجة إلى التغيير، ويتشاطرون الشعور بواجبنا التاريخي. وهم يدركون أن الدبلوماسية العامة هي ضرورة لمستقبل الوزارة ومهمتها.[1]

لا شك أن الدبلوماسية الرسمية هي الأداة الأولى لتفعيل السياسات الخارجية لدول العالم. إلا أن تزايد دور الرأي العام الوطني والخارجي المنظم من خلال مؤسسات غير حكومية من العوامل المهمة في توجيه السياسات الخارجية، بل أصبح رقيبا أيضا على جهود الدبلوماسية الحكومية، بحيث ظهر على الساحة الدولية ما اصطلح على تسميته الدبلوماسية العامة.

والدبلوماسية العامة أعمق تأثيرا من الدبلوماسية الرسمية، لأنها أوسع تأثيرا وأكثر فاعلية، وأسهل في حرية الحركة، فبالنسبة للدبلوماسيين الذين يمارسون الدبلوماسية العامة، لا تحد حركتهم البروتوكولات الدبلوماسية المقيّدة للدبلوماسيين الرسميين. فالذي يمارس الدبلوماسية العامة هم ممثلوا المؤسسات العامة الذين يتصلون بنظرائهم في الدول الأخرى، والوسائل المستخدمة أيضا عامة مثل: النقابات المهنية والعمالية، والوفود السياحية، والوفود البرلمانية، والمؤسسات العلمية، والمنظمات النسائية، والمنظمات الشبابية، والمهرجانات الفنية، وعقد المؤتمرات، والمنظمات المهتمة بالحقوق المدنية، وجمعيات الصّداقة، والألعاب الرياضية، بغرض توطيد أواصر الصداقة، وزيادة التفاهم بين الشعوب، ومن ثم دعم العلاقات بين الدول، لذا سُمِّيت بالدبلوماسية العامة، والآن أصبحت الألعاب الرياضية من أسرع وأكثر صور الدبلوماسية العامة فاعلية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الألعاب الرياضية التي تتسم باتساع قاعدتها الجماهيرية كظاهرة اجتماعية.[2]

ونظرا لفاعليّة الدبلوماسية العامة في دعم العلاقات بين الدول، من خلال عملها على زيادة التفاهم بين الشعوب، فإنه يمكن توظيفها للتعامل مع الأزمات التي تنجم بين الدول وغيرها من الدول الأخرى، لذلك يتعين استخدامها بذكاء وفاعلية، مع الأخذ في الاعتبار أن النتائج التي تترتب على استخدامها لا تظهر على المدى القريب، وإنما قد تطول المدة أو تقصر تبعا لكيفية استخدامها وفاعليتها.[3]

---

[1] **إيفلين ليبرمان**، المرجع سابق.
[2] **رجاء سليم**، "غياب الدبلوماسية الشعبية"، جريدة الأهرام، في: http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=17803&archid=1 .[04/03/2011];
[3] **إيفلين ليبرمان**، مرجع سابق.

بصفة عامة تهدف الدبلوماسية العامة الأمريكية إلى تحقيق التواصل الأمريكي مع شعوب العالم، والتأثير في هذه الشعوب في الاتجاه الذي يخدم المصالح الأمريكية. وتعتمد تلك الدبلوماسية على عدد من البرامج، يتم تنفيذها من خلال وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة، خاصة البث الإذاعي، والتليفزيوني، والصحافة الورقية والإليكترونية، بالإضافة إلى عدد من الأدوات الأخرى. وتقليديا ركزت تلك الدبلوماسية على استهداف النخب وصانعي القرار وصانعي الرأي العام، ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرضت إعادة التفكير في هذه السياسة في اتجاه التركيز على استهداف الجمهور العام. كما تم تطوير نطاق عمل هذه الدبلوماسية لتركز بالأساس على العالم الإسلامي الذي يشكل الساحة الأهم في إطار الحرب ضد الإرهاب. وقد أدى هذا التوسع في طبيعة ونطاق الجمهور المستهدف، إلى زيادة كبيرة في حجم المخصّصات المالية لبرامج وأنشطة الدبلوماسية العامة.[1]

ثانيا/ الوسائل المختلفة للدبلوماسية العامة:

لتحديد وفهم وسائل الدبلوماسية العامة المختلفة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أبعاد حسب **جوزيف ناي**، وقد استخدمنا هذه الأبعاد الثلاثة في محاولة لتصنيف وسائل الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة الأمريكية:

فالبعد الأول للدبلوماسية العامة هو ذلك المتعلق بالاتصال اليومي للجماهير (*Daily communication*)، والتي تعني الاستعداد الدائم لتقديم معلومات سريعة، وهو ما يطلق علية "رواية القصة" للمواطنين والصحفيين والإعلاميين بصفة عامة. وأهم الوسائل التي تعنى بهذا البعد من الدبلوماسية العامة هي السفارات، والتي تضطلع بدور هام جدا في هذا الخصوص، حيث تقوم السفارات الأمريكية والبريطانية في الدول العربية والإسلامية بندوات ومقابلات وزيارات، وتصريحات بهدف الاتصال المباشر بالجماهير. حيث تم مطالبة السفراء والمسؤولين عن الشؤون العامة بالسفارات الأمريكية بالإكثار من الأحاديث والتصريحات العلنية حول الموضوعات التي تمثل أهمية في الدول والمناطق التي تتواجد فيها بعثاتهم الدبلوماسية.

وقد أكدت **كارين هيوز**، وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية والشؤون العامة، أن: ((الدبلوماسية العامة هي حوار يشمل الإنصات والاستماع بقدر ما يشمل الحديث))، مشيرة إلى جولة الاتصالات التي قامت بها في الشرق الأوسط ومناطق أخرى؛ كما أشارت إلى طلب الرئيس **ووكر بوش**

[1] **محمد فايز فرحات**، "صورة أمريكا ومصالحها الاقتصادية والأمنية"، في: http//www.siironline.org-alabwab-derasat(01)-370.htm; [11/09/2010].

أن يقوم أعضاء وزارته وكبار المسؤولين في الفرع التنفيذي للحكومة الأمريكية بالتواصل مع جماهير الدول الأخرى، وحثت أعضاء الكونغرس على أن يفعلوا نفس الشيء.[1]

أما البعد الثاني للدبلوماسية العامة فهو الاتصال الاستراتيجي (*Strategic communication*)، وهو البعد الذي يحاول تحقيق نوع من التناسق بين الرسائل المختلفة التي تبثها جهات مختلفة تحت مسمى الدبلوماسية العامة، ولعلها في ذلك تكون أشبه بحملات الدعاية الإعلامية أو السياسية المتكررة ذات الشعار الواحد.

وهناك وسائل كثيرة يتم بها تحقيق هذا البعد الهام، ولعل أهمها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بإطلاق "إذاعة سوا" (*Radio Sawa*) سنة 2002، التي تقدم موجزا للأنباء كل نصف ساعة، يتضمن آخر الأخبار عن السياسة الأمريكية وتطورات منطقة الشرق الأوسط وباقي دول العالم، كما تقدّم هذه الإذاعة الموسيقى وأغاني البوب العربية والأجنبية. حيث تعد إذاعة "سوا" واحدة من الخدمات الدولية التي يشرف عليها ويموّلها مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية، رغم أن هذه الإذاعة قد بدأت إرسالها برعاية إذاعة "صوت أمريكا"، فإنه سرعان ما تخلت واشنطن عن صوت أمريكا لصالح إذاعة "سوا" الجديدة لكسب الشباب العربي الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عام.[2]

ثم قامت الولايات المتحدة بإطلاق قناة "الحرة" الإخبارية (*El hurra*)، في فيفري 2004، بعد وجود قناعة بهيمنة الإعلام المرئي على الجمهور العربي، خاصة مع تفوق قنوات عربية (كقناة الجزيرة مثلا) وبثها رسائل مضادة للتوجهات الأمريكية.

أما البعد الثالث للدبلوماسية العامة، فهو متمثل في بناء وتطوير علاقات طويلة المدى (*Building relations hips*) مع أفراد مؤسسات عن طريق البعثات الدراسية، التبادل الطلابي، دورات التدريب، المؤتمرات..، حيث تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتمويل وتدعيم عددا كبيرا من برامج التبادل الطلابي بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، مثل برنامج "فولبرايت" (*Fulbright*) الذي بلغت اعتماداته سنة 2005 حوالي 144.5 مليون دولار، حيث تهدف إلى إعطاء منح دراسية للطلاب في جامعات الولايات المتحدة؛ أيضا هناك العديد من برامج التبادل الطلابي والشبابي، مثل برنامج المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب (ACYPL).

من خلال عرض هذه الأبعاد الثلاثة نستنتج أن الدبلوماسية العامة تعتمد على وسائل عديدة ومتميزة، نلخصها فيما يلي:

---

[1] **كارين هيوز**، مرجع سابق.
[2] **حسام عبد الحميد**، "السياسة الأمريكية على أنغام البوب.. سوا"، في:
http://communication.akbarmontada.com/t1224-topic ; [04/03/2011].

1. الإذاعة المسموعة والمرئية والصحافة، فمحطات الإذاعة تنقل إلى مختلف الشعوب أسلوب الحياة في الدول التابعة لها ووجهة نظرها حول القضايا المختلفة، وتحاول التأثير في الشعوب التي يصل إليها صوتها بمخاطبة كل منها بلغته. وإذاعة لندن، صوت أمريكا وصوت ألمانيا أمثلة على ذلك.
2. الاتحادات والروابط، كالاتحادات النسائية وجماعات أنصار السلام واتحادات الأدباء والفنانين والاتحادات العمالية والطلابية والروابط المهنية الأخرى. فكلها تنظيمات شعبية تمتلك القدرة على التحرّك والاتصال بالجماهير، ومن فوق منابرها يتم التفاهم والاتصال الشعبي.
3. المبعوثون إلى الخارج بشتى أشكالهم وألوان ثقافاتهم كرجال العلم والدّين فهم يشكلون أدوات غير رسمية للدبلوماسية العامة لبلادهم، يتحدثون عنها ويرفعون من مكانتها من خلال قيامهم بأعمالهم العلمية أو الدينية. وتعنى الدول في أيامنا هذه بإرسال مثل هؤلاء المبعوثين ليكونوا ممثلين غير رسميين لها، ولا شك أن نجاحهم يخدم أهداف دولهم ومصالحها في الخارج.
4. خبراء المنظمات الدولية من الاقتصاديين والاجتماعيين والفنيين وغيرهم، فهؤلاء الخبراء يتحدثون أثناء أدائهم لأعمالهم في القضايا المختلفة وينقلون بشكل أو بآخر وجهة نظر دولهم حول مختلف القضايا المحلية والدولية ويكون لهم تأثير ضخم على الرأي العام قد يفوق تأثير بعض السفراء. ولذلك على الممثلين الدبلوماسيين العمل على تنسيق جهود مثل هؤلاء المبعوثين وتوجيههم بما يتفق ومصالح بلدانهم من خلال الاتصال المستمر بهم.[1]
5. توزيع المنشورات المختلفة، وتقديم الكتب والمجلات للدول كهدايا، حيث تستخدم لنشر الثقافة والقيم الأمريكية...الخ
6. استقبال وإرسال الفرق الرياضية والفرق الغنائية والفنانين.

كما أن التوجه القائم على تركيز الإعلام الجماهيري يلعب دوراً بالغ الأهمية. فالحكومات تحتاج إلى تصحيح التحريفات اليومية لسياساتها، فضلاً عن محاولة بث رسالة استراتيجية أطول أجلاً. والقوة الأساسية الكامنة في توجه الإعلام الجماهيري تتلخص في قدرته على توليد الوعي العام ووضع الأجندات. ولكن نقطة ضعف هذا التوجه تكمن في عجزه عن التأثير على كيفية تلقي الرسالة في البيئات الثقافية المختلفة. فالجهة المرسلة تعرف ماذا تقول، ولكنها لا تضمن دوماً ما يسمعه المتلقي، وذلك لأن الحواجز الثقافية تميل إلى تشويه الرسالة لدى المتلقي.

[1] **عطا محمد صالح زهرة**، مرجع سابق، ص104-105.

ومن ناحية أخرى فإن الاتصالات الشبكية قادرة على الاستفادة من الاتصالات ذات الاتجاهين والعلاقات بين الأقران في التغلب على الفوارق الثقافية. وهذا الشكل من أشكال المرونة والتخلص من المركزيّة يصعب على الحكومات تحقيقه، وذلك نظراً لبنيتها القائمة على المساءلة المركزية.[1]

والواقع أن المرونة التي تتسم بها المنظمات غير الحكومية في استخدام الشبكات أدت إلى نشوء ما يسميه البعض "الدبلوماسية العامة الجديدة"، والتي لم تعد مقتصرة على بث الرسائل، وتنظيم حملات الترويج، أو حتى الاتصالات الحكومية المباشرة بالمسؤولين الأجانب الذين يخدمون أغراض السياسة الخارجية. فالأمر يتعلق أيضاً ببناء العلاقات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في بلدان أخرى وتيسير إنشاء الشبكات بين الأطراف غير الحكومية في الداخل والخارج.

وطبقاً لهذا النهج في التعامل مع الدبلوماسية العامة فإن السياسة الحكومية تهدف إلى تعزيز وتشجيع إنشاء مثل هذه الشبكات عبر الحدود والمشاركة فيها بدلاً من فرض السيطرة عليها. والواقع أن الإفراط في فرض السيطرة الحكومية، أو حتى الظهور بهذا المظهر، من شأنه أن يقوض المصداقية التي يفترض في تصميم هذه الشبكات أن يولدها. والواقع أن تطور الدبلوماسية العامة، من الاتصال من طرف واحد إلى الحوار ذي الاتجاهين، جعلها تتعامل مع عامة الناس باعتبارهم مشاركين في خلق الاتصالات وتحقيق المغزى منها.[2]

خلاصة:

الدبلوماسية العامة هي شكل جديد -نسبيا- من أشكال الدبلوماسية المختلفة، حيث عبّر هذا المصطلح الذي ظهر في ستينيات القرن الماضي على الآليات والبرامج التي تنتهجها الحكومات لتعزيز مصالحها الخارجية، من خلال التوعية والإعلام والتأثير في الجماهير الأجنبية وفي النخب وجماعات المصالح داخل الدول المستهدفة، بهدف استمالتهم للقبول بمواقفها وسياساتها تجاه دولهم.

ويختلف مصطلح الدبلوماسية العامة عن مصطلح الدعاية في أن هذه الأخيرة لا تهتم بصدق المعلومات أو الأخبار، كما أنها ترتبط بظروف آنية وليست طويلة المدى، وما لهذا المصطلح من نظرة سلبية من قبل الجماهير، رغم أن هناك من يعتبر الدبلوماسية العامة دعاية صادقة. كما يختلف مصطلح الدبلوماسية العامة عن مصطلح العلاقات العامة التي لا تستهدف بالضرورة الجماهير الأجنبية، كما أن أهدافها تختلف عن أهداف الدبلوماسية العامة لأن العلاقات العامة في الغالب هي نظام دفاع للمؤسسات، تعمل على تحريكها وتفعيل نشاطها، وتحسين صورتها.

---

[1] **جوزيف ناي**، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، مرجع سابق.
[2] نفس المرجع.

تطوّر مفهوم الدبلوماسية العامة الذي جاء به **إيدمون غاليون** سنة 1965، فعندما قررت الولايات المتحدة استخدامها في احتواء المد الشيوعي، واستمالة الشعوب الأجنبية إلى إيديولوجيتها وإقناعهم بمبادئها وقيمها. وقد حققت الدبلوماسية العامة نجاحا مهمًّا خلال الحرب الباردة، ما جعل هذا المفهوم يتطور ويصبح شكلا ونوعا من أنواع الدبلوماسية، خاصة بعد التطور النظري الذي جاء به **جوزيف ناي** فيما يخص القوة الناعمة في تسعينيات القرن الماضي التي طوّرت أداء الدبلوماسية العامة وزادت من أهميتها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

تستخدم الدبلوماسية العامة عدة وسائل، لتحقيق أهدافها أهمها وسائل الاتصال الجماهيري كالإذاعة المسموعة والمرئية والصحافة المكتوبة، إضافة إلى وسائل متعددة منها الثقافية كالإنتاج السينمائية وبرامج التبادلات الأكاديمية والمهنية الفنية..، وبرامج المساعدات الأمنية، السياسية، الاقتصادية والإنسانية وغيرها من البرامج التي تهدف إلى التعريف بالقيم والثقافات ولها قدرة على التأثير.

الفصل الرابع:

دور الدبلوماسية العامة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

إن الحكمة التقليدية تقتضي الافتراض بأن السياسة الخارجية تُرسم على أساس حسابات عقلانية تتعلق بالمنفعة والخسارة، حيث يتصرّف صانعو السياسة كنظام واحد. وثمّة سبب وجيه للاعتقاد بأن هذا الرأي صحيح كليا، ففي فترة سابقة سعت السياسة البيروقراطية إلى التأكيد على أن المؤسّسات التي ترسم السياسة الخارجية ليست موحّدة، بل إن الأفراد الأساسيين يميلون إلى إتباع ما يعتبرونه هم المصلحة القومية، وذلك على نقيض آخرين في النظام. ونتيجة ذلك قد تمثل السياسة التي تنبثق كحلا وسطا بين مختلف الآراء أو انتصار لمنظور إحدى المؤسسات على أخرى.

إن تنفيذ قرارات السياسة يقتضي أن تستخدم الدول أدوات مثل القدرات العسكرية والاقتصادية. وقد اعتبرت السياسة العسكرية تقليديا بأنها الأكثر أهمية في المجالات التي تتعلق بالسياسة العليا، ثم أصبحت بعد ذلك الأدوات الاقتصادية ذات أهمية متزايدة، ويعود هذا جزئيا إلى زيادة الترابط، وبسبب المشاكل المحيطة باستخدام أو بالتهديد باستخدام القوة في السياسة المعاصرة.

فمهما كانت دولة ما متميزة بقدرتها على العمل على تعزيز مصالحها، فقد تكون في حاجة إلى دبلوماسييها وتسيير الدبلوماسية تسييرا جيّدا لتحقيق النتائج المرجوة.

إذا فالدبلوماسية تعتبر في الوقت الراهن أهم وسيلة يتم بها تسيير العلاقات الخارجية.

فبعد تأكّد الولايات المتحدة من فشل وعدم فاعلية القوّة العسكرية في الحفاظ على مصالحها، خاصّة بعد الضّربات التي شنتها على دول إسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر، بدأت التفكير في الاعتماد على القوة الناعمة والإقناع، في الحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وكسب تأييد شعوب المنطقة للسياسات المنتهجة من قِبل الولايات المتحدة.

بعد تعرفنا على الدبلوماسية العامة وأهميتها في الفصل السابق، سنحاول الكشف في هذا الفصل على دور هذا النوع من الممارسة الدبلوماسية في تنفيذ وتمرير سياسات الولايات المتحدة الموجّهة نحو منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: دور وسائل الإعلام في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

يعتبر الإعلام وسيلة هامّة من وسائل الاتصال الجماهيري، فهو من بين الوسائل البالغة التأثير في سلوك وتفكير الآخرين وتكوين الرأي العام لديهم تجاه مسائل عديدة ومختلفة.

لقد أصبح الإعلام بمثابة سلاحا في أيدي المؤسّسات والدول الكبرى، لدرجه أنه أصبح لا يقلّ أهمية عن السياسة والقوّة العسكرية في تحقيق أهداف المؤسّسات الكبرى والدول على اختلاف أحجام قوتها العسكرية والمادية. لذلك وجب على القائمين على نشاط الدبلوماسية العامة، أن يعتمدوا على الإعلام ويوظفوه لخدمة أهداف الدبلوماسية العامة لما له من قوة في الإقناع، فكان من بين أهم القطاعات في الدبلوماسية العامة هو برامج البث الدولي من خلال "راديو سوا" و "قناة الحرة".

أنشئ "راديو سوا" بهدف الوصول إلى وجذب أجيال جديدة من الشباب إلى الإذاعات الأمريكية، بعد أن انخفض جمهورها بنسبة 45% خلال عقد التسعينيات، وحل محل راديو"صوت أمريكا" في أواخر 2002 للوصول إلى الشباب عن طريق والموسيقى بهدف التواصل مع قادة الغد. أما "قناة الحرّة" فقد أنشِئت نتيجة وجود قناعة بهيمنة الإعلام المرئي على الجمهور العربي خاصة مع تفوق قنوات (كقناة الجزيرة مثلا) في هذا المجال، وبثها رسائل مضادّة للتوجّهات الأمريكية. وقد حصلت "قناة الحرّة" بعد بثها على نسبة 2.3% من المشاركين في استفتاء حول المصدر الرئيسي لأخبار المشاهدين مقارنة مع 52% حصلت عليها "قناة الجزيرة"، والتي كلف إنشاؤها 15 مليون دولار وركّزت على إظهار التسامح وحرية العبادة التي يحظى بها المسلمون في الولايات المتحدة.[1]

أولا/ دور وسائل الإعلام المرئية:

يعدّ التلفزيون من بين أهم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري التي اخترعها الإنسان في العصر الحديث، فقد تفرّد بعدّة مزايا جعلته يقف في صدارة وسائل الإعلام الأخرى من صحافة وإذاعة وكتاب. ولعل أهم ميزتين تفرّد بهما التلفزيون عن غيره هما:

- ✓ الصورة المرئية الجذابة.
- ✓ الاستجابة الفورية للأحداث.

[1] **أحمد السمان**، "هل تمكنت الدبلوماسية العامة من إصلاح الصورة الأمريكية؟"، مرجع سابق.

وهما ميزتان حققتا له ذلك الانتشار الواسع وتلك القدرة الفائقة على التأثير في جمهوره، فهو لا يتوقف في كل لحظة من لحظات الإرسال عن عملية ضخ مستمرة لسيل متدفق من المعلومات والآراء والقيم الأخلاقية.[1]

توجد في الولايات المتحدة ثلاث شبكات رئيسية للبث التلفزيوني هي: شبكة (NBC) وتهيمن على 210 محطة بث تلفزيوني و373 محطة راديو، شبكة (CBS) وتشمل على 200 محطة بث تلفزيوني و430 محطة راديو؛ شبكة (ABC) ولديها 208 محطة بث تلفزيوني و180 محطة راديو. ويبلغ حاليا عدد المحطات التلفزيونية في الولايات المتحدة نحو 940 محطة، فضلا عن شبكة التلفزيون التربوي (NETV) التي تغطي جميع الولايات المتحدة الحادية والخمسين.[2]

سنركز في هذا المطلب على "قناة الحرّة" الموجّهة للشعوب العربية، وتعتبر من بين الوسائل التي تسعى لتحقيق أهداف الدبلوماسية العامة الأمريكية، التي تركّز على الشعوب بدل الحكومات، عن طريق التأثير في إدراكاتهم وسلوكاتهم واستمالتهم لمواقفها.

قناة الحرّة ودورها في الدبلوماسية العامة الأمريكية:

الحرّة قناة فضائية مقرّها في الولايات المتحدة الأمريكية وتموّلها الحكومة الأمريكية. بدأت البث في 14 فبراير 2004 وتصل إلى 22 بلد عبر الشرق الأوسط. ومثل كل أشكال الدبلوماسية العامة الأمريكية، فإن القناة ممنوعة من البث داخل الولايات المتحدة نفسها بسبب قانون الإعلام والتبادل الأكاديمي الأمريكي 1948، الذي يعرف بقانون **سميث موندت** (*Smith MUNDT Act*) بشأن بث الدّعاية الدبلوماسية.

مؤسّس "قناة الحرة" هو **نورمان جويل باتيز (*Norman J. PATTIZ*)** الذي كان عضوًا حينها في مجلس أمناء الإذاعات الدولية، (*The Broadcasting Board of Governors*) وهي وكالة فدرالية مستقلة تتمتع بإدارة ذاتية وتعنى بحماية الاستقلال المهني ونزاهة الإعلام والإعلاميين العاملين في المؤسّسات التابعة لها. حيث أشرفت على خدمات الإذاعة الحكومية الدولية غير العسكرية مثل "راديو صوت أمريكا"، و"راديو أوروبا الحرة"، و "راديو آسيا الحرة". وكانت ميزانية السنة الأولى لها 62 مليون دولار أمريكي وأكثر من 40 مليون دولار أمريكي لقناة خاصة بالشأن العراقي تعرف باسم "الحرّة عراق". كما أن القناة تشغلها منظمة غير ربحية تدعى "مؤسّسة شبكة الشرق الأوسط للإرسال" (*Middle East Broadcasting Networks Inc*)، والتي تمول من مجلس أمناء الإذاعات

[1] **رحيمة الطيب عيساني**، الإعلام والاتصال: المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2008، ص109.

[2] **محمد زهير بلخادم**، "أجهزة ووحدات ووسائل تنفيذ العمليات النفسية الأمريكية على المستويين الاستراتيجي والعملياتي التكتيكي"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة (الجزائر)، العدد الثامن، سبتمبر 2009، ص47-48.

الدولية (BBG). ويبلغ عدد طاقم الحرة 200 شخص، أغلبهم تنقل إلى الولايات المتحدة من دول عربية وكانوا يعملون لقنوات تلفزيونية منافسة.[1]

تعرف "قناة الحرة" نفسها على موقعها في الانترنيت بأنها قناة تلفزيونية غير تجارية ناطقة باللغة العربية ومكرسة بصفة رئيسية لتقديم الأخبار والمعلومات وتغطية الأحداث في الشرق الأوسط خاصة والعالم عامة. تقدم "الحرة" برامج منوعة تشمل الحوارات والمواضيع الحياتية والصحة واللياقة البدنية والمنوعات والرياضة والموضة والعلوم والتكنولوجيا. وتسعى المحطة إلى تقديم الأخبار الدقيقة المتوازنة والشاملة وتهدف إلى توسيع آفاق مشاهديها ليتمكنوا من تكوين آراء واتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة.[2]

تبث "قناة الحرة" 24 ساعة يوميا. ومثل باقي القنوات التابعة لمجلس أمناء الإذاعات الدولية، فإنها خالية من الإعلانات. وبجانب البرامج التي تنتجها الشبكة، فإنها تقوم بعرض برامج أمريكية مشهورة في الولايات المتحدة وخارجها مترجمة إلى العربية مثل "*Frontline*" و " *Inside the Actors Studio*".[3] ويعد هذا المشروع أكبر مشروع إعلامي موجه للمنطقة العربية منذ إطلاق إذاعة "صوت أمريكا" عام 1942.

قال **نورمان باتيز** رئيس إدارة الشرق الأوسط في مجلس الأمناء للبث الذي يشرف على المحطة التليفزيونية: ((إن الحرة ستقدم آفاقاً جديدة للمشاهدين في الشرق الأوسط، ونعتقد أنها ستوجد درجة أكبر من الفهم الحضاري والاحترام)). وأضاف: ((إن جزءا هاماً من رسالتنا هو أن نكون مثالا على الصحافة الحرة على الطريقة الأمريكية، ونكون مميزين مثل عمود نور في سوق إعلامي تهيمن عليه الإثارة والتشويه)). وقال **موفق حرب** مدير قسم الأخبار في قناة الحرة: ((نحن نعمل لنصنع معايير ذهبية يعجز عنها الآخرون .. أحسن تقنيات .. وأفضل المهنيين، والبرامج المبتكرة، والخلفيات التي تخطف الأبصار))، وأضاف: ((شعارنا الحرية والديمقراطية)).[4]

اضطرت الولايات المتحدة لاستحداث قناة الحرة عندما وجدت أن الوضع دخل مرحلة ضرورة وضع أشخاص من المرضّي عنهم ليستلموا زمام القيادة في المجتمع العراقي ظاهرياً لاستكمال عمليات نهب العراق وتقليب جيوبه من خلف المنصّة المحليّة الزائفة. لم يكن هناك من حلّ سوى استحداث وسيلة إعلام تستطيع من خلالها إعادة تشكيل الوعي الشعبي، عن طريق رسم مجموعة من الناس على أنهم مجرمون، وترويج ادعاءات تعكس مجموعة أخرى على أنهم طائفيون ومتشددون، بينما كانت تقترف إثم

---

[1] Wikipedia encyclopedia, *"Alhurra"*, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Alhurra ; [18/08/2011].

[2] موقع قناة الحرة، في: http://www.alhurra.com/SubAr.aspx?ID=309 ;[18/08/2011].

[3] Wikipedia encyclopedia , *"Alhurra"* ,Op.cit.

[4] **مجدى خليل**، "لماذا فشلت قناة الحرة؟" في: http://www.mafhoum.com/press9/264C33.htm ; [18/08/2011].

تسريب الأسلحة للميليشيات والادعاء بأن معداتها العسكرية ضاعت أو سرقت. هذا عدا عن تأجيج المشاعر بين الطوائف، ومصادفة حصول العمليات الانتحارية وقت خلود قواتها للنوم، وصحوهم بعد انفضاض المولد للقيام بنشر التقارير المحكمة حول ضرورة بقاء قواتها لأن العراقيين بحاجة للقوات الأمريكية لضمان أمن عامة الشعب من أذى المتشددين والطائفيين.[1]

كان سبب إنشاء قناة الحرّة مثار اهتمام كثير من الجهات الإعلامية والسياسية، وبالتالي خضعت قناة الحرّة منذ عام 2008 لعدة تحقيقات مختلفة حول سبب إنشاءها، ومن ضمن تلك التحقيقات، تحقيق بثه البرنامج التلفزيوني الناجح "ستون دقيقة". كما اهتمت بأسباب نشأة القناة بعض الجامعات مثل جامعة جنوب كاليفورنيا، إضافة إلى لجنة السياسات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي.

فهناك من يرى أن سبب إنشاء "قناة الحرة" هو منافسة "قناة الجزيرة"، فقد قال **فيليب سيب** (***Philip SEIB***) مدير مركز الدبلوماسية العامة في جامعة جنوب كاليفورنيا والباحث الرئيسي في تقرير نشر عام 2008 حول السبب الحقيقي لإنشاء قناة الحرّة: ((الهدف من تأسيس قناة الحرّة حسب الرواية الرسمية، كان الادعاء بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول التواصل مع المواطن العربي، لكن قد يكون السبب الحقيقي هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تنافس "قناة الجزيرة" التي كانت تعتبرها مصدر بث إعلامي عدائي. خصوصاً في ذلك الوقت، بعد غزو القوات الأمريكية للعراق. إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتوجيه رسائلها عبر القناة للعراقيين. إضافة إلى أنه نتيجة لاحتلال العراق، كانت جميع الشعوب العربية تنظر نظرة عداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك شعور لدى الولايات المتحدة بأن قناة الجزيرة هي التي تؤجج مشاعر العداء ضدها، فجاء القرار بضرورة إنشاء مشروع مضاد لقناة الجزيرة)).

و يرى **فيليب سيب** أن هذا القرار كان قراراً سيئاً. لأنه محاولة لمنافسة الفضائية الأكثر شعبية في الشرق الأوسط [أي الجزيرة]، والقيام بذلك بالاعتماد على قدرات إنتاجية ومهارات صحفية متواضعة لا تكاد تقارن بما لدى قناة الجزيرة من مهنية عالية. لذلك أهدرت الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ طائلة من الأموال دون وضع إستراتيجية منطقية أو مدروسة لكيفية الوصول إلى قلب المشاهد العربي أو استقطابه، وحسب تعبير **سيب**: ((كان من الغباء محاولة منافسة الجزيرة كندٍّ لندّ، كان عليهم محاولة أساليب أخرى. فالمشاهد العربي لديه فضول لمعرفة أشياء عن الولايات المتحدة، عن الحياة والسياسة والنظام فيها، لكن للأسف كان اختيار تطبيق مشروع قناة الحرّة هو قرار سيء)).[2]

---

[1] **إقبال تميمي**، "هل نجحت قناة الحرة بتبييض صورة أمريكا لدى المواطن العربي؟"، في: www.libvoice.net/articles/view/thread/id/23478.[20/08/2011];

[2] **إقبال تميمي**، المرجع السابق.

ولكن بعد مرور ما يقارب الثماني سنوات على بدء القناة هل قدمت إعلاماً أمريكياً مميزاً باللغة العربية؟ وهل ساعدت على تعميق التفاهم العربي الأمريكي؟

أظهرت الدّراسات بأن "الحرة" كانت غير قادرة على الوصول إلى المشاهدين العرب. في استطلاع أجري بجامعة "ميرلاند" الأمريكية، وجد أن نسبة مشاهدة الحرّة في أغلبية البلدان الإسلامية من ضمنهم مصر، المغرب، الأردن، المملكة العربية السعودية، ولبنان فإن نسبة مشاهدة الحرة كانت 2% في 2008، وأصبحت 0.5% في 2009. أما الاستطلاع الذي جرى في مايو 2008 وجد أن معدل مشاهدة الحرة في العراق أكثر بقليل من قناة الجزيرة. **ألفين سنايدر (*Alvin SNYDER*)** مدير تنفيذي سابق من وكالة الأنباء الأمريكية ومستشهدًا بهذه الأرقام، أشار بأن الحرة هي المحطة المفضلة في العراق. وذلك لأن قناة الحرة تبث في العراق من خمس محطات أرضية تغطي المدن الرئيسية، في حين أن "الجزيرة" لا تملك محطات بث أرضية في العراق ويشاهدها العراقيون من خلال أجهزة الاستقبال (التي تعتبر باهظة الثمن عند العراقيين). مما يجعل المشاهدين يتابعون الحرة عوضًا عن الجزيرة وهذا ما أخل بتوازن المقارنة.

انتقدت الحرة بسبب مذيعي الأخبار وتغطيتها. في مناسبات عديدة، تحدثت قناة الحرّة عن قضايا لم تسمح بها الحكومة الأميركية. على سبيل المثال، أعلن أحد مذيعي المحطة في عيد الفصح* (*Pesach*) أن "اليوم يسوع عاد للحياة" لجمهور المحطة المسلم في المقام الأول. في ديسمبر 2006، أيضا غطت الحرة المؤتمر الذي نفى محرقة "الهولوكوست" (*The Holocaust*). وبثت القناة خطاب غير منقح لمدة ساعة كاملة من الأمين العام لحزب الله **حسن نصر الله**. وعينت موظفين لبنانين بمؤهلات منخفضة. وفي سنة 2004، عندما قتلت غارة جوية إسرائيلية الشيخ **أحمد ياسين**، واصلت الحرة عرض برنامج للطبخ ولم توقفه لمناقشة آخر الأخبار. فصحيفة "بروبليكا" (*ProPublica*) قالت: ((يبدو أن هناك القليل من الرقابة يوميا)). ونقلت الصحيفة عن **وليام رو (*William RUGH*)** السفير الأمريكي السابق في اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة قوله: ((لا يوجد هناك مشرفين كبار يعرفون ما هو على البث الفعلي)).[1]

وانتقدت قناة الحرة خاصة في ثلاث عناصر هي:

*عيد القيامة أو أحد القيامة ويسمى أيضا يوم القيامة. ويعتبر عيد القيامة أو أحد القيامة كما يطلق عليه أهم الأعياد الدينية في المسيحية وغالبًا ما يكون بين أوائل شهر أبريل إلى أوائل شهر مايو من كل عام، وفيه يحتفل المسيحيين بقيامة السيد المسيح من بين الأموات بعد موته على الصليب [حسب اعتقادهم]، ويسبق الاحتفال بعيد القيامة أسبوع الآلام (وهو أسبوع الصلوات والعبادات الخاصة).

[1] موسوعة ويكيبيديا، "قناة الحرة"، مرجع سابق.

1. غياب التخطيط: لعل الكلمة المعبرة عما يجري في قناة الحرة هي كلمة "الفوضى" (*Anarchy*) فلا يوجد تخطيط ولا تقييم دوري لأداء القناة ولا تنسيق بين البرامج، وإنما الكل يعمل في معزل على الآخرين، ولا توجد خطة أسبوعية أو شهرية أو سنوية، وبالتالي غياب الرؤية عن دور القناة أساسا.

2. غياب التوزيع الجغرافي: يمكن تقسيم المنطقة العربية حسب الاهتمامات الأمريكية إلى خمسة مناطق، سوريا ولبنان، العراق، منطقة الخليج، منطقة الشمال الأفريقي من ليبيا إلى المغرب، مصر والسودان وفلسطين وإسرائيل.

المفروض أن يكون هناك توزيع متوازن بين هذه الكتلة فيما يتعلق بالتغطيات الإخبارية والموضوعات، والضّيوف، والعاملين مع التركيز بالطبع على القضايا الساخنة والمواضيع الآنية، وبالطبع علاقة كل هذه الكتل الخمس بالولايات المتحدة باعتبارها طرفا رئيسيا شريكا للمجموعات الخمسة [أي المناطق الخمسة التي تشكل منطقة الشرق الأوسط حسب رأي الكاتب]. فإذا حدث ذلك نكون إزاء قناة تعبر عن التيار الرئيسي (*The Main Stream*) في الشرق الأوسط، وعن الولايات المتحدة كممّول للقناة. ولكن الاختلال هو السِّمة الرئيسية، فهناك تركيز واضح على لبنان وشيعة العراق، أكثر من 30% من الضيوف من لبنان وست برامج تبث من لبنان وأغلب مقدِّمي البرامج من لبنان أو شيعة العراق، بالإضافة طبعا إلى الاختلال الواضح في التوزيع الجغرافي للعاملين.

يمكن القول أن قناة الحرّة تحوّلت إلى تجارة لبنانية، وإلى تركيز صناعة السياسات في أيدي الشيعة.

3. غياب الطرف الأمريكي: الشيء الواضح أيضا في الحرة هو غياب الطرف الأمريكي، سواء فيما يتعلق بالرقابة المالية أو تنسيق الموضوعات والبرامج أو تحديد الرؤية، ورسالة القناة أن الموظفين الأمريكيين هناك في خدمة العرب، هم لا يدرون شيئا عما يحدث لأنهم لا يتقنون اللغة العربية. وما يقوله المسؤلون العرب للأمريكيين ليس هو الحقيقة، وبالطبع الأمريكيون يصدقون لأنه من المفروض أن الشخص يقول الحقيقة[1].

بالإضافة إلى انتقادات المنافسين والحكومات، فإن قناة الحرّة ينظر إليها نظرة سلبية من طرف الجمهور المستهدف، فإن **وليام رو** في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 2004، أشار إلى أن الأبحاث قد أظهرت أن المشاهدين العرب لديهم انطباع إلى أن المحطة كانت أمريكية المنحى.[2]

---

[1] **مجدى خليل**، مرجع سابق.
[2] موسوعة ويكيبيديا، "قناة الحرة"، مرجع سابق.

عندما سُئِل **فيليب سيب** عن ردّة فعل المشاهدين العرب بعد متابعة قناة الحّرة، اعترف بوضوح أن العرب خارج حدود العراق لم يتابعوا الحرّة. وأن كل ما وصلهم من برامجها لم تكن لترتقي إعلامياً أو تقنياً لما اعتادوا على مشاهدته من خلال قناة الجزيرة ولا حتى من قناة العربية التي كانت تحاول جاهدة إرضاء الطرفين. الإحصائيات تفيد بتراوح عدد القنوات التلفزيونية العربية بين 400 و700 قناة. والمشاهد العربي أصبح ذا ثقافة إعلامية سياسية عالية المستوى بسبب ما تجرّع من هزائم، ولم يعد من السهل استغباءه أو تجريعه مادة إعلامية دعائية، إذ أصبح لديه حدّ معين وتوقعات من ناحية المستوى الصحفي والإنتاج الإعلامي والمحتوى المعلوماتي لكي يقبل بالمتابعة، ولم تستطع قناة الحرّة الوصول إلى هذا المستوى أو الارتقاء لمستوى المنافسة في تلك الأجواء.

من أهم أسباب فشل قناة الحرة في استقطاب المشاهد العربي، التحيّز الواضح في محتواها وزوايا طرحها وانعدام المهنية الصحفية في كثير من تقاريرها، قد يكون هذا عائد ولو بشكل جزئي إلى انتهاك الحقوق المهنية للصحفيين العاملين في قناة الحرة مراراً لأسباب سياسية.[1]

وليس مستبعدا أن تغلق قناة الحرة نهائيا بعد فشلها في تحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله وعدم قدرتها على المنافسة، فقد ذكرت بعض الوكالات أن مصدرا مُطلعا من البيت الأبيض أفاد في حديث لصحيفة "الجريدة الكويتية" بأن الرئيس الأمريكي **باراك حسين أوباما** أوعز لمساعديه العمل على إغلاق قناة الحّرة الناطقة باللغة العربية والتي يُموّلها الكونغرس الأميركي. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب تقرير رفع إلى الرئيس **باراك أوباما** جاء فيه أن القناة لم تنجح في استقطاب العرب لمتابعتها، كما أنها فشلت في تغطية أحداث الثورات في العالم العربي ولم تقم بالتغطية الملائمة.[2]

ومنه فعلى السّاسة الأمريكيين، الذين راهنوا على غسيل الأدمغة العربية من خلال مشروع قناة الحرّة إلى درجة ناصعة البياض، أن يتذكروا المنافسة الإعلامية الحادّة والنزيهة وانفتاح الإعلام على بوابات الانترنت والمواقع الاجتماعية التي تطرح كافة أطياف الخبر مجاناً، هذا إن أرادوا أن يبقى صوتهم عاليا في فضاء الساحة الإعلامية. وأن يحاولوا أن يجعلوا صوتهم هو الأعلى وسط كثرة الفضائيات العربية من خلال تبنّي صحافة شفافة تتمتع بمصداقية عالية ومهنية.[3]

ثانيا/ دور وسائل الإعلام المسموعة:

---

[1] **إقبال تميمي**، مرجع سابق.
[2] إذاعة الأسرى الفلسطينية ، "أوباما يغلق قناة الحرة لأنها لم تنجح في استقطاب العرب"، بتاريخ: 2011/05/02، في: http://paltoday.ps/arabic/News-107774.html
[3] **إقبال تميمي**، مرجع سابق.

تعد الإذاعة (من خلال انتشار أجهزة الراديو) أوسع وسائل الاتصال الجماهيري انتشارا حاليا، فالناس يستمعون إلى الراديو و يستفيدون من برامجه المختلفة في أي مكان في العالم دون عائق أو حاجز، في البيت، في السيارة، في المكتب، في الطائرة ..الخ

ويعد اكتشاف العالم **ماركوني (*Guglielmo MARCONI*)** للراديو عام 1906، نقطة تحوّل رئيسية في وسائل الاتصال الجماهيري. بعد ذلك أنشئت محطات الإرسال الإذاعي بشكل متسارع، حتى أصبح من الصعب أن تجد دولة في العالم تخلو من محطات للإذاعة.[1]

وسنتعرّض في هذا المطلب إلى أهم الإذاعات الأمريكية التي تساهم بشكل كبير في نشاط الدبلوماسية العامة الأمريكية، وهي إذاعة صوت أمريكا، إذاعة سوا، إذاعة فردا:

1. إذاعة صوت أمريكا: (*Voice of America*)

بدأت إذاعة "صوت أمريكا" (VOA) بثها أوّل مرة عام 1942 كخدمة تابعة لوكالة الاستعلامات الأمريكية، وهي الإذاعة الرسمية للحكومة الأمريكية. وتبلغ مجموع اللغات التي تُبث بها هذه الإذاعة ثمانية وأربعون لغة، حيث أن تركيز هذه الإذاعة على هذا العدد الكبير من اللغات ولجميع قارات العالم يعبّر عن الرّغبة الأمريكية في التأثير على الرأي العام العالمي. ومن هذا المنطق نجد أن إذاعة "صوت أمريكا" زادت من عدد ساعات البث باللغة العربية إلى ثلاث عشر ساعة بعد أزمة أوت 1990 ونشوب أزمة الخليج.[2]

ولعله من المفيد أن نرجع إلى الوراء عشرات السنين، نسترجع تاريخ أمريكا والغرب مع الإذاعات المُوجّهة، حيث أولت الحكومة الأمريكية من عشرينيات القرن الماضي اهتماما كبيرا -كغيرها من الدول- لقدرات الراديو كوسيلة للدِّعاية الدولية، التي تعمل جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية في تحقيق النفوذ والتأثير في الرأي العام، وأصبح الراديو منذ ذلك الوقت سلاحا من أسلحة الحرب النفسية، وأداة رئيسية في العلاقات الدولية، واتسع الاستخدام السياسي للراديو خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وقد وصل عدد الدول التي استخدمت الإذاعات الموجّهة بعد الحرب العالمية الثانية إلى 25 دولة، وكان التنافس بين أجهزة الدعاية الألمانية وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) شديدًا جدا لاستمالة الجماهير في أوروبا وبقية أنحاء العالم. وقبل انتهاء الحرب كانت الدول المتحاربة والدول المحايدة (55 دولة) تغطي غالبية أنحاء العالم بأكثر من 340 جهاز إرسال، تبث 4275 ساعة أسبوعيا بأكثر من 40 لغة.[3]

---

[1] **رحيمة الطيب عيساني**، مرجع سابق، ص105.
[2] **محمد زهير بلخادم**، مرجع سابق، ص 46-47.
[3] **حسام عبد الحميد**، "سوا.. السياسة الأمريكية على أنغام البوب"، مرجع سابق.

بدأت إذاعة "صوت أمريكا" في تقديم خدماتها المنتظمة الموجهة للعالم العربي منذ عام 1950، وكانت توجّه 500 ساعة من البرامج أسبوعيا بأربعة وثلاثون لغة، وعلى خلاف هيئة الإذاعة البريطانية اهتمت إذاعة "صوت أمريكا" بالأعداء الأيديولوجيين أكثر من الأصدقاء، حيث كانت تعمل كناطق رسمي باسم الفرع التنفيذي المسؤول عن السياسة الخارجية الأمريكية، وهو جزء لا يتجزأ من وكالة الاستعلامات الأمريكية، وقد كانت هذه الإذاعة مكلفة بثلاث مهام رئيسية:

- أن تعمل كمصدر موثوق به وموضوعي للأخبار.
- أن تقدم سياسات الولايات المتحدة.
- أن تقدم صورة جذابة للمجتمع الأمريكي.

ولما كانت الأخبار والتعليقات القصيرة والموسيقى والبرامج الخفيفة من أكثر الأشياء جذبا للمستمعين، فقد اعتمدت إذاعة "صوت أمريكا" هذا الأسلوب مع التركيز على الطبيعة السريعة للمجتمع الأمريكي وتاريخ هذا المجتمع وثقافته. ولا يخفى على أحد الدّور الذي لعبته إذاعة صوت أمريكا في شرح السياسة الأمريكية تجاه البلدان المستهدفة، وتبرير سياستها في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من القدرة الهائلة التي كان يتمتع بها راديو "صوت أمريكا" كإذاعة موجهة استخباراتيا، فإن تأثيرها في العالم العربي ظل محدودا، لأن المستمع العربي لم يكن متلقيًا سلبيًّا إلى هذا الحد، وكان يدرك تماما أن موقف الولايات المتحدة لا بد أن ينعكس بالضرورة على موقف الإذاعة من قضايا المنطقة، وهو ما كان يجعله حذرًا في تلقي المعلومات، خاصة أنه يدرك مدى الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

لعل أبرز مثال على فشل "صوت أمريكا" يتمثل في عدم قدرتها على إحداث التغيير المطلوب في إيران والعراق التي قالت المصادر الأمريكية: إنهما يدخلان ضمن الحملة التي تقودها أمريكا لإحداث تغيير سياسي فيهما، بعد فشل سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية والتواجد العسكري في منطقة الخليج، ولو كانت الإذاعة قد نجحت فيما سعت إليه -على الأقل فيما يخص إيران والعراق- لما تم إنهاء مهمتها، واستبدالها بإذاعة جديدة ترغب الولايات المتحدة في أن تنطلق إشاراتها إلى العالم العربي، وهي متحررة من أي ميراث للفشل.[1]

2. إذاعة سوا: (*Radio SAWA*)

هي إذاعة تبث الأخبار والأغاني والبرامج الخفيفة تابعة لمكتب الإذاعات الدولية الأميركية ويتم تمويلها من قبل الكونجرس الأميركي. بدأت بث برامجها في 23 مارس 2002، وتبث على مدى 24 ساعة يوميا ولسبعة أيام في أغلب الدول العربية.[2] وبخمس لهجات عربية مستعملة في مصر والعراق

---

[1] **حسام عبد الحميد**، المرجع السابق.

[2] نقلا عن موقع راديو سوا، "من نحن؟" في: http://radiosawa.blogspot.com/2008/07/radio-sawa.html ;[21/08/2011]

والسودان واليمن ودول الخليج العربي، وتُسمع الإذاعة في جميع دول المشرق العربي، وتُبث حاليا من واشنطن وبإشراف إذاعة "صوت أمريكا". وتتخذ عادة اسم الدولة المستهدفة بالبث، مثل: "إذاعة سوا العراق"، " إذاعة سوا الخليج"، " إذاعة سوا السودان"، و " إذاعة سوا المغرب". وقد يوجد بين هذه المحطات فوارق في نوعية الأغاني المذاعة.[1]

أما مسألة البث باللغات واللهجات المحلية ما هو إلا أسلوب جديد من أساليب العمليات التي تهدف للاختراق والهيمنة تسعى الولايات المتحدة من خلاله وعبر رسائل العمليات النفسية إلى زيادة في التأثير في الرأي العام العراقي بصفة خاصة والعربي الإسلامي بصفة عامة.[2]

تسعى "إذاعة سوا" إلى التواصل الفعّال مع الشباب العربي في منطقة الشرق الأوسط عن طريق تزويدهم بآخر الأخبار والمعلومات والموادّ الترفيهية التي تُبث عبر محطات FM والموجات المتوسطة المنتشرة في جميع أرجاء المنطقة. وتركز في نشراتها الإخبارية على إذاعة أحدث الأخبار الدقيقة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة وبقية أرجاء العالم. وتلتزم "إذاعة سوا" بالمعايير الصحافية الدقيقة وسوق الأفكار الحرّة واحترام ذكاء المستمعين وثقافتهم وبتقديم برامج إذاعية عصرية تتسم بالحيوية والنشاط والتطلع إلى المستقبل.

ويتم إعداد الأخبار والبرامج في استوديوهات "إذاعة سوا" في واشنطن العاصمة، فضلا عن شبكة واسعة من المراسلين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط.[3] وتقدم إذاعة سوا موجزا للأخبار كل نصف ساعة، يتضمن أحدث الأخبار عن السياسة الأمريكية، وتطورات منطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم، ولا يستغرق الموجز أكثر من بضع دقائق، تعود بعدها الإذاعة إلى الموسيقى الراقصة وأغاني البوب (*Pop songs*) العربية والأجنبية؛ حيث تشغل الموسيقى نسبة 85% من إجمالي الإرسال، بينما تحتل الأخبار المنتقاة التي تخدم السياسة الأمريكية نسبة 15%.

ربّما كانت حرب الخليج الثانية آخر حروب القرن الماضي تجسيدا حيا لما لعبته محطة (CNN) التليفزيونية الأمريكية من تأثير داخل الولايات المتحدة وخارجها في عالمنا العربي، من خلال مخاطبة النخبة أو حتى العامة مستعينة بالصورة. ومن هذا المنطلق واسترشادا بالخبرة التاريخية في فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، حيث لعبت الإذاعات الموجهة تحت الرّعاية الأمريكية دورًا تحريضيًّا لشعوب الكتلة الشرقية، كشف الكونغرس الأمريكي السِتار عن فكرة قديمة ظهرت قبل أحداث 11 سبتمبر بفترة طويلة، لكن بعث فيها الحياة لخوض معركة طويلة الأمد مع العالم العربي والإسلامي عبر موجات الـ FM.

---

[1] موسوعة ويكيبيديا، "راديو سوا"، في:.[21/08/2011] ; راديو_سوا /http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] **محمد زهير بلخادم**، مرجع سابق، ص47.

[3] "راديو سوا"، نقلا من موقع راديو سوا، في: http://www.radiosawa.com/about_us.aspx.[21/08/2011] ;

إن فكرة "إذاعة سوا" -التي تعني باللغة العربية الفصحى "معًا"- تعود إلى ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بفترة طويلة، لكن الفكرة اكتسبت تأييدًا كبيرًا بعد تلك الأحداث، خاصة داخل الكونغرس، وكان **نورمان باتيز** المدير التنفيذي لـ"ويست ورد وان" (*Westwood One*) التي تعتبر أكبر شركة إذاعية في الولايات المتحدة هو صاحب الفكرة التي يهدف من ورائها إلى كسب جمهور الشباب العربي عبر استخدام برامج شبيهة ببرامج الإعلانات التجارية الهادفة إلى ترويج سلعة ما، ولكن في حالة "سوا" تصبح الأخبار والقيم الأمريكية هما السلعتين موضوع الإعلان.[1]

ولذا فإن الإذاعة تعتمد على الإيقاع السريع في أدائها الإعلامي بما يتناسب مع الشباب، وتحمل العديد من الشعارات، التي من بينها "**أجمل الأغاني، وآخر الأخبار.. من المحيط إلى الخليج**"؛ "**إبق على تواصل مع العالم**"؛ "**استمعوا لنا ونحن نستمع إليكم**"؛ "**24 ساعة.. سبعة أيام في الأسبوع**". وذلك لجذب المستمع العربي والإمساك به طوال الوقت، خاصة أنها تسعى لأن تعمل بكامل طاقتها لتصبح بديلا عن راديو "صوت أمريكا".

وقد يدعونا تركيز الإذاعة على فئة الشباب إلى طرح السؤال التالي: لماذا الشباب؟ إلا أن الإجابة لن تكون من الصعوبة بمكان إذا عرفنا أن فئة الشباب الذين لا يتجاوزون 15 عاما تمثل نصف سكان الوطن العربي، حسب إحصائيات الأمم المتحدة، ويدرك الأمريكيون أن فرصتهم في التأثير على هذا الجيل الذي لم تتبلور توجهاته السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية بعدُ هي أكبر من استهداف الجيل الذي تخطى الثلاثين من العمر.

ولمعرفة هذه الأهداف يمكن أن نورد تصريحا لمستشار مجلس "إذاعة سوا" ومدير القسم الإخباري **موفق حرب** في هذا الصدد الذي قال فيه: ((**لم تنشأ المحطة من منطلق تحسين الصورة، بل إيجاد صورة غير مشوشة وتعكس الحقيقة**))، ويقول أيضا: ((**ليس من واجب أمريكا خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر أن تبادر إلى تحسين صورتها، أو أن تعتذر إلى أي شخص في ظل قتل المدنيين الأبرياء في نيويورك**))، لكن الذي لم يقله **موفق حرب** هو أن هذه الإذاعة جاءت لتواجه الإذاعات العربية التي حشدت جزءًا من طاقتها لمواجهة الآلة الإعلامية الأمريكية وحملتها المعادية للعرب والمسلمين.[2]

تعرضت إذاعة "سوا" إلى الكثير من الانتقادات بسبب فشلها في مهمتها، فقد هاجم تقرير صدر عن وزارة الخارجية الأميركية إذاعة "سوا" الأميركية الناطقة بالعربية والموجّهة إلى الشرق الأوسط، معتبرا أنها فشلت ولم تحقق الهدف الذي من أجله أنشئت.

---

[1] **حسام عبد الحميد**، مرجع سابق.
[2] **حسام عبد الحميد**، مرجع سابق.

وأوضح التقرير الذي أعده جهاز التفتيش العام في وزارة الخارجية أن المحطة الناطقة باللغة العربية، والتي انطلقت قبل تسع سنوات لتكون **عنصرا أساسيا في كسب الرأي العام في الشرق الأوسط وتحسين صورة الولايات المتحدة في هذه المنطقة**، فشلت في مهمتها. حيث أشار هذا التقرير إلى أن الإذاعة، عبر إعطاء الأولوية لبرامج المنوعات والموسيقى بهدف جذب جمهور من الشباب، لا تنجح في تقديم أميركا إلى مستمعيها.

ولكن مسؤولين في نفس الوزارة دافعوا عن المحطة، واعتبروا التقرير خاطئا وأنه لا يعكس وجهة نظر وزارة الخارجية ولا رأي وزير الخارجية **كولن باول (*Colin POWELL*)**. وقال المتحدث باسم الوزارة **ريتشارد باوتشر (*Richard A. BOUCHER*)** في مؤتمر صحفي للخارجية أن الوزارة بصدد تقييم التقرير وتعديله ليتناسب مع الحقائق. ورفض الانتقادات التي وجهها التقرير للمحطة، معتبرا أنها تقوم بواجبها بشكل مرضي. من جانبه شنّ مجلس إدارة المحطة هجوما عنيفا على التقرير، واعتبره مخيبا للآمال ومحبطا.[1]

علّق **روبرت ساتلوف** (***Robert SATLOFF***)، المدير السابق لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على تقرير السفير **إدوارد جيريجيان** (***Edward DJEREJIAN***) الذي صدر في 80 صفحة تحت عنوان "**تغيير العقول، والفوز بالسلام**"، حيث رأى أنه اتسم بالصراحة وانتقد الإخفاق الذي مُنيت به جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية، وانطوى مع ذلك على حرص شديد على استخدام لغة بنّاءة وهادئة، وشدّد على ما وصفه بالهجوم على الأبقار المقدسة التالية: إذاعة سوا، وشبكة تليفزيون الشرق الأوسط المقترحة. ولعل التقرير كان أكثر فائدة فيما يتعلق بإعادة العقلانية إلى الجدل الدائر في واشنطن حول راديو سوا والشبكة التليفزيونية الجديدة، وكلاهما يستهدف الجمهور العربي. فقد أوضح التقرير مدى الحاجة إلى تغيير إستراتيجية "إذاعة سوا" التي حلت محل القسم العربي بإذاعة "صوت أمريكا" من مجرّد بناء قاعدة عريضة من المستمعين إلى إستراتيجية تُركّز على مضمون له تأثير في الجمهور.[2]

كما أن تقرير **جيريجيان** كان أكثر انتقادا لمشروع شبكة تليفزيون الشرق الأوسط، وهو انتقاد وصل إلى حد المطالبة بإلغائه والعمل في إطار بديل أكثر جاذبية وأقل تكلفة، وهو تطوير شراكة مع الشركات الخاصة لتوفير برامج تليفزيونية باللغة العربية. ويعني ذلك الاقتراح باللغة البيروقراطية، إقرار من اللجنة بعدم الثقة في مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية.[3]

---

[1] تقرير أمريكي يؤكد فشل إذاعة (سوا) في تحقيق أهدافها، في: http://www.almoslim.com/node/39335 ; [24/08/2011].

[2] للمزيد من الاطلاع أنظر:

Edward P. Djerejian, *"Changing Minds Winning Peace: a new strategic direction for u.s. public diplomacy in the arab & muslim world"*, washngton (October 1, 2003), in: www.state.gov/documents/organization/24882.pdf; [25/12/2011].

[3] **محمد ماضي**، "هل تُصلِح الدبلوماسية العامة ما أفسده بن لادن والمحافظون الجدد؟"، (تقرير واشنطن)، مرجع سابق.

وانتقدت الدكتورة **هيلي ديل** مديرة مركز "أليسون" لدراسات السياسة الخارجية بمعهد "هيريتدج" الأمريكي، الأسلوب السطحي الذي تقدم به الولايات المتحدة نفسها للعالم العربي من خلال إذاعاتها الدولية الموجهة للعالم العربي فقد أشارت: ((فيما يتعلق بإذاعة سوا وقناة الحرة لا أظن أن الولايات المتحدة تقدم أفضل ما لديها، فالتركيز على استهداف أعداد أكبر من الشباب العربي من خلال تقديم الثقافة الشعبية الأمريكية قد يحقق هدف زيادة عدد المستمعين أو المشاهدين، ولكن السؤال هو: هل نبث لهم رسالة هامة أم لا؟ ولذلك يتعين تحسين الرّسالة الإعلامية لتشمل برامج جادّة تقدم المعلومات عن الولايات المتحدة وثقافتها وتاريخها وشرح وجهات نظرها إزاء القضايا التي تهم المستمع والمشاهد وهو ما لا يحدث حاليا)).

ويتفق معها في هذا التحليل السيد **بوب رايلي** (***Bob RILEY***)، المدير السابق لإذاعة صوت أمريكا الذي يقول: ((لقد أخطأ مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية حينما أغلق القسم العربي بإذاعة صوت أمريكا في 2003، ليبدأ بعد ذلك راديو سوا الذي يذيع الأغاني لمدة خمسين دقيقة من كل ساعة، مما جعل المستمع العربي يتساءل هل يذيع الأمريكيون لنا هذه الموسيقى لأنهم خائفون من أن يقدموا لنا الحقيقة، أم أنه ليس لدى الأمريكيون ما يقولون**!؟**)). وتساءل السيد **رايلي**: ((هل أفلحت أغاني (Britney SPEARS) من "إذاعة سوا" في تغيير تفكير الراديكاليين في العالم العربي؟)).[1]

3. إذاعة فردا: (*Radio FARDA*)

عملت الولايات المتحدة على تبني وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية وشملت هذه الأجهزة "إذاعة فردا" وإذاعة "صوت أمريكا" القسم الفارسي، وموقع وزارة الخارجية باللغة الفارسية.

إذاعة "فردا" هي محطة إذاعية تذيع الأخبار والموسيقى للإيرانيين من خلال الموجة المتوسطة (صباحا)، ومن خلال الموجة القصيرة، والقمر الصناعي وإرسال الانترنيت وذلك كمشروع مشترك بين إذاعة "أوربا الحرة" وإذاعة "صوت أمريكا". وقد أطلقت هذه الإذاعة في ديسمبر 2002، وتقوم ببث أكثر من تسع ساعات تشمل البرامج، والأخبار، وموسيقي البوب (*Pop*) الإيرانية والغربية، ومقر هذه الإذاعة في عاصمة جمهورية التشيك.

تعد إذاعة "فردا" محطة إذاعية مشابهة لإذاعة "سوا" الناطقة باللغة العربية والمُموّلة من قِبل الحكومة الأمريكية. وهدف هذه المحطات هو تقديم الأخبار والمعلومات للفئة التي تقع بين 15 و 30 سنة. وكلا الإذاعتين تحت سيطرة مجلس أمناء البث الإذاعي (BBG).

---

[1] **سويس إنفو**، "تحسين صورة أمريكا قد يحتاج إلى جيل كامل"، في:
http://www.alerhab.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=2&NrArticle=1281&NrIssue=1&NrSecti on=3 [03/06/2011];

ومن أجل إطلاق إذاعة "فردا" قرر مجلس أمناء البث الإذاعي إنهاء عمل برامج الإذاعة الناطقة بالفارسية وتم نقل هؤلاء الموظفون ليشكلوا ثلثي العاملين في إذاعة "فردا" وكان هذا البرنامج السابق المعروف باسم "راديو أزدای" قد أطلق عام 1998، وكان يذيع ثلاث ساعات من الأخبار والتحليلات بصيغة يومية للجمهور الإيراني المثقف، ولكن رأى مجلس أمناء البث أن هذا الأسلوب غير مجدي، حيث يغلب عليه الطابع الكلاسيكي الفارسي، وبالتالي فقد ساهم في انصراف الجمهور خصوصا الإيرانيون الشباب، كما اتهم هذا البرنامج بتأثره بحركة الإصلاح في إيران بزعامة خاتمي وأنه بدا يعدد المزايا السياسية له.

وقد أنشئت "إذاعة فردا" كردّ فعل على ما قامت به الحكومة الإيرانية [بعد الثورة] بإنشاء بعض المحطات الإذاعية مثل محطة "بايام" والتي تعني (الرسالة)، والتي كانت تذيع النشرات والأخبار الحكومية بالإضافة إلى موسيقى البوب والموسيقى الكلاسيكية، ولكن كانت هذه الأشياء تحت الرقابة ومن ثم فإن إنشاء إذاعة توجّه الأخبار والموسيقى بدون رقابة كانت فكرة عظيمة.[1]

عندما أُطلق بث "إذاعة فردا" أظهر الإيرانيون نوعين من ردّ الفعل، الأول: بالنسبة لبرامج المحطة الجديدة كان هنالك اهتمام كبير من جانب الإيرانيين للاستماع إلى موسيقى البوب والأخبار، وثانيا هذه المبادرة الجديدة تم تفسيرها من جانب بعض الإيرانيين على أنها جزء من السياسات الأمريكية في المنطقة، وبعد حرب العراق رأى الإيرانيون أن إذاعة فردا مجرد بداية للتوجّه الأمريكي ضدّ إيران.

نجحت "إذاعة فردا" إلى حد كبير في جذب أعداد كبيرة من الجمهور مقارنة بالمحطة التي سبقتها وهي إذاعة "أزادی"، وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن الإيرانيون يستمعون إلى الموسيقى على راديو فردا أكثر من الأخبار. فالميزة الهامة التي ميزت "إذاعة فردا" هو أنها كانت تبث على الموجة المتوسطة، الأمر الذي جعل أمواجها تصل إلى مناطق عديدة جنوب إيران على مدار اليوم. لكن عندما كان مطلوبا من إذاعة فردا أن تقوم بتحسين نوعية وجودة الأخبار التي تقدمها، واجهت المحطة بعض المشاكل، من أهمها ما يتعلق بالميزانية وعدم زيادتها، وهو الأمر الذي أفرز المزيد من التحديات أمام المحطة ودورها في المنطقة. فمن الملاحظ أن جمهور إذاعة فردا لم ينمو منذ عام 2004، عندما وصلت النسبة إلى 15% من السّكان الإيرانيين، ورغم أن تشويش النظام الإيراني على المحطة قد أعاق دورها، إلا أن الحقيقة تؤكد أن راديو فردا أصبح يواجه منافسة قوية، كما أن أداء المحطة أصبح يتجه نحو مزيد من الرّكود وذلك بعد أن انتهت نشوة النجاح في المرحلة الأولى للعمل.[2]

---

[1] **سمير زكي البسيوني**، "وراء الستار.. دور وسائل الإعلام الأمريكية والدبلوماسية العامة نحو الإيرانيين"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات و الإستراتيجية، العدد 85، السنة السادسة، أوت 2007، ص 7-8.

[2] نفس المرجع، ص9.

على الرغم من أن دور "إذاعة فردا" مازال مهمّا، خاصّة في إطار المعركة ضدّ التطرّف الدِّيني ورغم أن هذه المحطة لديها شبكة واسعة من الصحفيين، إلا أنها لم تتمكن من مواجهة أزمتين حقيقية ظهرتا على ساحة المنطقة،

- الأولى: سلسلة الأزمات السياسية في الشرق الأوسط والتي تشمل إيران، العراق، لبنان، والأراضي الفلسطينية، فالتطرّف الدّيني في هذه المناطق أعاق قدرة المحطة على تقديم أخبار وتحليلات موضوعية تساهم في نشر الديمقراطية الأمريكية.

- المشكلة الثانية التي واجهت عمل "راديو فردا" هي التقدم في أداء وسائل الإعلام المحلية، ورغم أنها لا تقدم أخبارا موضوعية إلا أن ذلك ساهم في إعاقة عمل "فردا"، حيث جعلها أقل أهمية للمستمعين خاصة عندما تقوم في إرسال برامجها عبر الموجة القصيرة.

كل هذه التحديات تزيد من صعوبة مهمة مجلس أمناء الإذاعات الأمريكية، إضافة إلى أن هذا المجلس فشل في إقناع الإدارة الأمريكية والكونغرس في زيادة ميزانيات إذاعة فردا، فالميزانية بقيت ثابتة عند حدود ثمانين مليون دولار طوال اثنتا عشر سنة، واليوم يمكن القول أن الميزانية أصبحت نصف ما كانت عليه عام1996 وذلك يرجع لتناقص قيمة العملة الأمريكية.[1]

المشكلة الأخرى التي تعاني منها "إذاعة فردا" هي غياب التواصل السريع بينها والمستمعين، ولعل أوضح مثال على ذلك أنه في الشهور الأولى لبدأ عملها وصلت المسؤولين عن الإذاعة رسائل عديدة حول ضرورة إذاعة فقرات للموسيقى الإيرانية بدلا من الغربية، والغريب هنا أن ردّ المسؤولين واستجابتهم كانت بطيئة جدا وحتى عندما استجابت المحطة لهذا المطلب خصّصت له ميزانية جد محدودة. وكان يمكن لإذاعة فردا استثمار هذا الأمر لتحقيق عدة أهداف، لعل أهمها زيادة نسبة المستمعين للراديو من الإيرانيين، كما أن إذاعة هذا اللون من الموسيقى كان سيساهم في مواجهة السياسات التقييدية للحكومة الإيرانية.

أما على مستوى الأخبار والتحليلات السياسية، فالملاحظ أن "إذاعة فردا" تُعاني من أزمة حقيقية تتعلق بالنزاهة والموضوعية لدى العاملين به، فبعض العاملين في المحطة خاصة الفريق الموجود في برامج الأخبار معادي للأمريكيين بشكل ملحوظ، وهو الأمر الذي يمكن التعرّف عليه من خلال لغات الأخبار التي يختارونها. أيضا بعض أعضاء فريق واشنطن معروفين بموقفهم المعادي للنظام الإسلامي ومؤيدين لجماعات المعارضة. لهذا فإن المشكلة هنا تتعلق بالاختيار الفعّال للأخبار والتحليلات، ومنه فان أي خبير يستمع للأخبار التي تذيعها إذاعة فردا يمكن أن يخرج بقائمة طويلة من الأخطاء. أضف إلى هذا أن عدم القدرة على ترتيب أولوية وأهمية إذاعة الأخبار، جعل العديد من الإيرانيين ينصرفون

[1] **سمير زكي البسيوني**، مرجع سابق، ص8.

إلى متابعة الأخبار على قناة BBC، حيث يعتبرون "فردا" خليط من الأخبار الشاذة والمعادية للنظام الإسلامي والولايات المتحدة أيضا في بعض الأحيان.[1]

ثالثا/ وسائل الإعلام والاتصال الجديدة ودورها في الدبلوماسية العامة الأمريكية:

تعدّ الصّحافة الالكترونية إحدى أهم البدائل الاتصالية التي أتاحتها شبكة الانترنيت (*Internet*)، وأسهمت هذه الوسيلة في تعظيم الأثر الاتصالي للعملية الإعلامية، من خلال ما تتوافر عليه من عناصر مقروءة ومرئية ومسموعة. وتبعا لطبيعة الصّحافة الالكترونية الخاضعة والمستفيدة من معطيات شبكة الانترنيت، فإن هذه الصّحافة تتوافر على عدد من السّمات الاتصالية المتميزة، من أبرزها سهولة تصفّحها، حيث تتم عملية التصفّح بسهولة كبيرة، وذلك من خلال مداخل متفرعة يمكن استعراضها في وقت واحد. بالإضافة إلى تحول معظم وسائل الإعلام التقليدية من صحف ومجلات وإذاعة وفضائيات تلفزيونية إلى الخدمات الرّقمية عبر شبكة الانترنيت.[2]

التكنولوجيا نقلت العمل الدّبلوماسي إلى مجالات جديدة. فاليوم أصبح الترابط مباشرة مع الأشخاص، كما تبدّل شكل الدبلوماسية العامة من بث رسالة أحادية الاتجاه إلى تواصل ثنائي الاتجاه. ويقتضي هذا بذل مجهود لتنمية هذه العلاقات واستخدام وسائل إعلام جديدة بصورة مسؤولة وفعالة. وشأن جميع نواحي الدبلوماسية العامة فإن التواصل الإعلامي الجديد يقتضي أبحاثا وقدرا من المجازفة. ويقتضي وضع خطط للجمع بين الأدوات الصحيحة والفرص اللائقة. وسيكون لزاما على الحكومات أن تكون مستعدة لفهم أية رسائل يكون لها صدى لديهم ويمكن تضخيم صداها من خلال وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي.

سنأخذ **موقع وزارة الخارجية الأمريكية** ومواقع **التواصل الاجتماعي** كنموذجين لإبراز أهمية ودور وسائل الإعلام الجديدة في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه الشعوب العربية.

1. موقع وزارة الخارجية:

في إطار تحليل مضمون الرسائل الأمريكية التي تهدف الولايات المتحدة إلى رسمها لدى المواطن العربي، قدّمت الأستاذة **داليا أحمد رشدي**، المعيدة بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، تحليلا لنحو 892 مقالا أمريكيا نشر في الفترة من نوفمبر 2005 وحتى مارس 2006، على موقع وزارة الخارجية الأمريكية باللغة العربية، والموّجه حصريا للعرب. ويبين التحليل أنه قد تم التركيز على أربعة مؤشرات هي:

سمير زكي البسيوني، مرجع سابق، ص10.

[2] **فيصل أبو عيشة**، الإعلام الالكتروني، ط1، الأردن: دار أسامة، 2010، ص15.

أ. الدور الأمريكي في مجال مشاكل التنمية ومكافحة الفساد والأمراض عالميا.

ب. التعريف بالمجتمع الأمريكي ثقافيا وسياسيا ودستوريا واقتصاديا واجتماعيا.

جـ. جزء خاص بالسياسة الأمريكية تجاه الدول غير العربية.

د. جزء خاص بالسياسة الأمريكية تجاه الدول العربية.

ويخلص تحليل مضمون هذه المقالات إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى رسم صورة جيدة للمجتمع الأمريكي، حيث وصلت نسبة التركيز على هذا المحور إلى 41% وهي الأعلى، وجاء في المرتبة الثانية من الاهتمام الجزء الخاص بالسياسة الأمريكية تجاه الدول العربية بنسبة 35%، كما أظهر التحليل سعي الولايات المتحدة إلى تقديم نفسها كقائد للنظام العالمي نحو الحرية والديمقراطية، وأنها نموذج للمجتمع الليبرالي الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسان، كما أنها نموذج للانفتاح الثقافي على دول العالم الثالث، وأن الصورة السيئة المأخوذة عنها ترجع إلى سوء الفهم بالمجتمع الأمريكي والسياسية الأمريكية العالمية.[1]

ويعرض الجدول التالي الوزن النسبي للموضوعات التي تم رصدها في المواد الاتصالية المتاحة:

[1] **نجوان عبد المعبود**، "دبلوماسية أمريكا العامة.. التمحور حول الذات"، في:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/84136-2005-05-31%2018-08-51.html
;[14/08/2011].

	2001 وما قبلها	2002	2003	2004	2005- مارس2006	المجموع %
ا.دور الولايات المتحدة في مشاكل التنمية ومكافحة الفساد والأمراض عالميا	1	2	3	2	3	11
ب.التعريف بالمجتمع الأمريكي	41					
دستوريا وسياسيا	1	2	2	2	2	10
اجتماعيا/عرقيا/دينيا/اسريا	1	2	2	2	2	10
ثقافيا وتعليميا وترفيهيا	2	3	2	2	3	12
اقتصاديا	1	2	2	2	2	9
ج.السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول غير العربية	1	1	1	2	1	6
د.السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية	30					
جهود دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية	3	4	4	3	3	18
جهود محاربة الإرهاب في/ مع الدول العربية	2	2	2	1	1	9
السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي	1	2	2	1	1	7
دول أخرى	2	2	1	2	2	9
المجموع %	14	20	21	18	20	100

الشكل رقم 5: جدول يمثل محتوى الرسائل الاتصالية الأمريكية من حيث أهمية الموضوعات المطروحة (بالنسبة المئوية).[1]

وقد تم رصد عدة ملاحظات:

1. يبدو شمول الموضوعات والقضايا التي يشملها الموقع، فهو موقع يعرف غير الأمريكيين بأهم ما يسود في المجتمع الأمريكي من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية ورياضية ودينية ودستورية وقانونية فضلا عن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربي وغير العربية.

2. معدل الاهتمام بالقضايا المختلفة وتقسيماتها سواء من سنة إلى سنة أو بين الموضوعات يوحي بسعي القائمين على الموقع بإضفاء أهمية على الموضوعات التي تشكل عناصر جذب للقارئ، مثل الجوانب الثقافية والتعليمية والترفيهية التي تأتي ثانيا (12%) من حيث عدد المواد التي يناقشها موقع وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد المواد اتصالية تناقش جهود الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان

[1] **داليا أحمد رشدي** (وآخرون)، "خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل و الفعالية"، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي بتاريخ: 18 مايو 2006، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص15. في: http://www.hewaronline.net/uspublicdiploamcy/mzPublicDiplomacy.pdf.[12/03/2010];

في الدول العربية (18%). والمثير للتأمل غلبة الجزء الخاص بالتعريف بالولايات المتحدة الأمريكية على كافة القضايا الأخرى (41%)، غير أن المواد الاتصالية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي تأتي في مرتبة متدنية من حيث عدد المواد الاتصالية (7%)، رغما عما تعنيه هذه القضية من أهمية محورية في العلاقات العربية الأمريكية، وكأن الرسالة التي يبثها الموقع: "حاولوا أن تعرفونا بعيدا عن الصراع العربي الإسرائيلي".

أما من حيث المحتوى ومضمون الرّسائل الاتصالية فإن الرسائل الاتصالية الموجودة على الموقع تجمع بين ثلاث جوانب:

- ✓ الأول هو الجانب "المفاهيمي" والذي يهدف للتعريف بالقيم السياسية بشكل مجرّد أي يتعرض للمفاهيم العامة التي يمكن أن تطبق في أي مجتمع وليست خاصة بالمجتمع الأمريكي وحده مثل الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد.
- ✓ الثاني هو الجانب "المعلوماتي" والذي يهدف للتعريف بالمجتمع الأمريكي من حيث قيمه وإنجازاته ومشاكله وهويته.
- ✓ أما الجانب الثالث هو جانب "نموذجي" والذي يقدم الولايات المتحدة باعتبارها نموذجا يجب أن يحتذي به في دول العالم الأخرى.

هذا من حيث توزيع الاهتمام بالقضايا المختلفة. أما من حيث المحتوى ومضمون الرّسائل الاتصالية فإن الرسائل الاتصالية الموجودة على الموقع تجمع بين جانب "معلوماتي" ظاهر يهدف إلى التعريف بالمجتمع الأمريكي مشاكله وإنجازاته وجانب "نموذجي" يقدم الولايات المتحدة باعتبارها نموذجا لدول العالم الأخرى على نحو ضمني[1].

وقد قام موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الانترنيت بإضافة اللغة الفارسية إلى الموقع، وفي رسالته الافتتاحية للشعب الإيراني أكد **كولن باول** وزير الخارجية الأمريكية السابق أنه يتمنى أن ينظر إلى هذا الموقع الالكتروني على أنه بادرة صداقة من جانب الولايات المتحدة للشعب الإيراني، وأن يكون هذا الموقف مصدر جيّد للمعلومات حول السياسة الأمريكية تجاه إيران.

الملاحظ أن زوّار هذا الموقع يبحثون عن المعلومات المتعلقة بالتأثيرات والأمور العملية الأخرى، وعدد قليل منهم ينظر لهذا الموقع كمصدر للمعلومات حول السياسة الأمريكية تجاه إيران. والملاحظ

[1] **داليا أحمد رشدي** (وآخرون)، مرجع سابق، ص13-14.

أيضا على هذا الموقع أنه لا يجمع أخبار باللغة الفارسية، لكن ما يوجد على الموقع الفارسي للوزارة هو ترجمة للنسخة الانجليزية.[1]

القيم الأمريكية عبر موقع وزارة الخارجية:

تنقسم المواد التي تعالج العلاقة الأمريكية العربية على موقع وزارة الخارجية الأمريكية باللغة العربية إلى ثلاثة أجزاء:

1. جزء يتحدث عن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية (18% من محتويات الموقع).
2. جزء يعالج جهود الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب (9% من محتويات الموقع).
3. جزء يعالج السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (7% من محتويات الموقع).

فيما يتعلق بجهود الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية، فإن الموقع لا يقدم أدلة على وجود ضغوط رسمية تمارسها الولايات المتحدة على الحكومات العربية.

لكن الموقع يتحدث في مواد كثيرة عن جهود الولايات المتحدة في التعاون مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني ومع ممثلي الأقليات وممثلين عن المرأة العربية من أجل دعم الديمقراطية. ويظل العراق تحديدا هو القضية الأهم وحالة الاختبار الأكبر للمصداقية الأمريكية في قدرتها على صناعة ديمقراطية قابلة للحياة والنمو في العالم العربي. ومن العناوين الدالة على ذلك: "إنشاء مؤسستين جديدتين لدعم جهود الإصلاحات الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا"، "الولايات المتحدة ترحّب بسيدات أعمال المستقبل في الشرق الأوسط"، "تقرير تمهيدي: الانتخابات العراقية"، "الانتخابات العراقية: تقرير تمهيدي"، "بناء الديمقراطية في العراق"، "التسلسل الزمني للانتخابات"، "مقابلة مع خبير الانتخابات"، "الطريق إلى الفيدرالية"، "العراق: الانتخابات ودور المرأة".

ويهتم الموقع بتقديم مبادئ الديمقراطية كما هي مطبّقة في العديد من الدول الغربية مع مزيد من التركيز على الولايات المتحدة، ونلمس ذلك من خلال العناوين التالية: "مقدمة: المبادئ الأساسية للديمقراطية"، "الدستورية: أميركا وما يتعداها"، "مبادئ الانتخابات الديمقراطية"، "الفدرالية والديمقراطية"، "سنّ القوانين في مجتمع ديمقراطي"، "دور القضاء المستقل"، "سلطات الرئاسة"، "دور وسائل الإعلام الحرة"، "دور مجموعات أصحاب المصالح"، "حق الشعب في أن يَعرف: الشفافية في

[1] **سمير زكي البسيوني**، مرجع سابق، ص12.

المؤسسات الحكومية"، "حماية حقوق الأقليات"، "السيطرة المدنية على الجهاز العسكري"، "لماذا تحتاج الديمقراطية إلى صحافة استقصائية"، "القواعد الأخلاقية لوسائل الإعلام وما بعدها".

كما يحظى الاحتلال الأمريكي للعراق بأهمية خاصة. فالموقع يتعامل مع القضية العراقية باعتبارها تجربة ناجحة تماما بدون سلبيات واضحة وأنها ستصبح منارة الديمقراطية في هذه المنطقة وهو ما سينعكس بالتأكيد على البلدان الأخرى، وذلك من خلال العناوين التالية: "العراق من الخوف إلى الحرية"، "بوش يتوقع أن تصبح الديمقراطية في العراق مثالا تحتذيه الدول المجاورة"، "السفير الأمريكي في العراق يرى حدوث تقدم سياسي واقتصادي وأمني في البلاد"، "بوش: الانتخابات العراقية هي لحظة تحوّل عظيم في مسار الديمقراطية"، "الانتخابات العراقية تشكل بداية جديدة لقيام عراق موحّد ينعم بالاستقرار"، "بوش يقول: مسيرة الحرّية بدأت في العراق وستنهض في قلب الشرق الأوسط".[1]

أما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فعلى الرغم من أن هذه القضيّة تعد من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي في مرحلة ما بعد أحداث11 سبتمبر، إلا أن الرّاصد لموقع الخارجية الأمريكية باللغة العربية لا يجد إلا مواد اتصالية إلا في حدود 9% من المواد المنشورة بصفة عامة والأمر ينطبق على المواد المنشورة بتواريخ قبل أو بعد أحداث11 سبتمبر، وربما يكون الدافع من وراء ذلك أن التركيز على دفع الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشغل حوالي 18% هي المدخل الأفضل لمكافحة الإرهاب. والموقع يشير إلى أن الكثير من الدول العربية والمسلمة الصديقة تدرك مخاطر الإرهاب ليس على الولايات المتحدة ولكن على مجتمعاتها أيضا، ومن هنا كان التعاون المفيد مع العديد من الدول العربية والمسلمة الصديقة في هذا الشأن. لكن دون أن يقدم معلومات تفصيلية عن الدول العربية المتعاونة مع الولايات المتحدة.[2]

وكجزء من محاولات الولايات المتحدة لتصحيح صورتها، فإن الموقع مهتم بما يُنشر عنها في أي مكان وتحدّد الصحيح منه والخطأ حتى لا تنطلق إشاعات قد تسيء إلى صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي. مثال على ذلك مادة اتصالية بعنوان: "مجموعة إنجيلية مسيحية تؤلف كتاباً يتحدّى القرآن". وتؤكد خطأ هذا بقولها أنه خلال عامي 2004 و 2005 ادّعت مزاعم في عدة بلدان أن الولايات المتحدة تحاول فرض "قرآن أمريكي جديد" على المسلمين. هذه المزاعم كاذبة. هناك مجموعة مسيحية إنجيلية (بروتستانتية خاصة صغيرة في الولايات المتحدة) ألّفت كتاباً اسمه "الفرقان الحق"، تسعى إلى

[1] **داليا أحمد رشدي** (وآخرون)، مرجع سابق، ص 18-19.
[2] نفس المرجع، ص 19-20.

جعل المسلمين يعتنقون المسيحية، لكن ليس لهذه المجموعة أي صلة بالحكومة الأمريكية. وهذا المعنى الأخير ليس بعيدا عن تصريح للرئيس بوش أكد فيه: ((لو يعرفوننا جيدا فإنهم لن يكرهونا)).[1]

2. مواقع التواصل الاجتماعي:

خدمات الشبكات الاجتماعية هي خدمات تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجمع المستخدمين والأصدقاء ومشاركة الأنشطة والاهتمامات، وللبحث عن تكوين صداقات والبحث عن اهتمامات وأنشطة لدى أشخاص آخرين.

معظم الشبكات الاجتماعية الموجودة حالياً هي عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات. ومن الواضح أن تلك الشبكات الاجتماعية قد أحدثت تغيّر كبير في كيفية الاتصال والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات. وتلك الشبكات الاجتماعية تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي وتنقسم تلك الشبكات الاجتماعية حسب الأغراض فهناك شبكات تجمع أصدقاء الدراسة وأخرى تجمع أصدقاء العمل بالإضافة لشبكات التدوينات المصغرة.[2]

ترى **كولن غرافي** نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للدبلوماسية العامة أنه: ((من الدروس الواضحة التي ظهرت من فترة الحرب الباردة هو أن كسب القلوب والعقول يتطلب الاتصال بطريقة ذات صلة بالمواطنين على النمط الذي يناسبهم، سواء عن طريق فيلم أو موسيقى الجاز أو ملابس الجينز. ولجعل دبلوماسيتنا العامة عصرية، يجب أن نتصل بالناس على النمط الذي يناسبهم حاليا، سواء من خلال استخدام المدونات أو الرسائل النصية أو التحديثات باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي)).[3]

إن وسائل الإعلام وتكنولوجيات التواصل الجديدة تعزز من القدرة على الإصغاء. وهذا هو التحسّن الأول في أساليب الدبلوماسية العامة في القرن الحادي والعشرين. فمواقع التواصل الاجتماعي توفر طرقا جديدة لإبقاء الآذان صاغية وحينما تُفهم على نحو أفضل المواقف النابعة من ثقافات البلدان والاتجاهات المتطوّرة سيُمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تساعد الحكومات في صياغة سياسات أفضل.

كما ترى **كولين غرافي** أن أي شخص يحمل هاتفا جوالا أو وصلة بشبكة الإنترنت بمقدوره أن يتصل بنا. ونحن نشاهد كل رسالة ونتواصل كجهتين متساويتين. وهذا الرّد هو مورد ذا قيمة هائلة،

---

[1] **داليا أحمد رشدي** (وآخرون)، المرجع السابق، ص21.
[2] موسوعة ويكيبيديا، "خدمة الشبكات الاجتماعية"، في: .[29/07/2011] ;خدمة_ الشبكة_ الاجتماعية/http://ar.wikipedia.org/wiki
[3] **كولين غرافي**، "الدبلوماسية العامة عبر شبكة تويتر"، جريدة الشرق الأوسط (لندن)، العدد 11005، بتاريخ: 14 يناير 2009. أو على موقع الجريدة، في: http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=502860&issueno=11005.[29/07/2011];

سواء كان الرّد إيجابيا أو سلبيا لأنه يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل كيف يجري تفسير أفعالنا وقراراتنا من قبل الناس والحكومات في جميع أنحاء العالم. كما بمقدوره أن يشكل نظام إنذار مبكر لتفادي مشاكل الدبلوماسية العامة قبل أن تتطور إلى أزمة بكل تداعياتها. وبمقدورنا كذلك أن نتشاطر ونوفر ردودا سريعة على الأسئلة عندما تنشأ)). وتضيف: ((وسائل الإعلام والتواصل الحديثة تدعم التزامنا بالمسؤولية المتبادلة بزيادة القدرة على الوصول والشفافية، وهي تتيح لنا أن نسعى للأهداف المشتركة للحوار والشراكة. كما أنها تساعدنا على تطوير النية الحسنة وتواصل مباشر بين الشعوب [..] وهذا أيضا هو السبب في تقديم وزارة الخارجية الشبكة الاجتماعية «الدبلوماسية العامة 2.0»، والمواقع الإلكترونية المعززة، والمدونات وصفحات على موقع «فيس بوك» للسفارات، وهو السبب الذي جعلنا ندشن «الدبلوماسية الخضراء»، للاتصال بالمواطنين، خاصة الشباب، الذين يهتمون بالبيئة. وفي أوروبا والولايات المتحدة، نجد أن السياسة شأن داخلي، ونحتاج إلى الإنصات والمشاركة في كل المحادثات)).[1]

كما تقول أنه ما كان بوسعنا أن نختار موضوعا أبرز في وقت أكثر حرجا للتحدث عن وسائل الإعلام الجديدة وأثرها على علاقاتنا مع بلدان حول العالم. ففي جميع أنحاء الشرق الأوسط بدأت الشعوب تنفض عنها الضوابط المقيدة التي أرستها الحكومات على مدى عقود. كما أن وسائل الإعلام جديدة وشبكة الإنترنت وفرت فسحة علنية مطلوبة منذ زمن لجماعات المعارضة كي تنظم مؤيديها في حركة، وهي حركة بدأت تحدث تحولا في عالمنا.

وترى أن الأفكار معدية كما كانت على الدوام. وحاليا فإن الوصول الآني واسع الانتشار للمعلومات يتيح للأفكار أن تطوف وتنتشر كانتقال فيروس العدوى، وهي تُمكّن الشعوب من المشاركة في الحياة السياسية لبلدانها وتسهم في تنظيم الأصوات. فمثلا، في عملية الإعداد لزيارة الرئيس باراك أوباما إلى أميركا اللاتينية في وقت سابق من شهر مارس، صمّمنا موقعا جوالا من خلال فيسبوك ودعونا البرازيليين كي يبعثوا برسائل ترحيب إلى الرئيس. وعلى مدى أسبوعين تلقينا أكثر من 31 ألف رسالة نصية و500 شريط فيديو من جميع أنحاء البرازيل.

كما أن السفارة في العاصمة برازيليا نمّت قاعدة المعجبين على فيسبوك بنسبة تزيد عن 750 في المائة وضاعفت أتباعها على موقع تويتر. وهذه أرقام مدهشة. لكن الشاهد الحقيقي على نجاح الحملة كان في رسائل من مواطنين برازيليين بالذات كانوا يتلهفون للتواصل مع الرئيس **براك أوباما**. وقال مواطن برازيلي يدعى فريد من برازيليا: ((إن من دواعي الشرف أن أرحب بأول رئيس أميركي يبدو شبيها بمواطن برازيلي، أهلا بك في موطنك، سيدي الرئيس)).

[1] **كولين غرافي**، المرجع السابق.

وترى **كولين غرافي** أن موقع (تويتر) أصبح وسيلة إضافية يمكن من خلالها التواصل بقولها: ((..] فبربط رسائلي بملفات فيديو وصور، يمكنني أن أخبر الجمهور الجديد عن وجهات نظر الولايات المتحدة وأفكارها بطريقة يشعرون معها بالراحة. يمزج موقع (تويتر) الأمور الشخصية بالقضايا المهنية، ولإرسال رسالة عبره عليك تأكيد أن هناك شخصا فعليا يقوم بذلك. ويمكن جذب الانتباه بكتابة الشأن الشخصي (مثل إشارتي إلى نزولي إلى البحيرة الزرقاء في آيسلندا) السبب الآخر لذكر رحلتي على موقع تويتر هو التواصل عبر هذا الوسيط غير الرسمي والمفعم بالحياة، الأمر الذي يجعل من زيارتي أمرا شخصيا ويعزز من أثري كمسؤول أميركي. عندما اجتمعت مع طلاب في جامعة بوخارست، وبعد ذلك اجتمعت مع مدونين في مولدوفيا، كنا بالفعل على اتصال قبل أن أصل إلى هذه الأماكن. قال أحد الطلاب الرومانيين الشباب: «نشعر وكأننا نعرفك بالفعل، فأنت لست مسؤولة حكومية تبعث في النفس شعورا بالرهبة، نشعر بالراحة ونحن نتحدث معك». أليس هذا هو الأثر الذي تسعى إليه الدبلوماسية العامة؟)).[1]

وقد جعلت شبكة الإنترنت من الممكن الوصول إلى عدد أزيد من الناس وفي أماكن أكثر. لكنها كذلك أحدثت نقلة في التأثير والقوة إلى حد أصبح ضروريا معه التواصل مع عدد أكبر من الناس. ومن تبعات ذلك أنه لا يمكننا أن نتأمل بعد الآن بالتحكم في كيف، ومتى، ومن خلال أية قنوات يمكن للناس أن يشكلوا انطباعاتهم عنا.

وقد أكدت على أهمية الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية قائلة: ((الآن، وأكثر من أي وقت سابق باتت الدبلوماسية العامة عنصرا حيويا في السياسة الخارجية الأميركية. فإن التواصل مع الناس من حول العالم وإبلاغهم روايتنا إنما يروجان لمصالحنا الوطنية ويعززان أمننا القومي [..] ودعوني أقولها بكل صراحة: العالم تغيّر وإذا أحجمنا عن تغيير الطريقة التي نتفاعل فيها مع الناس، فإننا نجازف بأن نهمّش أو نصبح من طراز قديم. إذن، نحن نفعل كل ما في مقدورنا للاتصال بالناس- جميع الـ6.8 مليار فرد في العالم- كي نضمن بصورة أفضل الاستقرار والأمن في بلادنا ومنطقتنا وعالمنا. ونحن نأخذ هذه الرسالة على محمل الجد)).[2]

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية على غرار الدول الكبرى الأخرى، التي لها القدرة على احتكار المؤسسات والشركات التي تقدم الخدمات و المواقع لمستعملي هذه الشبكة العنكبوتية، واحتكار طرق توصيلها إلى الدول النامية وتفوقها في بث المعلومات، قد استغلت هذه الشبكة بما يخدم أهداف دبلوماسيتها العامة، بعدما تأكدت أن الانترنيت أصبحت تمثل مصدر المعلومات والتعليم والتثقيف لغالبية الشعوب، خاصة فئة الشباب.

---

[1] **كولين غرافي**، مرجع سابق.
[2] نفس المرجع.

بعد سنوات من إتباع نهج الدبلوماسية العامة الأمريكية في محاولة للتقارب مع الشعوب الأخرى، خاصة في دول العالمين العربي والإسلامي، سقطت تلك الدبلوماسية في الامتحان الصعب في ظل التدهور المستمر في شعبية السياسة الأمريكية. ووفقا **لكارين هيوز** مستشار الدبلوماسية العامة السابقة في البيت الأبيض فإنها خرجت في مطلع عام 2008 من منصبها بقناعة أن الإعلام الموجّه للشعوب الخارجية لن يصنع تغييرا في الصورة النمطية عن الولايات المتحدة. ورفعت **كارين هيوز** توصيات إلى الرئيس السابق **جورج ووكر بوش** تطلب التركيز على أدوات أخرى للدبلوماسية العامة مثل التعليم وبرامج تعليم اللغة الانجليزية والتبادل الثقافي الذي يترك أثره في المدى الطويل. والدبلوماسية العامة إحدى وسائل التأثير في الرأي العام. ففي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة بالتركيز على الإعلام الموجه إلى الجمهور العربي والمموّل من الحكومة الأمريكية. ولكن السياسات التي انتهجتها سياسات انفرادية (بعيدة عن العمل الجماعي) اقترنت بقواعد لعبة سياسية بمبدأ **"هل أنت معنا أم ضدنا؟"**، وما تمخض عنها من شن ضربات إستباقية على أفغانستان والعراق، متجاهلة حلفائها والأمم المتحدة، أدت إلى توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

المبحث الثاني: الوسائل الثقافية للدبلوماسية العامة الأمريكية.

يُستخدم العمل الثقافي غالبا بصحبة الاستراتيجيات و الحروب والسياسات العامة وفي خدمتها، وكأنه نوع آخر من الحرب المعلنة أو المخططات المرافقة للهيمنة والاحتلال، يقول **جوزيف ناي**: ((ثمة قوة صارمة تستند إلى قوة اقتصادية وعسكرية، وقوة لينة هي قدرة دولة على حمل دولة أخرى على أن تقول ما تريده من خلال اللجوء إلى ثقافتها وأيديولوجيتها، وإذا كانت ثقافة دولة ما لها جاذبية سيكون الآخرون أكثر استعدادا لإتباع قيادتها، فالقوة اللينة بنفس أهمية القوة الصارمة، وبينهما اعتماد متبادل)).

بالرغم من أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت بداية لتحول مهمّ في التاريخ الأمريكي، فإن الاستراتيجيات الأمريكية المقبلة لن تكون ابتداعا جديدا ولكنها سترجح خيارات استراتيجية كانت مطروحة من قبل، وتلاقي تأييدا من البعض ومعارضة من البعض الآخر، ويتوقع أن بعض هذه الخيارات التي كانت تلاقي معارضة ستنال حظا أوفر في التأييد، وفرصا في التطبيق أكثر من لو أن أحداث سبتمبر لم تقع.

يعتقد **صمويل هانتنغتون** أن الثقافة والهوية الثقافية التي هي على المستوى العام حضارية هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، لذلك فإن أساس الصراع الجديد قائم على تنافس الثقافات والحضارات، ويرى أن الدول تتجمع حول الدولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها.

رأى **فرانسيس فوكوياما** أن الصّراعات الكبرى في العالم قد انتهت بانتصار نهائي وحاسم للديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية، وهذا ما يعنيه بمقولة نهاية التاريخ. والتطبيق الثقافي والاستراتيجي لهذه الرؤية أن العالم كله يجب أن يتبع النموذج الأمريكي، وأن ما سواه هو شرّ محض وتخلف، وأن محاربة هذا النموذج هو محاربة الازدهار والحداثة والديمقراطية، وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر حربا على طريقة الحياة المتقدمة والانتخاب والتقدم، ومن ثم فإن الحرب الأمريكية في العالم هي دفاع عن قيم التقدم والديمقراطية وملاحقة لأعداء الحضارة.

كما يرى **محمد عابد الجابري** بأن الوضع الثقافي الدّولي الراهن يُكرّس استراتيجية ثقافية جديدة، بقوله: ((لقد حل الاختراق محل الاستتباع، فتحولت التبعية الثقافية إلى عملية تكريس و ترسيخ لثقافة الاختراق [..] ثم ظهرت بعد ذلك مرحلة جديدة من الاختراق الثقافي، لا تقف وراءها مدافع الاستعمار ولا أجهزة الدعاية المقاومة للشيوعية كما كان الشأن من قبل، بل يقف وراءها ذلك التطور الهائل الذي

عرفته وسائل الاتصال التي أصبحت الآن تغطي العالم كله، وتخترق جميع البيوت لتمارس الهيمنة الثقافية)).[1]

لقد وظفت الولايات المتحدة الوسائل الثقافية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة في أعقاب الصراع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة، ولم تنقطع الجهود الأمريكية لنشر ثقافتها وتعريف شعوب العالم بقيمها، وقد زاد اهتمامها بالوسائل الثقافية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بعد أن تأكدت الولايات المتحدة أن هيمنها على العالم تتطلب نشر قيمها الثقافية وتعميم نموذجها على كل الدول التي تعتبر مناطق استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، والدول التي يمكنها أن تؤثر على مصالحها في تلك المناطق.

من بين أهم الوسائل الثقافية التي تستخدمها الولايات المتحدة لجلب شعوب الدول التي تمثل مناطق حيوية بالنسبة للولايات المتحدة على غرار دول الشرق الأوسط، والتأثير فيهم بما يخدم مصالحها و أهدافها، نجد برامج التبادل في مختلف المجالات (الأكاديمية، المهنية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الفنية..)؛ إضافة إلى اعتمادها الكبير على الإنتاج السينمائي لما لها من قدرة على التأثير في سلوك الجماهير وثقافتهم؛ و وسائل ثقافية أخرى كثيرة تستخدم لتحقيق أهداف الدبلوماسية العامة، مثل الأغاني، الرياضة، إهداءات الكتب...الخ.

أولا/ برامج التبادل الأكاديمي والمهني والثقافي:

يتفق معظم خبراء الاتصالات على أن الوسيلة الأكثر فعّالية في التواصل هي التعامل وجها لوجه وما تسفر عنه التجربة الفعلية، وهو أمر يفوق ما يتحقق عبر الوساطة التقليدية، وهذا الأمر جعل الدبلوماسية العامة تركز على التبادل التعليمي وتبادل الطلاب. فمن خلال قضاء فترة من الوقت في بلد آخر، والعيش بين سكانه، واستيعاب ثقافته، والتحدّث بلغته، تكون الفكرة أنه عند عودة الطلاب والزائرين لأوطانهم وديارهم، سيتحدثون بكل ما هو طيب، وليس بسيئ عن البلد الآخر الذي زاروه. ويستند هذا النهج على افتراض مؤداه (إن تعرفنا تحبنا)، بمعنى إذا عرفتنا جيدا من خلال هذه الوسائل فستحبنا حتما.[2]

ترى **هيلينا كين فن** (***Helena Kane Finn***) المسؤولة في دائرة الدبلوماسية العامة في الإدارة الأمريكية، أن برامج التبادل الأكاديمي من مثل (فلبرايت) بإمكانها أن تساعد في تطوير بنية تحتية ثقافية للبلاد، بتدريب أفضل وألمع الطلاب في مؤسسات في الولايات المتحدة. أيضا بإمكان برامج تبادل المهنيين مثل (همفري وأيزنهاور)، تخريج مخططي سياسة في التعليم والاقتصاد والعلوم الاجتماعية،

[1] **محمد عابد الجابري**، المسألة الثقافية في الوطن العربي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 181-182.
[2] **فيليب م. تايلور**، مرجع سابق، ص 39-40.

وفي ذلك عرض مباشر للبحث الأمريكي. إن برنامج تبادل الشباب، تمكن الشباب من قضاء سنة مع عائلة أمريكية مستضيفة، بينما يدرسون في مدرسة ثانوية أمريكية. إن برامج كهذه تترك تأثيراً مدى الحياة.

وقد تحدثت عن مزايا عمليات التبادل قائلة: ((كيف نقتبس نجاح عملية التبادلات؟ إن عدداً كبيراً من خريجي برامج التبادل، يحتلون مواقع هامة كرؤساء حكومة، وزراء، وصحفيين مؤثرين، وأكاديميين محترمين. على الجانب الثقافي، فإن هناك الكثير من الفرص للشراكة العامة-الخاصة. إن سفراء الولايات المتحدة حول العالم يطالبون ببرامج ثقافية. إن إخبار العالم عن الولايات المتحدة يجب أن تشتمل على برامج ثقافية، ولا ينبغي أن تترك للمنتجات الضحلة لثقافة البوب الأمريكية والآخذة في التكاثر في العالم النامي. فعندما سئل مفاوض سلام الشرق الأوسط، **دينس روس**، عما سيفعله بشكل مختلف في المنطقة أجاب: (المزيد من التبادل بين الشعوب). فليس هناك بديل للاحتكاك الإنساني المباشر)).[1]

لقد أكدت استطلاعات الرأي على أن مجالي العلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة هما الأكثر جاذبية بالنسبة لسكان العالم لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، مما يعطي الولايات المتحدة ميزة نسبية في حالة استخدامهما لتحقيق أهدافها باعتبارها أحد أهم أدوات الدبلوماسية العامة، وبالتالي ينتقد الكاتب عدم تقديم الولايات المتحدة مساعداتها في هذين المجالين، كما ينادي بضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص فيما يتعلق بتقديم المساعدات التنموية وعدم اقتصارها على الدّعم الحكومي فقط.

وتأسيسًا على ذلك، تؤكد الدراسة على ضرورة استخدام العلوم والتكنولوجيا استخدامًا استراتيجيا وذلك من خلال تكثيف الولايات المتحدة من مساعداتها في هذين المجالين اللذين يؤثران بشكل ملحوظ في المنظومة التعليمية لتلك البلدان مما يعطيهم القدرّة على التوصّل لحلول جذرية لمشكلاتهم المجتمعية بدلاً من محاولة حلها بصورة مباشرة.[2]

فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقدّم، من خلال وزارة الخارجية الأمريكية وجهات أخرى، عدداً من المنح الدراسية وبرامج التبادل الثقافي لطلبة المدارس الثانوية والجامعات حول العالم، من بين هذه البرامج:

1. <u>برنامج فولبرايت (Fulbright)</u>: تم تصميم البرنامج التعليمي العالمي فولبرايت، تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف زيادة التفاهم المتبادل بين الشعب الأمريكي وشعوب الدول

---

[1] **هيلينا كين فن**، "الدبلوماسية العامة: استراتيجيات فعالة للمستقبل أهمية التبادل الأكاديمي والثقافي"، محاضرة ألقيت في جامعة جورج تاون بتاريخ: 2002/4/2، في: http://www.islamdaily.org/ar/scholars/800.article.htm [16/08/2011] ;

[2] **شبكة النبأ المعلوماتية**، "أوباما وإعادة اكتشاف الدبلوماسية العامة الأمريكية: توظيف القوة الناعمة لإعادة مكانة الولايات المتحدة"، 2009/06/13، في: http://www.annabaa.org/nbanews/2009/06/137.htm [29/07/2011] ;

الأخرى. وبهذا الهدف قدم برنامج "فولبرايت" إلى ما يزيد على 279 ألف مشارك، تم اختيارهم لجدارتهم الأكاديمية وإمكاناتهم القيادية، فرصاً للدراسة والتعليم وعمل الأبحاث لتبادل الأفكار وللمشاركة في إيجاد حلول للقضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك. فبرامج "فولبرايت" يُقدم منحاً دراسية للطلبة الخريجين وطالبي المنح التعليمية والمحترفين/المتخصصين بمجالاتهم، والمدرّسين والمدراء من الولايات المتحدة ودول أخرى.

2. <u>برنامج Plus:</u> من أهم البرامج التي تديرها وزارة الخارجية الأمريكية برنامج "*Plus*" الذي يمنح الحاصلين على دبلوم أو الحاصلين على سنتين من الدراسة الجامعية بعثة لمدة سنتين في الولايات المتحدة لإكمال الدراسة والحصول على شهادة البكالوريوس الجامعية.

يُموّل برنامج "*Plus*" وزارة الخارجية الأمريكية، وبدأ تطبيقه في العام الدراسي 2004-2005، ويهدف إلى جلب مجموعة من الطلبة من عدة دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا، ويحصل هؤلاء الطلبة في نهاية دراستهم لمدة سنتين بإحدى الجامعات الأمريكية على شهادة البكالوريوس. وقد تم اختيار هؤلاء الطلبة بناء على تفوقهم الدراسي في الجامعات التي كانوا بها ببلدانهم، ومن المعايير المهمة الأخرى لاختيار هؤلاء الطلبة هي طموحاتهم لتولي مناصب هامة في بلدانهم بعد إتمام دراستهم الجامعية بالولايات المتحدة، وتهيئهم لتسلم مواقع ريادية مستقبلا في بلدانهم.

ويتمتع هؤلاء الطلبة بمنحة كاملة من طرف وزارة الخارجية الأمريكية تمكنهم من مزاولة تعليمهم بالجامعة والقيام ببعض الأنشطة، التي من شأنها أن تضيف إلى تجربتهم الدراسية وأن تعدّهم للمستقبل، كالمشاركة في بعض الندوات والحصول على التدريب العملي اللازم كل في مجال دراسته. فهذا البرنامج يهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي بين الولايات المتحدة والبلدان المذكورة سابقا وتقوية التفاهم بينها، بالإضافة إلى تغيير صورة العلاقات بين الولايات المتحدة والبلدان المسلمة. ويسعى القائمون على البرنامج إلى خلق أرضية جديدة للحوار البنّاء بين المسلمين والأمريكيين. ويتلخص الهدف الرئيسي لبرنامج "*Plus*" في تغيير نظرة الشباب العربي للولايات المتحدة الأمريكية وخلق علاقة جديدة بين العالم العربي والولايات المتحدة مبنية على الحوار والتفاهم.[1]

فالرئيس الأمريكي **باراك أوباما** صرّح بأن بلاده سوف توسِّع في برامج التبادل الطلابي، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في جامعة القاهرة بتاريخ 04 يونيو 2009، بقوله: ((فيما يتعلق بالتعليم، سوف نوسِّع في برامج التبادل ونرفع من عدد المنح الدراسية، مثل تلك التي أتت بوالدي إلى أمريكا، وسوف نقوم في نفس الوقت بتشجيع عدد أكبر من الأمريكيين على الدراسة في المجتمعات الإسلامية، وسوف

[1] تقرير واشنطن، "أمريكا وبرامج التبادل التعليمي مع الدول العربية .. نوايا حسنة أم مصالح"، 2006/06/15، في: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/189.htm.[16/08/2011];

نوفر للطلاب المسلمين الواعدين فرصاً للتدريب في أمريكا، وسوف نستثمر في سبل التعليم الافتراضي للمعلمين والتلاميذ في جميع أنحاء العالم عبر الفضاء الإلكتروني، وسوف نستحدث شبكة إلكترونية جديدة لتمكين الشباب في ولاية كنساس (*Kansas*) من الاتصال المباشر مع نظرائهم في القاهرة)).[1]

تجدر الإشارة إلى وجود أربعة كتيبات حول التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "إذا أردت الدراسة في الولايات المتحدة"، وهي صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية لتقديم المشورة الموضوعية والعملية إلى الطلاب والباحثين الدّوليين حول الدراسة في الولايات المتحدة، وتتعرض هذه الكتيبات للأسباب التي تجعل خمس مئة ألف طالب دولي من كافة أنحاء العالم يتابعون دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

يغطي الكتيّب الأول موضوع الدراسات الجامعية الأولى، حيث يوفر كيفية اختيار وتقديم طلبات الالتحاق ببرامج شهادة البكالوريوس وشهادة دبلوم مشارك التي تقدمها الجامعات الأمريكية، إضافة إلى معلومات حول فرص الدراسة الفنية والمهنية المتاحة في الولايات المتحدة؛ ويغطي الكتيّب الثاني موضوع الدراسات العليا والاحترافية والأبحاث، موفراً كيفية إجراء البحث وتقديم طلبات الالتحاق ببرامج شهادات الماجستير والدكتوراه، والبرامج الدراسية المتقدمة بعد الدكتوراه التي تقدمها الجامعات الأمريكية، إضافة إلى معلومات حول إجراءات إصدار الإجازات والرّخص إلى المحترفين الذين يرغبون في متابعة التعليم أو العمل في الولايات المتحدة؛ أما الكتيّب الثالث، فيغطي موضوع الدّراسات القصيرة الأمد، وبرامج تعليم اللغة الإنجليزية، والتعليم عن بعد، والاعتماد، حيث يوفر هذا الكتيّب معلومات حول الفرص المتاحة للدراسة في الولايات المتحدة لفترة تصل حتى سنة واحدة، إضافة إلى نظرة شاملة حول الدراسة اللازمة للحصول على شهادة جامعية، أو دبلوم، أو إجازة من خارج الولايات المتحدة، وذلك بمتابعة برامج التعليم عن بعد.

يتضمن الكتيّب أيضاً معلومات تفصيلية حول اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة؛ ويتناول الكتيّب الرابع والأخير في هذه السلسلة تفاصيل الاستعداد للانطلاق للدراسة في الولايات المتحدة، بما في ذلك معلومات عملية حول المعيشة والدراسة مما يساعد الطلاب في التخطيط للانتقال إلى الولايات المتحدة بعد حصولهم على قبول من الجامعة أو الكلية، إضافة إلى معلومات كثيرة حول كيفية تقديم طلب الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة والسفر إليها، وما على الطالب توقعه عند الوصول إلى حرم الجامعة أو الكلية. ويعتبر الكتيب الرابع من أهم الكتيبات على الإطلاق حيث أنه يتناول معلومات عن المعيشة داخل الولايات المتحدة ويتعرض لأدق التفاصيل.[2]

---

[1] **André Julien Mbem,** *Obama, L'islam et le choc des civilisations*, Paris: L'Harmattan, 2009, pp.37-38.

[2] **داليا أحمد رشدي** (وآخرون)، مرجع السابق، ص 17-18.

كما يدير القسم الثقافي نوعين من برامج التبادل المموّلة من الحكومة الأمريكية وهما برنامج "الزائر الدولي" وبرنامج "التبادل بين المواطنين". يقوم برنامج "الزائر الدّولي" سنويا بإيفاد حوالي 5000 زائر من كافة أنحاء العالم للقاء والتحاور مع نظرائهم ممن يشغلون مناصب قيادية في حكوماتهم، وفي سياسة بلدانهم وفي الإعلام والتعليم وعلاقات العمل، وفي الفنون والأعمال ومجالات أخرى، أوهم مرشحون لذلك والذين يختارون من قبل موظفي العلاقات الدولية الأمريكية حول العالم وللتعرف بشكل مباشر على الولايات المتحدة. أما برنامج "التبادل بين المواطنين" فيقوم بدعم المهنيين والشباب والبرامج الثقافية من خلال بعثات من قبل المؤسسات الأمريكية غير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والجامعات. وتفيد هذه الشراكة آلاف الأمريكيين والزوار الأجانب الذين ينخرطون في برامج التبادل على مستوى القاعدة الشعبية في الولايات المتحدة وفي الخارج.[1]

لقد تميز نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بتعدد الخيارات الدّراسية المتاحة للطالب لأن ينخرط بها بما يتناسب أولاً مع رغباته وميوله الشخصية، وثانياً مع متطلبات سوق العمل، بحيث يتم إيجاد خيارات دراسية متعددة للطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية بما ينسجم مع تلبية واقع ومتغيرات سوق العمل والحقول الجديدة التي تطرأ عليها ضمن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الصعيد العالمي.

إضافة إلى دور الجامعات والمعاهد الافتراضية في التأثير على الدارسين والمتكونين فيها، حيث تستخدم هذه الجامعات الأنظمة المرتكزة على الانترنيت، وتكون المواد التعليمية فيها متضمّنة للوسائط المتعددة، ومجهزة بطريقة إلكترونية. ويمكن من خلال تلك الأنظمة توفير التفاعل بين المعلم والمتعلم من جهة، وبين المتعلم وزملائه من جهة أخرى، سواء بطريقة متزامنة (*Synchrones*) من خلال برامج المحادثة، مؤتمرات الفيديو؛ أو غير متزامنة (*Asynchrones*) باستخدام البريد الالكتروني ومنتديات الحوار.[2]

ويأتي تأسيس الجامعات الافتراضية كمؤسسات أكاديمية تهدف إلى تأمين أرفع مستويات التعليم الجامعي العالمي للطلاب من مكان إقامتهم بواسطة شبكة الإنترنت، وذلك عن طريق إنشاء بيئة تعليمية إلكترونية متكاملة تعتمد على شبكة فائقة التطوّر، وتقدّم مجموعة من الشهادات الجامعية من أعرق الجامعات العالمية المعترف بها دولياً، كما تؤمن كل أنواع الدّعم والمساعدة للطلاب بإشراف تجمّع افتراضي شبكي يضمّ خيرة الخبراء والأساتذة الجامعيين في العالم.[3]

---

[1] نقلا عن موقع القنصلية العامة الأمريكية في جدة، "شؤون ثقافية وتعليمية"، في: http://arabic.jeddah.usconsulate.gov/resources.html.[15/08/2011];

[2] **أحمد الخطيب**، الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006، ص245.

[3] **حسام الدين مصطفى**، "الجامعة الافتراضية بين النظرية والتطبيق"، في: http://emag.mans.edu.eg/index.php?page=news&task=show&id=173&sessionID=10.[02/09/2011];

أيضا مراكز الدراسات الأمريكية، التي لها دور فعّال أيضا في الدبلوماسية العامة من خلال ما تقدِّمه من دراسات و إحصائيات وتقارير..، كما أن مشاركة عدد من المفكرين و الأكاديميين العرب و المسلمين يساهم في كسب ثقة المثقفين من البلدان العربية. من بين أهم هذه المراكز: مركز الدراسات الاستراتيجية والأكاديمية، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، مراكز الدراسات الاستراتيجية والقومية، شركة العلاقات العامة،...الخ.[1]

إلا أنّ الإجراءات الأمنية والاستخباراتية الأمريكية بالغة الصّرامة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قلصت من إمكانية حصول الطلاب والباحثين على تأشيرات الدراسة أو الإقامة، قبل أن نتحدث هنا عن العمال أو اللاجئين السياسيين، بل أدى ذلك إلى عُزوف الكثير من هؤلاء عن السّفر إلى الولايات المتحدة واختيار البقاء في بلدانهم أو التوجه إلى أوروبا وبعض البلدان الأسيوية بدلا من ذلك. ومن المؤكد هنا أن مثل هذا التقلص في عدد الطلاب والمبعوثين للولايات المتحدة لا يعني خسارة على صعيد المداخيل المالية فحسب لصالح دول أخرى منافسة، بل الأهم من ذلك تراجعا في كسب النخب والتأثير عليها، خصوصا في قطاعات المثقفين والجامعيين والمثقفين عامة، مع ما يعنيه ذلك من تقلص النفوذ الثقافي والفكري الأمريكي الناعمين.[2]

ثانيا/ الإنتاج السينمائي ودوره في الدبلوماسية العامة الأمريكية:

السينما هي وسيلة إعلام جماهيرية، تهدف إلى التوجيه والإقناع والتثقيف والتعليم، ويمكن أن تكون وسيلة هدم جماهيري أو إفساد شعبي لو أسيئ استخدامها وفسد مضمونها.[3]

السياسة الخارجية في أمريكا هي نوع من الأكشن (*Action*) بلغة السينما، وهو تعبير وصفها به وزير الشؤون الخارجية السابق **هنري كيسنجر (*Henry KISSINGER*)**، من يدخل ملعبها عليه أن يتقن قواعد الأداء، والتزوّد بالمؤثرات الدرامية، حتى يظهر كشخصية كاريزمية لها حضور وجاذبية جماهيرية.

صحيح أن لكل من السينما والسياسة، مجالها ورجالها، وأدواتها، لكن كثيرا ما التقي الاثنان حول الهدف، حتى إن بعض الخبراء في أمريكا، أحيانا ما يقولون إن للولايات المتحدة عاصمتين (واشنطن وهوليوود).

---

[1] **محمد زهير بلخادم**، مرجع سابق، ص45.
[2] **رفيق عبد السلام**، "الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة"، أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، ص 78-79، في: .[17/12/2009] ; http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2008/11/2/1_863351_1_51.pdf
[3] **محمد منير حجاب**، الموسوعة الإعلامية، المجلد الرابع، القاهرة: دار الفجر، 2003، ص1451.

إن عنصر الرّبط بين الاثنين، يرجع إلى أن السينما في الولايات المتحدة ليست مجرّد صناعة، تحقق عائدا اقتصاديا، اقترب من الأربعين مليونا من الدولارات، لكنها فوق ذلك قوة تأثير وتشكيل للرأي العام العالمي، فقد صنعت من أفلامها، ونجومها اللامعين في عصر السينما الكلاسيكية، رمزا للإلهام، وشوق للحلم الأمريكي، وفكرة أن الحياة في أمريكا تتيح للفرد فرصا ليكون من أصحاب الملايين، وكانت "هوليوود" تنعش خيال المشاهدين في أنحاء العالم.[1]

تعتبر صناعة السينما الأمريكية بتجسيدها المؤسّسي الرئيسي في استوديوهات "هوليوود" من العناصر الهامة للقوة الناعمة الأمريكية، والتي لعبت في بعض الأحيان دورا لا يقل أهمية عن القوة الأمريكية المادية الاقتصادية والعسكرية. حيث تعمل القوة الناعمة من إعلام وتعليم ووسائل ترفيه، بشكل غير مباشر على إقناع أو جذب الآخرين لتبنى أو تحقيق الأهداف الأمريكية من خلال رسائل غير مباشرة تحتوي عليها الرسائل الإعلامية أو التعليمية، وهي تختلف عن القوة المادية التي تقوم بالأساس على الإكراه.

ويؤدى استخدام تلك الأدوات إلى ما يسمى بصناعة الموافقة أو التأييد، وهو جانب معنوي لا غنى عنه لأية قوة عالمية في ممارستها لدور فعّال أو لتقليل كلفة تحقيقها لأهدافها، من خلال تعزيز مصداقيتها أو زيادة مشروعية أهدافها باعتبارها أهدافا عالمية مشتركة.

لقد لعبت "هوليوود" دوما دورا أساسيا كأحد أهم عناصر الجذب والقوة الناعمة الأمريكية منذ نشأتها في بدايات القرن العشرين، حيث تحظى بهيمنة واضحة على صناعة الترفيه والسينما العالمية. وقد تزايد هذا التأثير في العقدين الماضيين في ظل العولمة أو عصر المعلومات، خاصة مع انتشار الفضائيات، ونظام الشبكات التي تعرض موادًا أمريكية، وتزايد اعتماد أجيال كثيرة على الإنترنت والأفلام والمواد الترفيهية كوسيلة أساسية لاكتساب أفكارهم وتوجهاتهم وتراجع أهمية الوسائل التقليدية مثل الكتب والإعلام المسموع والمكتوب. وبالتالي أصبحت الأفلام - والتي تحظى الأفلام الأمريكية فيها بموقع الصّدارة- تلعب دور المؤسسات التعليمية البديلة التي يستقي منها المشاهدون ومرتادو السينما خبراتهم وأفكارهم و إدراكاتهم تجاه العديد من القضايا. فقد ظلت "هوليود" – مهد السينما- زهاء نصف قرن تتحكم في أذواق الناس، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في كثير من بلدان القارات الخمس.[2]

كما لعبت صناعة السينما الأمريكية تقليديا دورا هاما في نشر الثقافة الشعبية الأمريكية، وفي جذب التعاطف مع النمط الأمريكي في الحياة وتقديم نموذج جذاب للقيم الأمريكية خاصة قيم الحرية الفردية والحراك، بحيث تكرّست صورة الولايات المتحدة لدى العديد من الأجيال الشابة عبر العالم باعتبارها

---

[1] **عاطف الغمرى**، "علي خط المواجهة في القرن الـ 21.. الثقافة .. قوة ناعمــة!"، جريدة الأهرام، 26 فبراير 2010. أو في: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=32937&eid=1104.[16/08/2011];

[2] **محمد فتحي**، عالم بلا حدود في الإعلام الدولي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص136.

أرض الفُرص. في نفس الوقت فقد لعبت "هوليوود" دورا في تبرير أو حشد التعاطف مع السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في فترات التحوّل أو الأزمات، وذلك في مواجهة الآخر النازي أو السوفييتي أو الفيتنامي أو مؤخرا الإرهابي.[1]

ففي ظِل الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية، ظهرت العشرات من الأفلام التي تنتقد الشيوعية وتشوه صورة وسياسات الاتحاد السوفييتي، والعديد من الأفلام التي تنتقد النازية. وفي السبعينيات ظهرت العديد من الأفلام التي تشوه المقاومة الفيتنامية وتصفها بالعنف المفرط، سواء بشكل مباشر في أفلام تتناول الموضوع من الناحية التاريخية أو السياسية، أو بشكل غير مباشر بتقديم الآخر في صورة الشر في قصص لا تنتمي بالضرورة إلى الموضوع الأصلي، مثل تقديم صورة نمطية سلبية أو عنيفة عن الفيتناميين في أفلام (الأكشن) "*Action*".

ومنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت العديد من الأفلام التي تبشر بمحورية الدّور الأمريكي، مثل فيلم "يوم الاستقلال" (*Independence Day*) وفيلم "أرماجدون" (*Armageddon*)، حيث يقوم أبطال أمريكيون بإنقاذ العالم من شرور مختلفة، مما يعكس مزاجا أمريكيا ساد في ذلك الوقت، كان من بين تعبيراته الأساسية، مقولة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين أولبرايت (*Madeleine ALBRIGHT Korbelová*)** حول الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها (*Nation Indispensable*).

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبالرغم من الانقسام داخل "هوليوود" حول سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة والمواقف المعلنة لبعض رموزها التي لم تُخفِ الاختلاف مع تلك السياسات وترجمتها في أحيان قليلة إلى أعمال فنية، مثل **مايكل مور** وفيلمه الشهير "فهرنهايت 9/11" (*Fahrenheit 11/9*)، الذي قدّم نقدا لاذعا لسياسات الرئيس السابق **ووكر بوش**، وانتقد الحرب على الإرهاب والتحالف الدولي المحدود إزاءها.[2]

بالرغم من ذلك، فقد ظهرت موجة أكثر وضوحا من الأفلام التي تبرر أو تؤيد السياسة الخارجية الأمريكية على مدى السنوات التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، بشكل تلقائي تارة ومتعمد ومنظم تارة أخرى. وفى هذا الإطار أقامت عام 2004 مجموعة أطلق عليها "نهضة الفيلم الأمريكي" (*American film Renaissance*) مهرجانا للسينما تحت نفس الاسم، يسعى إلى تكريس النزعة الوطنية في الأفلام الأمريكية بما يعكس وجهة نظر المحافظين الجدد، وتتمتع المجموعة بتمويل كبير من أنصار فكر المحافظين وفقا لتصريحات مؤسسيها.

---

[1] **هناء عبيد**، "هوليوود والسياسة الخارجية الأمريكية.. موجة أفلام تمجيد القوة العسكرية"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام الرقمي)، في: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=708993&eid=3120 ;[29/12/2011].

[2] **هناء عبيد**، مرجع سابق.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية عددا ملحوظا من الأفلام التي تبدى تعاطفا مع السياسة الخارجية الأمريكية بشكل مباشر أو تحاول تجميل صورة العسكرية الأمريكية، خاصة الحرب على الإرهاب وتداعياتها في أفغانستان والعراق. ومن الأفلام الهامة في هذا السياق فيلم "أسامة" عام 2004، وهو فيلم يجسد مأساة فتاة في ظل نظام طالبان بما يبرر الحرب الأمريكية على نظام طالبان من خلال بيان المعاناة الإنسانية خاصة للنساء في ظل ذلك النظام.[1]

تطرّقت مجموعة أخرى من الأفلام إلى تبرير أو تجميل السياسة الأمريكية بشكل غير مباشر، خاصة فيلم "باسيفاير" (*The Pacifier*) من إنتاج "والت ديزني" (*Walt Disney Pictures*) عام 2005، والذي جاء على أثر فضيحة التعذيب في سجن "أبو غريب" في العراق. ويستثمر الفيلم نجومية بطله **فين ديزل (**Vin Diesel**)** في تحسين صورة العسكرية الأمريكية والتي تضرّرت كثيرا تحت وطأة فضائح التعذيب، من خلال قصة إنسانية يبدي فيها جندي أمريكي بطولات خارقة، ولكنها ذات طابع كوميدي إنساني في حماية أطفال عالم أمريكي اغتاله الإرهابيون لعدم منحهم اختراع قد يضرّ بالسلم العالمي. وينجح جندي المارينز في توفير الحماية لأسرة العالم كما يتمكن بكفاءة متناهية من إتقان الأعمال المنزلية، وحل مشكلات الأطفال الشخصية بما يضفي صورة إنسانية رقيقة عليه كبطل إنسان.

والأهم من الأفلام التي تبرّر بشكل ضمني السياسة الأمريكية مثل الدراما في فيلم "أسامة" والكوميديا الاجتماعية في "باسيفاير"، هو ظهور ما يمكن أن يعتبر اتجاها جديدا في عدد من أفلام هوليوود يمجد القوة وخصوصا القوة العسكرية باعتبارها ثمنا ضروريا يجب دفعه مقابل الحرية وهو ما يتماشى مع الخط العام للرئيس **ووكر بوش** في تبرير حروبه المتتالية.[2]

ثالثا/ دور الأنشطة الثقافية المختلفة:

عرضت الكاتبة البريطانية **فرانسيس ستونور سوندرز** (***Frances Stonor SAUNDERS***) في كتابها "الحرب الباردة الثقافية" (***The Cultural Cold War***) لمعركة "الاستيلاء على عقول البشر" التي كانت تديرها وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، فعندما بدأت الحرب الباردة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أطلقت الولايات المتحدة مشروع "مارشال" القائم على تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأوروبية لكي تسقط في يد الأحزاب الشيوعية، ثم أعلن الرئيس الأمريكي **هاري ترومان** عام 1949 برنامج النقطة الرابعة القائم على كسب الشعوب بالإصلاح الاقتصادي، وتقوية الأمم المعادية للشيوعية، وتقديم المعونات للدول.

---

[1] نفس المرجع.
[2] **هناء عبيد**، المرجع السابق.

وتولت وكالة المخابرات المركزية (CIA) تكوين واجهة ثقافية تحارب الشيوعية بالوسائل الثقافية واستخدمت في ذلك المنشقين عن الشيوعية والمراكز الثقافية وأفلام السينما والمحاضرات والموسيقى وترويج الذوق الأمريكي في الطعام وللباس والغناء والفن، وأنشئ عام 1950 منظمة كونغرس الحرية الثقافية تحولت عام 1967 إلى "الاتحاد الدولي للحرية الثقافية" وأنشأت هذه المنظمة فروعاً لها في خمس وثلاثين دولة، وأصدرت أكثر من عشرين مجلة ذات تأثير كبير، وكان يكتب في هذه المجلات شخصيات فكرية مشهورة.[1]

لقد ضخّت المخابرات الأمريكية عشرات الملايين من الدولارات على مدى سنوات لمنظمة الحرية الثقافية، وأنشئت أيضا "منظمة أوروبا الحرة" التي كانت تدير إذاعة "أوروبا الحرة" ومقرها برلين، وكانت موجّهة إلى دول أوروبا الشرقية وتبث بست عشرة لغة مختلفة، وكانت تتصل بالعاملين في الخدمات الإعلامية خلف "الستار الحديدي"، وترصد الإذاعات الشيوعية وتبث المحاضرات والكتابات المعادية للشيوعية.

وعبئت مؤسسات تبدو طوعية خاصة مثل مؤسستي "فورد" و "روكفلر" في الحرب السياسية على الشيوعية، وقدمت هذه المؤسسات منح مالية كبيرة لأنشطة ترعاها وتنسقها المخابرات الأمريكية، مثل شراء كتب وأعمال روسية ممنوعة وتمويل معهد الفن المعاصر، والدّعم المباشر لمنظمة الحرّية الثقافية.

ولم يكن الاختراق والتوجيه في مجال الفن مختلفاً عن الثقافة والأدب، وكانت هيئة السينما المنبثقة عن المخابرات الأمريكية تموّل المَعارض والمهرجانات وتستقطب الفنانين والمخرجين. وكانت الهيئة تملك شبكة عمل وتوزيع في 87 دولة وتتمتع بدعم حكومي هائل.

وعند استعارة هذا النموذج يمكن الحديث عن مؤسسات ثقافية وصحف ومجلات ومؤتمرات وندوات ترعاها الولايات المتحدة وأوروبا، تقود العمل الثقافي والإعلامي والتوجيه والمعلومات، وتحرم الاتجاه الآخر من فرص التعبير والظهور، وأن يستمع إليه أحد أو تتاح له فرصة في مزاولة نشاطه ونشر فكرته بأي صورة من الصور.[2]

كما أن الرّياضة اليوم أصبحت واحدة من أساليب الدبلوماسية الثقافية التي تساعد على ترابط الشعوب وتقاربها. لذلك يمكن ترتيب اللقاءات الرياضية بين الفرق والمنتخبات والأندية العالمية. فقد يتحقق بالرياضة ما لا يتحقق بوسائل السياسة الخارجية الأخرى. من الوسائل المؤثرة أيضا المشاركة في

---

[1] **إبراهيم غرايبة**، "الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر"، في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C306D7AC-6AE6-4147-B684-295051B38B7A.htm [04/09/2011].

[2] **إبراهيم غرايبة**، المرجع السابق.

الحملات المحلية مثل حملات مكافحة المخدرات أو التبرع بالدم، فمشاركة السفير وتبرعه بالدم على سبيل المثال يعكسان مدى اهتمامه وحرصه وتفاعله مع الشعوب الأخرى بعيدا عن مكتبه.[1]

لقد لعبت الرياضة دورا مهما خلال الحرب الباردة والتوتر الدّولي آنذاك، فكان للرياضة و الهواية القومية أدوارا سياسية و دبلوماسية تمثلت في:

- ✓ الرياضة قامت بدور كبير في سبيل إكساب البلاد المحتلة نمط ثقافي يميزها بحيث يغاير نمط ثقافة المستعمر.
- ✓ استغلت الانجازات الرياضية من قبل أنظمة سياسية وعقائدية مغايرة لإضفاء الشرعية داخل وخارج حدودها.
- ✓ السّعي الحثيث لبعض الدول نحو تحقيق انجازات رياضية على الصّعيد الدّولي يعتبر إلى حد بعيد دليلا على مشاعر الدولة ويقدم الاطمئنان لهويتها.

ومن بين الأمثلة على ذلك نجد:

1. ساهمت مباراة كرة القدم التي أجريت بين فريق الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الفيدرالية في (اجسبورج) في سبيل تقليل التوتر بين البلدين وتركت انطباعا حسنا لدى الشعب الألماني.
2. مباراة تنس الطاولة التي أجريت بين الولايات المتحدة والصين الشعبية في السبعينات كان لها الدور الكبير في إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين حيث كان مستوى الفريق الصيني أعلى مستوى من الفريق الأمريكي، وأن احتمال انهزامه وارد، ولكن تحاشى الجانبان أي إهانات أو مشكلات وازدادت مجاملة الفريق الصيني بل بالغوا في الترحاب الأمريكي مما مَهّد فعلا لاسترجاع العلاقات الدبلوماسية المقطوعة حتى أطلق على هذا الأسلوب (دبلوماسية تنس الطاولة).
3. كما ساهمت مباراة كرة القدم بين الفريق العراقي والفريق الإيراني، التي أقيمت في الكويت أثناء إقامة بطولة الدول الإسلامية في تخفيف التوتر بعد حرب دامت ثماني سنوات وساعدت في تبادل الأسرى بين البلدين وإقامة زيارات للعتبات المقدسة بين البلدين.
4. مشاركة كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بوفد رياضي (موحّد)، خلال دورة سيدني الأوروبية بأستراليا سنة 2000، وهذا ساعد على تخفيف شدة التوتر بين البلدين وإعادة لم شمل العائلات المقطوعة منذ خمسين عاما وقادت هيئات هذه المشاركة الرياضية في دورة سيدني إلى استعادة دفء العلاقات بين البلدين.

[1] **تركي عواد**، "كيف يتعامل الدبلوماسي مع الإعلام: الدبلوماسية والإعلام"، مجلة الدبلوماسي، العدد 52، أكتوبر 2010، ص21.

وتعتمد بعض الدول على رياضيها البارزين والمشهورين عالميا بحيث تسمي بعضهم كدبلوماسيين أو مبعوثين ممثلين لبلادهم في الهيئات العالمية، أو كسفراء متجولين كما يتولى بعضهم مهاما دبلوماسية غير رسمية كالدِّعاية لبلادهم بطرق غير مباشرة، ومثال لذلك فريق (غلوب تروترز) لكرة السّلة الذي يضمّ نخبة من اللاعبين المحترفين والذي يطوف العالم ليستعرض مهاراته في كرة السلة، وكذلك تفعل الصين الشعبية مع أبطالها في تنس الطاولة فتستفيد منهم كمبعوثين رسميين على أعلى مستوى في مهام دبلوماسية مختلفة.[1]

بالإضافة إلى أنشطة ثقافية أخرى كثيرة، فما تبذله الملحقيات الثقافية في السفارات الأمريكية بدول الشرق الأوسط من جهود لإجراء التظاهرات و المعارض و تزويد مواطنين تلك الدول بالمعلومات عن الولايات المتحدة، وذلك من خلال مكتباتها الثرية، زيادة على إهداء الكتب بهدف التعريف بقيمها وثقافتها وتحسين صورتها في ذهن المواطن العربي (فالمكتبة الوطنية بالجزائر مثلا، تحتوي على عدد معتبر من الكتب الأمريكية المهداة من قبل الولايات المتحدة). أيضا الجهود الكبيرة للمراكز الثقافية الأمريكية في دول الشرق الأوسط، وما لها من تأثير على الطلاب الذين يلتحقون بها من أجل التكوين أو تعلم اللغة الانجليزية وغيرها.

يمكن باختصار تقدير الخطاب الثقافي الأمريكي أو التابع له في مناطق العالم والذي لن يتاح لغيره بالعمل بالرموز التالية:

1. علمانية تبدو لا تعادي الإسلام ولا الحضارات والثقافات غير الغربية.
2. ديمقراطية لا تتيح لغير العلمانيين وعملاء الولايات المتحدة الوصول إلى الحكم والتأثير والتوجيه.
3. إغراق ثقافي يملأ الفضاء والأوقات والمؤسسات والفئات المستهدفة جميعها ويستوفي الأشكال المختلفة من العمل من فن وسينما وإذاعة ومجلات وصحف ومؤتمرات وندوات ومحاضرات ومعارض ورحلات وزيارات وضيافة، ولا يدع مجالا للتقويم والتساؤل والتقاط الأنفاس.
4. إغداق مادي وأدبي وجوائز وإغواء إعلامي وأضواء تقدم لفئة من النخب التابعة وحرمان وتجاهل ومطاردة وربما اغتيال وتصفية للآخرين.

[1] **لقـاء علي النداوي**، "الرياضة والسياسة الخارجية"، (الأكاديمية الرياضية العراقية)، في: http://forum.iraqacad.org/viewtopic.php?f=48&t=2243. [14/09/2011];

5. تشجيع الخارجين على الدّين والثقافة الوطنية حتى لو كانوا جهلة صغارا وربما يفعلون ذلك للحصول على دعم الغرب وتأييده.[1]

[1] **إبراهيم غرايبة**، مرجع سابق.

المبحث الثالث: المساعدات الأمريكية ودورها في الدبلوماسية العامة.

يرجع تاريخ فكرة المعونة الأمريكية إلى عام 1961 عندما وقع الرئيس السابق **جون كينيدي** على القرار التنفيذي لإنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (*the United States Agency for International Development*) "USAID". وقد كانت أهداف هذه الوكالة عند إنشائها محددة في:

- مساندة النمو الاقتصادي من خلال التجارة وتحسين الزراعة.
- تحسين الصحة العامة.
- نشر الديمقراطية ومنع المنازعات وتوفير المساعدات الإنسانية عند الحاجة.

وهي أهداف عامة تبدو بسيطة وساذجة بالمقارنة للدور الذي تلعبه المعونة الأمريكية في العالم اليوم. وقد كان من أول المشروعات التي تبنتها الوكالة مشروع خطة المارشال (*The Marshall Plan*) ، الذي موّلته الولايات المتحدة بغرض إعادة إعمار الدول الأوروبية التي تضرّرت من آثار الحرب العالمية الثانية، وتكلفت الخطة حوالي 13 مليار دولار أمريكي في ذلك الوقت، وتم تدبيرها من الميزانية الأمريكية الفيدرالية. وقد أثبت التنفيذ الناجح لهذا المشروع العملاق أن المعونة الأمريكية الخارجية تستطيع أن تلعب دورا فعالا في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الاستفادة الكبيرة التي تعود على الولايات المتحدة في نواح كثيرة كان أوضحها المكانة العسكرية المتميزة للولايات المتحدة في أوروبا الغربية وارتباط نظمها السياسية بالأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية[1].

أولا/ المساعدات الاقتصادية والدبلوماسية العامة:

تستخدم الولايات المتحدة عادة سلاح المساعدات الاقتصادية المقدمة للدول الفقيرة ودول العالم الثالث والدول الحليفة لها خاصة في المناطق الحسّاسة في العالم، وبشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط مفتاحا ووسيلة لحل العديد من الأزمات وتحقيق المكاسب وحماية المصالح الأمريكية إلى درجة أن بعض الدول أصبحت متعلقة إلى حد كبير بتلك المساعدات وبات اقتصادها مرتهنا بتلك المساعدات السنوية الأمريكية التي تحميها من الانهيار وإعلان الإفلاس وأصبحت هناك عادة وتقليدا مستمرا منذ سنوات طويلة وإلى الآن.

كانت الولايات المتحدة في بعض المراحل والفترات تعمل على تأجيل أو تجميد أو إبطاء نقل تلك المساعدات بهدف ممارسة الضغوط على الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان، وأُستخدمت هذه الوسيلة من

[1] **محمد هشام راغب**، "المعونة الأمريكية لمصر: مقدمة لابد منها"، جريدة الوسط (مصر)، 10 يوليو 2011، في: http://www.el-wasat.com/portal/Artical-6551.html [04/10/2011].

طرف الولايات المتحدة في العديد من البلدان، مثل باكستان ومصر واليمن ولبنان وفي مناطق السلطة الفلسطينية.[1]

بالرغم من أن نشأة برامج المساعدات الإنمائية الرسمية (*Official Development Assistance*) كإحدى أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية هي ظاهرة حديثة نسبيا لا تتعدى الخمسة عقود، وهي فترة قصيرة إذ ما قورنت بنشأة الدولة القومية وبداية عصر العلاقات الدولية، إلا أنها سرعان ما أثبتت كفاءتها كأداة فعّالة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، خاصة في مرحلة الحرب الباردة ولعلنا نكون أكثر دقة بالتفرقة بين المعونة الخارجية الحديثة أي استخدام الأموال العامة بطرق مدعمة من أجل الإسهام في تنمية دول أخرى وذلك من خلال مؤسسات قائمة سواء لإدارة هذه المعونة كإحدى وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، أو في الرّقابة على إنفاقها من قبل الدول المستفيدة، وبين ما كان قائما قبل ذلك من تقديم المعونة المالية أو العسكرية لدول أخرى لخدمة أهداف مباشرة قصيرة المدى.

جاء تطوّر المعونة الخارجية وهو المصطلح الشامل، الذي يضمّ ليس فقط المساعدات الإنمائية الرّسمية وإنما أيضا المعونة العسكرية والمعونة الإنسانية. في عام 1942 من خلال برنامج الإعارة والتأجير، الموجه لدعم القدرة العسكرية للدول الحليفة للولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ومن بعده خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد نهاية الحرب وقد استمرت الولايات المتحدة لفترة طويلة تتمتع بكونها المصدر الوحيد للمعونة الخارجية حتى لحق بها الاتحاد السوفيتي عام 1953.[2]

يتكون برنامج المعونة الأمريكية من عدة برامج تضم المعونات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية، وتنقسم وسائل تنفيذ هذه البرامج إما من خلال تحويلات نقدية مباشرة دون رقابة من الجهة المانحة، ولعل هذا النوع من البرامج تتمتع إسرائيل بالحصول على الحصة الأكبر منه وهي في الحقيقة حالة نادرة الحدوث نظرا للقواعد والضوابط التي تفرض على إنفاق أموال المعونة الأمريكية، سواء من خلال الإدارة الأمريكية أو من خلال الكونغرس وهو الأساس في الرقابة.

أما الوسائل الأخرى فتضم برامج عامة مثل برامج مساندة الميزان التجاري للدول المستقبلة للمعونة أو برامج مساندة القطاع الخاص، وأخيرا هناك وسيلة تقديم المعونة من خلال مشروعات، كإنشاء محطات الكهرباء (مثل محطة شبرا الخيمة في القاهرة)، ولعل هذا النوع أصبح نادر الحدوث نظرا لضخامة استيعابه من رأس المال وقصر استفادته على قطاعات معينة من المجتمع-المجتمع

[1] "المال الأمريكي ودوره في ضرب الاستقرار في دول منطقة الشرق الأوسط"، جريدة المنار (القدس)، 2011/08/20، في: http://www.manar.com/atemplate.php?id=3408.[04/10/2011];

[2] **محمد جاد**، مرجع سابق، ص101-102.

الحضري- وهو ما يتناقض مع أولويات برنامج المعونة الأمريكية، حيث الاتجاه منذ بداية الثمانينيات على التنمية الريفية.[1]

فقد تأكد لصانعي القرار الأمريكي فاعلية هذه المعونات، واقتنعوا بأن الأهداف الأمريكية لن يمكن تحقيقها دائما بشكل مباشر بالتدخل العسكري، وأن المعونة الأمريكية يمكن أن تمثل وسيلة ضغط أكثر فاعلية – وربما أقل كلفة – لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. بل إن لبعض مشروعات المعونة الأمريكية التي تتسم بالنواحي الأخلاقية البحتة مثل مكافحة مرض الإيدز في أفريقيا، فإن صانعي السياسة يرون فيها تلميعا للصورة الأمريكية في العالم مما يعود عليها بنواح إيجابية اقتصاديا وسياسيا على المدى البعيد.[2]

فبرنامج المعونة الخارجية يعد من البرامج الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، فهو يخدم المصالح الأمريكية من خلال تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لدعم استقرار الدول الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية، كما يعود بفائدة اقتصادية على بعض القطاعات، خاصة تلك المتعلقة بالإنشاء وبيوت الخبرة الاستشارية التي تضطلع بمسئولية تنفيذ برامج المعونة، سواء منفردة أو بالاشتراك مع الخبرات المحلية في الدول المستقبلة للمعونة. يستفيد كذلك الاقتصاد الأمريكي من برنامج المعونة الغذائية وبرنامج استيراد السلع. غير أن استمرار البرنامج كما هو عليه، حيث الأولوية للأهداف الأمنية يصعب تصوره، فمن ناحية يستمر الكونغرس الأمريكي في استقطاع مخصّصاته، ويبحث سبل إعادة هيكلته وتطويره.[3]

إن هذا السّلاح المالي الأمريكي يعتبر الآن أكثر نجاعة وتأثيرا في ظل الأزمات التي تعصف حاليا في منطقة الشرق الأوسط، والإدارة الأمريكية الحالية برئاسة **باراك أوباما** وبعيدا عما يثار من جانب الكونغرس الأمريكي من طرح لقوانين تحدد عملية تقديم المساعدات المالية وتشترط على الدول الحاصلة على تلك المساعدات حماية المصالح الأمريكية ومكافحة الإرهاب، فإن إدارة **أوباما** وفي هذا الشأن تحاول توجيه التغييرات التي تشهدها الدول العربية، فهي تحاول الإبقاء على مصر مثلا في نفس المسار (مسار موالٍ لها وداعم للغرب ويحافظ على أمن إسرائيل وشريك في مكافحة الإرهاب تماما كما كان الوضع في عهد الرئيس **حسني مبارك**).[4]

ولعل المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط، التي جاء بها الرئيس الأمريكي السابق **ووكر بوش**، وأعلن فيها نية بلاده في إقامة منطقة تجارة حرّة مع دول الشرق الأوسط، وذلك من

---

[1] نفس المرجع، ص104.
[2] **محمد هشام راغب**، مرجع سابق.
[3] **محمد جاد**، مرجع سابق، ص106.
[4] "المال الأمريكي ودوره في ضرب الاستقرار في دول منطقة الشرق الأوسط"، مرجع سابق.

أجل تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية لشعوب المنطقة حسب اعتقاده.[1] حيث أن تطوير وتحرير المعاملات والمبادلات التجارية تحقق بعض أهداف الدبلوماسية العامة، من خلال الدّور الذي تلعبه المؤسسات الاستثمارية والمتعاملون التجاريون. إضافة إلى رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على أسواق المنطقة، فالمنتجات الأمريكية مثلا لها دور كبير في نشر القيم والثقافة الأمريكية، فقد ساعدت هذه المنتجات (من أطعمة وألبسة..) في نشر القيم والنمط الأمريكي في هذه البلدان.

وقد أولى الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** اهتماما بالمساعدات الاقتصادية والتنموية، فقد صرح في الخطاب الذي ألقاه في جامعة القاهرة بتاريخ بتاريخ 4 يونيو 2009، قائلا: ((فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، سوف نستحدث هيئة جديدة من رجال الأعمال المتطوعين لتكوين شراكة مع نظرائهم في البلدان التي يشكل فيها المسلمون أغلبية السّكان، وسوف أستضيف مؤتمر قمة لأصحاب المشاريع المبتكرة هذا العام لتحديد كيفية تعميق العلاقات بين الشخصيات القيادية في مجال العمل التجاري والمهني والمؤسسات وأصحاب المشاريع الابتكارية الاجتماعية في الولايات المتحدة وفي المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم)).

وأضاف قائلا: ((وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، سوف نؤسس صندوقا ماليا جديدا لدعم التنمية والتطور التكنولوجي في البلدان التي يشكل فيها المسلمون غالبية السكان، وللمساهمة في نقل الأفكار إلى السوق حتى تستطيع هذه البلدان استحداث المزيد من فرص للعمل، وسوف نفتتح مراكز للتفوق العلمي في إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وسوف نعين موفدين علميين للتعاون في برامج من شأنها تطوير مصادر جديدة للطاقة، واستحداث فرص خضراء للعمل لا تضر بالبيئة وسبل لترقيم السجلات، وتنظيف المياه، وزراعة محاصيل جديدة. واليوم، أعلن عن جهود عالمية جديدة مع منظمة المؤتمر الإسلامي للقضاء على مرض شلل الأطفال، وسوف نسعى من أجل توسيع الشراكة مع المجتمعات الإسلامية لتعزيز صحة الأطفال والأمهات)).[2]

إن برامج المساعدات الأمريكية هذه تساهم في الدبلوماسية العامة، من خلال تحسين صورتها في أذهان شعوب هذه المنطقة، وتجعلهم يعتقدون أن الولايات المتحدة هي المَثل الأعلى في الحرية والإنسانية، وبالتالي سيقبلون مستقبلا بكل خطوة تنوي الولايات المتحدة فعلها، فبعض الناس في منطقة الشرق الأوسط مثلا يعتقدون أن الولايات المتحدة أتت للعراق من أجل تحريره ونشر الديمقراطية في هذا البلد وتنميته لينعم شعبه بالرفاهية. إلا أن برامج المساعدات هذه تعود على الدّولة المانحة بأرباح

[1] **معاوى شلبي علي**، "المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد والسياسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص292.

[2] **André Julien Mbem,** Op.cit, p.38

وتحقيق مصالح استراتيجية أهم من أموال المساعدات التي تمنحها، وإلا فلن تمنح الولايات المتحدة مساعدات لدول إسلامية أبدا.

ثانيا/ المساعدات السياسية والأمنية:

تعتبر الفكرة الديمقراطية إحدى أهم أدوات القوّة الناعمة التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مواجهة "إمبراطورية الشر" ومحاصرتها، وهي ذات السلاح الذي أريد استخدامه في الرقعة الإسلامية في مواجهة "الإرهاب الإسلامي". فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت مقولة الغياب الديمقراطي أو ما يسمى بالاستثناء الإسلامي مطروحة بقوة، سواء بين الأكاديميين والسياسيين أو بين رجال الإعلام والصحافة الغربيين عامة والأمريكيين خاصة، مع التشديد في نفس الوقت على كون هذا الغياب الديمقراطي هو من بين العوامل الأساسية المولِدة للجماعات العنفية سواء في الرقعة الإسلامية، أو في مختلف البلدان الغربية.[1]

على خلفية هجمات الحادي عشر سبتمبر عام 2001، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن عزت أحد أسباب هذه الهجمات إلى انعدام الحرية والكبت السياسي الذي تعاني منه شعوب دول الشرق الأوسط. هذا إضافة إلى المساعدات الأمنية المختلفة التي تمنحها الولايات المتحدة لدول المنطقة من أجل محاربة الإرهاب.

إن مسألة الإصلاح ونشر الديمقراطية ليست جديدة على الساحة السياسة الدولية، إلا أنها اكتسبت أهمية وبعداً جديد خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001. وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم مشروع الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط آليتين:

- ✓ **الأولى** كانت باتجاه استخدام القوة العسكرية وهذا ما أيده وشجعه المحافظون في الإدارة الأمريكية وانعكس باحتلال العراق عام 2003 تحت ذريعة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.
- ✓ أما **الثانية** فتمثلت بطرح بعض المبادرات التي تضمنت دعم الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية في دول الشرق الأوسط.[2]

بدأ الرئيس الأمريكي **جورج ووكر بوش** دعوته لهذا المشروع في ديسمبر عام 2002، عندما دعا إلى مساعدة شعوب المنطقة كافة بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وتربوية. واعتمدت الإدارة الأمريكية في دعم مشروع الإصلاح على "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" (*Partnership initiative with the Middle East*) التي طُرحت في ديسمبر عام 2002.

---

[1] **رفيق عبد السلام**، مرجع سابق، ص45.

[2] **محمد عبد الرحمن يونس العبيدي**، "مشروع الإصلاح السياسي واتجاهاته في الدول العربية"، في: http://www.regionalstudiescenter.net/details.php?id=165 [05/10/2011];

وكشف عنها بعد ذلك وزير الخارجية الأمريكية **كولن باول** في يناير عام 2003. وقد تأثرت المبادرة بتقرير التنمية البشرية العربي الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وركزت المبادرة على نشر الإصلاح من خلال دعم المجتمع المدني. وشملت مجالاتها الإصلاح الاقتصادي والتعليمي والسياسي، بالإضافة إلى تمكين المرأة. كما ركزت المبادرة على دعم المنظمات غير الحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى حكومات المنطقة. ولتفعيل المبادرة تم تأسيس عدد من المكاتب الإقليمية في تونس وأبو ظبي.

وقد خصّصت الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ كبيرة لدعم مشروعها الإصلاحي، وأقامت العديد من الندوات والمؤتمرات في هذا المجال في عدد من الدول العربية منها الأردن والبحرين، فضلا عن دعمها لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في عدد من دول المنطقة.[1]

بدأت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الدول الصناعية الثمانية الكبرى خلال اجتماعها في مدينة "سي ايلاند" بولاية جورجيا الأمريكية عام 2004، و أكدت الدول الثمانية دعمها لمشروع الإصلاح الأمريكي في دول الشرق الأوسط، مشيرة إلى أنه: طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة سنشهد زيادة في التطرّف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة - بحسب وجهة نظر هذه الدول-. وقد تمخض عن هذا التنسيق طرح "مبادرة الشرق الأوسط المُوسّع" (*Brod Initiative Middle East*) من قِبل الدول الصناعية الثمانية، واستحدثت المبادرة "منتدى المستقبل" كمنتدى سنوي يشارك فيه بالإضافة إلى المسؤولين الحكوميين على المستوى الوزاري، ممثلون عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية.[2]

فقد جعلت وثيقة "نص مشروع الشرق الأوسط" الإصلاح السياسي من الأولويات، واعتبرته السبيل إلى تنمية المنطقة، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الأساس في هذه المبادرة.[3]

اعتبر الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** في خطابه الذي ألقاه في جامعة القاهرة أن: ((أمريكا لا تفترض أنها تعلم ما هو أفضل شيء بالنسبة للجميع، كما أننا لا نفترض أن تكون نتائج الانتخابات السلمية هي النتائج التي نختارها، ومع ذلك يلازمني اعتقاد راسخ أن جميع البشر يتطلعون لامتلاك قدرة التعبير عن أفكارهم وآرائهم في أسلوب الحكم المتبع في بلدهم، ويتطلعون للشعور بالثقة بحكم القانون والالتزام بالعدالة والمساواة في تطبيقه، ويتطلعون كذلك لشفافية الحكومة وامتناعها عن نهب أموال

[1] **محمد عبد الرحمن يونس العبيدي**، المرجع السابق.
[2] نفس المرجع.
[3] أنظر ملحق نص مشروع الشرق الأوسط، ص265.

الشعب، ويتطلعون لحرية اختيار طريقهم في الحياة. إن هذه الأفكار ليست أفكارا أمريكية فحسب، بل هي حقوق إنسانية، وهي لذلك الحقوق التي سوف ندعمها في كل مكان)).[1]

غير أن الضغط الأمريكي الراهن لتحقيق الإصلاح الديمقراطي، والذي يتسم بدرجة عالية من الاستعجال، الذي يغذيه قدر عال من الثقة بالنفس، يبدو أنه يدفع لإنشاء قوى داخلية قادرة على تنفيذ الأهداف المطلوبة.[2]

فبالنسبة للأحداث التي تشهدها المنطقة العربية، أو ما اصطلح على تسميته بـ"الربيع العربي"، حيث دفع ضغط الحكام على شعوبهم و الظروف المعيشية المتدنية وعدم تحرك عجلة النمو، إلى انقلاب أو ثورة الشعوب ضدّ أنظمة الحكم في بلدانهم، سعيا منهم لتحقيق الحرّية والعدالة الاجتماعية وإقامة أنظمة حكم ديمقراطية. فإن الولايات المتحدة وجدت الفرصة مواتية للوقوف إلى جانب الشعوب ودعمهم لتحقيق هدفهم، خاصة في الدول التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية لمصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي. فقد أكدت دعمها لهذه الشعوب ومساندتها إلى أن تحقق وترسي مبادئ الحرية والديمقراطية، وهذا ما يسهل على الولايات المتحدة تحقيق أهداف الدبلوماسية العامة، حيث تقوم بتحسين صورتها في أذهان هؤلاء الشعوب وتجلبهم إلى مساندتها مستقبلا بعد تغيير الحكم في هذه البلدان.

وقد جاء في تقرير يخص الثورات العربية لـ **أنطوني كوردسمان (*Anthony H. CORDESMAN*)** القريب من دوائر صنع القرار الأمريكية، وكذلك من الاستخبارات الأمريكية وعلى اتصال ومعرفة بأهم التقارير الاستخباراتية التي تصدر داخل الولايات المتحدة، وصاحب عدّة تقارير شكلت السياسات الأمريكية في العراق وأفغانستان. فقد أكد على استخدام الولايات المتحدة الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية، بعد أن كان التدخل الأمريكي المباشر في العراق وأفغانستان من أهم أسباب فشل الولايات المتحدة في هذين الحربين.

ويرى أن: ((الولايات المتحدة لديها الكثير لتقدمه ولديها أسباب وجيهة لتقديم ذلك. فبالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصّعبة للولايات المتحدة، إلا أنه سيكون من الحماقة العظمى عدم تقديم مساعدات لليبيا (ومصر وتونس وأية دولة أخرى تقع في تلك الموجة من التغيير). فستكون هناك حالات تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق فيها اختلافًا حاسمًا بجهودها في تقديم المساعدات، وبفريق قوي من السّفارة الأمريكية وبجهود أمنية أمريكية وبتعاون مع حلفائنا، خاصة إذا تحلت الولايات المتحدة بالصبر

[1] **André Julien Mbem,** Op.cit, p.32.

[2] **أسامة الغزالي حرب**، "الدور الخارجي و إصلاح الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص6.

الاستراتيجي للحفاظ على مثل تلك الجهود بمرور الوقت، وقبول الحاجة إلى تغيير تدريجي، ومساعدة الدول لفعل ذلك بطريقتهم بدلاً من محاولة جعلهم يفعلون ذلك بطريقة الولايات المتحدة)).[1]

ويضيف مؤكدا على أهمية هذه المساعدات بقوله: ((هذا النوع من المساعدات لليبيا (وأية دولة أخرى يمكن أن تساعدها أمريكا للتقدم إلى الأمام نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي)، وسوف يوفر على الولايات المتحدة المزيد من الأموال فيما يتعلق بالقضاء على أية صراعات مستقبلية، أو الحرب على الإرهاب، أو حدوث أزمة في إمدادات الطاقة. والدبلوماسية الفاعلة مع المساعدات المالية مع برامج المساعدات الأمنية يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تقليل مخاطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأثره على إمدادات الطاقة وعلى الاقتصاد العالمي، وعلى الدول العربية المعتدلة وعلى "إسرائيل"، وعلى الأمن الداخلي للولايات المتحدة. وإذا ما فشلت واشنطن في توفير ذلك الدعم فإن ذلك لن يكون فقط حماقة من الناحية الاقتصادية، ولكن ثمن ذلك الفشل الأمريكي سوف يتم دفعه في النهاية من دماء الولايات المتحدة ودماء حلفائها)).[2]

وأشار الرئيس الأميركي **باراك أوباما** إلى أن بلاده ستدعم الدعوات إلى الإصلاح في المنطقة من خلال تدابير ملموسة تضمن الاستقرار الاقتصادي للديمقراطيات الناشئة، بدءاً من تونس ومصر. وقال في كلمة ألقاها يوم الخميس 19 مايو 2011: ((رسالتنا بسيطة: إذا خضتم المجازفات التي يتطلبها الإصلاح، فستحصلون على الدّعم الكامل من الولايات المتحدة)). وذكر الرئيس الأميركي أن دعم الإصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو من أولى الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة.

كما صرّح قائلا: ((لا يجب أن يكون أي شك حيال ترحيب الولايات المتحدة الأميركية بالتغيير الذي يعزز الإرادة الحرّة والفرص للشعوب. وليست أميركا التي حشدت المواطنين في شوارع تونس والقاهرة، بل هو الشعب نفسه الذي أطلق هذه التحرّكات وعليه أن يحدّد نتائجها)).

وأكد الرئيس **باراك أوباما** أن الولايات المتحدة تعارض استخدام العنف والقمع ضدّ المتظاهرين، وانتقد التدابير القمعية التي فُرضت على المتظاهرين في ليبيا وسوريا. و أضاف: ((ندعم مجموعة من الحقوق العالمية. وتشمل هذه [الحقوق] حرّية التعبير وحرية التجمع السلمي وحرّية الدّين والمساواة بين الرّجال والنساء بموجب القانون وحرية اختيار الزعماء، سواء كنتم تعيشون في بغداد أو دمشق أو صنعاء أو طهران)). وأوضح أن الجهود التي تبذلها بلاده لتعزيز الإصلاح السياسي ستنطلق من مصر

---

[1] **أنتوني كوردسمان**، "الخطوات الأمريكية في البلدان الثورية.. ليبيا نموذجًا"، موقع مفكرة الإسلام، 2011/11/17، في: http://www.albaladnews.info/albalad/news.php?action=view&id=4028.[22/11/2011];

[2] نفس المرجع.

وتونس. وأضاف أن من شأن كل من الدولتين أن تشكلا مثالاً تحتذي به الدول الأخرى من خلال انتخابات حرّة وعادلة ومؤسسات ديمقراطية شفافة وقيادة إقليمية مسؤولة.

وكشف **أوباما** عن خطة اقتصادية بمليارات الدولارات مخصّصة بشكل رئيسي لمصر وتونس بهدف دعم العملية الانتقالية إلى الديمقراطية في هذين البلدين.[1]

نستنتج أن الولايات المتحدة تعتمد على منح المساعدات المختلفة إلى دول الشرق الأوسط من أجل تحقيق استراتيجيتها في هذه المنطقة. فوقوفها إلى جانب شعوب الدول الثائرة في المنطقة ضدّ حكامها، حقق لها بعض الأهداف التي تسعى الدبلوماسية العامة الأمريكية إلى تحقيقها، فيكفي الإدارة الأمريكية نجاحا أن ترى على شاشات التلفاز شبّانا من بلدان الشرق الأوسط يرددون (تحيا أمريكا وحلف الناتو)، ويقبّلون العلم الأمريكي.

[1] موقع قناة فرانس 24، "باراك أوباما يؤكد أن بلاده ستدعم الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في:
http://www.france24.com/ar/20110519-usa-obama-democracy-middel-east-north-africa-reforms-politics-economic-peace [05/10/2011].

المبحث الرابع: رؤية استشرافية للدبلوماسية العامة الأمريكية.

من خلال دراسة دور الدبلوماسية العامة وأهميتها لتمرير السياسات والخطط الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، تم الاستنتاج أن للدبلوماسية العامة الأمريكية دورا وأهمية كبيرة، حيث أنها تمكن الولايات المتحدة من وضع قاعة من رضا الشعوب والنخب الأجنبية، على ما تنوي القيام به من برامج في بلدانهم. وهذا بالتالي يساعد الولايات المتحدة على تنفيذ استراتيجيتها والحفاظ على مصالحها الحيوية منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن هناك انتقادات كثيرة ترى أن جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية فشلت في تحقيق أهدافها، رغم أن هناك توافق على مدى أهميتها. فهذا سيؤثر على مستقبل الدبلوماسية العامة، فهل سيتم تفعيل نشاطها وإصلاح مؤسساتها، أم سيتم التخلي عن هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية نهائيا؟

أولا/ تقييم الدبلوماسية العامة الأمريكية:

تعتبر الدبلوماسية العامة من بين أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، لتميّزها بخاصيتي التفاعلية والمرونة، فهي تقوم على التواصل مع شعوب دول العالم بصورة أكثر كفاءة لعرض رؤية الولايات المتحدة حول سياستها الخارجية لخلق مناخ من التفاهم المتبادل بين الولايات المتحدة والرأي العام العالمي والارتقاء بتأييد منظومة القيم الأمريكية على المستوى العالمي وهي أهداف لا يمكن لمؤسسات النظام السياسي الأمريكي بمفردها محاولة الاضطلاع بتحقيقها.[1]

وقد أثبتت الدبلوماسية العامة الأمريكية فاعليتها ونجاحها خلال الحرب الباردة، وتفوّقها في احتواء المد الشيوعي. وهي الآن تسعى جاهدة إلى التفوق في حربها على الإرهاب والدول الراعية له، وتفوقها أيضا في حرب الحضارات، وذلك عن طريق تحسين صورتها التي شوّهها الاستخدام المفرط للقوة، خاصة بعد شن الحرب على أفغانستان واحتلال العراق، وتفردها بإدارة العالم وفق مصالحها متجاهلة بذلك المجتمع الدولي.

رغم أن الدبلوماسية العامة الأمريكية لم تحقق المطلوب منها بصورة ناجحة تماما، خاصة في تحسين صورتها لدى شعوب العالم الإسلامي، إلا أن برامج الدبلوماسية العامة طويلة المدى نسبيا، لذلك فإن مؤشرات النجاح أو الفشل لن تكون دقيقة الآن، لأن نجاحها في تحقيق أهدافها سيتطلب وقتا أطول. فالدبلوماسية العامة الأمريكية سائرة قدما نحو تحقيق الأهداف المرجوّة منها، خاصة بعد تولي الرئيس

[1] **محمد عبد الله يونس**، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، مرجع سابق.

باراك أوباما للحكم، حيث أن الديمقراطيين يتميزون نوعا ما بالاعتدال، مقارنة بالجمهوريين الذين ينتمون إلى اليمين المتطرف، ولهم توجهات عدائية نحو الإسلام والمسلمين.

وترجع أسباب الاعتقاد بأن الدبلوماسية العامة فشلت، في أن تعدّد الجهات المسؤولة عن الدبلوماسية العامة الأمريكية قد أفقدها قدرًا كبيرًا من مرونتها، فضلاً عن تضارب جهود تلك المؤسسات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الأمن الداخلي ومجلس الأمن القومي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (*United States Agency For International Development*) والكونغرس بمجلسيه، وهو ما تواكب مع تضاؤل تمويل أنشطة الدبلوماسية العامة الأمريكية ليصل إلي حوالي 1.5 مليار دولار عام 2007 بالمقارنة بميزانية الدفاع الأمريكية التي وصل إجمالي الإنفاق بها في العام ذاته حوالي 717.6 مليار دولار، فضلاً عن التناقض بين القيم التي سعت الدبلوماسية العامة الأمريكية لترويجها والسياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق **ووكر بوش** على المستوى الدّولي ذات الطابع الأحادي المنفعة بما أدى لتبلور اعتقاد دولي مفاده تجاهل الولايات للقواعد القانونية الدولية ولمصالح حلفائها في إطار حلف شمال الأطلسي (NATO).[1]

في دراسة أعدتها **كريستين لورد** (***Kristin M. LORD***) في نوفمبر 2008 بعنوان "أصوات أمريكا: دبلوماسية عامة أمريكية من أجل القرن الحادي والعشرين" (*Voices of America : U.S. Public Diplomacy for the 21st Century*)، وقام بإصدارها برنامج السياسة الخارجية بمؤسسة "بروكينجز" (*The Foreign Policy Program at Brookings*) بالتعاون مع مشروع "بروكينجز للعلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي" (*The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World*)، والتي تضمنت توصيات ورؤى عدد كبير من الخبراء والباحثين المتخصّصين في السياسة الخارجية الأمريكية لتفعيل دور الدبلوماسية العامة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس **باراك أوباما**.

طرحت الدِّراسة عدّة توصيات لتفعيل الدبلوماسية العامة الأمريكية لأداء الدور المنوط بها من خلال عدة آليات رئيسة، جاءت على النحو التالي:

على المستوى الرمزي: يجب أن يتخذ الرئيس **باراك أوباما** عدّة قرارات تمثل إعادة للسياسة الخارجية الأمريكية لنهجها المعهود وخاصةً إعلان يوم محدد لإغلاق معتقل "غوانتنامو" (*Guantanamo*) نهائيًّا، وإلقاء خطاب بإحدى دول منطقة الشرق الأوسط الإسلامية يتوجه به إلي شعوب العالم الإسلامي حول تطلعاتهم للمستقبل وآفاق التعاون المشترك مع الولايات المتحدة، فضلاً عن

[1] **محمد عبد الله يونس**، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، مرجع سابق.

التركيز على التعليم وبث القيم الأمريكية بمضاعفة عدد منح الدراسة بالولايات المتحدة عبر برنامج فولبرايت للمنح الدراسية (*Fulbright Scholar Program*) إلى حوالي عشرة آلاف منحة سنويًّا وإنشاء مكتبة عالمية إلكترونية للتطبيقات العلمية ودعم مبادرة "مكتبة الكونجرس الرقمية" (*World Digital Library initiative*) لحفظ التراث العالمي والكتب التاريخية والمخطوطات والخرائط وإتاحتها عبر شبكة المعلومات الدولية.

وعلى المستوى الاستراتيجي: فإن إعداد استراتيجية وطنية للدبلوماسية العامة تنطوي على الأهداف المحورية ووسائل تحقيقها على المدى البعيد قد أصبح حيويًّا للتعامل مع التحديات سالفة الذكر من خلال تقييم نتائج استطلاعات الرأي العالمية حول الولايات المتحدة بصورة دورية وإعداد خطط سنوية للتعامل مع سلبيات السياسة الخارجية الأمريكية، والارتقاء بقدرات المؤسسات الأمريكية المختلفة المسؤولة عن تنفيذ أنشطة الدبلوماسية العامة، في ضوء التقييم المستمر لمدى نجاح تلك الأنشطة في تحقيق أهدافها.

على المستوى التنظيمي: تؤكد الدراسة على أهمية أن يقوم مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الدبلوماسية العامة والاتصال الاستراتيجي، بتوجيه جهود مختلف المؤسسات المساهمة في الدبلوماسية العامة، بحيث يكون مسؤولاً عن التنسيق فيما بينها وتوزيع الأدوار مع التركيز على مفهوم الترابط العالمي الاستراتيجي (*Global Strategic Engagement*)، كأحد أهم آليات مواجهة التهديدات الدّولية، كما يجب أن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتعيين مسؤول عن الدبلوماسية العامة في كل مكتب إقليمي للوزارة وزيادة عدد موظفي السفارات الأمريكية المتخصّصين في الدبلوماسية العامة.[1]

وأكد تقرير "مكتب محاسبة الحكومة" GAO (*The Government Accountability Office*) الذي أصدره في مايو 2006، اهتمام كبار مسؤولي الخارجية الأميركية، وعلى رأسهم وزيرة الخارجية السابقة **كوندوليزا رايس (*Condoleezza RICE*)** ومساعدتها لشؤون الدبلوماسية العامة **كارين هيوز (*Karen HUGHES*)**، ببرامج الدبلوماسية العامة وبجهود أميركا لتحسين صورتها في العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار قامت **رايس** بإعادة توزيع الدبلوماسيين الأميركيين حول العالم بهدف زيادة عددهم في العالم الإسلامي.

أما **كارين هيوز** – وهي مستشارة سابقة للرئيس الأميركي– فجاء تعيينها كمسؤولة عن برامج الدبلوماسية العامة كعلامة على حرص الإدارة على هذه البرامج، وقد أعطت **هيوز** لبرامج الدبلوماسية العامة مسحة من الاهتمام والحرص على النجاح. وقد زاد الإنفاق على برامج الدبلوماسية العامة

[1] **محمد عبد الله يونس**، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، مرجع سابق.

الأميركية بنسبة 21% بين عامي 2004 و2006، وذهبت النسبة الأكبر من هذه الزيادة إلى البرامج الموجهة للعالم الإسلامي.

على الجانب الآخر يوضِّح التقرير أن جهود الولايات المتحدة لتحسين صورتها في العالم الإسلامي تواجه تحديات كبيرة لنوعين من الأسباب:

النوع الأول خارج عن إرادة القائمين على برامج الدبلوماسية العامة الأميركية وهو أن خططهم ومبادراتهم تحتاج لفترة طويلة من التطبيق قبل أن تؤتي ثمارها. كما أنهم يدفعون ثمن برامج ورؤى دبلوماسية وضعت في الماضي، ففي أواخر التسعينيات قامت الحكومة الأميركية بتقليل أهمية ودور برامج الدبلوماسية العامة، وذلك بدمج الهيئة الأميركية للمعلومات بالخارجية الأميركية.[1]

وكانت هذه الهيئة ذات خبرة واسعة في مجال الدبلوماسية العامة خلال الحرب الباردة وكانت لديها خطط ورؤى مفصلة، ولكن الإدارات الأميركية السابقة رأت أن انتصار أميركا في الحرب الباردة قلل من الحاجة إلى جهود الهيئة فتم دمجها في وزارة الخارجية وتم التقليل من أهميتها وإضعاف تراثها.

ومن بين هذه التحدِّيات كذلك عدم تمكن الدبلوماسيين الأميركيين من لغات العالم الإسلامي، إذ يشير التقرير إلى أن 30% من مناصب الدبلوماسية العامة في العالم الإسلامي يشغلها موظفون لا يمتلكون القدرات اللغوية المناسبة، كما أن طول مدة بعثات الدبلوماسيين الأميركيين هناك تقل في المتوسط عن طولها في دول العالم الأخرى، مما يضعف قدرة الدبلوماسي الأميركي على فهم ثقافة البلد المسلم الذي يعمل فيه وفهم كيفية التواصل مع شعب ذلك البلد.

كما يشير إلى ضعف إقبال الدبلوماسيين الأميركيين على الخدمة في بلدان العالم الإسلامي مقارنة بدول العالم الأخرى، ويشير أيضا إلى المخاوف الأمنية التي تحوّل بعض السفارات الأميركية في بعض بلدان العالم إلى قلاع يصعب الوصول إليها بدلا من أن تكون أبوابها مفتوحة ترحّب بالجميع.

الجزء الثاني من التحِّيات التي تواجه برامج الدبلوماسية العامة الأميركية بمتناول أيدي القائمين على تلك البرامج، ولكنهم عجزوا نسبيا عن تحقيقه، وهو جزء يتعلق بخطة تحسين الصورة الأميركية في العالم الإسلامي وعناصرها وأسلوب تطبيقها. وهنا يشير التقرير إلى أن أي خطة علاقات عامة ودعاية ناجحة لابد أن تتكون من عناصر خمسة رئيسية، وهي: تحديد هدف الاستراتيجية ورسالتها والرسائل الإعلامية التي تريد إيصالها للجمهور المستهدف، وتحديد الجمهور المستهدف بقطاعاته وفئاته المختلفة، وتطوير استراتيجية مفصلة تحدد سبل الوصول إلى الجمهور المستهدف وإقناعه برسالة الحملة.

---

[1] **علاء بيومي**، "الدبلوماسية العامة الأمريكية"، (عرض لتقرير مكتب المحاسبة الأميركي (GAO) لسنة 2006)، في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FCAB1DB9-2F99-4EA1-AAB4-04D85A27E854.htm [10/09/2010];

أما تقرير "مكتب محاسبة الحكومة" GAO لسنة 2007، الذي أصدره في 26 أبريل 2007، حول تقييم جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية. فقد تضمن عددا من الانتقادات المهمّة حول أداء تلك الدبلوماسية. من بين أهم هذه الانتقادات:

1. غياب استراتيجية واضحة للتنسيق بين الوكالات والهيئات المعنية بتنفيذ الدبلوماسية العامة: ففي 8 أبريل 2006 أنشأ الرئيس الأمريكي "لجنة تنسيق الدبلوماسية العامة والاتصالات الاستراتيجية" (*Coordination Committee on Public Policy and Strategic communication*)، برئاسة مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية العامة، بهدف التنسيق بين أنشطة الوكالات ذات الصلة بما في ذلك تطوير استراتيجية مشتركة عابرة للهيئات والوكالات ذات الصلة بأنشطة وبرامج الدبلوماسية العامة. ولكن هذه الاستراتيجية لازالت [حتى كتابة التقرير] تحت الإعداد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تفتقد لاستراتيجية وأدوات فاعلة للتأكد من أن الشعوب المستقبلة للمساعدات الأمريكية على علم بأن تلك المساعدات تأتي من الولايات المتحدة، وأنه يتم تمويلها من الضرائب التي يدفعها المواطن الأمريكي. في مارس 2007 قامت معظم المؤسسات الأمريكية ذات الصلة بالمساعدات الخارجية بوضع عدد من الإجراءات والشروط التي تضمن الترويج لتلك المساعدات، إلا أن هذا الترويج قد يواجه بعض المشكلات منها عدم وجود استراتيجية محدّدة للتأكد من أن تلك الإجراءات تؤدي بالفعل إلى الترويج لتلك المساعدات. أضف إلى ذلك أنه لا يوجد دليل إرشادي متكامل وتفصيلي لكيفية الترويج لتلك المساعدات وضمان علم الشعوب المستهدفة والمستقبلة بمصدر هذه المعونات.

2. عدم وضوح الارتباط بين أهداف وأدوات تنفيذ الدبلوماسية العامة: في عام 2005 قامت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية بوضع إطار استراتيجي لجهود الدبلوماسية العامة، ضمّ ثلاثة أولويات أساسية هي: أن تطرح الدبلوماسية العامة أمام الشعوب المستهدفة مجموعة من الآمال والطموحات يتم ربطها بمجموعة القيم الأمريكية الأساسية؛ وتهميش المتطرفين؛ وأخيرا تشجيع التفاهم المتبادل حول القيم والمصالح المشتركة بين الشعب الأمريكي وشعوب العالم الأخرى من مختلف الثقافات. وقد حدّدت مساعدة وزيرة الخارجية مجموعة من الأدوات لتنفيذ تلك الاستراتيجية، على سبيل المثال الارتباط (*Engagement*)، المبادلات، التعليم، التقييم. ولكن وزارة الخارجية لم تقدم دليلا مكتوبا حول كيفية استخدام هذه الأدوات الخمس لتحقيق أهداف الدبلوماسية العامة.

3. تفتقد برامج الدبلوماسية العامة إلى القواعد المنهجية المعروفة في صياغة تلك البرامج، والتي تبدأ بتحديد الرّسالة الجوهرية من البرنامج المطبق، وتحديد الجمهور المستهدف في البرنامج، وتطوير استراتيجيات وتكتيكات تفصيلية لتوصيل الرسائل المطلوبة إلى الجمهور المستهدف، وتطوير وتطبيق خطة اتصال تضمن تحقيق الهدف الرئيسي للبرنامج والرسالة المطلوبة إلى الجمهور المستهدف، والتقييم المستمر للبرنامج في ضوء أهدافه الرئيسية، وأخيرا إعادة صياغة الرسالة والاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة.

4. اتجه "مجلس أمناء البث" بداية من عام 2001 إلى تطبيق استراتيجية للبث الدّولي تقوم على توسيع الجهور المستهدف إلى أكبر درجة ممكنة، خاصّة في الأقاليم ذات الأولوية بالنسبة للحرب ضدّ الإرهاب. وقد أدى هذا التوجه إلى استحداث بعض الشبكات والإذاعات مثل إذاعة "سوا"، وتليفزيون "الحرة"، إلا أن الاستطلاعات والدراسات الميدانية تشير إلى عدم تحقق هذا الهدف حتى الآن. فقد انتهى "مكتب محاسبة الحكومة" في مراجعة له لشبكات بث الشرق الأوسط في أغسطس 2006 تبين له أن معدلات استماع راديو "سوا" ومعدلات مشاهدة تليفزيون "الحرة" لازالت دون المستوى المطلوب. ويُوصي التقرير هنا بضرورة اهتمام تلك الشبكات بإجراء البحوث الميدانية للوقوف على آليات توسيع جمهورها.

5. عدم الاستغلال الأمثل للمخصّصات المالية: على الرّغم من أن تقارير عدّة حول الدبلوماسية العامة قد أوصت بزيادة الإنفاق على برامج الدبلوماسية العامة وزيادة حجم المخصّصات المالية لتلك البرامج، إلا أن هذه المخصّصات لم يمكن توظيفها بشكل جيد لأسباب عديدة، أهمها نقص الإطارات وعدم كفاية عدد الموظفين المخصّصين لتلك البرامج، فقد أشار الكثير من مسئولي السّفارات الأمريكية في الخارج إلى أن العدد الحالي من الموظفين في برامج الدبلوماسية العامة لا يسمح لهم بالاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة. ووفقا لوزارة الخارجية الأمريكية بلغ عدد المواقع الوظيفية المخصّصة للدبلوماسية العامة 887 موقعا وظيفيا حتى 31 مارس 2007، ولكن 22% من هذه المواقع لازالت فارغة (199 موقعا).[1]

6. نقص الموظفين الذين يجيدون لغات المجتمعات المحلية التي يعملون داخلها، وهي المشكلة الأكثر إلحاحا ووضوحا في حالة المجتمعات الإسلامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص. فقد أشار تقرير مجلس محاسبة الحكومة في مايو 2006 إلى أن 30% من المواقع الوظيفية في مجال الدبلوماسية العامة في الدول الإسلامية تم شغلها من قبل موظفين لا تتوفر فيهم الشروط والمهارات اللغوية المطلوبة، مقارنة بنحو 24% في المتوسط بالنسبة لباقي الأقاليم. وتصبح

[1] **محمد فايز فرحات**، "مشاكل الدبلوماسية العامة الأمريكية"، عرض لتقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (GAO) لسنة 2007، في: www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/370.htm.[18/10/210];

المشكلة أكثر وضوحا وإلحاحا في حالة الدول العربية، إذ يشير التقرير إلى أن 36% من المواقع الوظيفية في مجال الدبلوماسية العامة يتم شغلها بواسطة موظفين لا يجيدون التحدث باللغة العربية بالمستوى المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم هؤلاء لا يجيدون الحوار والتفاعل مع الإعلام العربي، أو المشاركة في الجدل العام باللغة العربية[1].

نستنتج أن الوسائل الاتصالية الأمريكية يمكن أن تكون أكثر فعالية في قضايا دون غيرها، فالصّورة الذهنية للولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية، تبدو بعيدة عن أي تأثير محتمل مهما كانت الرسائل الاتصالية. فالقضية ليست مهارة الدفاع عن مواقف الولايات المتحدة، بقدر ما هي تاريخ طويل من الانحياز المبالغ فيه ضدّ ما يعتبره العرب قضاياهم الجوهرية.

إن القضية الفلسطينية لا تزال القضية الأهم في العلاقات العربية الأمريكية، وطالما أصرّت الإدارة الأمريكية على تجاهل هذا الملف، والتصرّف بانحياز كامل لصالح الطرف الإسرائيلي، فإن فرصة تحسين الصورة الأمريكية لدى الرأي العام العربي و الإسلامي ستكون ضعيفة للغاية، فسلبية المشاعر العربية والإسلامية ليست راجعة إلى التباس في الفهم من جانب العرب، بقدر ما هي راجعة إلى قبح الصورة عند الأمريكيين، لذلك فإن كان مطلوبا بذل أي جهد لتحسين الصورة على الجانب العربي، فإن الجهد الأكبر مطلوب بذله من الجانب الأمريكي لتصحيح السياسات والمواقف التي شوّهت صورة الولايات المتحدة.

ثانيا/ سيناريو تفعيل الدبلوماسية العامة الأمريكية:

أضحت البيئة العالمية غير مواتية لتحقيق الولايات المتحدة لمصالحها الحيوية نتيجة استياء الرأي العام العالمي من السياسات الأمريكية المتعارضة مع القيم الرّاسخة التي طالما روّجت لها الولايات المتحدة كثوابت لسياستها على الصعيد الخارجي مثل الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والتعددية واحترام الآخر.

وُيستدل على ما سلف ذكره بنتائج استطلاعات الرأي التي أجريت في عام 2008 والتي كشفت عن اعتقاد غالبية من تم استطلاع آرائهم في 23 دولة من جانب مركز خدمات استطلاع الرأي العالمي التابع لهيئة الإذاعة البريطانية (*BBC World Service Poll*)، أن الولايات المتحدة تؤثر بصورة سلبية في العالم أكثر من كوريا الشمالية، ومن بينهم حوالي 62% ممن تم استطلاع آرائهم في كندا و72% في ألمانيا و58% في أستراليا و53% في بريطانيا، في حين أشار حوالي 64% ممن شملهم ذلك الاستطلاع في تركيا إلى أن الولايات المتحدة تمثل التهديد الأكبر لدولتهم في المستقبل. ولا يعتقد بأن

[1] نفس المرجع.

الحرب الأمريكية على الإرهاب كانت لحماية أمن الولايات المتحدة سوى حوالي 9% ممن شملهم الاستطلاع في مصر و12% في باكستان و19% في المغرب، بينما اتجهت غالبية الآراء نحو تأكيد أن هذه الحرب تهدف للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط عسكريًا وتجزئة العالم الإسلامي.

يمكن تفسير تلك التوجهات المناوئة للولايات المتحدة في ضوء وجود إشكالية تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في تعارضها مع القيم المجتمعية الأمريكية، خاصة سياسات مثل إسقاط نظام **صدام حسين** والحرب على العراق واحتجاز المتهمين دون محاكمة في معتقل "غوانتانامو" والموقف الأمريكي من التغيّر المناخي والمحكمة الجنائية الدولية.[1]

استوجب على الولايات المتحدة الأمريكية تفعيل نشاط دبلوماسيتها العامة، بعدما أدركت عدم جدوى استخدام القوة من أجل تحقيق مصالحها في المناطق الحيوية، وهذا ما لوحظ في العهدة الثانية للرئيس **ووكر بوش** وخلال حكم الرئيس **باراك أوباما**، حيث توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة أن العنف و الإرهاب سببه الأنظمة الديكتاتورية و في الوطن العربي، التي لا تسمح لشرائح معينة من المجتمع بممارسة حقوقها السياسية، فاعتقدت أن تشجيع الديمقراطية و الحكم الراشد سيقضي على الإرهاب وأعمال العنف، بالإضافة إلى أن ذلك سوف يحقق لها مصالح متعددة في شتى المجالات. ومن هنا أدركت الولايات المتحدة أنه لا توجد وسيلة أنفع لتحقيق هذا الهدف، وتملك القدرة على الإقناع مثل الدبلوماسية العامة.

بما أن الرئيس الحالي للولايات المتحدة **باراك أوباما** يدرك تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة بسبب إتباع الإدارة السابقة لسياسات أدت إلى تدني تأييد الولايات المتحدة على المستوى العالمي، لاسيما عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أكد في خطاب تنصيبه في 20 يناير 2009 ما يلي: ((بالنسبة إلى العالم الإسلامي، إننا ننشد طريقًا جديدًا إلى الأمام، يرتكز على المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل. ولشعوب الدول الفقيرة، نتعهد بالعمل إلى جانبكم لجعل مزارعكم تزدهر وجعل المياه النظيفة تتدفق، وتغذية الأجسام الجائعة وإشباع العقول المتعطشة. ولتلك الدول الشبيهة ببلدنا التي تتمتع بوفرة نسبية، نقول: لم يعد في استطاعتنا ألا نأبه للمعاناة خارج حدودنا، ولا أن نستهلك موارد العالم دون اعتبار للنتائج. ذلك أن العالم قد تغير، ويجب أن نتغير معه)).[2] فعلى أمله في استعادة الصّورة الدّولية للولايات المتحدة، من المنتظر أن يقوم الرئيس **باراك أوباما** بتفعيل أنشطة الدبلوماسية العامة.

---

[1] **محمد عبد الله يونس**، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، مرجع سابق.

[2] Los Angeles Times , Official text of Barack Obama's inaugural address, January 20, 2009, in: http://latimesblogs.latimes.com/washington/2009/01/inaugural-speec.html; [08/10/2011].

كما أن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي، التي أعلن عنها الرئيس **أوباما**، أكدت على تفعيل الدبلوماسية العامة والتخلي عن اللجوء المبالغ فيه للقوة، كما كان الحال في السنوات الماضية. فقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلنتون** (***Hillary Rodham CLINTON***) حاجة الولايات المتحدة لاستخدام قوتها الدولية بعيدا عن النموذج العسكري، وأشارت إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استخدام قوتها الدولية، لكن "بشكل مختلف"، ولا يمكنها الاعتماد فقط على ما وصفته "بالنموذج العسكري للدبلوماسية". حيث قالت: ((نحن لسنا أقل قوّة لكننا بحاجة إلى استخدام قوتنا بأشكال مختلفة، فنحن الآن نتحوّل من الاستخدام و التطبيق المباشر للقوة إلى مزيج أكثر تطوّرا، يتمّ خلاله استخدام القوة و النفوذ بشكل غير مباشر. لذلك فإن القوة الذكية ليس مجرّد شعار، إنما في الواقع تعني شيئا)).[1] وهذا يدل على أن الولايات المتحدة ستقوم في المستقبل القريب بتفعيل وتطوير أداء الدبلوماسية العامة، على غرار أشكال الدبلوماسية الأخرى، باعتبار الدبلوماسية العامة أحسن وسيلة لاستخدام القوة الذكية.

ستكون الحاجة للدبلوماسية العامة ملحة مستقبلا لاستعادة المكانة الدولية للولايات المتحدة وتحسين صورتها، في ضوء متغيرات محورية أهمها:

أولاً: انتشار الديمقراطية على المستوى العالمي، بما يعني أن توجّهات الرأي العام في كل دولة تؤثر بصورة مباشرة على سياسات الساسة المنتخبين تجاه الولايات المتحدة.

ثانيًا: تصاعد التحدّيات عالمية النطاق التي تتجاوز آثارها السلبية الحدود السياسية للدول فرادى مثل تغير المناخ والتلوث والإرهاب ونشاط شبكات الجريمة المنظمة وتدفق اللاجئين، بما جعل مقولات وحدة المصير البشري حقيقة واقعة في ضوء ما تفرضه مواجهة هذه المشكلات من ضرورة تضافر الجهود الدولية الجماعية.

ثالثًا: سعي التنظيمات الإرهابية لنشر الأفكار والأيدولوجيات المتطرّفة، بحيث لم يعد التصدّي لتلك التهديدات بالوسائل العسكرية وحدها مُجديًا، بما يجعل التصدي لتلك الأفكار بمنظومة فكرية مضادّة حيويًّا لتقويض الدعائم الفكرية التي تستند إليها التنظيمات الإرهابية في حشد التأييد واستقطاب عناصر جديدة لصفوفها.

رابعًا: ثورة الاتصالات والمعلومات التي أضحت تحتم تنويع وسائل التواصل مع الرأي العام العالمي لتوصيل الرؤى والمواقف الأمريكية عبر وسائط متنوعة.

---

[1] **علي صلاح**، "هل تغير أمريكا حقا إستراتيجيتها الأمنية؟"، في:
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/05/28/100874.html.[14/09/2011];

خامسًا: صعود فاعلين دوليين جُدد ذوي تأثير متنامي في النظام الدّولي سواءً كانوا دولاً مثل الصين أو تكتلات دولية مثل الاتحاد الأوروبي؛ أو وسائل إعلام عالمية الانتشار مثل قناة الجزيرة و CNN، التي يشاهدها حوالي ملياري شخص يوميًّا في مختلف أنحاء العالم؛ أو الشركات دولية النشاط، بما يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تتعامل مع تلك المتغيرات للحفاظ على مكانتها في النظام الدولي.[1]

إن تفعيل الدبلوماسية لم يعد يرتبط فحسب بزيادة المخصّصات المالية الخاصة بها، أو إعادة تأهيل القائمين على تنفيذها بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها: حاجة الإدارة الأمريكية الجديدة للاستعانة بعدة وسائل بصورة متزامنة للتغلب على أوجه القصور الهيكلية، التي أدّت لإعاقة تحقيق الدبلوماسية العامة لأهدافها في عهد إدارة الرئيس الأسبق **جورج ووكر بوش**، بحيث يتحقق التواصل مع شعوب الدول المختلفة على أساس فهم أكثر واقعية للقيم المجتمعية السائدة في كل منها، والمصالح المشتركة التي يمكن الإفادة منها.[2]

كما أن التطوّر الهائل في وسائل الإعلام والاتصال وقدرة كل الأشخاص على الوصول إلى المعلومات بطرق سهلة وسريعة، سيحتم مستقبلا على الولايات المتحدة عدم تخليها على الدبلوماسية العامة لمواجهة المعادين و الناقمين من السياسات الأمريكية، ولمنافسة الدبلوماسيات العامة للدول الكبرى الأخرى كالصين والاتحاد الأوروبي..، بل ستعمد إلى تطويرها وتكيف جهودها بما يلائم المستجدات الراهنة. وتسريبات موقع "ويكيليكس" (*Wikileaks*) خير مثال على ذلك، حيث أن الوثائق السّرية التي نشرت في هذا الموقع، التي تخص العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع مختلف البلدان، والتي مكنت كل من يريد الاطلاع على أسرار السياسة الخارجية من ذلك وبسهولة، حيث أربك هذا الموقع الخارجية الإدارة الأمريكية، وجعلتها تسعي بشتى الطرق لاعتقال مدير ومالك الموقع **جوليان أسانج** (***Julian ASSANGE***)، والذين كانوا يساعدونه في الحصول على الوثائق. فقد كشفت هذه الوثائق أن الولايات المتحدة لا تتحرك إلا لتحقيق مصالحها أو الحفاظ عليها، وإن دعا ذلك إلى التخلي عن المبادئ والشعارات التي ترفها عن حرية الرأي والديمقراطية وحقوق الإنسان، وسياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها في علاقاتها مع الدول الأخرى، وهذا ما سيزيد من تدهور صورة الولايات المتحدة ومكانتها.

من المحتمل أن تزيد الولايات المتحدة وتكثف من نشاط الدبلوماسية العامة، لاحتواء مثل هذه الأزمات المفاجئة في المستقبل، إن لم نقل أنه يجب عليها اعتماد دبلوماسية عامة وقائية -إن صحّ التعبير-.

---

[1] **محمد عبد الله يونس**، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، مرجع سابق.
[2] **محمد عبد الله يونس**، "مؤسسة جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة"، (تقرير واشنطن)، في: www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/1412.htm.[12/09/210];

فقد جاء "الربيع العربي" وثوراته ليهيئ الطريق لتفعيل الدبلوماسية العامة الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة كانت سبّاقة في الوقوف إلى جانب الشعوب الذين ثاروا ضدّ حكامهم في المنطقة العربية، رغم أن أغلب هؤلاء الحكام كانوا حلفاء للولايات المتحدة قبل حدوث هذه الثورات، من أجل استمالة هؤلاء الشعوب والتأثير فيهم، وتصحيح أخطائها السابقة.

إن الثورة في وسائل الاتصال جعلت الحكومات تهتم و تركز على الشعوب أولا، لما أصبح للأفراد والجماعات من قدرة على التعبئة و التأثير والحصول على المعلومات..، دون الرجوع إلى المؤسسات الرسمية وهذا ما أصبح يشكل خطرا على الحكومات خاصة غير الشرعية و الفاشلة منها، ويكفي أن تتحرك مجموعة من الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حتى يربك ذلك الحكومة ويجعلها تتخذ إجراءات صارمة وترفع درجة التأهب، فقد صرّح الرئيس **باراك أوباما** في الكلمة التي ألقاها يوم 19 مايو 2011، بخصوص الثورات العربية قائلا: ((إن القنوات الفضائية والانترنت توفر نافذة على العالم، عالم يحقق انجازات مدهشة في أماكن مثل الهند واندونيسيا والبرازيل)). وتابع قائلا: ((إن الهواتف النقالة وشبكات التواصل الاجتماعي تسمح للشباب بالتواصل [..] إن جيلا جديدا انبثق وصوته يقول لنا أنه لا يمكن رفض التغيير)).[1]

هذا تأكيد منه على مدى أهمية وسائل الاتصال والإعلام الجديدة في عالم اليوم. ومنه يمكن القول أن الولايات المتحدة إن أرادت أن تبقي على هيمنتها وقيادتها للعام فلابد لها من تطوير أنشطة الدبلوماسية العامة وهياكلها، بما يواكب التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

ثالثا/ سيناريو تراجع نشاط الدبلوماسية العامة الأمريكية:

رغم أن هذا السيناريو أقل احتمالا مقارنة بالسيناريو الأول، إلا أن ما جعلنا نورد هذا الاحتمال هو تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرابة الأربع سنوات، التي وضعت العالم كله في أزمة مالية، وما سبّبه ذلك من ضغط شعبي على الإدارة الأمريكية، جراء تدني المستوى المعيشي، والظروف الاجتماعية الصّعبة التي يمر بها المجتمع الأمريكي، بسبب تسريح الكثير من الموظفين. حيث أن معظم المواطنين الأمريكيين يرون أن الإدارة السابقة برئاسة **ووكر بوش**، قد أثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي بتوجهها العسكري وتركيزها على السياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية، التي يراها الشعب الأمريكي أهم من السياسة الخارجية.

فاستخدام الولايات المتحدة للسندات من أجل سيطرتها على الاقتصاد، والتأثير والتحكم في كمية النقود المتداولة في المجتمع، وتغطية العجز الذي سببته تكاليف الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة.

[1] "باراك أوباما يؤكد أن بلاده ستدعم الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مرجع سابق.

وقد أسرفت الإدارة الأمريكية في استخدام هذه الوسيلة في السنوات الأخيرة لتمويل النفقات العسكرية المتزايدة بسبب الحرب في العراق وأفغانستان، مما أوقع الخزينة الأمريكية تحت طائلة ديون كثيرة يحتاج تسديدها إلى سنين طويلة، ولم تعتقد الحكومة بخطر مثل هذا الأمر طالما أن الحكومة تضخ النقود اللازمة لتحريك الاقتصاد. ومن الطبيعي أن يؤدي ضخ النقود غير المحسوب إلى ارتفاع الأسعار ليس في الولايات المتحدة وحدها بل في كل أنحاء العالم بفعل شبكات المصارف المتداخلة بين دول العالم، وقد استفادت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات من حالة رفع الأسعار لتحقق المزيد من الأرباح.[1]

كما أن الانتقادات الكبيرة الموجّهة من قِبل الخبراء والمراقبين لفشل مؤسسات الدبلوماسية العامة الأمريكية، وعدم نجاحها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الإعلامية، حيث أكدت استطلاعات الرأي والدراسات المتعددة فشل قناة "الحرة" وإذاعة "سوا" في استقطابها للجمهور العربي، رغم المبالغ المالية الكبيرة المخصصة لهما من قبل الكونغرس الأمريكي، فالشعب الأمريكي يرى أن أمواله تُصرف في مشاريع وبرامج فاشلة، والأجدر أن تصرف هذه الأموال في تحسين المستوى المعيشي للمواطن الأمريكي.

فقد ركزت الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي، التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي **باراك أوباما**، على عدّة جوانب اقتصادية هامة في رسالة للناخب الأمريكي بأن هذه الإدارة وعت الدرس جيدا، وهي في ذلك تنسجم مع العقلية الأمريكية التي لا تهتم بأي شيء خارج حدودها الجغرافية، ما دام لن يؤثر بشكل مباشر على حياتها ورفاهيتها ورغد عيشها، والذي سحب منها في الفترة الأخيرة، وباتت التساؤلات كثيرة في الشارع الأمريكي حول هل حقا المعارك في أفغانستان والعراق ضرورية لحفظ أمننا أم من الأفضل أن نقوي دفاعاتنا الأمنية الداخلية؟ وتأتي هذه التساؤلات من تكرار الكشف عن مخططات تستهدف الداخل الأمريكي، وهو ما يزيد القناعة بأن الخسائر التي لحقت بالجنود الأمريكيين في هذه المناطق كانت بلا مقابل.[2]

ومنه يمكن أن يؤثر هذا الوضع الذي تمرّ به الولايات المتحدة مستقبلا على برامج الدبلوماسية العامة الأمريكية، وقد يدفع هذا الوضع الإدارة الأمريكية إلى تخفيض المخصّصات المالية لهذه البرامج، أو ربما التخلي عن بعضها نهائيا، فقد وردت بعض الإخبار عن نية الإدارة الأمريكية في غلق قناة "الحرة" – كما ذكرنا سابقا-، فهذا سيؤثر سلبا على جهود الدبلوماسية العامة الأمريكية ويجعل نشاطاتها تتراجع.

---

[1] **معين حمد العماطوري**، "انعكاس الأزمة الاقتصادية على السياسة الأمريكية"، في:
http://www.esyria.sy/esuweda/index.php?p=stories&category=directions&filename=200903131725011
;[12/10/2011] ، نقلا عن: **حسين القاضي**،"السياسة الأمريكية بين الأزمة الاقتصادية والقواعد العسكرية"، محاضرة ألقيت بدار الأسد للثقافة، اللاذقية (سوريا).

[2] **علي صلاح**، مرجع سابق.

ربّما بعد أن تتأكد الإدارة الأمريكية أن أسباب المشاعر العدائية تجاه لولايات المتحدة من قبل الشعوب العربية والإسلامية، ليس سببها نقص فهم من هذه الشعوب للولايات المتحدة وسياساتها. بل إن هناك قضايا محورية وتجاوزات من قبل الولايات المتحدة في حق هذه الشعوب، كانت سببا في تدهور صورة الولايات المتحدة الأمريكية في أذهان الشعوب الإسلامية. فإذا قامت الولايات المتحدة مستقبلا بتسوية هذه القضايا العالقة، كالتعجيل في الخروج من العراق وتوقيف الحرب على أفغانستان؛ والاعتراف بحق حركة حماس بالدفاع عن أرضها وعدم وصفها بالمنظمة الإرهابية.

فلو وقفت الولايات المتحدة في صف الفلسطينيين الذين يسعون للاعتراف بالدولة الفلسطينية ومنحها العضوية في الأمم المتحدة، فتصرّفها بعدالة أو على الأقل بالحياد في التعامل مع القضية الفلسطينية، سيحقق لها ذلك نجاحا كبير في تحسين صورتها ليس في العالم الإسلامي فحسب، وإنما في العالم كله.

و العكس –وهذا ما هو مرجح- من خلال عدم استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، حيث ترى الإدارة الأمريكية على لسان رئيسها، أنه يجب تحقيق السلام أولا ثم مرحلة قيام الدولة الفلسطينية. وطبعا فإن هذا الموقف – رغم عدم منطقيته- ناجم عن ضغط اللوبي اليهودي على الإدارة الأمريكية، لعدم قبول إسرائيل بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967. ستبقى النظرة السلبية للولايات المتحدة الأمريكية من قِبل الشعوب الإسلامية، وحتى الأعمال العدائية من قِبل المتطرفين ضدّ كل ما هو أمريكي. فالمشكلة لا تكمن في غياب الفهم الصحيح من طرف الشعوب المسلمة، وإنما في تعامل الطرف الآخر (الولايات المتحدة) مع قضايا هذه الشعوب.

خلاصة:

الدّبلوماسية العامة هي وسيلة من الوسائل غير المباشرة، لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المناطق التي لدى الولايات المتحدة مصالح حيوية فيها. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق الأكثر حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، حيث تؤثر هذه المنطقة بصورة مباشرة على مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي.

وقد أضحت البيئة العالمية غير مواتية لتحقيق الولايات المتحدة لمصالحها الحيوية، خاصة في الشرق الأوسط، بسبب استياء الرأي العام لهذه المنطقة من السياسات التي انتهجتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي تتعارض مع القيم التي طالما روّجت لها الولايات المتحدة، كالديمقراطية، الحكم الراشد، التعددية، احترام حقوق الإنسان ...الخ.

أدى هذا الوضع إلى زيادة الاهتمام بالدبلوماسية العامة وتكثيف نشاطها وتفعيل برامجها، لتحقيق التواصل الأمريكي مع الشعوب العربية والإسلامية خاصة، والتأثير في هذه الشعوب في الاتجاه الذي يخدم المصالح الأمريكية. كما أنيط بالدبلوماسية دورا مهما لاستعادة المكانة الدولية والصورة الحسنة للولايات المتحدة.

عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام عدد من البرامج، يتم تنفيذها من خلال وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة، على غرار البث التلفزيوني والإذاعي والصحافة، وذلك من خلال إنشائها لإذاعة "سوا" و "فردا"، وقناة "الحرة"، والاهتمام بتحقيق أهداف الدبلوماسية العامة وتحسين الصورة من خلال الرسائل الاتصالية في مواقع الهيئات الرسمية الأمريكية وصحافة إلكترونية وغيرها.

إضافة إلى البرامج الأخرى كبرامج المساعدات الاقتصادية والمالية، والمساعدات الأمنية في مكافحة الإرهاب، والمساعدات السياسية كمشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط، و المساعدات الإنسانية والمشاركة بفرق الإغاثة..الخ. أيضا استخدام الوسائل و النشاطات الثقافية المختلفة (كالتبادل الأكاديمي و الصحافي والمهني، الإنتاج السينمائي، واستخدام الفنون و الرياضة..) للتعريف بالقيم الأمريكية والنوايا الحسنة للولايات المتحدة، ومن ثم تحسين صورتها، وبالتالي يساعدها ذلك ويسهل عليها تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة بما يخدم مصالحها وأهدافها، كما يجنب ذلك استهدافها في المستقبل من طرف الجماعات المتطرفة والرّاديكالية.

إلا أن هذه الجهود لم تنجح في تحقيق أهدافها بصورة كاملة، بسبب السياسات التي تستمر في تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط، والتي يعتبرها معظم شعوب هذه المنطقة سياسات خاطئة وغير أخلاقية، وتفتقد للنية الحسنة. فأغلب شعوب المنطقة يرون أن برامج الدبلوماسية العامة، التي جاءت بها الولايات المتحدة هي مجرد برامج دعائية، تخدم مصالحها الولايات المتحدة على حساب مصالحهم وحقوقهم، وأنه ليس للولايات المتحدة أي نية في تصحيح سياساتها في المنطقة.

الخاتمة

إن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتأثر بمخرجات النظام السياسي الأمريكي، فبعد دراستنا لملامح السياسة الخارجية الأمريكية، تم التوصّل إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بعدة أبعاد وعوامل، توجّه وتتحكم في استراتيجيتها العامة، مثل البعد الأمني والاقتصادي، بالإضافة إلى العامل الديني. كما أن صناعة القرار في السياسة الخارجية تتعرض لعدة تأثيرات وضغوطات المؤسسات والجماعات غير الرّسمية المختلفة، مثل الأحزاب، جماعات الضغط والمصالح، مراكز الفكر والبحوث، الشركات الكبرى، خاصة الشركات النفطية والحربية. وبالتالي تؤثر هذه المؤسسات والجماعات بصفة غير مباشرة على رسم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

كما أن تطور وسائل الإعلام والاتصال زاد من تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أصبح رضا الرأي العام وردود أفعاله تؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ أي قرار في السياسة الخارجية الأمريكية، أو حين رسم استراتيجية أو وضع برامج معينة.

هذا ما يجعلنا نستنتج أن النظام السياسي الأمريكي نظاما معقدا، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الأمريكية التي هي جزء من برامج هذا النظام تتأثر بعدة عوامل، منها الأمنية والاقتصادية خاصة، كما تؤثر في صناعة قرار السياسة الخارجية عدّة قوى ومؤسسات، بما يخدم أهدافها ومصالحها المختلفة.

ومنه فإن قرار السياسة الخارجية الأمريكية أو استراتيجيتها هي عبارة عن عملية توفيقية بين مصالح وأهداف المؤسسات الرسمية للدولة، وبين هذه المؤسسات والجماعات غير الرسمية، بما يخدم مصالح كلا الطرفين.

إن أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، من خلال موقع هذه المنطقة الجيو-استراتيجي الهام، وما لها من أهمية اقتصادية، لامتلاكها لأكبر نسبة من احتياطي النفط، إضافة إلى اعتبارها سوق كبيرة للدولة التي تسيطر على هذا الإقليم، لأن دول منطقة الشرق الأوسط في أغلبها دول ريعية، تعتمد على استيراد معظم المنتجات وعلى الاستثمارات الخارجية. إضافة إلى الأهمية الدينية والحضارية لهذه المنطقة.

كل هذا جعل من الولايات المتحدة تولي أهمية بالغة لمنطقة الشرق الأوسط، لما لها من مصالح حيوية في هذه المنطقة. فالوصول إلى الهيمنة على العالم، أو بناء الإمبراطورية الأمريكية العالمية يتطلب السيطرة على موارد العالم الطبيعية، خاصة النفط الذي يعد أهم الموارد الطبيعية في حياة

المجتمعات لحد الآن. وباعتبار منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أهم منابع هذا المورد الحيوي، فهذا يحتم على الولايات المتحدة الهيمنة على المنطقة وإيجاد حلفاء فيها لحماية مصالحها وعدم السماح للقوى الكبرى الأخرى أن تسيطر على هذه المنطقة.

لم تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط في التخطيط السياسي والاستراتيجي الأمريكي إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الولايات المتحدة تضطلع بممارسة مسؤولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية، وزادت هذه الأهمية حين بدأت الحرب الباردة بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي آنذاك.

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها روابط وعلاقات تجارية وسياسية مع دول الشرق الأوسط منذ ما يزيد عن قرنين من الزمن، إلا أن هذه العلاقة لم يكن لها اهتمام كبير من قبل الولايات المتحدة إلا بعد اكتشاف البترول في إيران سنة 1908، حيث أنه أثناء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من استنزاف قدر كبير من احتياطات البترول الأمريكي، بدأ اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط يكتسب أبعادا جديدة. وقد قامت الولايات المتحدة في هذه الفترة بمساندة الحلفاء في كل من مصر وفلسطين وإيران، كما حصلت شركات أمريكية عديدة على امتياز للتنقيب على البترول في البحرين سنة 1930، وفي المملكة العربية السعودية سنة 1933.

أما في فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تعاظمت أهمية منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتبرت المنطقة الاستراتيجية والحيوية الهامة التي سعى كلا الطرفان للسيطرة عليها، لأبعاد اقتصادية واستراتيجية وجيوسياسية.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين بعد أن أتاحت الفرصة أمام الولايات المتحدة لتحديد معايير "المحفز الاستراتيجي" الإرهاب العالمي من وجهة النظر الأمريكية، والذي تحتاج إليه الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية، لتسترجع مرة أخرى لهجتها القوية في سنوات الحرب الباردة "من ليس معنا فهو ضدنا". وتشير الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن الحرب على الإرهاب هو التحدي الحاسم الذي يواجه العالم الحالي، تماماً مثله مثل الكفاح ضدّ الشيوعية والفاشية تحديات الأجيال السابقة. أي أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصما استراتيجياً أو بلداً وحيدا أو متحالفاً عبر الحدود، وإنما بات خطر الإرهاب قادماً من قبل خلايا إرهابية مزروعة داخل البلدان المختلفة، مما يعني أن الجغرافيا السياسية أصبحت محور الارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة.

لكن هذا التوجّه العسكري للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أثر سلبا على استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث عاد عليها ذلك بخسائر اقتصادية، إضافة إلى التأثير السلبي على صورتها. هذا ما جعل من الولايات المتحدة تتبنى استراتيجية جديدة، تراجعت فيها عن الاستخدام المفرط للقوة، وقرّرت الاعتماد أكثر على الدبلوماسية والقوة الناعمة في تنفيذ استراتيجيتها وتحقيق أهدافها، وكان من بين ذلك طرح بعض برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، كمشروع الشرق الأوسط الكبير؛ والتفكير في الانسحاب مع العراق وأفغانستان.

هذا ما يثبت لنا صحّة الافتراض الثاني، بأن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح وأهداف متعددة في الشرق الأوسط، كالمواد الطاقوية وباعتبار المنطقة سوق تجارية مهمة، بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، ما جعل الولايات المتحدة تقوم برسم استراتيجية وترتيب أولويات للسيطرة على هذه المنطقة، وقد زاد تركيز الولايات المتحدة على النشاط الدبلوماسي بعدما اكتشفت عدم فاعلية استخدام القوة، وأن استعمالها سيهدد مصالحها المتعددة في المنطقة.

بعد اعتماد إدارة **جورج ووكر بوش** على منهج وسياسات القوة العسكرية، والضّربات الوقائية ضدّ أي دولة يُعتقد أنها تدعّم الإرهاب، وعسكرتها للسياسة الخارجية، أصبحت البيئة الدولية غير مواتية لتحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها الحيوية نتيجة استياء الرأي العام العالمي من السياسات الأمريكية المتعارضة مع القيم التي كانت تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية دوما، واعتبرتها كثوابت لسياستها على الصعيد الخارجي كالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. فقد أشارت عدة تقارير ودراسات إلى التأثير السلبي لنمو مشاعر الكراهية تجاه الولايات المتحدة على المصالح الأمنية الأمريكية.

قررت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تنشيط وتفعيل الدبلوماسية العامة، التي كان لها دور كبير في النجاح في استمالة العديد من الدول والشعوب إلى أيديولوجيتها واحتوائها للمد الشيوعي أثناء الحرب الباردة، بعدما تأكدت أن السبيل الأنسب للحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي عموما يكمن في فن الإقناع وجلب الآخرين إلى ثقافتها وليس بالقوة العسكرية، وذلك يكون بالاعتماد على القوة الناعمة ومقوماتها بدل القوة الصلبة.

لقد زادت أهمية هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية، خاصة في عهدة **جورج ووكر بوش** الثانية، كما أن الرئيس الحالي للولايات الأمريكية **باراك أوباما** يعتمد كثيرا على القوة الناعمة وأساليب الإقناع عكس سابقه الذي كان يعتمد التهديد في خطاباته.

إضافة إلى أن الترابط الاقتصادي والتطوّر الكبير الذي شهده العالم في وسائل الإعلام والاتصال، جرّاء الثورة الالكترونية الرقمية والإعلامية، وتزايد الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات، غير المحددة بهويتها السياسية أو الثقافية أو الحضارية، حيث أصبحت الدول تخشى على هويتها وثقافتها؛ كما أن الدول الكبرى أصبحت تسعى إلى نشر ثقافتها وحضارتها للحفاظ على مصالحها وزيادة الهيمنة.

كما أن لنظرية صدام الحضارات لصاحبها **صامويل هانتنغتون** - التي تعتبر نظرية أمريكية تبحث عن المصالح الإستراتيجية الأمريكية و تخدم هدف الهيمنة الأمريكية- دورا في تزايد أهمية الدبلوماسية العامة وتفعيل نشاطها. حيث يرى **هانتنغتون** أن تقارب المسافات ووسائل الاتصال، وزيادة التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة، يؤدي إلى زيادة الإدراك بالفروقات بين الحضارات؛ كما أن وسائل الإعلام الحديثة وأساليب الاتصال سوف تكون أحد أهم أسباب النزاعات والصراعات المستقبلية. هذا ما جعل الولايات المتحدة تفكر في نشر حضارتها ونمط ثقافتها على المستوى العالمي، وقررت استهداف الشعوب مباشرة، وتوظيف الوسائل الجديدة والمتطورة بهدف التأثير في ادراكات وعقليات الشعوب المستهدفة، بهدف انتصار حضارتها وخوفا من انتشار وسيطرة حضارات أخرى معادية.

هذا ما يثبت لنا بأنه قد أصبح للدبلوماسية العامة أهمية ودور كبيرين في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما نتج عنها من استخدام مفرط للقوة العسكرية الأمريكية، وشن الحرب على أفغانستان والعراق، حيث قرّرت الولايات المتحدة إعادة تفعيل هذا النوع من الدبلوماسية من أجل تمرير سياستها، خاصة في دول العالم الإسلامي، وجلب دول العالم إلى مواقفها والقبول بسياساتها، والعمل على تحسين صورتها.

من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ استمرار التعقد في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك يرجع لطبيعة النظام السياسي الأمريكي، حيث أن نظام الحزبين يُحدث تنافس كبير في اتخاذ القرارات داخل الكونغرس، إضافة إلى زيادة تأثير جماعات الضغط و المصالح ومؤسسات الرأي العام والشركات الكبرى..، على الأحزاب لتحقيق مصالح متبادلة، فدعم هذه الجماعات والمؤسسات لحزب معيّن في الانتخابات مثلا، يجعل من ذلك الحزب ملزما لمراعاة مصالح هذه المؤسسات و الجماعات داخل الكونغرس، من أجل الحفاظ على تأييدها له.
- ✓ استمرار أهمية منطقة الشرق الأوسط واستمرار التنافس بين القوى الكبرى للهيمنة على هذه المنطقة، فمادام النفط يشكل أهم مصدر للطاقة، وبما أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أهم احتياطي النفط، فإن أهمية المنطقة الاقتصادية ستدوم مادام النفط لم ينضب. لكن ذلك لا يلغي أهمية الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط، حيث أنها تتوسط قارات العالم الثلاث (آسيا،

أوروبا وإفريقيا) وتربط بينهم، فالمنطقة تحتوي على أهم المعابر المائية (مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس..). فمن يسيطر مباشرة أو بالوكالة على بوابات الشرق الأوسط المائية، يسيطر بالتالي على كل ما في الشرق الأوسط من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر.

- ✓ إن اعتماد الولايات المتحدة على الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط لتمرير سياساتها في المنطقة، بعد فشل وعدم فاعلية القوة العسكرية والعقوبات العسكرية في إصلاح الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط. سيزيد من أهمية الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية الأمريكية، ويزيد من الاعتماد على القوة الناعمة من أجل الهيمنة على المنطقة.

- ✓ لقد زادت أهمية وسائل الإعلام والاتصال، بعد التطور الهائل في وسائله وأنظمته خاصة في عصر الثورة الرقمية، حيث أصبح بإمكان أغلب شرائح المجتمع المختلفة الوصول إلى المعلومة والخبر بسرعة قصوى وفاعلية باستخدام الوسائط الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، وأصبح المجتمع يشارك في هذا التفاعل مباشرة. وهذا ما يجعل للدبلوماسية العامة مكانة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية مستقبلا، لأن الدبلوماسية العامة تعتمد على وسائل الإعلام والاتصال المتطورة، في نشر الأخبار والأفكار والثقافة والقيم الأمريكية، لأن هذه الوسائل تمكن من الوصول إلى المتلقي (الشعوب) مباشرة، دون المرور على حكومات الدول المستهدفة.

- ✓ إن تكاليف الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة أقل بكثير مقارنة باستخدام القوة الصلبة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية. إضافة إلى عدم قبول الشعوب بالتدخل العسكري، سيجعل ذلك من الدبلوماسية العامة وما تحققه من اختراق ثقافي، البديل الأمثل عن التدخل العسكري المباشر لتحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية.

- ✓ بسبب تطور وسائل الإعلام والاتصال، أصبحت الشعوب تطّلع على كل ما يهمها، من خطط أو قرارات مُوجّهة نحو دولهم، وبالتالي يجب أن تستخدم الدبلوماسية العامة لتهيئة الطريق لاتخاذ قرار معين، وترشيد أو تصحيح فهم هذه الشعوب للبرامج أو السياسات الموجّهة نحو دولهم.

- ✓ لقد أصبح للرأي العام دور بالغ الأهمية، خاصة بعدما شهدناه خلال فترة الثورات الشعبية في الدول العربية، أو ما يسمى بالربيع العربي، وهذا ما سيجعل من الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار، رضا الرأي العام وردود أفعاله تجاه سياستها الموجّهة نحو الشرق الأوسط.

وهذا ما يحتّم على الولايات المتحدة الاعتماد أكثر على القوة الناعمة ووسائل الدبلوماسية العامة، لكسب الرأي العام والتأثير فيه قبل اتخاذ أي قرار يخصّ دولهم.

- ✓ إن التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال والمنافسة الكبيرة في إيصال المعلومة بالطريقة التي يريدها كل طرف، سيجعل من الولايات المتحدة تسعى إلى زيادة المنافسة بتطوير وسائل الإعلام والاتصال المتنوعة المخصّصة للدبلوماسية العامة الموجّهة لدول الشرق الأوسط، والاعتماد أكثر على الوسائل الثقافية المتنوعة، لكسب تأييد شعوب المنطقة لبرامجها وسياساتها.

من خلال هذه الدّراسة تم التوصّل إلى أن للدبلوماسية العامة أهمية كبيرة، كما أن لها فاعلية كبيرة في تحقيق الأهداف عن طريق الإقناع، القائم على التوضيح وشرح البرامج، خاصة إذا كانت هذه البرامج قائمة على حسن النية لكيلا تجعل من الدبلوماسية العامة مجرّد دعاية كاذبة.

ومنه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات، يمكننا حصرها في إطارين، الأول هو مجالات الاستفادة من التجربة الأمريكية في مجال الدبلوماسية العامة؛ والثاني في وجوب التصدّي لبرامج للدبلوماسية العامة الأمريكية ومواجهتها.

في **الإطار الأول** يمكن الإشارة إلى أن الدول العربية والإسلامية بصفة عامة في حاجة إلى مثل برامج الدبلوماسية العامة الأمريكية، من أجل تحسين صورة الإسلام والمسلمين في أذهان الشعوب الغربية، بما يعود بالفائدة في مواجهة المخططات الغربية المرتبطة بالمنطقة العربية، حيث أن الرأي العام الغربي سيقف في وجه حكوماته في صالح الدول العربية بعد معرفته للحقيقة، سواء حقيقة الشعوب الإسلامية أو حقيقة المخططات والنوايا الغربية تجاه المنطقة.

إن الكثير من الشعوب الغربية لا تعرف الدِّين والحضارة الإسلاميين، فيعقدون أن الدين الإسلامي دين تطرّف وعنف وإرهاب، وأن المسلمين أعداء لهم وأنهم يتربصون بهم، وهذا بسبب الصور الذهنية السلبية التي كوّنتها بعض الدول الغربية في أذهان الشعوب الغربية. ومنه عندما تكون هناك مخططات وبرامج للدبلوماسية العامة، تضع من بين أهدافها التعريف بالدّين والحضارة الإسلامية، سيؤثر ذلك إيجابا على العلاقات بين الشعوب الإسلامية والغربية، وفي العلاقات بين الحكومات.

كما أن الدول العربية التي تسعى إلى لعب دور إقليمي ريادي، عليها أن تولي اهتماما للدبلوماسية العامة، وأن تستخدمها في وضع برامج من أجل تسهيل مهمة القيادة الإقليمية، حيث تقوم هذه البرامج بتوضيح النوايا والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما تعمل على التأثير وإقناع الرأي العام داخل الدول المعنية للقبول بسياساتها في المنطقة والقبول بتمثيلها إقليميا لدولهم.

أما **الإطار الثاني**، فيتمثل في وجوب التصدِّي لبرامج الدبلوماسية العامة الأمريكية ومواجهتها، عن طريق برامج مضادّة، لأن هذه البرامج التي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها ستؤثر على المدى المتوسط والبعيد على قيم وثقافة الدول العربية، وبالتالي على الحضارة الإسلامية والعربية ككل، فما نراه من تأثر للشباب العربي مثلا بالقيم والثقافة الأمريكية نابعا في بعضه من تأثير الدبلوماسية العامة، التي تسعى إلى نشر الثقافة والقيم الأمريكية على المستوى العالمي. لذلك يجب على الدول العربية أن تسعى من خلال برامجها المختلفة (التعليمية مثلا) إلى نشر الثقافة العربية الإسلامية و الثقافة الوطنية على مستوى المراكز التعليمية، والمنتجات السينمائية والنشاطات الثقافية المختلفة..الخ.

فالملاحظ أن الدول العربية لجأت إلى تعديلات كثيرة في البرامج التعليمية مثلا، في إطار مشاريع الإصلاح الأمريكية، بما يخدم نشر الثقافة والقيم الأمريكية على حساب الثقافة والقيم الإسلامية والعربية. وهذا خطأ يجب على الحكومات العربية أن تتداركه، لكيلا تقوم بمحو هويتها بيدها.

يمكن القول أن للدبلوماسية العامة أهمية ودورا كبيرا في السياسة الخارجية لأية دولة، فهي تساهم مثلا في جلب الاستثمارات والسياحة، وتكوين صورة ذهنية ايجابية عن الدولة في الخارج، لكن الملاحظ أن هذا النوع من الدبلوماسية لا توظفه سوى الدول الكبرى التي تسعى للهيمنة أو المنافسة كالولايات المتحدة الأمريكية، الصّين، فرنسا، بريطانيا..؛ وتفتقر الدول العربية لهذا النوع من الدبلوماسية رغم احتياجها الملح لبرامجها من أجل إصلاح صورة العالم الإسلامي المشوّهة في أذهان الشعوب الغربية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

- ✓ **أبو عيشة فيصل،** الإعلام الالكتروني، ط1، الأردن: دار أسامة، 2010.
- ✓ **ألان بلانتي،** في السياسة بين الدول: مبادئ في الدبلوماسية، ترجمة نور الدين خندودي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006.
- ✓ **أندرو باسيفيتش،** الإمبراطورية الأمريكية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- ✓ **بدر أحمد،** الإعلام الدولي: دراسات في الاتصال و الدعاية الدولية، ط4، القاهرة: دار قباء للنشر، 1998.
- ✓ **بيليس جون** و **ستيف سميث،** عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- ✓ **برادلي أ. تاير،** السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- ✓ **البستاني حسان أديب،** الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسيات الممانعة، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دون ذكر سنة النشر.
- ✓ **البراوي راشد،** حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1947.
- ✓ **بروسترك ديني،** نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة ودودة عبد الرحمان بدران، ط1، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1991.
- ✓ **الجابري محمد عابد،** المسألة الثقافية في الوطن العربي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- ✓ **الجاسور ناظم عبد الواحد،** موسوعة علم السياسة، ط1، الأردن: دار مجدلاوي، 2004.
- ✓ **جوديث س. يافيه،** الشرق الأوسط عام 2015: من منظور أمريكي، ترجمة: أحمد رمو، ط1، دمشق: دار علاء الدين، 2005.
- ✓ **جوزيف س. ناي** و **جون د. دوناهيو،** الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد الشريف الطرح، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.
- ✓ **جوزيف ناي،** مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الطبعة 1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

- ✓ **جون سبوزيتو** (وآخرون)، السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين، (سلسلة محاضرات حوار الحضارات)، القاهرة: جامعة القاهرة، 2002.
- ✓ **جميل مطر علي الدين هلال**، النظام الإقليمي العربي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- ✓ **جندلي عبد الناصر**، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر، 2007.
- ✓ **جرجس فواز**، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- ✓ **الهاشمي مجد**، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.
- ✓ **هويدي أمين**، لعبة الأمم في الشرق الأوسط: نحن و أمريكا وإسرائيل، مصر: دار المستقبل العربي، 1984.
- ✓ **هيكل محمد حسنين**، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، القاهرة: دار الشروق، 2004.
- ✓ **الهنتاني نجم الدين**، العولمة الاقتصادية، مسقط: جامعة السلطان قابوس، 1999.
- ✓ **حجاب محمد منير**، الموسوعة الإعلامية، المجلد الرابع، القاهرة: دار الفجر، 2003.
- ✓ **حوات محمد علي**، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
- ✓ **حوات محمد علي**، العرب و أمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
- ✓ **حتي ناصيف يوسف**، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- ✓ **كارن سميث** و **مارغوت لايت**، الأخلاق و السياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.
- ✓ **الكيالي عبد الوهاب**، موسوعة السياسة، ج 2، ط2، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، 1985.
- ✓ **الكيالي عبد الوهاب**، موسوعة السياسة، ج 5، ط2، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، 1985.
- ✓ **الكعكي يحيا أحمد**، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط1، لبنان: دار النهضة العربية، 2002.
- ✓ **كريس براون**، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- ✓ **لويد جنسن،** تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، ط1، السعودية: جامعة الملك سعود، 1989.
- ✓ **مالك بن نبي،** مشكلة الثقافة، ط4، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، 2000.
- ✓ **مارتن غريفيتش** و **تيري أوكالاهان،** المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- ✓ **مجموعة مؤلفين إسرائيليين** (دون ذكر أسمائهم)، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
- ✓ **المديني توفيق،** التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003.
- ✓ **محمد كمال عبد الحميد،** الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة: مكتبة الأنجلو-أمريكية، 1959.
- ✓ **ممدوح محمود مصطفى كامل،** الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، دون ذكر سنة النشر.
- ✓ **عبد الحكيم منصور،** الإمبراطورية الأمريكية: البداية و النهاية، ط1، دمشق: دار الكتاب العربي، 2005.
- ✓ **مصباح عامر،** تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة، 2008.
- ✓ **مقلد إسماعيل صبري،** نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، الكويت: جامعة الكويت، 1982.
- ✓ **نيكلسون هارولد،** الدبلوماسية، ترجمة محمد مختار الزقزوقي، مصر: مكتبة الانجلو-مصرية، 1957.
- ✓ **سلامة أحمد سلامة** (وآخرون)، الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995.
- ✓ **السلطان جمال مصطفى عبد الله،** الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979- 2000)، ط1، الأردن: دار وائل للنشر،2002.
- ✓ **سليم السيد محمد،** تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998.
- ✓ **السليمي منصف،** صناعة القرار السياسي الأمريكي، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، دون ذكر سنة النشر.
- ✓ **سعدي محمد،** مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

- ✓ **عجوة علي**، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، القاهرة: عالم الكتب للنشر، 2001.
- ✓ **عواد عامر هاشم**، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- ✓ **عزمي عبد الفتاح إسماعيل البشندي**، الديمقراطية الأمريكية وسياسة الضغط: دراسة في الفكر السياسي الأمريكي ونظم الحكم المقارنة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2009.
- ✓ **عطا محمد صالح زهرة**، في النظرية الدبلوماسية، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2004.
- ✓ **عيساني رحيمة الطيب**، الإعلام والاتصال: المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2008.
- ✓ **العيثاوي ياسين محمد**، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان: دار أسامة، 2008.
- ✓ **علاء طاهر**، العالم الإسلامي في ظل الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.
- ✓ **فهمي عبد القادر محمد**، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، عمان: دار الشروق، 2009.
- ✓ **فوكوياما فرانسيس**، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- ✓ **الفرحان إسحاق**، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001.
- ✓ **فتحي محمد**، عالم بلا حدود في الإعلام الدولي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
- ✓ **صامويل هانتنغتون**، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام خضور، ط1، دمشق: دار الرأي للنشر، 2005.
- ✓ **قبيسي هادي**، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم،2008،
- ✓ **رزيق المخادمي عبد القادر**، الشرق الأوسط الجديد (بين الفوضى الخلاقة وتوازن الرعب)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- ✓ **رزيق المخادمي عبد القادر**، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف والتداعيات، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.
- ✓ **الرميحي محمد**، النفط والعلاقات الدولية، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، أبريل1982.
- ✓ **شمعون بيرز**، الشرق الأوسط الجديد، عمان: دار الجيل، 1994.

- ✓ **شعت أحمد كمال الدين،** العراق المغبون و تداعيات حرب الخليج، القاهرة: مكتبة مدبولي، دون ذكر سنة النشر.
- ✓ **شلبي السيد أمين،** أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)، ط1، القاهرة: عالم الكتب للنشر، 2005.
- ✓ **شلبي السيد أمين،** نظرات في العلاقات الدولية، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2008.
- ✓ **الخزرجي ثامر كامل،** العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، الأردن: دارمجدلاوي،2005.
- ✓ **الخطيب أحمد،** الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006.
- ✓ **خير الدين عبد الرحمان،** تصدعات في القلعة الأمريكية: تحليل استشرافي استراتيجي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006.
- ✓ **غراهام ايفانز** و **جيفري نوينهام،** قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- ✓ **غريب إدمون** (وآخرون)، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

2/ الدوريات:

- ✓ **أحمد باسل البياتي،** "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية (بغداد)، السنة الثانية، العدد الأول (2001).
- ✓ **أحمد السمان،** "هل تمكنت الدبلوماسية العامة من إصلاح الصورة الأمريكية؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي، سبتمبر 2005، العدد: 129.
- ✓ **أحمد فاروق عبد العظيم،** "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004.
- ✓ **أسامة الغزالي حرب،** "أين الشرق الأوسط الجديد؟"، السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007.
- ✓ **أسامة الغزالي حرب،** "مبادرة طيبة في توقيت خاطئ!"، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003.
- ✓ **أسامة الغزالي حرب،** "الدور الخارجي و إصلاح الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005.
- ✓ **آسيا الميهي،** "الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 127، السنة 33، يناير1997.

- ✓ **جون ميرشايمر** و **ستيفن والت**، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، دراسات إستراتيجية، (مركز البصيرة، الجزائر)، العدد الثاني، يونيو 2006.
- ✓ **هدى راغب عوض**، "الإستراتيجية الدولية في القرن القادم: بين الاستمرار و التغيير"، السياسة الدولية، العدد134، المجلد33، أكتوبر 1998.
- ✓ **حسن الرشيدي**، "النووي الإيراني .. و الموقف الأمريكي"، دراسات إستراتيجية، (مركز البصيرة)، العدد الثاني، يونيو 2006.
- ✓ **يامين بودهان**، "هل توجد إستراتيجية للعلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة؟"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث، العدد الخامس، جوان 2008.
- ✓ **يحيا فاضل صدقة**، "القوة الناعمة"، مجلة الشورى، العدد: 107، ربيع الثاني 1430.
- ✓ **محمد سعيد أبو عامود**، "الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي"، السياسة الدولية، العدد 113، يوليو 1993.
- ✓ **محمد جاد**، "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، السياسة الدولية، العدد 127، المجلد 33، يناير 1997.
- ✓ **محمد زهير بلخادم**، "أجهزة ووحدات ووسائل تنفيذ العمليات النفسية الأمريكية على المستويين الاستراتيجي والعملياتي التكتيكي"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة (الجزائر)، العدد الثامن، سبتمبر 2009.
- ✓ **محمد قيراط**، "ممارسة العلاقات العامة في الإمارات العربية المتحدة"، مجلة جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث، أكتوبر 2005.
- ✓ **منذر سليمان**، "قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 377، يوليو 2010.
- ✓ **معاوى شلبي علي**، "المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد و السياسة"، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003.
- ✓ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، "الأمن والإصلاح والسلام: المرتكزات الثلاث للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، الجزء الأول، ترجمة: مرفت دياب، مختارات إيرانية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، السنة الخامسة، العدد 57، أبريل 2005.
- ✓ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، "الأمن والإصلاح والسلام: المرتكزات الثلاث للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، الجزء الثاني، ترجمة: مرفت دياب، مختارات

إيرانية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، السنة الخامسة، العدد 58، مايو 2005.

- ✓ **معتز سلامة،** "الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية"، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 153، 2005.
- ✓ **سمير زكي البسيوني،** "وراء الستار.. دور وسائل الإعلام الأمريكية والدبلوماسية العامة نحو الإيرانيين"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات و الإستراتيجية، العدد 85، السنة السادسة، أوت 2007.
- ✓ **سمير صارم،** "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي (دمشق): العدد المزدوج 18-19، ربيع وصيف 2003.
- ✓ **علاء جمعة،** "منظمة شنغهاي: آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا"، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.
- ✓ **علي عبد الفتاح الحاروني،** "العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة (الجزائر)، العدد الأول، يناير2006.
- ✓ **عمرو كمال حمودة،** "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أفريل2006.
- ✓ **عصام محمد عبد الشافي،** "دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، المجلد 38، جويلية 2003.
- ✓ **عصام محمد عبد الشافي،** "السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكالات"، مجلة السياسة الدولية، العدد160، المجلد40، أفريل 2005.
- ✓ **فوزي حماد** و **عادل محمد أحمد،** "الأبعاد الإستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية"، السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998.
- ✓ **فيليب تايلور،** "الدبلوماسية العامة و مكانتها في السياسة الخارجية"، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية (السعودية) العدد 52، أكتوبر 2010.
- ✓ **روبرت كيوهن** و **جوزيف ناي،** "القوة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 103.
- ✓ **ريتشارد هاس،** "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد76، نوفمبر 2006.
- ✓ **رفيق عبد السلام،** "الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة"، أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008.

- ✓ **تركي عواد،** "كيف يتعامل الدبلوماسي مع الإعلام: الدبلوماسية والإعلام"، مجلة الدبلوماسي، العدد 52، أكتوبر 2010.
- ✓ **خليل العناني،** "دور النفط في الأزمة العراقية-الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003.

3/ الجرائد:

- ✓ "المال الأمريكي ودوره في ضرب الاستقرار في دول منطقة الشرق الأوسط"، جريدة المنار (القدس)، 2011/08/20.
- ✓ كولين غرافي، "الدبلوماسية العامة عبر شبكة تويتر"، جريدة الشرق الأوسط (لندن)، العدد 11005، بتاريخ: 14 يناير 2009.
- ✓ محمد هشام راغب، "المعونة الأمريكية لمصر: مقدمة لابد منها"، جريدة الوسط (مصر)، 10 يوليو 2011.
- ✓ عاطف الغمرى، "علي خط المواجهة في القرن الـ 21.. الثقافة .. قوة ناعمة! "، جريدة الأهرام (مصر)، 26 فبراير 2010.

4/ المواد غير المنشورة:

- ✓ **بن دايخة إبراهيم،** أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر (باتنة)، كلية الحقوق، 2009/2008.
- ✓ **جودي لامية،** المفهوم الأمريكي للإصلاح في الشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005.
- ✓ "الطائفية والمشروع الأمريكي"، ملقى وطني: الجزائر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، بتاريخ: 18 مارس 2007.
- ✓ **مشري مرسي،** الخلفيات والأبعاد السياسية للحرب على الإرهاب، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005.
- ✓ **العطري ميلود،** السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، كلية الحقوق، 2008/2007.
- ✓ **رايق سليم البريزات،** مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف، الأدوات و المعوقات)، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم الإنسانية، 2008.
- ✓ **رانيا عبد الرحمان المليفي،** مبادرة الشرق الأوسط الكبير والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2006.

✓ **شرقي محمود**، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990-2006، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

5/ المراجع الالكترونية:

✓ **أبو عابد الشهري**، "دور الإعلام في بناء الدولة والمجتمع"، في: http://alnamas.net/vb/showthread.php?t=119872&page=1[2009/07/15];

✓ **إبراهيم درويش**، قراءة لكتاب: (أمريكا على مفترق الطرق: الديمقراطية والسلطة وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما)، في: http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4141&Itemid=67[07/01/2010];

✓ **إبراهيم غرايبة**، "الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر"، في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C306D7AC-6AE6-4147-B684-295051B38B7A.htm [04/09/2011].

✓ **أحمد سليم البرصان**، "تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الاستراتيجي الغربي"، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد3، ع3، ص145، في: www.sharjah.ac.ae/English/About_UOS/.../05-barsan.pdf[28/04/2011];

✓ **أحمد السمان**، "هل تمكنت الدبلوماسية العامة من إصلاح الصورة الأمريكية؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، في: http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/File0.htm[16/04/2009];

✓ **أحمد ثابت**، "الشرق الأوسط الكبير"، في: http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue9355[13/03/2011];

✓ **أيمن منصور ندى**، "الرأي العام والسياسة الخارجية الأمريكية"، في: http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=2544[13/10/2010];

✓ **ايفلين ليبرمان**، "إعادة تعريف الدبلوماسية"، في: http://local.taleea.com/archive/newsdetails.php?id=12096&ISSUENO=1398[04/03/2011];

✓ **أندري مورافيسك**، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة: عادل زقاغ، في: http://www.geocities.com/adelzeggagh/trans.htm[22/01/2009];

✓ **أنتوني كوردسمان**، "الخطوات الأمريكية في البلدان الثورية.. ليبيا نموذجًا"، موقع مفكرة الإسلام، 2011/11/17، في: http://www.albaladnews.info/albalad/news.php?action=view&id=4028[22/11/2011];

✓ **إقبال تميمي**، "هل نجحت قناة الحرة بتبييض صورة أمريكا لدى المواطن العربي؟"، في: www.libvoice.net/articles/view/thread/id/23478[20/08/2011];

- ✓ إذاعة الأسرى الفلسطينية ، "أوباما يغلق قناة الحرة لأنها لم تنجح في استقطاب العرب"، بتاريخ: 2011/05/02، في: http://paltoday.ps/arabic/News-107774.html
- ✓ **بول وولفويتز**، مقابلة مع: دافيد إينايتوس، The Washington post, May 8,2003, in: http://www.dod.mil/transcripts/2003
- ✓ **بلال الشافعي**، "ثورة المعلومات"، في: http://www.najah.edu/file/Publications/11.pdf1273567656.pdf;[25/05/2011].
- ✓ **جوزيف ناي**، "الدبلوماسية العامة الجديدة"، في: http://www.project-syndicate.org/commentary/nye79/Arabic
- ✓ **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية"، ترجمة: علي حسين باكير، في: http://www.geocities.com/adelzeggagh/trans.html;[25/10/2010].
- ✓ **جوزيف ناي**، "أمريكا واستعادة القوة الذكية"، في: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/496.htm;[25/10/2010].
- ✓ **جوزيف ناي**، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب "، ترجمة: إبراهيم محمد علي، في: http://www.project-syndicate.org/contributors/contributor_comm.php4
- ✓ جريدة الحياة (لندن)، نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، في: http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document//;[18/03/2011].
- ✓ **داليا أحمد رشدي** (وآخرون)، "خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل و الفعالية"، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي بتاريخ: 18 مايو 2006، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، في: http://www.hewaronline.net/uspublicdiploamcy/mzPublicDiplomacy.pdf;[12/03/2010].
- ✓ **داليا يوسف**، "البروباجندا.. لعبة تقود إلى الحرب"، في: [2011/07/19] http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96606-2003-02-16%2000-00-00.html
- ✓ **دونالد رامسفيلد**، اجتماع في قاعة الأمير سلطان الجوية، 29 أبريل 2003، في: http://www.defenselink.mil/transcripts/2003
- ✓ **هيلينا كين فن**، "الدبلوماسية العامة: استراتيجيات فعالة للمستقبل أهمية التبادل الأكاديمي والثقافي"، محاضرة ألقيت في جامعة جورج تاون بتاريخ: 2002/4/2، في: http://www.islamdaily.org/ar/scholars/800.article.htm;[16/08/2011].
- ✓ **هناء عبيد**، "هوليوود والسياسة الخارجية الأمريكية.. موجة أفلام تمجيد القوة العسكرية"، (مركز الأهرام للدراسات)، في: http://www.jhadfront.com/arabic/news.php?action=view&id=253;[2011/12/29].

- ✓ **وليد خلف الله محمد دياب**، "دور العلاقات العامة في القطاعات الدبلوماسية"، في: http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1895.[12/02/2011];
- ✓ **زينب عبد العظيم**، الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، (كتاب الكتروني) مركز الحضارة للدراسات الإستراتيجية، ص815، في: http://www.ccps-egypt.com/upload/633606965918217042.pdf.[26/05/2009];
- ✓ **حسام الدين جاد الرب**، "خطط إعادة رسم الشرق الأوسط: رؤية جيوبوليتيكية أمريكية"، في: http://www.mediafire.com/?otgm2zztyjw.[18/03/2011];
- ✓ **حسام الدين مصطفى**، "الجامعة الافتراضية بين النظرية والتطبيق"، في: http://emag.mans.edu.eg/index.php?page=news&task=show&id=173&sessionID=10[02/09/2011]
- ✓ **حسام عبد الحميد**، "سوا.. السياسة الأمريكية على أنغام البوب"، في: http://communication.akbarmontada.com/t1224-topic[04/03/2011];
- ✓ **يوسف العاصي الطويل**، "الصليبيون الجدد، الحملة الثانية: البعد الديني لحملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقته بمخطط إسرائيل الكبرى"، في: http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/28-9-2001/war8.htm.[18/08/2010];
- ✓ **كارين هيوز**، شرح للجنة العلاقات الدولية عن مبادرات الدبلوماسية العامة، في الموقع الالكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، في: http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/Nov/14-408838.html[08/12/2010];
- ✓ **كمال حبيب**، "البعد الحضاري في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، 2002/10/05، في: http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=30297.[12/02/2010];
- ✓ **كروكر سنو**، "مورو في الخير العام: من شؤون الصحافة إلى الدبلوماسية العامة"، في: http://www.america.gov/st/humanrights-arabic/2008/June/20100629170217x0.2784235.html.[11/03/2010];
- ✓ **لقاء علي النداوي**، "الرياضة والسياسة الخارجية"، (الأكاديمية الرياضية العراقية)، في: http://forum.iraqacad.org/viewtopic.php?f=48&t=2243.[14/09/2011];
- ✓ **مجدى خليل**، "لماذا فشلت قناة الحرة؟" في: http://www.mafhoum.com/press9/264C33.htm.[18/08/2011];
- ✓ موسوعة ويكيبيديا، "راديو سوا"، في: http://ar.wikipedia.org/wiki/راديو_سوا ;[21/08/2011].
- ✓ موسوعة ويكيبيديا، "خدمة الشبكات الاجتماعية"، في:

خدمة_الشبكة_الاجتماعية/http://ar.wikipedia.org/wiki

- ✓ موقع قناة الحرة، في: http://www.alhurra.com/SubAr.aspx?ID=309
- ✓ موقع قناة فرانس 24، "باراك أوباما يؤكد أن بلاده ستدعم الإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في: http://www.france24.com/ar/20110519-usa-obama-democracy-middel-east-north-africa-reforms-politics-economic-peace [2011/10/05].
- ✓ موقع القنصلية العامة الأمريكية في جدة، "شؤون ثقافية وتعليمية"، في: http://arabic.jeddah.usconsulate.gov/resources.html [15/08/2011];
- ✓ **محمد ماضي**، "هل تُصلح الدبلوماسية العامة ما أفسده بن لادن والمحافظون الجدد؟"، في: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3563574 [04/03/2011];
- ✓ **محمد عبد الله يونس**، "رؤية جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة في عهد أوباما"، تقرير واشنطن، في: http://fatehforums.com/forumdisplay.php?f=18 [14/05/2009];
- ✓ **محمد عبد الله يونس**، "مؤسسة جديدة لتفعيل الدبلوماسية العامة"، (تقرير واشنطن)، في: www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/1412.htm [12/09/210];
- ✓ **محمد عبد الرحمن يونس العبيدي**، "مشروع الإصلاح السياسي واتجاهاته في الدول العربية"، في: http://www.regionalstudiescenter.net/details.php?id=165 [05/10/2011];
- ✓ **محمد عصام لعروسي**، "العلاقات الدولية، شيء من النظرية وآخر من التطبيق"، في:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543 [22/01/2009];
- ✓ **محمد فايز فرحات**، "صورة أمريكا ومصالحها الاقتصادية والأمنية"، في: http//www.siironline.org-alabwab-derasat(01)- 370.htm; [11/09/2010].
- ✓ **محمد فايز فرحات**، "مشاكل الدبلوماسية العامة الأمريكية"، عرض لتقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (GAO) لسنة 2007، في: www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/370.htm [18/10/210];
- ✓ **مساعد ناصر جاسم العواد**، "نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، في: http://faculty.ksu.edu.sa/Malawad/Documents/Mansourah%20Paper.pdf [22/07/2011];
- ✓ **معين حمد العماطوري**، "انعكاس الأزمة الاقتصادية على السياسة الأمريكية"، في: http://www.esyria.sy/esuweda/index.php?p=stories&category=directions&filename=200903131725011 [12/10/2011].

- ✓ **نجوان عبد المعبود**، "دبلوماسية أمريكا العامة.. التمحور حول الذات"، في: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/84136-2005-05-31%2018-08-51.html;[14/08/2011].
- ✓ **نعوم تشومسكي**، "الدول المارقة هي الدول التي لا تنفذ الأوامر الأمريكية"، تقرير واشنطن، العدد 2، أبريل 2005، في: http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=11 ;[27/08/2010];
- ✓ **سعود كابلي**، "الدبلوماسية العامة: الفريضة الغائبة"، في: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=3262.[11/03/2010];
- ✓ **سويس إنفو**، "تحسين صورة أمريكا قد يحتاج إلى جيل كامل"، في: http://www.alerhab.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=2&NrArticle=1281&NrIssue=1&NrSection=3; [2011/06/03]
- ✓ **عبد العزيز العجيزي**، "الكيفية الجديدة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، يناير 1975، في: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=213826[06/03/2010];
- ✓ **علاء بيومي**، "الدبلوماسية العامة الأمريكية"، (عرض لتقرير مكتب المحاسبة الأميركي (GAO) لسنة 2006)، في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FCAB1DB9-2F99-4EA1-AAB4-04D85A27E854.htm [10/09/2010].
- ✓ **علي عواد الشرعة**، "الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط"، في: http://web2.aabu.edu.jo/nara/manar/suportFile/1424.doc.[23/03/2011];
- ✓ **علي صلاح**، "هل تغير أمريكا حقا إستراتيجيتها الأمنية؟"، في: http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/05/28/100874.html.[14/09/2011];
- ✓ **الصادق الفقيه**، "الآخر في حساب الدبلوماسية العامة"، في: http://www.alhadag.com/articles1.php?id=4218.[04/03/2011];
- ✓ راديو سوا، "من نحن؟"، في: http://radiosawa.blogspot.com/2008/07/radio-sawa.html; [21/08/2011].x
- ✓ **رجاء سليم**، "غياب الدبلوماسية الشعبية"، جريدة الأهرام، في: http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=17803&archid=1.[04/03/2011];
- ✓ **روبرت ساتلوف**، "شراكة الشرق الأوسط الكبير..عمل ما يزال بحاجة إلى كثير من التطوير"، في: http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-sh-sh.htm.[13/03/2011];
- ✓ **شاكر الجوهري**، تقرير عن ركائز الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط ، في: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=2312.[28/01/2011];

- ✓ **شبكة النبأ المعلوماتية**، "أوباما وإعادة اكتشاف الدبلوماسية العامة الأمريكية: توظيف القوة الناعمة لإعادة مكانة الولايات المتحدة"، 2009/06/13، في: http://www.annabaa.org/nbanews/2009/06/137.htm.[29/07/2011];
- ✓ الشرق الأوسط (كمبريدج)، "محطات تاريخية في تطور الإعلام المعولم من فاجنر حتى الانترنت"، العدد8594، جوان2002، في: http://communication.akbarmontada.com/t184-topic[15/07/2009];
- ✓ **توفيق المديني**، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، دمشق: منشورات اتحاد العرب، 2003، (كتاب الكتروني)، ص454-455، في: www.elyahyaoui.org/totalitarisme_terrorisme.doc.[13/09/2010];
- ✓ تقرير واشنطن، "أمريكا وبرامج التبادل التعليمي مع الدول العربية .. نوايا حسنة أم مصالح"، 2006/06/15، في: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/189.htm.[16/08/2011];
- ✓ تقرير التنمية البشرية لسنة 2002، في: http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2002-ArabicVersion.pdf .[18/03/2011]
- ✓ خطاب ووكر بوش في الأكاديمية العسكرية، ويست بوينت، 2002/06/01، في: http://www.usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamade.htm.[12/01/2011];
- ✓ **خلف محمد الجراد**، "أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب في الفكر والسياسة"، في: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/14istihdaf.pdf[2010/04/07].;
- ✓ **خلف علي المفتاح**، "الإعلام الأمريكي ودوره في السياسة الأمريكية المناهضة للعرب"، في: http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=8431929252006062002013;

[2010/05/03].

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Books :

- ✓ **André Julien Mbem,** *Obama, L'islam et le choc des civilisations*, Paris: L'Harmattan, 2009.

- ✓ **Colin Elman** and **Miriam Fendius Elman**, *Progress in international relations theory: Appraising the field*, Cambridge: MIT Press, 2003.
- ✓ **Baraillard Philippe**, *Théories des relations internationales*, Paris: Press universitaires de France, 1977.
- ✓ **Hans N. Tuch**, *Communicating with the World: Us Public Diplomacy Overseas*, George Town: Georgetown University Press, 1990.
- ✓ **Janice J. Terry,** *U.S. Foreign Policy in the Middle East: The Role of Lobbies and Special Interest Groups*, (London: Pluto Press, 2005).
- ✓ **Jean-Jacques Roche**; *Théories des relations internationales*, 5em édition, Paris: Montchrestien, 2004**.**
- ✓ **John Baylis** and **Steve Smith**, *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 3rd eddition, Oxford: Oxford University Press, 2005.
- ✓ **Karen O'Connor** and **Larry J**. **Sabato**, *The essentials of American government: Continuity and change*, New York: Longman, 2002.
- ✓ **Ken Booth** and **Steve Smith**, *International relations today*, (second edition), Pennsylvania: University press, 1997
- ✓ **Kenneth Waltz**, *Theory of international politics: Reading mass*: Addison-Wesly, 1979.
- ✓ **Martin Griffiths**, *Fifty Key Thinkers in International Relations*, London, Routledge, 1999.
- ✓ **Peter Woll**, public *policy*, Cambridge: Winthrop Publishres, 1979.
- ✓ **Raymond Simon**, *Public Relations: Concept & Practices*, 3rd ed. Toronto: John Wiley & Sons, 1984.
- ✓ **Scotte Burchill** (and others), *Theories of international relations*, 3rd edition, New York: Palgrave Macmillan, 2005

2/ Periodicals:

- ✓ **Andrew Moravcsik**, "*Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics",* International Organization ,4 ,51 Autumn 1997.

- ✓ **Glenn H. Snyder**, *"Mearsheimer's world_offensive Realism and the struggle for security"*, A Review Essay,International Security, vol.27, No.1 (Summer 2002).
- ✓ **Joseph S. Nye**, "*What new world order?"*, Foreign Affairs, vol.71, n.2 (Spring 1992).
- ✓ **Kenneth N. Waltz**, *"Structural Realism After the Cold war"*, International Security, Vol25.,N1.(Summer 2000).
- ✓ **Paul Marie De La Gorce**, *"Comment l'alliance atlantique tente d'adopter son système de sécurité?"*, Le mande diplomatique, Paris, (décembre 1993).
- ✓ **Rainer Baumann** (and Others), "*Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy"*, Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen,Germany, Working Paper, N30.
- ✓ **William Thompson**, "*Delineating Regional Subsystems: Uisitnet works and the Middle Eastern Case*", International Journal of Middle East Studies, vol.13, no.2 (Cambridge: Cambridge Univ. press, may 1981).

3/ Rapports:

- ✓ *"Armes nucléaires dans l'ex Union Soviétique et puissance nucléaire en Europe centrale et orientale"* ; L'Assemblée de l'Atlantique Nord (Rapport de commission scientifique et technique), Bruxelles: OTAN, octobre 1993.
- ✓ The National Security Strategy of the U.S.A", in: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf; [02/03/2010].
- ✓ The Tiger in the Thanks: *"Exxon Mobil, Oil dependency and war in Irak"*, report by GreenpeacUK, February,2003. in: www.xs4all.nl/~ac/esso/greenpeace.pdf ; [22/03/2010].
- ✓ Report of the United States General Accounting Office (GAO), "*U.S Public Diplomacy: State Department Expands Efforts but Faces Significant Challenges*", U.S House of Representatives, (September2003).

4/ Internet sites:

- ✓ **Andrew W. Stewart**, "*US Foreign Policy: Cultural Difficulties With The World"*, in: http://www.stratgicStudiesInstitute.army.mil; [30/12/2011].

- ✓ **Angel Rabasa** (and others), "*Building Moderates Muslim Networks"*, RAND Corporation , Centre for the Middle East Public Policy (2007), in: http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf; [02/07/2011].
- ✓ **Barry Buzan** (and others), *"The logic of anarchy: Neorealism to Structural realism"*, In: http://www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html; [05/11/2009]. .
- ✓ **Coles Carter of** , *"Review on Public Diplomacy: the Foreign and Commonwealth Office and HM Treasury"*, December, 2005, in: http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/Definitions%20of%20Public%20Diplomacy.pdf; [02/04/2010].
- ✓ **Francis Fukuyama**, *"Has History Started Again?"*, in: http://www.cis.org.au/Policy/winter02/polwin02-1.pdf ; [10/10/2010].
- ✓ **Helle Dale**, "*Anti-Americanism and Responses to American Power"*, Heritage Lecture (7 April , 2005), in: http://www.heritage.org/research/lecture/old-anti-americanism-and-responses-to-american-power; [02/07/2011].
- ✓ **Henning Boekle** (and others), "*Norms and Foreign Policy*: *Constructivist Foreign Policy Theory*", in: http://www.uni-tuebingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm; [13/01/2010].
- ✓ **Joseph Nye**, *Soft Power and Higher Education*, (Harvard University, 2003), in: http://net.educause.edu/ir/library/pdf/FFP0502S.pdf; [25/10/2010].
- ✓ **Joshua Kurlantzick**, "*The Decline of American Soft Power"* , Current History (Carnegie Endowment for International Peace, Current History, December 2005), in: http://www.carnegieendowment.org/files/Kurlantzick.pdf; [12/06/2010].
- ✓ **Kurt Campbell**, "*the challenges ahead for US policy in Asia*", Foreign policy research, Institute Enotes, March 30,2001, in: http://www.fpri.org/enotes/20010330.campbell.challengesahead.html; [20/08/2010].
- ✓ **Lisa A. Curtis**, "*America's Image Abroad: Room for Improvement"*, (The Heritage Foundation, 31 May 2007), in: http://www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/12161.pdf; [25/10/2010].

- ✓ Los Angeles Times , *Official text of Barack Obama's inaugural address*, January 20, 2009, in: http://latimesblogs.latimes.com/washington/2009/01/inaugural-speec.html
- ✓ **Madeleine Albright**, "*Bridges Bombes Or Bluster"*, foreign Affaires, vol.82, N°5, September/October 2003, in: http://www.foreignaffairs.com/articles/59179/madeleine-k-albright/bridges-bombs-or-bluster
- ✓ **Mark Leonard**, "Diplomacy by Other Means", Foreign Policy, 2002a, Sep-Oct. n° 132, p.50. Or in: http://ics.leeds.ac.uk/papers/vp01.cfm?outfit=pmt&folder=7&paper=1062; [25/10/2010].
- ✓ **Michael E.O'Hanlon** (and others), "*The New National Security Strategy and Preemption"*, Policy Brief (Brookings Institution), no.113, (December 2002), in: http://www.brook.ed/fp/projects/homeland/assess.htm; [10/10/2010].
- ✓ Middle East Facts; The Modern Middle East, http://www.middleeastfacts.com/images/modern.gif; [23/10/2011].
- ✓ **Noam Chomsky**, "*Turning Point?"*, in: http://www.zmag.org/znet/viewArticle/21649; [02/12/2010].
- ✓ **Nora Bensahel** and **Daniel L.Byman**, "*The future security environment in the middle East: Conflict, stability and change"*, rand coporations, in: www.rand.org/pubs/monograph_reports/2005/MR1640.sum.pdf; [09/08/2010].
- ✓ **Norman Frohlich** (and Others), *"A Cognitive Model of Political and Economic Choice Bearing on the Underpinnings of Prospect Theory"*, In: http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Frohlich_Oppenheimer_Saqib.pdf ; [15/01/2009].
- ✓ **Richard Haass**, *"Think tanks and U.S. Foreign policy: A policy-maker's "*, in: "*The role of think tanks in U.S. Foreign policy"*, U. S. Foreign policy agenda, an electronic journal of the U.S. department of state, vol.7, n.3, november 2002. In: http://www.ikhwanweb.com/uploads/lib/XWTBKW6A9BFKYMZ.pdf; [20/03/2010].

- ✓ **Ronald L. Jepperson** (and others), "*Norms, Identity, and Culture in National Security"*, in: http://www.ciaonet.org/book/katzenstein/katz02.html; [05/01/2010].
- ✓ **Stephen Wayne**, *"De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis"*, Revue électronique de département d'Etats-Unis, vol.5, n.1, (Mars 2000), in: http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm
- ✓ **Terry Jones**, "*They have made a killing: The US has spent a million dollars for every dead Iraqi - is that what they mean by value for money?"*, The Guardian, Saturday 6 January 2007, in: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2007/jan/06/comment.usa ; [20/03/2010].

Thierry Meyssan, *"Colonialisme démocratique: Bush invente le Grand Moyen-Orient"*, in: http://www.a-ipi.net/article13500.html; [22/03/2011].

- ✓ "*The Battle for Hearts and Minds.. the US Public Diplomacy Efforts in the Middle East"*, in: http://eagle1.american.edu/am3428a/information_war/index.htm; [28/02/2010].
- ✓ **Thomas Banchoff**, "*Germany European Policy: A Constructivist Perspective*", In: http://www.ciaonet.org/wps/bat01; [05/01/2010].
- ✓ **Toru Oga**, "*From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities*", in: http://www.isanet.org/portlandarchive/oga.html; ; [06/01/2010].
- ✓ **United Nations**, "*map of Middle East"*, no. 4102 Rev. 3 (August 2004). www.un.org/Depts/Cartographic/english/htmain.htm; [23/10/2011].
- ✓ U.S. Bureau of Labor Statistics, "*Management and Public Relations Services"*, January 4, 2003, http://stats.bls.gov/oco/cg/cgs037.htm
- ✓ **Walter Russell Mead**, "*God's Country*?", (Foreign Affairs, September/October 2006), in: http://oscar.ctc.edu/economics/God's%20Country.pdf; [10/03/2010].
- ✓ Wikipedia encyclopedia, "*Alhurra*" , in: http://en.wikipedia.org/wiki/Alhurra
- ✓ Wikipedia encyclopedia, *"Liberalism"*, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Liberalism; [11/11/2009].

الفهرس

مقدمة..... 2
الفصل الأول: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية..... 6
المبحث الأول: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية. 7
أولا/ النظرية الواقعية والواقعية الجديدة. 7
1. النظرية الواقعية: 7
2. الواقعية الجديدة: 10
ثانيا/ النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة. 13
1. النظرية الليبرالية: 13
الأفكار الأساسية للنظرية الليبرالية: 16
2. الليبرالية الجديدة: 19
الأفكار الأساسية لليبرالية الجديدة: 20
3. النظرية البنائية: 22
الأفكار الرئيسية للنظرية البنائية: 23
المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية. 30
أولا/ البعد الأمني والعسكري: 30
ثانيا/ البعد الاقتصادي: 33
ثالثا/ البعد الديني والثقافي: 36
1. البعد الديني: 36
اليمين الديني المتطرف: 38
2. البعد الثقافي: 41
المبحث الثالث: مؤسسات رسم الاستراتيجية العامة الأمريكية. 45
1. مؤسسة الرئاسة: 45
2. المؤسسات الملحقة بالرئاسة: 47
3. الهيئة التشريعية: 49
ثانيا/ المؤسسات غير الرسمية: 50
1. الأحزاب السياسة: 50
2. دور جماعات الضغط والمصالح: 52
أ. المحور الصناعي العسكري: (*The Industrial - Military Complex*)..... 54
جـ. مراكز الفكر والبحوث: (*Think Tanks*)..... 57
ثالثا/ دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية: 61
رابعا/ الإعلام ووسائل الاتصال وتأثيرهما على السياسة الخارجية الأمريكية: 66
1. تأثير الإعلام على السياسة الخارجية الأمريكية: 66
2. دور وسائل الاتصال: 69
خلاصة: 72
الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ودور الدبلوماسية في تنفيذها 75
المبحث الأول: تحديد منطقة الشرق الأوسط. 76
أولا/ مفهوم الشرق الأوسط؟ 76
1. الأصول التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط: 76
2. التعريفات المختلفة لمصطلح الشرق الأوسط: 78
ثانيا/ خصوصيات منطقة الشرق الأوسط وطبيعة الصراعات فيها 82
طبيعة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط 83
ثالثا/ أهمية منطقة الشرق الأوسط. 85
1. الأهمية الجيوسياسية: 85
2. الأهمية الاستراتيجية: 86
3. الأهمية الاقتصادية: 87
رابعا/ الأهمية الثقافية: 88

المبحث الثاني: مصالح وأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. 90
أولا/ الهيمنة العالمية: 90
ثانيا/ السيطرة على منابع النفط: 94
استعادة الأرصدة النفطية: 96
ثالثا/ حماية أمن إسرائيل: 97
رابعا/ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر: 101
1. الأمن: 103
ب. مكافحة انتشار الأسلحة النووية: 104
جـ. معاقبة الدول الراعية والداعمة للإرهاب: 105
2. الإصلاح: 106
3. السلام: 108
المبحث الثالث: برامج الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر. 110
أولا/ إقامة حكومة موالية في العراق: 110
ثانيا/ مواجهة تهديدات إيران وسوريا: 113
ثالثا/ القضاء على التهديدات الإرهابية (القاعدة وحزب الله): 117
رابعا/ إنشاء دولة فلسطينية لا تهدد الأمن الإسرائيلي: 118
المبحث الرابع: سياسات الإصلاح الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط الكبير). 123
أولا/ أصل المشروع وجذوره التاريخية: 123
ثانيا/ أسس و أهداف المشروع: 127
1. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح: 128
2. بناء مجتمع معرفي: 130
3. توسيع الفرص الاقتصادية: 130
ثالثا/ أبعاد المشروع وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط: 130
1. البعد السياسي: 131
2. البعد الاقتصادي: 132
3. البعد الثقافي: 134
4. البعد الديني: 135
خلاصة: 136
الفصل الثالث: دراسة نظرية للدبلوماسية العامة **138**
المبحث الأول: تعريف الدبلوماسية العامة وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة 139
أولا/ تعريف الدبلوماسية العامة ونشأتها: 139
ثانيا/ الدبلوماسية العامة والدّعاية: 143
ثالثا/ الدبلوماسية العامة والعلاقات العامة: 146
المبحث الثاني: التطور النظري والتاريخي للدبلوماسية العامة. 152
أولا/ مفهوم القوة الناعمة والتطور النظري للدبلوماسية العامة: 152
ثانيا/ الدبلوماسية العامة أثناء الحرب الباردة: 158
ثالثا/ الدبلوماسية العامة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: 160
أولا/ أهمية الدبلوماسية العامة وأهدافها: 167
ثانيا/ الوسائل المختلفة للدبلوماسية العامة: 172
خلاصة: 175
الفصل الرابع: دور الدبلوماسية العامة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط **177**
المبحث الأول: دور وسائل الإعلام في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. 178
أولا/ دور وسائل الإعلام المرئية: 178
قناة الحرّة ودورها في الدبلوماسية العامة الأمريكية: 179
ثانيا/ دور وسائل الإعلام المسموعة: 184
1. إذاعة صوت أمريكا: (*Voice of America*) 185
2. إذاعة سوا: (*Radio SAWA*) 186

3. إذاعة فردا: (*Radio FARDA*) 190
ثالثا/ وسائل الإعلام والاتصال الجديدة ودورها في الدبلوماسية العامة الأمريكية: 193
1. موقع وزارة الخارجية: 193
القيم الأمريكية عبر موقع وزارة الخارجية: 197
2. مواقع التواصل الاجتماعي: 199
المبحث الثاني: الوسائل الثقافية للدبلوماسية العامة الأمريكية. 203
أولا/ برامج التبادل الأكاديمي والمهني والثقافي: 204
1. برنامج فولبرايت (Fulbright): 205
2. برنامج Plus: 206
ثانيا/ الإنتاج السينمائي ودوره في الدبلوماسية العامة الأمريكية: 209
ثالثا/ دور الأنشطة الثقافية المختلفة: 212
أولا/ المساعدات الاقتصادية والدبلوماسية العامة: 217
ثانيا/ المساعدات السياسية والأمنية: 221
المبحث الرابع: رؤية استشرافية للدبلوماسية العامة الأمريكية. 226
أولا/ تقييم الدبلوماسية العامة الأمريكية: 226
ثانيا/ سيناريو تفعيل الدبلوماسية العامة الأمريكية: 232
ثالثا/ سيناريو تراجع نشاط الدبلوماسية العامة الأمريكية: 236
خلاصة: 238
الخاتمة **240**
قائمة المصادر و المراجع: **247**